

قرارات ومنشورات
الحكومة المصرية

١/٢/٣/١٩٠٥

مجموعة
اقتراحات ومنشورات
الحكومة المصرية
سنة ١٩٠٥

بمجموعة الثلاثة شهور الاولى



(المطبعة الاميرية بمصر)
١٩٠٥

نظارة الداخلية

تعريف المصاريف المعالجة بمستشفى الحكومة الكائنين ببورسعيد والسويس (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ٢٦ مايو سنة ١٨٩٣
(١٠ ذوالقعدة سنة ١٣١٠) بشأن العوايد الصحية

وبعد الاطلاع على المادة الاولى من القرار الصادر فى ١٨ يولييه سنة ١٨٩٣ بتحديد
مصاريف المعالجة فى مستشفيات الحكومة

والاطلاع على تعريف مستشفى بورسعيد المخصوصية

وبناء على ما عرضه مدير عموم مصلحة الصحة

قرر ما هوآت :

(المادة الاولى)

عدلت تعريف مصاريف المعالجة بالقسم المخصوص فى كل من مستشفى السويس
وبورسعيد بالكيفية الآتية

ملبيم فى اليوم	الدرجة الاولى	٤٠٠
	» الثانية	٣٠٠
	» الثالثة	١٥٠
	» الرابعة	٨٠

(المادة الثانية)

ينفذ هذا القرار على المرضى الذين يدخلون المستشفى اعتبارا من ١٠ يناير سنة ١٩٠٥

صدر بالقاهرة ٣ يناير سنة ١٩٠٥ مصطفى فهمى

(*) الرقاع المصرية فى ٧ يناير سنة ١٩٠٥ وج ٢٤

نظارة الاشغال العمومية

قرار بتقسيم مديرية المنيا الى قسمين من حيث الرى (١)

انه بالنظر لانتساع نطاق الرى الصيفى باقليم المنيا بعد انشاء جزان اضواء
وبناء على طلب جناب مفتش عموم الرى بالوجه القبلى وما عرضه علينا جناب وكيل
النظارة
فقد قررنا ما يأتى
٣ يناير
سنة ١٩٠٥

(المادة الاولى)

بقسم اقليم المنيا من حيث مصلحة الرى الى قسمين يكون لكل منهما بائمه هندس يقيم
فى المنيا وذلك من أول يناير سنة ١٩٠٥ القسم الاول شرق مصرف المحيط ويشتمل على
مركز المنيا شرقا ومركزى بنى مزار ومغاغة شرقا ويعرف بائمه هندس هذا القسم
ببائمه هندس شرق المنيا ، والقسم الثانى غربى مصرف المحيط ويشتمل على مركز المنيا غربا
ومركزى سمالوط ومغاغة غربا ويعرف بائمه هندس هذا القسم ببائمه هندس غرب المنيا

(المادة الثانية)

يكون كلا هذين البائمه هندسين تابع لجناب مفتش رى القسم الرابع مباشرة

(المادة الثالثة)

على جناب مفتش عموم الرى بالوجه القبلى تنفيذ قرارنا هذا

القاهرة فى ٣ يناير سنة ١٩٠٥
ناظر الاشغال العمومية
حسين نظرى

الحـيـزة

ناهية - وراق العرب - وردان - المنصورية - أوسيم - كرداسه - البدرشين -
حلاوان

بنى سـويـف

بوش - طه بوش - الشناوية

القيـوم

قلنس - العرق السلطاني - التزله - المنا - تطون - طهار - العجين - ابشواى
الزمان - سنرو - سيله - أبوكساه - بنى عثمان - فديين - معصرة دوده - سنور -
طاميه - ترسه - مطرطارس

المنـيـا

أوجرج - القيس - بردنوها - نزلة ثابت - الغنت - أبا الوقف - شارونه -
طنبندى - تله - صفط الحار ونزلة العبد - قلو صنه - الفكرية

أسـيـوط

المعابده - الواطه - بنى رزاح - الدور - الزرابى - الغنابم - النخيلة - دير
الخناده - الدويته - المطبعة - الوليدية - درنكة - ريفه - شطب - موشا -
الساحل - العقال البصرى - بنى حرام - دشلوط - دلبا - دير مواس - سنبو -
اتليدم - الاشمونين - الروصه - تنده - الحواتكة - القوصيه - مير

جـرجـا

الشيخ مرزوق - العرايه المدفونة - برديس - المنشاة - أولاد جباره - أولاد حمزه -
كوم الصعابده - ادقا - الحوافيش - الكوامل البصرى - جزيرة شندويل - ساقلة -
المراغه - بنجا - الجهيته - شندويل - نزه - طما - مشطا

قنا

أبومناع بحرى - أبومناع قبلى - السمطة - العزب - الوقف - فاوقبلى - الطوايس -
 اصفون - الذير - الخجوع - كيمان المطاعنه - البراهمه - البلاص - دندره - قفط -
 العليقات - حجازه - طوخ - قوص - نقاده - ارمنت - البياضية - الرزقات -
 الطود - العديسات - القبلى قولا - الكرنك - نزلة وابورات ارمنت - الاوسط
 سمهود - البحرى سمهود - السالمية - الشرقى سمهود - الغربى سمهود - الغربى
 بالسالمية - القاره والكرنك - الكوم الأحمر - بلاد المال بحرى - سمهود - قصير
 بحانيس - هو - القصر - الصيد - فرشوط - الدهسة -

اصـوان

دراو - البصيلية بحرى - البصيلية قبلى - الرديه بحرى - الحجز - السباعية -
 سلوه بحرى

(المادة الثانية)

يلغى القرار السابق ذكره الصادر فى ٤ اكتوبر سنة ١٩٠٤ م

صدر بالقاهرة فى ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ مصطفى فهمى

نظارة المحقانيمة

قرار بتشكيل محاكم مركزية بمجمللة بلاد وأقسام (*)

نحن ناظر المحقانيمة

بالاتفاق مع عطفنا لوناظر الداخلية

وبعد الاطلاع على المواد ١ و ٢ و ١٢ من الامر العالي الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ بشأن محاكم المراكز قررنا ما هوآت

١٥ يناير
سنة ١٩٠٥

(المادة الاولى)

كل بلدة أو قسم ليس به محكمة جزئية من البلاد والأقسام المينة في الخانة الثالثة من الكشف المرفوق بهذا الشكل فهما محكمة مركزية يكون اختصاصها قاضيا على مسائل الجنح والمخالفات وتكون دائرة اختصاصها كالموضوع في الخانة الخامسة من الكشف المذكور وفي البلاد والأقسام الأخرى (المينة في الخانة الثالثة المذكورة) الموجود بها محاكم جزئية جميع قضايا الجنح والمخالفات التي تقع في دوائر اختصاصها في الجهات المينة في الخانة الخامسة من الكشف المذكور وتكون من شأنها أن تقدم الى محكمة مركزية يجب أن تقيد في جدول خاص بها طبقا للمادة ١٢ من الامر العالي الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤

(المادة الثانية)

محاكم مركزية رشيد والسويس والاسماعيلية والدق وادفو تكون مختصة أيضا بنظر القضايا المدنية التي قيمتها لا تتجاوز الحد النهائي من اختصاص القاضى الجزئى

(المادة الثالثة)

يكون العمل بمقتضى هذا القرار من ٢١ يناير سنة ١٩٠٥ الجرائم التي تكون وقعت قبل هذا التاريخ ولم تكن رفعت الى محكمة جزئية يجوز أن تقدم الى المحاكم المركزية أو تقيد في الجدول الخصوصى مصر في ١٥ يناير سنة ١٩٠٥ . ابراهيم فؤاد

(*) الوثائق المصرية في ٢٣ يناير سنة ١٩٠٥ وجه ١٥٢

نظارة الداخلية

قرار بتعيين الانشغال التي يجوز أن يكلف بها الأشخاص
المقتضى التنفيذ عليهم بالأكراد البدني (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٢٧١) والمادة (٢٧٢) من قانون تحقيق الجنايات
وبعد الاطلاع على القرار الصادر من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١
بتعيين الانشغال التي يجوز أن يكلف بها الأشخاص المقتضى التنفيذ عليهم بالأكراد البدني
وبعد الاتفاق مع ناظر الحفانية

قرر ما هوآت

(المادة الاولى)

الانشغال التي يجوز أن يكلف بها المحكوم عليهم الذين لهم الحق في طلب معاملتهم بحسب
المادة (٢٧١) من قانون تحقيق الجنايات هي
كنس الشوارع والطرق وتنظيفها ورشها
عمل السكك والطرق العمومية وصيانتها
تكسير اطحارة
نقل الادوات

شحن المراكب وتفريغها

سياقة العربات وشحنها وتفريغها

نقل الازربة المخصصة لردم المستنقعات

(المادة الثانية)

تعيين الاعمال التي يكلف بها كل من المحكوم عليهم وتحديد مقدار العمل اليومي
يكون بمعرفة مأمور المركز أو مأمور القسم التابع اليه أو من ينوب عنهما

(*) الرقاع المصرية في ٢٣ يناير سنة ١٩٠٥ جريدة ١٥٦

(المادة الثالثة)

يحل هذه القرار محل قرار النظارة الصادر بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١ الآنف ذكره ويكون العمل بموجب من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما
تحريرا بالقاهرة في ١٢ ذى القعدة سنة ١٣٢٢ (١٨ يناير سنة ١٩٠٥)
مصطفى فهمى

نظارة المحقائنة

قرار بتأجيل تشكيل محاكم الجنائيات في دائرة كل من محكمة بنى سويف وأسيوط وقنا (٣)

نحن ناظر الحقائق

بعد الاطلاع على المادة (٥٥) من الامر العالي الصادر بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٠٥
بتشكيل محاكم الجنائيات
٢٢ يناير سنة ١٩٠٥

قررنا ما هو آت

تأجيل تشكيل محاكم الجنائيات في دائرة كل من محكمة بنى سويف وأسيوط وقنا
لمن صدور قرار آخر ما مصر في ٢٢ يناير سنة ١٩٠٥ إبراهيم فؤاد

مديرية الغربية

المحلات العمومية بطنطا — كشف بالأخطاط المخصصة لسكن
العائلات فقط وليست معدة للتجارة (*)

قــــــــــــرار

مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من لائحة المحلات العمومية الصادر بها الامر العائلي
بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٠٤ والاطلاع على قرارنا الصادر بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٠٤
قرروا هوات

(المادة الاولى)

تعتبر الشوارع الآتى بيانها من الاخطاط المخصصة لسكن العائلات فقط وليست
معدّة للتجارة

شارع المديرية المصرى
» القبلى
» الغربى

بطنطا

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

تحريرا بطنطا في ٤ يناير سنة ١٩٠٥ - ٢٨ شوال سنة ١٣٢٢

نظارة المحقانية

قرار بلقاء جزئى لأنتقال محاكم بورسعيد واصوان والعطارين
وانشاء مأمورية قضائية فى رشيد (*)

نحن ناظر المحقانية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من فى ١٨ يناير سنة ١٩٠٥ بتشكيل بعض محاكم
المراكز ٢٩ يناير سنة ١٩٠٥
قرنا ما هوأت

(المادة الاولى)

ألقى إنتقال محاكم بورسعيد واصوان الى جهات الاسماعيلية وادفو والدر

(المادة الثانية)

ألقى كذلك إنتقال محاكم بورسعيد والعطارين الى جهات السويس ورشيد فيما
يحتص بقضايا الجنى والمخالفات

(المادة الثالثة)

تنشأ مأمورية قضائية فى رشيد

(المادة الرابعة)

يعمل بهذا القرار من أول فبراير سنة ١٩٠٥ م

مصر فى ٢٩ يناير سنة ١٩٠٥ ابراهيم فؤاد

نظارة الداخلية

تعديل زمام الادارة بمجملة مديريات (٣)

ناظر الداخلية

قرور ادخال التعديلات الآتية في جدول أسماء البلاد

مديرية الشرقية

مركز ههيا ومركز الزقازيق

فصل عزبة الجبالي سلطان عن ناحية الاسدية بمركز ههيا واصافتها على ناحية القرين
مركز الزقازيق

٩ فبراير
سنة ١٩٠٥

مديرية القهيلية

مركز ميت غمر

فصل عزبة مطهر هندی وشريكه التي كانت باسم عبد الحميد بك نصير عن ناحية كفور
استنبت وتشعبها الى ناحية استنبت

اضافة عزبة القواصة التي هي جزء من كفر ابراهيم يوسف على كفر المقدام

مركز المنصورة

فصل عزبة أبو خزم بكر شاملة عن ناحية كوم المتعالي واصافتها الى ناحية ميت جراح

مديرية الغربية

مركز دسوق

فصل عزبة عبد الجليل أبو زامل عن ناحية حصه الشبي واصافتها على ناحية عزبة
عبد الرحمن

(٥) الرقعة المصيرة في ١٨ فبراير سنة ١٩٠٥ وجه ٣١١

مديرية البصيرة

مركز كفر الدوار

اضافة عزبة أحمد افندي نوري التي هي تابعة لناحية البسلقون وغير واردة في تبعيتها بالجدول على ناحية الدوار

فصل عزبة أحمد افندي الجزايري عن ناحية البسلقون واضافها على ناحية الدوار

مركز رشيد

فصل عزبة الشم من ناحية سناودة واضافها على ناحية كفر الرحانية
فصل الخمس عزب الآتية بعد عن ناحية العطف التي يتبعها سبع عزب لاست
كمال الجدول وجعل الخمس عزب المذكورة وهي عزبة حسن بك حبيب وعزبة الوسط
وعزبة القصير وعزبة المستجدة وعزبة طوروفو ناحية قائمة بذاتها باسم القصر

مركز اتبلى

فصل عزبة حسن جاد واسكندرمي عن ناحية قجة واضافها على ناحية طيبة
محواسم ناحية عزبة ابراهيم وهي المعروفة الآن بسليمان وهي من عداد بلاد المركز
واضافها على العدد التابع لناحية ابي الجرا
فصل عزبة أحمد بك أسعد القبلي وعزبة ورثة حميد زهران وعزبة حسن المغربي
عن ناحية الميط وتبعها الى ناحية الحوقة

مركز كوم حمادة

فصل عزبة ابراهيم بك الجيار عن ناحية القلاوات واضافها على ناحية كفر غانم

مديرية الفيوم

مركز سنورس

استزال عزبة خدمت من الاحدى وعشرين عزبة التابعة لناحية سنهور
تقسيم ناحية سنهور والعشرين عزبة التابعة لها الى اربع نواحى احدها باسم سنهور
وتبعها عزبتان والاخرى باسم كفر عبود وتبعها ست عزب والثالثة باسم سنهور البحرية
وتبعها خمس عزب والرابعة باسم السعيدية وتبعها أربع عزب

مديرية المنيا

مركز المنيا

فصل عزبة عبد الله أبو حلفاية عن ناحية صقلا الخمار الغربية وتنبعها إلى ناحية طوه

مديرية أسيوط

مركز ملوى

فصل عزبة سيف النصر محمد بك عن ناحية ديروط أم نخله وجعلها ناحية قائمة بذاتها
باسم عزبة سيف النصر محمد بك

فصل عزبة أبو طاقه عن ناحية دروة وإضافتها على ناحية سيف النصر محمد بك

مأمورية بندر أسيوط ومركز ابنوب

فصل عزبة عبد الله المعروفة رسمياً بجزيرة الواسطى عن ناحية الواسطى بمركز ابنوب
وإضافتها على ناحية الحجر بمأمورية بندر أسيوط

مركز ابنوب

اعتبار ناحية المعصرة ومنشئة المعصرة ناحية واحدة باسم المعصرة ومنشئتها ما

تحريراً في ٥ ذى الحجة سنة ١٣٢٢ - ٩ فبراير سنة ١٩٠٥

مصطفى فهمي

نظارة الداخلية

تعديل زمام الادارة بجملة مديريات (*)

ناظر الداخلية

قراردخال التعديلات الآتية في جدول أسماء البلاد

مديرية الشرقية

مركز مينا القمح

محو أسماء عرب أجدافندي سرمد وورثة الخواجه بني سماريته وعلى أفندي الشريفي
وحنا أفندي موسى والدريسة التابعة لناحية مينا القمح لاتصال سكنها بسكن هذه الناحية

٩ فبراير
سنة ١٣٠٥

مديرية القهيلية

مركز دكرنس

فصل عزبة الدتوت واحمها عزبة السيدواكد وعزبة أبو بدوى وعزبة الحدارة المعزوفة
باسم على البغدادى وعزبة الشرفية من ناحية بني عبيد التي تتبعها ١٧ عزبة لا ٩ كما
في الجدول وفصل عزبة الخواجه لتبني من ناحية البصراط التي تتبعها عزبتان ساقطتان
من الجدول وازافة الخمس عزب على ناحية الجنيانة وعزبة عبدالرحمن التي تتبعها ٢٨ عزبة
لا ١٣ كما في الجدول فيكون مجموع التابع لها بما فيه الخمس عزب المذكورة ٣٣ عزبة
وتقسيم هذه الناحية و ٣٣ عزبة التابعة لها الى أربع نواح احداها باسم الجنيانة وتبعتها
ست عزب والاخرى باسم عزبة عبدالرحمن وتبعتها تسع عزب والثالثة باسم عزبة
المحمودية وتبعتها سبع عزب والرابعة باسم عزبة زبيعه وتبعتها ثمانية عزب

مديرية المنوفية

مركز أشمون

محو اسم عزبة ورتة مرعشلى باشا من عداد العرب التابعة لناحية أشمون لضم سكنها
الى سكن هذه الناحية

(*) الوقت المصيرية في ١٨ فبراير سنة ١٩٠٥ ووجه ٣١٢

مديرية البصرة ومحافظه الاسكندرية

مركز كفر الدقار وقسم الرمل

جعل ناحية السيوف والسمع عزب التابعة لها وهي عزب السيوف ودربالة وبابن وديار عيسى وسيدى بشر وديامتى وبتل هوس التي هي تابعة لقسم الرمل بمحافظه الاسكندرية في الاعمال الادارية والضبط تابعة لمركز كفر الدقار فيما عدا ذلك تغيير اسم عزبة الخرابه التابعة للناحية القومبانية الانجليزية باسم عزبة المعجورة

مديرية الصميه

مركز كفر الدقار

فصل عزبة نظير المسجدة بناحية كفر الدقار وعزبة زيناقي هانم وعزبة المورد التي استبدل اسمها بعزبة السوق من الناحية المذكورة وعزبة السعراينة من ناحية برده وعزبة بيمان المسجدة بناحية العكر يشه من هذه الناحية وجعل الخس عزب المذكورة ناحية قائمه بذاتها باسم السعراينة

مركز أبو خض

فصل عزبة سليم وسبعان من ناحية الجرادات واصنافها على ناحية زاوية نعيم « » رسلان مباركة من ناحية حراره واصنافها على ناحية الابقعين

مركز شبراخيت

فصل عزبة رحيم سليمان من ناحية أورين واصنافها على ناحية أرمانيه

مركز ايتساي

فصل عزب ابراهيم افندى رشدى وأحمد افندى راشد وعبد الوهاب افندى زكي المسجدة وعزبة أمان محمد الحبشى وعزبة السيت خديجة الشهيرة بعزبة الدرملى التي كانت معروفة من الاصل بعزبة قاضل باشا وعزبة سكن المخططة الساقطة من الجدول من ناحية صفط الملولك وعزبة عطيه عوض من ناحية البهى وعزبة محمد بك صديق من ناحية كفر الحاحه وجعل العزب المذكورة هي وناحية عزبة عمه سلام الشهيرة (توكز) ناحية واحدة باسم الدرملية

مديرية بنى سويف

مركز بيا

فصل عزبة المرجوم قفطان باشا من ناحية مزوره وجعلها ناحية قائمة بذاتها باسم عزبة
المرجوم قفطان باشا

مديرية المنيا

مركز المنيا

فصل عزبة أحمد بك فنى من ناحية صفط الحمار الشرقية واصنافها على ناحية صفط
الحمار الاصلية

مركز سمالوط

اضافة عزبة خليفه كيلانى المصرى المستحقة بناحية نزلة شادى الى العدد التابع
لهذه الناحية

فصل عزبة حسن بلشا قواد وعزبة بطرس حنا من ناحية نزلة شادى وجعل الاولى
ناحية قائمة بذاتها باسم ناحية حسن باشا والثانية تابعة لها

فصل نزلة يوسف حمايه ونزلة حنا جرجس ونزلة حنا هور التابعة لها نزلة جرجس
طنبوس وعزبة خليل حمد الشهيرة بعزبة حمايه جرجس من ناحية طحا الاعمدة وجعل
الثلاث نزل ناحية قائمة بذاتها باسم نزلى طحا وجعل العزبة تابعة لها مع نزلة جرجس
طنبوس

مركز مغاغة

فصل نزلة اولاد الشيخ من ناحية زاوية الجداى وجعلها ناحية قائمة بذاتها باسم نزلة
اولاد الشيخ

مديرية اسيوط

مركز ديروط ومركز ملوى

فصل مجمع ائداره من ناحية الجبا بمركز ديروط واصنافه على ناحية الشيخ شيبكه
بمركز ملوى

مركز أنبوب

جعل ناحية الأكراد وبنى زيد شرق ناحية واحدة باسم الأكراد وبنى زيد

مديرية جسرنا

مركز طهطا

محواسم نجع محمد مناحي من العتدالتابع لناحية الخرنندارية لأن البصرأ وقعه
فصل نجوع سالمات السيد وموسى عبدالله وعبدالعال أجد من ناحية الخرنندارية
وجعلها ناحية قائمة بذاتها باسم جزيرة الخرنندارية ٤

في ٩ فبراير سنة ١٩٠٥ (٥ اظه سنة ١٣٢٢) مصطفى فهمي

نظارة المحفائنة

نحن نأطرح الحقاية

بعد الاطلاع على المادتين الأولى والثانية من الامر العالى المؤرخ؛ ١٩ فبراير سنة ٩٠٥ المتعلق بتشكيل محاكم المراكز

وعلى القزار الصادر في ١٥ يناير سنة ١٩٠٥ بتشكيل محاكم المراكز

» » في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٠٤ (المعدل بالقرار الصادر في ١٥ يناير سنة ١٩٠٥) بمحضر أ.أ.م.الجلسات في سنة ١٩٠٥

قررنا چاهو آت

تقيد القضايا التي من اختصاص محكمة مركز حوش عيسى في جدول محكمة مركز
أوجص

تحریر: مصر فی ۱۹ فبرایر سنۃ ۱۹۰۵ ابراہیم فواد

نظارة الاشغال العمومية

تنفيذ لائحة استعمال الافراد الطرق العمومية بالطرية دقهلية (*)

بناء على رأى نظارة الداخلية بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٠٥ ثمرة ١٩ وماعرضه
علىنا جناب وكيل النظارة للذن والمباني
قررنا ماهورات

(المادة الأولى)

تدرى أحكام لائحة استعمال الافراد الطرق العمومية الصادرة فى ٣١ ماوسنة ١٨٨٥
على مذبنة الطرية المشملة على قرى القصنة والعقبن وعزبة المحطة الجديدة فى مديرية
الدقهلية وذلك من أول إبريل سنة ١٩٠٥

(المادة الثانية)

على جناب وكيل النظارة للذن والمباني تنفيذ هذا القرار
نظرة الاشغال العمومية
القاهرة فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٠٥ حسين نظرى

(*) الواقع المصرية فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٥ وجه ٣٥٥

نظام الداخلية

مشورعة ٢٤ بخصوص الامتصاص الذين يريدون السفر الى الخارج في غير زمن الحج (٣)

٢٢ فبراير
سنة ١٩٥٥

نظرا لانتهاؤ موسم السفر الى الحج فالاشخاص الذين يريدون التوجه الى الاقطار الخارجه يمكنهم التوجه اليها بشرط أن يقدموا الديرة أو العاقلة الثابته لها ضمانه قوية من شخص مقتدر يتعهد بتسديد قيمة ما يصرف عليهم من طرف الحكومة من مؤونة وخلاقتها في محضر الطور اذا عادوا في حالة فقر

وهذا التصريح يسرى مفعوله لغاية ١٥ سبتمبر من هذه السنة م
تحريرا في ١٨ احلة سنة ١٣٢٢ (٢٣ فبراير سنة ١٩٥٥) وكيل الداخلية
أبراهيم نجيب

نظام المالية

تنفيذ عوائد الذبيح بليبس شرقية (٣)

ناظر المالية

٢٦ فبراير
سنة ١٩٥٥

بناء على مائدون بالمادة الثانية من الذكر يتوالى صدور بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨ (١٩ رمضان سنة ١٣١٥) المختص بتحويل عوائد الذبيح وحواسر بان ذلك بجميع المدن الأخرى التي ينشأ فيها سلطات
وبناء على افادة مصلحة الصحة العمومية الرقعة ٢١ فبراير سنة ١٩٥٥ غرة ٩ عن اتمام بناء سلطنة بليبس بمديرية الشرقية قرر ما هوأت
تسرى أحكام المادة الاولى من الذكر يتوالى المشار اليه على سلطنة بليبس ابتداء من ٨ مارس سنة ١٩٥٥ م

تحريرا بالقاهرة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٥ احمد مظلوم

(٥) الواقع المصرية في ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٥ وجه ٣١٧

(٥) الواقع المصرية في ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٥ وجه ٣٨٣

قومسيون بلدى اسكندريه

لائحة النظام الداخلى بمجزر الاسكندريه (٣)

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندريه

٢١ فبراير
سنة ١٩٥٥

بعد الاطلاع على لائحة الجزر ولحوم الجزارة الصادرة في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٤

قررهاوات

المادة الاولى - يجب على كل من له اشغال بمجزر الاسكندريه أن يحمل على ذراعه الايسر علامة عليها غمرة

المادة ٢ - ألوان العلامات هي الآتية

١ - للجزاير لون أسمر

٢ - للكرشايه » وأزرق

٣ - لبائعي الجلود » وأصفر

٤ - للعربية » وأخضر

وتعطى هذه التعلمات من مدير الجزر في مقابلة دفع ٦٠ مليما عن كل علامة

المادة ٣ - يذكر في الرخصة المنصوص عليها في المادة ٢٣ من لائحة الجزر اسم وصناعة حاملها وغمرة ولون علامته

المادة ٤ - بائعي الجلود والعربية وكذا العربات المعدة لنقل اللحوم وغيرها لا تدخل في الجزر الا بعد الكشف على اللحوم

المادة ٥ - على من يريدون النخول في الجزر خلاف من سبقوا الإشارة اليهم أنفا أن يحصلوا على ترخيص خصوصي بذلك من مدير الجزر

(٥). التوقيع المصرية في ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٥ وحده ٢٨٥

المادة ٦ - كل مخالفة لهذا القرار وللأجهزة المخزرة وكذا كل إخلال بالترتيب والنظام يقع من المرخص لهم بدخول المخزرة تكون العقوبة عليه بنزع العلامة من حاملها وطرده من المخزرة لمدة لا تتجاوز ١٠ أيام بأمر من رئيس الطب البيطري أو من يقوم مقامه وذلك مع عدم الإخلال بالعقوبات عن المخالفات المنصوص عليها في لائحة المخزرة ٢١
الاسكندرية في ٢١ فبراير سنة ١٩٠٥ رئيس القومسيون البلدي محمود صدقي

نظام المالية

تعديل المادة ١٤ من لائحة رؤساء بوعازمين الاسكندرية (٢)

ترجمة قرار

ناظر المالية

قرار ما هوأت

(المادة الاولى)

تعذلت المادة الرابعة عشرة من لائحة رؤساء بوعازمين الاسكندرية المؤرخة ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٦ بالكيفية الآتية أول مارس سنة ١٩٠٥

إذا تعذر على رؤساء البوعاز الوصول الى الواورات بسبب هيجان البحر ترفع اشارة حرف V المنصوص عنها في القانون الدولي على قاطرة أو فلوكة رئيس البوعاز للدلالة على تعذر الوصول الى الواورات المذكورة وفي هذه الحالة يجب على الواورات أن تمر في البوعاز تحت قيادة رؤسائها أو أن تبقى خارج البوعاز لحين هدوئ النوا الى درجة تمكن رئيس البوعاز من الصعود اليها وترفع تلك الاشارة على قاطرة أو فلوكة رئيس البوعاز بصرف النظر عن أي اشارة أخرى من هذا النوع تكون مرفوعة على كوم الناضورة

(المادة الثانية)

على رئيس عموم البعثات والقنارات تنفيذ هذا القرار ٢١

تحريراً بالقاهرة في أول مارس سنة ١٩٠٥ الامضا أحمد مظلوم

(٥) الواقع المصرية في ١٣ مارس سنة ١٩٠٥ ترجمة ٤٨٧

نظارة الداخلية

قرار بتعديل المادة ٢٣ من لائحة ٤ يولييه سنة ١٩٠٣
بشأن تشكيل واختصاصات المجالس المحلية (*)

ناظر الداخلية

٢٢ فبراير
سنة ١٩٠٥

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ٤ يوليوسنة ١٩٠٣
وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٩٠٥
قررت ما هوأت

(المادة الاولى)

ألغيت المادة الثالثة والثلاثون من القرار الصادر في ٤ يوليوسنة ١٩٠٣
واستبدلت كما يأتي :

(المادة الثالثة والثلاثون الجديدة) الأعمال الجديدة وأعمال الصيانة في البنادر
التي فيها مجالس محلية اذا كان مجموع قيمتها يزيد
عن (٢٠٠) مائتي جنيه لا يجوز الشروع فيها إلا
بعد تصديق القومسيون العالي على مشروعاتها
وتصميماتها ومقاييساتها وللقومسيون العالي
أيضا أن يقرر عند الاقتضاء بيان الطريقة التي
يجب اتباعها في إنجاز هذه الأعمال

أما الاعمال التي يزيد مجموع قيمتها عن (١٥٠٠)
ألف وخمسمائة جنيه فلا يجوز الشروع فيها
إلا بعد تصديق نظارة الأشغال العمومية على
مشروعاتها وتصميماتها ومقاييساتها

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثمانية أيام
في ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٥ . الامضا مصطفى فهمي

(*) الرقاع المصرية في ٦ ملوس سنة ١٩٠٥ وجه ٤٣٠

مديرية جرجا

تخوطات صحية مند تعفن المياه بجرجا (٣)

قمراد

مدير جرجا

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار الداخلية الصادر في ١١ مايو سنة ١٨٩٥
وعلى قرار لجنة مركز جرجا الصحية الصادر بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٠٥
وبعد مصادقة نظارة الداخلية قرر ما هوأت
(المادة الاولى)

يعاقب بغرامة لاتتجاوز مائة قرش أو بلحبس مدة لاتتجاوز أسبوعا كل من تجارى
على ما يأتى

- أولا - إيقاف الدهيات والواورات والمراكب على الشاطئ الغربى للنيل أمام
بندر جرجا من أى نقطة كانت فى المسافة المحصورة بين نقطة تلاقى امتداد
الوجهة البحرية لمنزل الشيخ محمود الطهطاوى بدرب بعين ومنها ومجرى
لغاية مجرى واور المجلس المحلى وهذه المسافة تبلغ ٥٥٧ متر وهى المحصورة
بين اليا فطين المعدن لذلك الموضوعتين على شاطئ النيل
ثانيا - الاستحمام وغسل الملابس والاقشة وشبالة الصيد ونشرها وشرب
واستحمام المواشى وغيرها من الحيوانات فى المسافة المبنية بالفقرة الاولى
ثالثا - القاء القاذورات والكسرة على شاطئ النيل فى المسافة المبنية بالفقرة الاولى
رابعا - أخذ مياه الشرب والوازمان للترتية من أى نقطة محصورة فى المسافة
المحددة بالفقرة الاولى خلاف نقطتى مزلقان شارع أبو الليف والمزلقان
المقابل لمنزل حضرة عبد المجيد افندى محمود الانصارى

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي خمسة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية
تحريرا بسوهاج فى ١٤ يناير سنة ١٩٠٥ حسن واصف

(٥) التوقيع المصرية فى ٦ مارس سنة ١٩٠٥ وجه ٥٠

مديرية البحيرة

تحويلات صحية ضد تعفن المياه بتحويل الخطاطبة المستجبة (٣)

قـــــرار

نحن مدير البحيرة

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ١١ مايو سنة ١٨٩٥
وعلى قرار اللجنة الصحية المتعقبة بديوان المديرية بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ٩٠٤
وبعد مصادقة نظارة الداخلية

قرر ما هو آت

أولاً - يضاف على المادة الثانية من قرارنا الصادر في ٣ سبتمبر سنة ٩٠٣ ما هو آت
وكذا ممنوع وقف المراكب منعاً كلياً لتفريق أو تحصن البضائع بتحويل
الخطاطبة المستجبة

ثانياً - تعدل الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قرارنا المذكور فيما يخص
بتحديد نقط أخذ مياه الشرب والاستعمال المنزلية بالكيفية الآتية
لا يجوز أخذ مياه الشرب أو مياه الاستعمال المنزلية من ترعة الخطاطبة وأبو قرن
والكلية إلا من النقط الآتية وهي : أولاً موردة كوبرى افلاقه . وثانياً موردة
وابو الانكليز . وثالثاً موردة العمريه القبليه المشهوره بالشيخ الرملى . ورابعاً موردة
أبو الريش المستجبة بأول قسم التحويله الجديده من قبلى (بترعة الخطاطبه) . وخامساً
موردة الكلية شرق القطر بترعة الكلية . وسادساً موردة أبو قرن بترعة أبو قرن
ويسرى مفعول هذا القرار بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما
تحريراً بدمهور في ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٥ الامضا حسن حارس

نظارة المالية

قرار بشأن أوامر تنفيذ الاكراه البدني الصادرة من السلطات
الادارية التابعة لنظارة المالية (٢)

ناظر المالية

بعد الاطلاع على قانون ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ المختص بتنفيذ الأحكام الصادرة
من البان الادارية ٩ مارس
سنة ٩٠٥

(المادة الاولى)

أوامر تنفيذ الاكراه البدني المبني على تحقيقات علمت في موادتهم رب الخم والنظرون
البلدي بمعرفة سلطات تابعة لنظارة المالية يكون اصدارها في المديرية من مأمور المركز
أو ممن ينوب عنه وفي المحافظات أو ممن ينوب عنه وفي مدينة الاسماعيلية
من وكيل المحافظة أو ممن ينوب عنه كما وان اختيار العمل البدوي أو الصناعي يكون أمام
الموظفين المذكورين

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار من يوم نشره في الجريدة الرسمية

تحريرا بالقاهرة في ٣ محرم سنة ١٣٢٣ (٩ مارس سنة ١٩٠٥)

الامضا أحمد مظلوم

مذكرة عن خزان اصـوان

قد أحاط مجلس النظار علما في جلسته التي عقدها في الحادي عشر من شهر مارس سنة ١٩٠٥ بالمذكرة الآتية التي قدمها جناب السير ويليم جارستن مستشار نظارة الأشغال العمومية وأطلع على ملحقاتها واعتمدت المقدمات والنتائج المبينة في تلك المذكرة (٣)

ان مسألة إعلاء سد اصوان بقصد زيادة مقدار المياه في الخزان كانت منذ حين موضوع نظر مصلحة الري . وفي كتابي الاخير عن موارد النيل الأعلى (١) بحثت في أقوال السير ويليم وكذلك في هذا السدد ثم اتفقت معه رأيا على وجوب إعلاء ذلك السد حتى يتيسر حجز المياه على منسوب ١١٢ مترا أعنى على درجة تتجاوز الدرجة القصوى المصرح به اليوم وعندئذ في الكتاب المذكور الاسباب التي جعلتني على اتخاذ هذا الرأي فلا فائدة هنا للتكرار . ولنعلم أنني قبلما أبديت رأيا في ذلك قد وطلبت نفسي بالحساب الذي باثمه المستروب ومهندسو ان السلامة (بحسب جميع النظريات المقررة فيما يخص عياني السدود) مكفولة في إعلاء السد بقدر المراد ولا خوف في ذلك على البناء من خلل يحدث فيه . قلت «بحسب جميع النظريات المقررة فيما يخص عياني السدود» ذلك لأنني عندما خطت كتابي وباتر المستروب حساباته الهندسية لم يكن معلوما لأحد منا بتطرية ماجديبة صدرت فيما يخص عتانة السدود ولذلك اتخذنا القاعدة التي اتخذتها لجنة المهندسين المختلطة سنة ١٨٩٤ التي انتدبت للبحث في مشروعات الخزان وهي القاعدة المعتاد اتخاذها في جميع الخزانات وهي انه اذا كان محصل القوة واقع في دائرة الثلث الوسطى من القاعدة حتى لا يقع (بحسب النظرية المتخذة) ضغط على البناء وكان نقل السد كافيلا لا خوف عليه من الانزلاق فيكون الأمان مكفولا

(٣) الوقائع المصرية في ١٥ مارس سنة ١٩٠٥ ملحق

(١) الكتاب الأزرق الصادر من وزارة خارجية انكلترا من مصر عدد ٢ سنة ١٩٠٤ بشأن موارد النيل الأعلى

وبعد نشر كتابي المذكور بأشهر وبعد عرض حسابات المستروب على مستشارنا الهندسي السير بنيامين بيكر لمراسمتها علناً أن الرياضيين قد أقرزوا على قاعدة أخرى تتعلق بمقدار تحمل السدود وبذلك اتخذت المسألة شكلاً آخر غير شكلها الأول ولما كان الأمر بكمالها ذا أهمية كبرى لكل فرد من الأفراد في الديار المصرية رأيت أن أفضل السبل التي يقتضي اتباعها أنما هو أن نكشف أهل البلاد ونبين لهم جلية الحال فنقول

إن السير بنيامين بيكر قد أبدى آراءه مفصلاً في تقريره الملحق بهذه المذكرة فيما يخص السدود الخالية ومسألة إعلانه لكنني أرى من المستحسن أن أزيد الأمر بياناً وأذكر بالاختصار الأسباب التي دعتني إلى أن يشير بالعدول عن الاعلاء الآن وعلى ذلك أعود إلى الأمر من مبدأه فأقول

أول ما أقبل بنا عن اكتشاف نظريات أخرى تتعلق بمشكلة السدود كتاب خصوصي ورد علينا من السير بنيامين بيكر كتبه في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٠٤ لكنه لم يذكر فيه شيئاً سوى أن الرياضيين وجدوا قاعدة أخرى وأن المسألة هي تحت البحث ثم تلا ذلك مكاتبات أخرى آلت إلى أن الحكومة وافقتني على دعوة السير بنيامين بيكر إلى مصر فدعوته والغرض من ذلك أن يختبر هو بنفسه ما للحجز على السد من المفعول في سنتين متواليتين ثم يلفظنا اختياره في ذلك ويشير بما يجب إجراؤه فكانت نتيجة أبحاثه ما نراه في التقرير المرسل مع هذه المذكرة. ولكن قبل الخوض في مكنونات هذا التقرير يحسن بي أن أبين بالاختصار ماهية هذه النظرية المستجدة المختصة بالسدود فأقول

أصدر هذه النظرية المستراة كركلي أستاذ الميكانيكا التطبيقية في كلية لوندرا والمستر كارل بيرمن أستاذ الرياضة التطبيقية والميكانيكا في الكلية المذكورة (١) ولهذين

(١) طبع كتابهم ما في ذلك الموضوع الحواشي ديبلوم شركة في لوندرا ميدان سوهو عدد ٣٧ في مجلة هوانها قسم الرياضة التطبيقية في المدرسة الكلية في لوندرا مذكرات اجتماع شركة دريمس

(المطلب الثاني الفئ)

بشأن بعض النقاط المهمة المتعلقة بمشكلة وثيلت بمياتي السدود

للاستاذين انكرلي وكارل بيرمن

الاستاذين الصيت الطائر والشهرة البعيدة في فن الرياضة فكان لنا من ذلك أن ما يدعيه من النظريات جدير بمزيد الالتفات

ومستخرج نظريتها هو أن القطاعات الرأسية لسد من السدود واقع تحت ضغط مائي يكون تأثير ذلك الضغط عليها أشد كثيراً منه على القطاعات الأفقية وإن سداً مائلاً بحسب القواعد المتبعة إلى الآن لهو في مأمن من التشقق أفقياً ولكنه يمكن التشقق رأسيًا والحسابات التي أثبت المستر توكلي والمستر بيرسن بها هذه النظرية عويصة كثيرة التعقيد يصعب متابعتها فإن أراد مطالعتها واستطلاع ما فيها عليه تصفح مجلتهما التي استملتها ثم إن هذه القضية يشتغل في درسيها الآن لفيصل الرياضيين والمهندسين وعلماء المسائات في انكلترا وفرنسا ولا شك في أنها ستكون موضوعاً لمناقشات كثيرة ولا بد أن الرجال الاختصاصيين في تلك الفروع في البلدين المذكورين سيصلون فيما بعد إلى نتيجة فيما يختص بهذه النظرية الشديدة الأهمية التي سيكون لها شأن في جميع السدود الموجودة ولا شك في أنها ستحدث تغييراً كبيراً في تصاميم الأعمال التي من هذا القبيل وأما الآن فعلى علينا إلا أن نتوقع تخارج هذه المباحث

هذا وبجمل مائ إلى أن أقوله على تقرير السير بنيامين بيكر عن سد صوان هو كما يأتي . فهو يقول القول الفصل فيما يتعلق بثلاثة أمور

الاول أنه لا يصح اعلاء السد قبل الوقوف على نتيجة تجربة الأعمال التحفظية (التي تبشر الآن بخلف السد) إلى مدة عامين في الأقل
الثاني أن السد على ماهو فيه اليوم سليم مأمون . قال هكذا « وعليه فاني أؤاخذ هذا السد وأنا على يقين من ثباته حتى لا يتأتى لكم منه قلق لانه راسخ بغير اقبال ولا يستدعي ترميمات مستعجلة أو هي توجب نفقات طائلة »

الثالث أنه يعتبر احتياج السد الثاني عن اندفاع المياه من البوابات من الامور التي لا يعتد بها على الإطلاق ولا يخشى عاقبة

أقول ان العبارتين الاخيرتين وهما صارتان عن رجل ثقة مثل السير بنيامين بيكر داعيتان لا يرتاح كل فرد من الافراد في الديار المصرية ارتياحاً كلياً

أما نصحه في الفقرة الأولى أعني بأن يؤجل إغلاء السد فلست أتردذه فيه في الإشارة
بأنبأ عمها على الخصوص لأن رأينا ينطبق تمام الانطباق على رأى السير بنيامين بيكر
ثم إن في تقريره أمرا آخر يوجب المسرة أيضا وهو قوله ان الحسابات الهندسية التي
عرضها عليها مهندسوا الحكومة لاعلاء السد هي صحيحة مضبوطة من كل الوجوه وأنه
بحسب الطرق السابقة يكون في الامكان رفع المياه الى الدرجة المطلوبة بلا خلاف ارتكنا
على عامل الامن المعتاد

وقبل الدخول في الكلام على ما يتأتى عن تأخير إغلاء السد من المسائل أذكر وجه
الاختصار ما هو مطلوب في مدى السنتين القابلتين فيما يختص بالتحفظ على العصور الواقعة
خلف السد ووقايتها من الضر الذي يحدثه اندفاع المياه من البوابات اندفاعا هائلا .
وفي السنة ازالة جميع العصور السطحية الركيزة واقتلاعها من أما كتها في غور بعد وتركيب
غيرها من بجر الجرانيت بمونة الاسمنت فلانما أقيمت الضفرة على هذه الصورة فزادت متانتها
أيضاً من الطرف الخلفي شبكة قفصية من الحديد تملأ ببناء من الاسمنت . ومما أوجب
ذكره هنا انه طالما شعرنا من زمن مد يد وجوب اجراء هذه الاعمال التحفظية وقد شرع
المستروب باجرائها في ١٩٠٣ - ١٩٠٤ واستمر على هذا العمل خلال صيف العام الماضي .
والبناء الذي أقامه المسترما كدونلد مهندس الخزان قد قاوم فعل المياه بدون ضرر على
الاطلاق وزد على ذلك فقد كآصمنا على متابعة اقامة هذه الضفرة والتوسع في ذلك
في خلال هذه السنة أيضا وقبل يحيى السير بنيامين بيكر كان المستروب قد عرض على
مقايسة بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه من أجل الاعمال التحفظية فقط وقد تقرر لها المبلغ
اللازم . والسير بنيامين بيكر يشير اليوم بالتوسع في هذا العمل كثيرا وبوجوب تجاوزه
في أقصر ما يمكن من الزمن ونحن سنعمل جهاتين التصحيتين . هذا وليس بالغريب أن تكون
اعمال تحفظية كهذه ضرورية فنرا فمقدار ما يندفع من المياه في البوابات في أو ان
استلاء الخزان تأخذه الدهشة من تحمل العصور التي خلف السد ما تحمته من صدمات
الماء المتسعة المتوالة الى الآن عليه اذ لا بد أن تصادف الماء بما مشقوقا أو ذلوعا في طواهر
تلك العصور فان لم تكن تلك الطواهر والسطوح سليمة في عامة اجزائها يحترق الماء النقط
الضعيفة منها ويرزخ مجموع ما يكون فوقها مستودا عليها .

ومع ذلك فليس للأمر من داع للقلق في مستقبل الأيام لأنه ستقام السدضفرة يكون بناؤها على غط يجعل السطح الذي تسقط عليه المياه مستويا بقدر الاستطاعة فينبسط الماء على الضفرة طولا وعرضا وبواسطة إدارة السوابك يكون في الامكان مراقبة أجزاء تلك الضفرة جميعها في أشهر الصيف والشتاء التي تكون فيها قوته الاندفاع في معظمها وقد أشار السير بنيامين بيكر المذكور باحداث تعديلات جزئية في بعض الأبواب السفلية لسهولة تشغيلها وسيتم هذا العمل حسب مشورته

وهذا والمسألة الكثيرة الأهمية التي يجب تدبرها والتصرف فيها انما هي مسألة تأجيل المشروع المختص باعلاء السد أو العدول عنه وما يكون لذلك من التأثير في شؤون الري في الديار المصرية والسودانية وفي هذا الشأن أقول

نحن اليوم على يقين من ان السد في الحاضر متين سليم من جميع الوجوه ولكن يؤخذ من تقرير السير بنيامين بيكر على ما أرى انه مع وجود النظريات المتقدم ذكرها التي وضعت حديثا بشأن نبات السد والمبينة ومئاتها ليس من المؤكد أن السير المذكور سيشير باعلاء السد مطلقا أو أنه لا يصح بإجراء هذا العمل إلا إلى حد محدود وعلى كل حال لا بد من مرور أربع سنوات على الأقل قبل زيادة مياه الري في مصر^(١)

وعليه فإذا لم يعمل السد يقتضى حينئذ اتخاذ وسيلة أخرى لازدياد المياه الصيفية ثماني في كتابي الذي وضعته في العام الماضي عن موارد النيل الأعلى قد ذكرت مشروعات مختلفة يقتضى درسها وذلك للوصول الى هذه الغاية خصوصا ما يتعلق منها منع ضياع المياه في آجام ومستنقعات النيل الأبيض وفي السودان اليوم عمال مخصوصون للصمت في هذه المشروعات ولا بد من إجراء أحد هذه المشروعات في المستقبل على ان تدرس المشروع وإجراء عمال يقتضى لهما زمن طويل وحينئذ اذا لم يعمل سد اصوان لا بد لقمصر من الانتظار عدة سنوات قبل الحصول على زيادة تذكر فيما يلائمها من المياه الصيفية ولا يصح القول بأن تأجيل اعلاء السد المذكور يحدث ضررا جسيما

(١) ستان تجاز الاجمال التجفطية وستان لاهلاء السد

للبلاد ولكنه يؤخر تيار تقدمها الحالي الجلب في سرعته ومع هذا توجد طرق عديدة خلاف مشروعات الري الكبرى يمكن صرف الأموال في سبيلها بفائدة تذكر ومن أهم هذه الطرق استكمال وتحسين حالة السكك الحديدية حتى يمكن اجتناء جميع الفوائد الناشئة عن زيادة محصولات البلاد التي لا بد من نقلها على تلك السكك في المستقبل العاجل ومع ذلك فاني أشير مستندا بأبواق بيع الأراضي الاميرية بمقايير كبيرة في الوقت الحاضر لأن أعمال الري التعديلية في مصر الوسطى تنتهي بعد ثلاث سنوات تقريبا وتكون نقيتها زيادة كلية في مساحة الأراضي التي تزرع صيفيا وحينئذ لا تنسر المياه لاصلاح أراضي الموات وعليه فلا ضرر في تأخير بيع الأراضي لأنها لا ينقص ثمنها بتأجيل بيعها بل يحتمل أنه يزيد ولست أفي اضطراب للحصول على أموال بهذه الطريقة ولا أرى موجبا لوجب بيعها قبل وجود المياه لريها وإني أعلم جيدا بأن كثيرا ممن يرغبون في المشتري يقولون في عقود البيع بالاشتراط على أنفسهم بأن لا يكون لهم حق في أخذ مياه صيفية وانهم ينتظرون ريثما يتيسر للحكومة أن تعطيهم إياها والذي أراه مع ذلك أن البيع بهذا الشرط غير لازم الوجود ولا يصح القول بأنه لصالح الحكومة لأنه ولا ريب ينشئ روح المضاربة ويزداد به صعوبات مصلحة الري كثيرا

أما السودان ففيها من الصعوبات في سبيل الري كما في مصر والذي أراه أن لا تعطي مياه صيفية لهذه البلاد خلاف المقدار المتفق عليه بين اولى الشأن أى ما يمكن أن تستغنى عنه البلاد المصرية ولا يدخل في هذا الحصر الأراضي الواقعة في منطقة الأمطار التي تختلف مواقيت الزراعة فيها عن مصر والري فيها الأساس له بمقدار المياه الواردة للقطر المصري وحيث أنه يقتضى النظر في المسألة من كل وجوها فانا اعتقد ان من الصواب فحص شلالات النيل من وادى حلفا المشبوكه والجبب فيما اذا كانت في هذه المنطقة نقطة تصلح لاقامة سد وخران ثان وبهذه الواسطة يمكن اذخار زائد المياه التي يحتاج الامر اليها فيما اذا كان السد لا يعلى والذي أراه اذا أن يرسل ركاب مخصوص لهذا الغرض في ابتداء الشتاء الآتى لاستخراج مناسيب الشلالات ومسايحها بالتفصيل وهذا العمل يستغرق سنتين في الأقل وربما أكثر من ذلك وينشئ الشروع فيه بأسرع ما يمكن من الزمن

يجتنبنا: كان لمن المحتمل إعلانه سبباً إيجابياً لم يكن جديداً من ضرورة البحث في ذلك
والآن لما انت السبب والريب أرى أن الحاجة ماسة اليوم إلى هذا الأمر ولا يخفى أنه متى
تيسر لنا جلب مقدار كبير من المياه من النيل الأعلى وتوزيع علينا الحال بحيث لا نخاف
طريقة تخزينها في الريب مكان نقطة التي تحتاج لهذه المياه

تم في شهر فبراير سنة ١٨٩٧ بحثت بمحاوينا في أمر السلاسل بين واذى خلفاً (١)
وحنك ووضع لي نص تقريراً في شكل كتاب أروق فانا أبلغ مع هذه المذكرة
مقطعاته

وفي هذا التقرير بحثت بالإيجاز في الأما كن المحتمل موافقتها للقرض المقصود ووجدت
كثيراً منها غير صالحة تماماً ولكن لم أر عدم الصلاحية في واحد منها إلا يمكن الزوال
ومن المحقق تقريباً أن بين السلاسل الثاني والسادس مواقع يستطيع خزن المياه فيها
ولامندوحة أن مامن بناء مثل هذا إلا استدعت أقامته ولا ريب نفقات طائلة بعد
المكان أو لصعوبة النقل وقلة الرجال

فلو عدلنا عن مشروع إعلانه الخزان لا نجد أمامنا باباً آخر بخلاف ما ذكر وعليه أرى
من الواجب الشروع في هذه المباحث في زمن قريب

والخلاصة أنه وإن كان التأخير يضعف الآمال حقيقة وإن كان عدم إعلانه السد
يحرم مصر وسيلة عاجلة اقتصادية لزيادة المياه فيها فلا يصح مع ذلك أن يقال بأن هذا
الأمر عائق خطير يعيق تقدم القطر لأن هذا التقدم كان ولا يزال سائراً بسرعة غير
اعتيادية وأن السنين القليلة التي يكون فيها التقدم بطيئاً بالنسبة إلى السرعة المذكورة
لا يعتد بها

فصرقته حصلت على نفع عظيم مقابل المبالغ التي أنفقتها على سد اصوان ويمكنها بدون مشقة زائدة أن تنتظر الزمن الذي يبين لنا فيه أى مشروع من المشروعات المختلفة هو المشروع الأنسب ويكون من شأنه زيادة الاراضى الزراعية عما هي عليه الآن^(١)

(امضاً) جارسقن

مصرفى ٤ مارس سنة ١٩٠٥ مستشار نظارة الاشغال العمومية

(١) سيرد في تقرير الوزارة كروم لسنة ١٩٠٤ أرقام جمعها المستروب وأدرجتها في مذكرة رفضها لجناحه وضمن هذه الأرقام دلائل التحسين العظيم الذى نشأ من إقامة خزائن اصوان

ملحق نمرة ١

ترجمة ما كتبه جناب السير بنيامين بيكر من اصوات في ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٥
الى جناب السير وليم جارستن بخصوص اعلاء سد اصوان

اولا - لما سئلت ان ابدي آرائي بشأن مشروع زيادته اعلاء سد اصوان وذلك بان زادت بناؤه عما يكنى طرزة سنة امتاز من المايز بآلة عما يجعزه اليوم اجبت ان ذلك يتوقف على معاينتي السد بنفسى بعد استعماله سنتين والداولة مع مهندسكم في المحل ذاته . فالآن بعد ان اقيمت على السد اسبوعين واكثر وبحثت في المسألة من كل وجوها وجدت انه يجب زيادة الاختبار في تشغيل السد حتى يمكن اى مهندس يعتمد عليه وله معرفة بالتقدم العلمى الحديث (فيما يتعلق بالضغط على السد ودالتى تحتاج في تعيينها الى معلومات دقيقة ومباحث رياضية صعبة جدا) ان يقدم على ان يبين بالضبط الدرجة التى يمكن رفع المياه اليها فى الخزان بدون تقليل عامل الأمن الواجب فى مثل هذه الاعمال المهمة

ثانيا - وعلى كل حال ليس فى امكانى ان اشير باعلاء السد إلا بعد ما تكون الانغال الصغظية اللازمة فى قاع النهر تحت السد (وهى التى تباعث فى هذه السنة والسنة الآتية) وأعمال تعديل بعض الابواب لسهولة تشغيلها قد انتهت وما دى استعمالها نجحاً وعمد ما تم لي تجربة تشغيل السد واتخذ احدث الابحاث الرياضية فى امره يتسرى حينئذ ان ابلغكم بدون مجازفة مقدار ما يمكن تعليته اذا صككت تحت وجوب التغطية ولكن الان اشير بتأجيل هذه المسألة الى ما بعد السنتين الآتيتين

ثالثا - ولوئنت ان ابدي الاسباب التى دعيت الى هذه المشورة بغير تردد فى ذلك لما لث هذا التقرير والوجوب بتفاصيل اصطلاحية بحتة وشروح رياضية غاية فى الصعوبة افضل صرف النظر عنها الى فرصة أخرى فى هذا التقرير اريد ان ابين بالايجاز وبصورة غير فنية نصية البحت الحقيقة فى حالة السد كل يوم من ايام الاسبوعين الماضين

رابعا - أن أول نتيجة وأهمها هي أن هذا السد لم يكن قط في خطر حينما من الاحيان ولوان الموكل اليهم صيانته بالطبع يقتلن احيانا ويخوفون عليه بسبب نخر الماء كتلا غير معلومة من الخضر في مجرى النهر تحت السد . فهذه النتيجة الحسنى مصدرها عاملان الاثن الاكبر الذي تشذرت اللجنة المختلفة باستعماله لا تقاوم العوارض التي لا يأتى لأى مهندس أن يذنب بها وجل ما عليه أن يتحقق من أن العضر المقام عليه السد مستقيم وبالطبيعة لا يتحول لا يعلم ماذا كان في العضر المحفورة تحت هذا السطح سوى من التفتق في قعره قبل هذا صوان منتهى أفضى إلى انخراط العضر في مجرى النهر تحت السد وانه في العوارض عنده زيادة ذات أهمية كبرى . وبما فعلت ههنا لعلها واثبت المسبب مدته وأرى أنه يتصل في الكلمة صغر قيمة أصاف في نقطة السد التي فيها الانواء فلا يزداد الضغط على ههنا ما من السد (يزيد الجاذب في النهر ان) الا يمتد تحت نجاسها وأنت بالفرض المطلوب .

ثانيا - نحن نرى ان السد لم يفتش مهندسين في عمارته بل الاعمال المنقطة . وإذا ما تمقون في العمل على كل النقط في هذا السد انما نرى اننا لا نكلام على تلك الاعمال والعمل الوحيد بخلافه الضعف الذي بالتمسك من جانب نخر الماء في القاع السنتين المباشتين انما هو تقوية التكمية بميل جسر النهر عند حائط الهويس الامامى لأن المياه المتسربة من الانواء بالماء قد فعلت في عضر خزانة خزانة . فالجبال البناء والتكمية بالماء في الارض في تلك النقطة جعل اسرأها عند خزانة الخزانة أو في من القيعان اذا أدركنا ذلك .

ثالثا - ومن الآن إلى أن نرى الاعمال المنقطة تكونت اندفاع الماء بالبلع مخفوزا ولوان العضر انما هي قلة فاقومت الضغط الى الآن ولكنه لا يصح أن يتطرق مع ذلك دوام قلة المقاومة . فالاعمال التي تباشر الآن تجعل اندفاع الماء منتشرا في مساحة كبرى من الضفرة وعندئذ ان اصوب حفظ الماء في الخزانة بنسبه الخالي ويجوز أن يكون على وجهه ذلك بقليل .

رابعا - فليس يفتقر في ابحاث ان مسافة عملاء السد متوقفة في انما يخضع بانضمامات التكمية (على انما لا سأل في الابحاث الرامية التحديق في انما يظهر ان الضغط على بناء السد يختلف باختلاف طبيعة العضر القائم عليه السد ههنا كما كان يظن في السابق

ولما اكتشفت لي طبيعة العصور أخيراً في اصوان من النخر الذي حدث تحت السد قوى ظني في اني لو استعملت هذه الطرق الحديثة بتدقيق لاحتمل انها تمنع اعلاء السد اعلاء محسوسا فالصنف في هذا الموضوع اذا يقتضي بالطبع تأجيله لعدم المعلومات الكافية عندي فيه انما أقول ان الحسابات الهندسية التي عرضها على مهندسو الحكومة مع الرسوم الموضوعه فيها يختص بتعليه السد هي صحيحة مضبوطة من كل الوجهه وانه بحسب الطرق السابقة يكون في الامكان اعلاء المياه بلاخلاف الى الدرجة المطلوبة ارتكانا في ذلك على عامل الأمن المعتاد

ثامنا - هذا والمسألة المراد الوقوف عليها هي هل عامل الأمن المتعاذ كافي في سد اصوان مع ملاحظة الصوالخ الكبرى المسندة اليه . أقول ان أساسات السد قد استدعت نفقة جسيمة وأُزيلت الى قاع أعني مما كان في رسوم شروط بنائها فيما نظر لذلك والاعتناء في اجراء هذا العمل تأقلى يومامن الأيام أن أمل الى قبول عامل أمن أقل مما كان مقررا في الأصل ونظرت الى أمر تعليه السد بعين الاستحسان ولكنه لا يتأقلى الى الآن للأسباب التي ذكرتها بالاختصار في هذا التقرير أن أشير بتقليل عامل الأمن بل أوجب على نفسى تأجيل رأي النهائي الى أن تكون الأعمال الجارية الآن قد ظهرت نتيجتها

ثامسا - وحيث انه قد أشيع ان بناء السد فيه ارتجاج ناشئ عن اندفاع المياه من البوابات فأننا أقول - ان هذا الارتجاج لا يخشى له عاقبة على الإطلاق ولا يعتد به في الثلاثين سنة الماضية بأشتر مئآت من التجارب بالآلات في موضوع ارتجاجات حاصله في مبان متنوعة وأقول ان اندفاع المياه من بوابات السد لا يحدث منه ارتجاج محسوس بهم أكثر مما يحدث منه عند مرور عربة ذات أربع عجلات على طريق ما فوق سد .

عاشرا - وقد أفادتني الإقامة على السد مدة أسبوعين فائدة كبرى فان من يشاهده لأول مرة لا يدمن أن يتقرر في ذهنه أن المياه فعلها شديدا جدا على البناء ولكنني تفحصت بناء السد بكامله وتبين لي أنه ولو أن اندفاع المياه كان فيما مضى أشد تأثيرا عما يكون في المستقبل مع ذلك لم يحدث لمجر من أبحار السد عوارما في خلال السنتين الماضيتين وعليه فاني أعاد هذا السد وأنا على يقين من نيته حتى لا يتأقلى منه لكم قلق لانه واضح يقين اجيالنا ولا يستدعي ترميمات مستعجلة وهي توجب نفقت طائلة

حادى عشر - نتم كان فى الامكان - فى بادئ الامر - اجراء الاعمال التحفظية واقامه الضفيرة الحجرية تحت السد وجعل هذه الاعمال جزءا من شروط البناء الاصلية لكن لو جرى ذلك لتأخر الانتفاع بالخزان سنة أخرى على انه يمكن الآن اجراء تلك الاعمال اقامة الضفيرة بالسهولة والسرعة عنيهما وتكون نفقاتها أقل من ذى قبل وعليه فلا يصح اعتبارها أعمال صيانة أو أعمالا غير متطورة لان المقدركان ان الاعمال التحفظية لازمة تحت السد ولكن ليس بالمقدار الذى أظهره الاختبار

ثم أرى من جهة أخرى انه بعد اجراء هذه الاعمال قطعيا بالاتقان الواجب لا يستدعى الامر فى المستقبل الاقليل من النفقات من أجل الصيانة والترميم

تحريرا فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٥ (الامضا) بيكر

ملحق نمرة ٢

ترجمة مستخرجة من تقرير عن إقليم دنقله

المجزء الثاني

في المقارنة بين عدة شلالات لاختيار موقع يقام فيه سد وخران

أولا - إذا أخذت مواقع الشلالات بين اصوان وحنك من وجه عام يرى ان موقع اصوان هو الموقع الاكثر موافقة من جميع الأوجه لاقامة سد كبير فيه وخران يجتمع اليه المياه . والمستسيلات لنصاح ذلك الى التمام متوفرة وهي صلابه العفر هنالك واتساع النهر واتساع مياهه في زمن الصيف الى عدة مجار قليلة الغور . ولما كان انحدار النهر قبلي الشلال الأول في مسافة منه قدرها ثلاثمائة وجسة وأربعون كيلومترا $\frac{1}{12000}$ كان المكان موقعا ملائما لخرن الماء على نسبة ما يكون للسد من الارتفاع . وأيضا فان الزراعة في تلك الناحية قليلة جدا والآكام على كلا الجانبين تحف بالضفتين ولذلك كانت تلك الآكام من طبيعتها ضوابط صالحة لمياه الخزان

ثانيا - ان مادون موقع اصوان موافقة للسد وخران أربعة مواقع هي بالنسبة خبير ثم دال ثم حنك ثم وادي حلفا . وقد وضع دوجتيرج رسوما عن موقفي خبير وحنك بين فيها بالضبط قطاع النهر عندهما ثم غور المياه هنالك الى غير ذلك من البيانات

ثالثا - أما موقع خبير فكثيرا الملائمة للسد من أوجه عديدة فان جبر الجرائيت هنالك جيد شديد الصلابه وغور المياه فيه قليل لا يتجاوز (بحسب ما قامه دوجتيرج المذكور) مترين . نعم ان مقاساته كانت في عام ١٨٥٧ وهو عام جاف تساء صغفه قليلة فلهذا اعتداده ولكن ذلك الغور كيفا كان الامر لا يمكن أن يكون كثيرا ولو في متوسط السنين . أما عرض مسيل النيل في ذلك الموقع فيصل ١٥٥٠ مترا كما في موقع اصوان تقريبا وعرض الكتلة الحجرية هنالك ٤٠٠ متروهي فيه على زاوية ٦٠ الى ٧٠ . هذا والاعمال الجانبية التي يقتضي مباشرتها على كتلا الضفتين من أجل سد على البناء ستكون نفقاتها كثيرة لأنها تستدعي اقامة جناحين سائدين طويلين . أما ارتفاع

سطح الارض عند حافة المسيل فلا تتجاوز ١٠ أمتار عن منسوب البحار حتى ومن ثم تنهب الارض صعودا تدريجيا بجبل خفيف . وأما ما يجعل موقع خير على نوع ما غير صالح لخزان فهو انه هو في منتهى الشلال الثالث حتى يصح أن يقال انه جزء منه

وفرق المنسوب في مسافة من النهر قدرها ٦٣ كيلومترا فيما بين أبو فاطمه وخير يبلغ ١١ الى ١٢ مترا والانحدار $\frac{1}{100}$. وبذلك يكون مكان التخزين قليل المساحة ولكي يجتمع فيه المقدار المطلوب من المياه يقتضى أن يكون السدع الباجدا . ثم اذا أقيم السد في تلك النقطة تصير الارض قبلي خير وقرهاا وتخلها مغمورة بمياه الخزان أما أرض الزراعة ولو كانت أوسع من متوسط أرض الزراعة في الجزء المصري من بلاد النوبيا فليست مع ذلك بكبيرة وبما أن أكثر القرى مهجورة فلا تكون المسارة على الاهالى فادحة . ثم إن سكة حديد السودان السائرة بجانب النيل عند كدين تصبغ هي أيضا مغمورة بالمياه ويستدعي أمرها حينئذ تغييرا كليا في تخطيطها . والحاصل أن موقع خير يستحق النظر فيما لو أريد إقامة خزان صغير فيه يكون ملحقا بخزان اصوان

رابعا - أما موقع دال فقد يصح أن يقام فيه سد وهو رأس الشلال الثاني إذا ن فرق المنسوب بينه وبين عمارد (مسافة اثنين وثلاثين كيلومترا جنوبا) هو ثلاثة أمتار فقط . وفيما بعد ذلك إلى خير تنبسط مياه النيل منقسمة في مسافة منه قدرها مائة وثمانية عشر كيلومترا بجبل متوسط قدره $\frac{1}{40}$

والنهر عند دال واسع جدا تعترض مجراه جزر ضخمة حجرية فتقسم مياهه إلى ثلاثة مجار رئيسية أكبرها يظهر أنه يسير عند رأس الشلال بإزاء الضفة الشرقية . ثم إن اندفاع المياه هناك شديد ومقدارها جسيم حتى يخشى أن يكون غورها بعيدا جدا حتى في زمن الفيض (التماريق) ولا يعلم مقدار انخفاض المياه في تلك النقطة الا اذا سبر الجرى بالمجسات في ذلك الأوان . لكن الدلائل على أن القورا أعني فهمما في خير واصوان بكبر وهذا ما يليق الرية في موقع دال من حيثة أهامة سد فيه . والذي يجذب كره أن الضور وكثرة الجرائث ظاهرة في مواضع كثيرة من النهر ولكن المياه هناك غير منشعبة إلى شعاب عديدة كما في موقع اصوان والحاجز حده غير واضح كوضوحه عند اصوان أو عند خير . ثم إن أعمال الوقاية الجانبية للسد تكون مستحيلة لأن أكلام الخزان أنت هناك متباعدة إلى النهر على كتل صفتيه لإسما الشرقية منهما . وإذا كان عنى المياه في ذلك الموقع

الانعيم من اقامته فيه . ففي الامكان جعله بأعلى ارتفاع ياد ، وعلى كل قناه الخزان
ستجروا في فركه وكوشه وحسن اوارضها لكن الزراعة في تلك الأنحاء ليست بذات
أهمية كبرى . . . والشئ الذي يكون من ذلك أن خط السكة الخديده السودانية
ستمره المياه فانه واقع على منة النهرين فركه وكوشه وموقعه مخفض وطبيعة الارض
هائلة تحول دون نقله الا بالمال الكثير الذي يذهب في نفث العنبر ونقر السراج

فأما - برى سونغ خنك لأول وهلة أنه ملائم لأقامة سد واطى قننه يكون من شأنه اعلاء قاع النهر وسطح ما به على الدوام وتقلل الارتفاع الذي يجب أن تصل إليه المياه في زمن الصيف من أجل الري وأما طبيعة الكتلة العنصرية في الجرى وموقعها في حوضها ملائمتان للبروج . ولما كان الموقع في الطرف الشمالى لمنطقة مرسى أبو قاطية التى فيها أهم ذراعاته نقله غلامشاحة في أنه اذا أمكن اعلاء درجة الماء على الدوام في طول أنهار معدودة لتحسنت بذلك أحوال الري تحسنا عظيما . على أنه اذا لم يكن في البلد عدد كاف من الغضيات لأنسياب المياه منها تلقا في أيام الغيض (الطارق) لتجالت الملوكل علم في مسافة بعيدة أمامه . ولا يخفى أن ارتفاعها على هذه الصورة لا يبعد أن يضر أراضى زراعية فيجبها فينبغ من روعاتها . وليس ذلك فقط بل يؤدى إلى غرق بلاد مهمة مثل الحفير ودجلة الحديده وغيرها . فاذالم تعمل المشاريع المصروفة وتستحسن مناسيب الفض في عقد سنين متوالية يستحيل تغذية رما يكون لسيده من بقاء هنالك من الفعول ولا بد من أن يحسب بمقدار ما يزيد المياه في الغض نفاة بالذقة والسطح . هذا وموقع خنك لا يصلح لأن يكون موقعا للخراب . وأقامة سد تحزن فوقه المياه يؤدى إلى غرق قسم عظيم من الاقليم سنويا . ولما كانت أرضى البلاد على جانبى النهر لا تراسب طوا وسيلها من غيرها كان السد يستدعي تعديد طرقه من كلا الجانبين إلى مدى بعيد . والشلال من جهة أخرى صالح لسيده مثل هذا فان الجرائنبت هنالك على مارى أسم والجزر عديدة . وقدسردو حبرج المتقدم ذكره غورمياد النهر في صيف ١٨٧٧ فتبينه حينئذ أن أعنى ماقى عبرها هنالك لا يحاوز مترين وستن متعرا

سادسا - ان موقع وادى حلفا أو بجى وان كان شلالها بغاية الملازمة للسد لكنه لا يصلح لخزن الماء وفوق هذه النقطة جنوبا تستعلى أرض النيل استعلاء متواليا يبلغ تسعة وأربعين مترا في مسافة منه قدرها مائة وتسعة وسبعون كيلومترا بمعنى ان النيل يكون واحدا على أربعة آلاف (١٠٠٠٠)

سابعا - اذا قورنت المواقع المتقدم ذكرها بموقع اصوان يجب أن لا يبرح دائرة الزهن ان ليس في جنوبي اصوان حجر جبرى فكل ما يستدعيه العمل من الجبر يجب أن يستعمل من جهات بعيدة فيزيد ذلك في نفقة البناء زيادة تذكر

وعما يجب ذكره في الختام هو أن موقع اصوان من حيث صلاحيته لا قامه سد واتساع البقعة التي تخزن المياه فيها أكثر المواقع ملائمة . أما موقع خيبر فموقع اصوان من حيث السد وربما كان أفضل منه ولكن من حيث الاتساع فأقل منه بكثير . وأما موقع دال فبغلاف ذلك فانه من حيث المتسع صالح كصلاحية موقع اصوان ولكن بالنظر الى بعد غور الماء فيه فنراه السد هناك أكثر صعوبة وأكثر نفقة أما موقع حلفا فلا يذكر من حيث المتسع لانه لا يصلح لخزن الماء لاداهى مستوى الأرض الواقعة فوقه جنوبا . ثم ان موقع وادى حلفا قليل الصلاحية لابل عدمهما من حيث المتسع لانه واقع في ذيل نسيق من الجندل

وعما يذكر في هذا الصدد أن مصلحة الرى طالما قالت بوجوب اقامة سد في نقطة قريبة بقدر الامكان من البلاد التي ترسل المياه اليها وذلك لتقليل التبخير والارتشاح وغير ذلك مما ينقص مقدار الماء فإذا كان ما تقدم واجب العمل به (ولا يخفى الا كذلك) يتعدى إذا اقامة مقارنة بين موقع اصوان والمواقع الأخرى الواقعة الى جنوبه في موقع اصوان أفضل المواقع وهو أيضا أقربها الى الشمال وعلى ذلك ولو كانت السدود تقام فيما بعد على الجندل الجبوبة فسد اصوان على الدوام لازم حتما

١٨٩٧

الامضا جابر سن

وكيل نظارة الأشغال العمومية

نظارة الداخلية

قرار بإلغاء مجلس محلي حلوان (٣)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢ يناير سنة ١٨٩٦ بتشكيل مجلس محلي حلوان
وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ١ يوليو سنة ١٩٠٣ بشأن تشكيل واختصاصات
المجالس المحلية
وبعد الاطلاع على ما قرره مجلس محلي حلوان بمجلسه المنعقدة في ٥ فبراير سنة ١٩٠٥
بأن يعرض للحكومة أن الميزانية الخالية لا تسمح بالقيام بالأعمال المناسبة لحالة المدينة
ويطلب منها أن تقر ما وافق لديها التحسين الحالية
وبعد الاطلاع على قرار القومسيون العالي بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٥ بطلب
اصدار قرار من نظارة الداخلية بمجلس محلي حلوان وتسليم أعماله لنظارة الاشغال
العومية

قرونا ماهوات

(المادة الاولى)

يحل مجلس محلي حلوان ابتداء من ٣١ مارس الجارى

(المادة الثانية)

تسلم أعمال مجلس محلي حلوان لنظارة الاشغال العومية ٤

مصرفي ١٣ مارس سنة ١٩٠٥ (٧ محرم سنة ١٣٢٣) مصطفى فهمي

مديرية الدقهلية

قرار بتنفيذ لائحة تسوير الاراضى الفضائية بالمطرية (دقهلية) (٢)

مدير الدقهلية

١٢ مارس
سنة ١٩٠٥
بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ١٥ يونيو
سنة ١٨٩٤ بشأن تسوير الاراضى الفضائية

قررهاوات

(المادة الاولى)

تسرى احكام قرار نظارة الداخلية الصادر فى ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٣ المنقوه اعلاه
على ناحية المطرية التابعة لمركز دكرنس
(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بعشرة ايام بالجرائد الرسمية

تحرير بالمصورة فى ١٢ مارس سنة ١٩٠٥

مصطفى ماهر

(*) الواقع المصرية فى ١٨ مارس سنة ١٩٠٥ بوجه ٥٣٤

نظارة المحقانية

قرار بمجالس تاديب الكتبة المحققين بالمحافظات والمديريات في أعمال محاكم المراكز
صادر بعد تصديق مجلس النظارة بمجلسه ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ (*)

نحن ناظر المحقانية

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ بتعيين مجالس
التاديب قررنا ما هو آت

(المادة الأولى)

مجالس تاديب الكتبة المحققين بالمحافظات والمديريات للاشتغال بأعمال محاكم المراكز
أو بالقضايا المصيدة بالجدول المخصوص تشكل كما يأتي

أولاً - المحافظ أو المدير التابع له الكاتب المحال على مجلس التاديب بصفة رئيس
ثانياً - فيما يتعلق بالمحافظات أو المديريات التي بها محكمة كلية : رئيس النيابة
وفيما يتعلق بالمحافظات أو المديريات الأخرى : النائب القائم بإدارة النيابة
الموجودة بالجهة بصفة عضو
ثالثاً - مندوب من نظارة الداخلية

(المادة الثانية)

في حالة غياب الرئيس أو رئيس النيابة أو النائب أو حصول مانع له عن الحضور يحل
محلّه في هيئة المجلس القائم مقامه في المديرية أو في النيابة حسب الأحوال ما
تحريراً بمصر في ١٨ يناير سنة ١٩٠٥ إبراهيم فؤاد

(*) الوثائق المصرية في ٢٠ مارس سنة ١٩٠٥ وجه ٥٥٦

نظارة الداخلية

تعديل زمام الادارة بمجملة مديريات (٣)

ناظر الداخلية

قرر ادخال التعديلات الآتية في جدول أسماء البلاد

مديرية الدقهلية

مركز المنصورة

فصل عزبة أبو خزم بكر شماسه الثانية عن ناحية كوم الثعالب واصاتهما على ناحية
ميت جراح كافصلت وأضيف عزبته الاولى ١٦ مارس
سنة ٩٠٥

مركز دكرنس ومركز المنصورة

فصل عزبة الخواجه بتقرى قسطندى انبساء عن ناحية الصلاحيات بمركز دكرنس
واضافتها على ناحية ميت محمود بمركز المنصورة

مركز دكرنس

اضافة عزبة ورثة ابراهيم افندى فهمى التى استجبت بناحية الصلاحيات على العدد
التابع لهذه الناحية

مديرية البحيرة

مركز أبو حصص

فصل عزبة باغوص بك عشقيان التى كانت باسم مرقص افندى نجيب هي وعزبة
الروضة ملك البلد المسمى اليه المستجدة عن ناحية برسيق واصاتهما على ناحية كفر عزاز

مركز اتباى ومركز أبو حصص

فصل عزبة حسين عبد السلام وشركاه الشهيرة بالعوامرى عن ناحية أبو الشفاف بمركز
اتباى واصاتهما على ناحية الابقعين بمركز أبو حصص

مديرية القيسوم

مركز سنورس

اضافة عزبة محمد افندي لبيب المسجد بناحية طامية الى ناحية كفر محفوظ

مديرية المنيا

مركز المنيا

فصل عزبة سعيد بك عبد المسيح عن ناحية صفط الحجار الغربية و اضافتها على ناحية صفط الحجار

مركز بنى مزار

فصل عزبة يوسف بك اوزير عن ناحية بنى على و اضافتها على ناحية نزلة أم الساس

مديرية أسيوط

مركز ملوى

فصل عزبة جلال باشا عن ناحية الشيخ شيكو وجعلها بلدا قائمة بذاتها باسم ناحية عزبة جلال باشا

مركز أبنوب

جعل ناحية القوطا وأولاد بنى ناحية واحدة باسم القوطا وأولاد بنى

العند التابع ل ناحية المعابده هو واحد لأربعة كما فى الجدول ٤

تحريرا فى ١٦ مارس سنة ١٩٠٥ - ١٠ محرم سنة ١٣٢٣

مصطفى فهمى

نظارة الداخلية

قرار باعتماد فرع جمعية الرفق بالحيوان بالقيوم (٣)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر بتاريخ ١٣ جادى الثانية سنة ٣١٣ (٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥) بشأن الاجراءات التى تتخذ نحو الحيوانات المريضة والغير صالحة للعمل وعلى الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٨ محرم سنة ١٣١٥ (٢٨ يونيه سنة ١٨٩٧) بشأن ذلك ايضا

وحسب قد تشكل فرع مخصوص بمدينة القيوم لجمعية الرفق بالحيوانات وجعل هذا الفرع تحت رئاسة حضرة مدير القيوم

فبناء على طلب رئيس جمعية الرفق بالحيوانات

قرر ما هو آت

(المادة الاولى)

يعتمد لدى الحكومة الفرع الذى تشكل بمدينة القيوم لجمعية الرفق بالحيوانات وتشمل اعماله دائرة مديرية القيوم جميعها

(المادة الثانية)

على مدير القيوم تنفيذ هذا القرار ويتبدى العمل به بعد مضي ثلاثة ايام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

تحريرا بالقاهرة فى ١٦ محرم سنة ٣٢٣ - ٢٢ مارس سنة ١٩٠٥

مصطفى فهمى

نظارة الداخلية

قرار بتعريف مصاريف معالجة الحيوانات وتطبيقها في كافة جهات القطر المصري (٣)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥
بشأن الرق بالحيوانات

وبعد الاطلاع على القرارات الصادرة بشأن اعتماد جمعية الرق بالحيوانات وفروعها
وتحديد تعريفات لمصاريف المعالجة والتطبيق

قررهاوات

(المادة الاولى)

تعريف مصاريف معالجة الحيوانات التي يوقعها الى مستشفيات جمعيات الرق
بالحيوانات في كافة جهات القطر المصري تكون كما ياتي.

٥٠ عن كل رأس من انواع الخيول والبغال والجمال والمواشي في اليوم الواحد
(٢٤ ساعة)

٢٥ عن كل رأس من نوع الجمل في اليوم الواحد (٢٤ ساعة)

(المادة الثانية)

مصاريف التطبيق (تركيب النعال) للدواب بالمستشفيات المذكورة تكون على
الاكثر ١٢ قرش لكل رأس من نوعي الخيل والبغال و ٨ قروش لكل رأس من نوع الجمل

(المادة الثالثة)

تلقى احكام القرارات السابقة المختصة بتعريفات مصاريف المعالجة والتطبيق

(المادة الرابعة)

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة ايام

تحريرا بالقاهرة في ١٦ محرم سنة ١٣٢٣ (٢٢ مارس سنة ١٩٠٥) مصطفى فهمي

(*) الوثيقة المصرية في ٢٥ مارس سنة ١٩٠٥ وجه ٥٩٢

نظارة المالية

قرار بتعديل هيئة تشكيل مجلس تأديب نظارة المالية (٣)

ناظر المالية

بعد الاطلاع على الأمر العالي المؤرخ ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥
وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ٥ ديسمبر سنة ١٨٩٢ بتشكيل مجلس تأديب
هذه النظارة وعلى القرار الصادر في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٠٣ بإلغاء القرار السابق وتعديل
تشكيل المجلس المذكور

٢٦ مارس
سنة ١٩٠٥

وبعد تصديق مجلس النظارة

قرر ما هو آت

تعديل تشكيل مجلس تأديب نظارة المالية بالكيفية الآتية
مراقب الأموال المقررة بصفة رئيس
مراقب الأملاك الحرة
ناظر ادارة السكرتارية
نائب من قسم القضايا
أحد مفتشي هذه النظارة } يعينهما ناظر المالية بصفة أعضاء

تحريراً بالقاهرة في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٥

(الامضا) أحمد مظلوم

نظارة المالية

قرار بتعديل هيئة تشكيل مجلس تأديب مصلحة الجمارك (*)

نظرة المالية

٢٦ مارس
سنة ١٩٠٥

بعد الاطلاع على الامر العالى المؤرخ ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥

وبعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر فى ١٤ اكتوبر سنة ١٨٨٩ بتشكيل مجلس تأديب مصلحة الكمارك وعلى القرارين الوزاريين الصادرين فى ١٤ فبراير سنة ١٨٩٣ و ٤ مارس سنة ١٩٠٢ بتعديل تشكيل المجلس المذكور

وبعد تصديق مجلس النظار

قرروا هوآت

(المادة الاولى)

تعدل تشكيل مجلس تأديب مصلحة الكمارك بالكيفية الآتية

مدير عموم مصلحة الكمارك أو من يقوم مقامه في حالة غيابه	بصفة رئيس
أمين كرك اسكندرية أو من ينوب عنه	بصفة أعضاء
أمين كرك المحمودية أو من ينوب عنه	
أمين كرك الدخان	
رئيس سكرتارية مصلحة عموم الكمارك	

(المادة الثانية)

على مدير عموم مصلحة الكمارك تنفيذ هذا القرار

تحريرا بالقاهرة فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٥

(الامضا) أحمد مظلوم

نظارة المالية

قرار بتعديل هيئة تشكيل مجلس تأديب مصلحة عموم البوسطة (*)

ناتر المالية

بعد الاطلاع على الامر العالي المؤرخ ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥
وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٥ بتشكيل مجلس
تأديب نظارة المالية والمصالح التابعة لها وعلى القرار الوزاري الصادر في ٩ أكتوبر
سنة ١٨٩٤ بتعديل تشكيل مجلس تأديب مصلحة عموم البوسطة
وبعد تصديق مجلس النظر
قرر ما هو آت

٢٦ مارس
سنة ١٩٠٥

(المادة الاولى)

تعديل تشكيل مجلس تأديب مصلحة عموم البوسطة بالكيفية الآتية
مدير مصلحة عموم البوسطة بصفة رئيس
وكيل ادارة عموم البوسطة
واثنان من رؤساء الاقسام بصفة أعضاء

(المادة الثانية)

على مدير عموم مصلحة البوسطة تنفيذ هذا القرار
محررا بالقاهرة في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٥
(الامضا) أحمد مظلوم

نظارة الداخلية

قرار باعتماد فرع جمعية الرفق بالحيوان بالمنيا (٢)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر بتاريخ ١٢ جادى الثانية سنة ١٣١٣ ٢٧ مارس
سنة ١٩٥٥ (٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥) بشأن الاجراءات التى تتخذ نحو الحيوانات المريضة والغير صالحة
لعمل المعدل بالامر العالى الصادر بتاريخ ٢٨ محرم سنة ١٣١٥ (٢٨ يونيو سنة ١٨٩٧)
وحيث قد تشكل فرع مخصوص بيندرا المنيا لجمعية الرفق بالحيوانات وجعل هذا الفرع
تحت رئاسة حضرة مدير المنيا فبناء على طلب رئيس جمعية الرفق بالحيوانات
قرر ما هو آت

(المادة الاولى)

يعتمد لدى الحكومة الفرع الذى تشكل بيندرا المنيا لجمعية الرفق بالحيوانات وتشمل
أعماله دائرة مديرية المنيا بجميعها

(المادة الثانية)

على مدير المنيا تنفيذ هذا القرار ويبدأ العمل به بعد مضي ثلاثة ايام من تاريخ نشره
بالجريدة الرسمية ما

تحريرا بالقاهرة فى ٢١ محرم سنة ١٣٢٣ (٢٧ مارس سنة ١٩٥٥)

مصطفى فهمي

مديرية المنيا

قرار بتنفيذ لائحة تسوير الاراضى الفضاءا بمحكمة بلاد مديرية المنيا (٣)

مدير المنيا

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٠٥
سنة ٨٩٣ بشأن تسوير الاراضى الفضاءا

قرر ما هوأت

(المادة الاولى)

تسرى احكام قرار نظارة الداخلية الصادر فى ١٥ يونيه سنة ٨٩٣ المشار اليه على
التواحق الآتية :

١	ناحية الفكرية التابعة لمركز أوقرقاوس	مد
١	معصرة سمالوط التابعة لمركز سمالوط	
١	بني حزار » » بني حزار	
١	مغاغة » » مغاغة	
١	الفشن » » الفشن	
٥		

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره فى الجريدة الرسمية بعشرة أيام م

تحرير بالمنيا فى ٣٠ مارس سنة ١٩٠٥ سليمان عثمان

مديرية المنيا

قرار بشأن تظافة الطرق بمندرية المنيا (١)

مدير المنيا

بناء على المادة (٢٤٨) من قانون العقوبات المعمول بالاهلية والمادة (٢٤٠) من قانون العقوبات المعمول بالاختصاص

٢٢ يناير
سنة ١٩٥٥

وعلى القرارات الصادرة من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥ و ٢١ أبريل سنة ١٨٩٦
قرر ما هوأت

(المادة الاولى)

جميع الأوساخ الناتجة من الاستعمال وكذلك الكأسة لا يجوز وضعها في الطريق العام إلا بين الفجر والساعة ٨ افرنكي صباحا ويكون وضعها على حافة التروار أو بجانب باب المنزل أو المخزن لترفع بمعرفة خدمة الطرق

(المادة الثانية)

لا يجوز تنفض الأوساخ والنجاسات والأغذية وغيرها بالأبواب والنوافذ والبيوتات المملوكة على الطريق العام بعد الساعة ٨ افرنكي صباحا

(المادة الثالثة)

لا يجوز إلقاء المياه وغيرها من النجاسات والنوافذ الأخرى على الطريق العام

(المادة الرابعة)

تسرى أحكام هذا القرار داخل مندرية المنيا

(المادة الخامسة)

كل من خالف أحكام هذا القرار يعاقب بغرامة من خمسة قروش الى خمسة وعشرين قرشا والمخالفات المتوة عنها بالمادتين الثانية والثالثة من هذا القرار يصير اثباتها ضد أصحاب الاملاك الذين يشغلون اماكنهم أو ضد المستأجرين لها

(المادة السادسة)

يجرى العمل بهذا القرار بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في
تحريرها بالمليا في ٢٢ يناير سنة ١٩٠٥ (١٦ القعدة سنة ١٣٢٢)
بليمان عثمان

محافظة السويس

قرار بشأن تظافة الطرق بالسويس وضواحيها (*)

محافظ السويس

بعد الاطلاع على القرار الصادر من المحافظة بتاريخ ١٢ ابريل سنة ١٩٠٤
وبناء على المادة (٣٤٨) من قانون العقوبات للحاكم الالهية والمادة (٣٤٠) من
قانون العقوبات للحاكم المختلطة
وعلى القرارين الصادرين من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ
٢٨ ماوسنة ١٨٩٥ و ١٣٠١ ابريل سنة ١٨٩٦

٣٠ يناير
سنة ١٩٠٥

قرروما هوأت

(المادة الاولى)

جميع الأوساخ والناتجة من الاستعمال وكذلك الكأسة لا يجوز وضعها في الطريق العام
إلا بين الفجر والساعة الثامنة افرنكي صباحا ويكون وضعها على حافة التروار أو بجانب
باب المنزل أو المخزن لرفع معرفة خدمة الطرق

(*) الوثائق المصرية في ٥ ابريل سنة ١٩٠٥ وجه ٦٨٨

(المادة الثانية)

لا يجوز تنفيض الأبسطة والسجاجيد والأغطية وغيرها بالأبواب والنوافذ
والبلكونات المطلة على الطريق العام بعد الساعة الثامنة أقرنكي صباحاً

(المادة الثالثة)

لا يجوز إلقاء المياه وغيرها من الشبائيك والنوافذ الأخرى على الطريق العام

(المادة الرابعة)

تسرى أحكام هذا القرار داخل مدينة السويس وملحقاتها بما فيها بورقوفيق

(المادة الخامسة)

كل من خالف أحكام هذا القرار يعاقب بغرامة من خمسة قروش إلى خمسة وعشرين
قروشا والمخالفات المنوطة بها بالمادتين الثانية والثالثة من هذا القرار يصير إثباتها ضد
أصحاب الأملاك الذين يشغلون أماكنهم أو ضد المستأجرين لها

(المادة السادسة)

يلغى القرار الصادر من المحافظة بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٠٤

(المادة السابعة)

يجرى العمل بهذا القرار بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

تحريراً بالسويس في ٣٠ يناير سنة ١٩٠٥ - ٢٤ الفعدة سنة ١٣٢٢

إبراهيم حليم

مديرية الشرقية

قرار بشأن نظافة الطرق بين بلد الزقازيق (*)

مدير الشرقية

بناء على المادة (٢٤٨) من قانون العقوبات لها كم الاهلية والمادة (٢٤٠) من قانون العقوبات لها كم المختلطة ٢٠ مارس سنة ١٩٥٥

وعلى القرارات الصادرين من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة في ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥ و ٢١٩ ابريل سنة ١٨٩٦

قررها هوأت

(المادة الاولى)

جميع الأوساخ الناتجة من الاستعمال وكذلك الكثافة لا يجوز وضعها في الطريق العام إلا بين الظهر والساعة ٨ افرنكي صباحا ويكون وضعها على حافة التروار أو بجانب باب المنزل أو المخزن ترفع بمعرفة خدمة الطرق

(المادة الثانية)

لا يجوز تنفيض الأوساخ البسيطة والسجا جيدوا الاغطية وغيرها بالابواب والنوافذ والبلكونات المطلقة على الطريق العام بعد الساعة ٨ افرنكي صباحا

(المادة الثالثة)

لا يجوز إلقاء المياه وغيرها من الشبائك والنوافذ الأخرى على الطريق العام

(المادة الرابعة)

تسرى أحكام هذا القرار داخل بلد الزقازيق

(المادة الخامسة)

كل من خالف أحكام هذا القرار يعاقب بغرامة من خمسة قروش إلى خمسة وعشرين قرشا والمخالفات المنوّه عنها بالمادتين الثانية والثالثة من هذا القرار يصير إثباتها ضد أصحاب الاملاك الذين يشغلون أماكنهم أو ضد المستأجرين لها

(المادة السادسة)

يجرى العمل بهذا القرار بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما
تحريرا بالرقم ٢٠ مارس سنة ١٩٠٥ (١٤ محرم سنة ١٣٢٣)
محمد عجب

بلدية الاسكندرية

لائحة تنفيذية لرسوم المهاجر باسكندرية (٣)

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية

بعد الاطلاع على القرارين الصادرين في ١٤ يناير سنة ١٩٠٤ و ٢٨ أكتوبر سنة ٢٠ مارس سنة ١٩٠٤ المتعلقين برسوم المهاجر

وعلى القرار الصادر من القومسيون البلدى في أول مارس سنة ١٩٠٥ وصادق عليه
عطوفة ناظر الداخلية بمكاتبة رقم ١٨ مارس سنة ١٩٠٥

قرر ما هوأت

المادة الاولى - تحصل رسوم المهاجر بمقتضى التعريفة المقررة في المادة الاولى
من القرار الصادر في ١٤ يناير سنة ١٩٠٤ وفي المادة ٢ من القرار الصادر في ٢٨ أكتوبر
سنة ١٩٠٤

(٤) الرقاع المصرية في ٥ إبريل سنة ١٩٠٥ وجه ٢٨٧

المادة الثانية - تنشأ مراكز تحصيل وملاحظة في المواضع التي تعينها المصلحة ويجوز للبلدية أن تجرى التحصيل في نفس الحجر أو عند خروج المهمات من قرن الجير أو دخولها في المدينة أو في محطة التصدير أو الورود إذا كان النقل بواسطة السكة الحديدية وتعطى للمرحمة ایصالات مينة فيها الرسوم المحصلة وعليهم أن يبرزوا تلك الايصالات عند مرور المهمات أمام مراكز الملاحظة الكائنة بين الحماجر والمدينة وكذا كلما طلب منهم ذلك عمال البلدية :

المادة الثالثة - لا ينبغي أن يزيد محمول العربات في كل نوع من أنواع المهمات عما هو وارد في المادة الأولى من القرار السابقة الإشارة اليه الصادر في ١٤ يناير سنة ١٩٠٤ وكل محمول يزيد عما هو مقرره ينقص الى الحد المقرر وعلى صاحب الشأن في هذه الحالة أن يدفع للمصلحة نزع الرائد من المحمول لو شئت أو أن يدفع الرسوم على تلك الزيادة فوراً وعلى المصلحة أن تجرى كتابات لزوماً لذلك مقام مكعبات العربات التي يستعملها التجار لانه متى مما إذا كان تكعبها هو المنصوص عليه في القرار

المادة الرابعة - يجوز للمصلحة في حال شحن المهمات بالسكة الحديدية أن تكتفي ببيان الوزن الموضح في بوليسات النقل

المادة الخامسة - على صناعات الجير الموجودة أقرانهم في داخل مراكز التحصيل أن يدفعوا على التجارة عند دخولها كامل الرسوم المبينة في القرارات الصادرين في ١٤ يناير و ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٤ وهذه الرسوم ترد اليهم عند دفعهم الرسوم على الجير وذلك بأن يقدموا الصالين عن رسوم تجارة بمبلغ ٣٦ مليماً عن كل عربة من الجير خارجة من الافران وبإتصير الرسوم المستحق على الممول دفعها على عربة الجير التي دفعت الرسوم على أبحارها هي ٤٤ مليماً

وتعطى دائماً ایصالات اسمية لصناع الجير عن الرسوم التي يدفعونها على الاجحار
المادة السادسة - يجوز عند حصول مخالفة أو تأخير في الدفع أو غش أو شروء فيه أن تسترد رخصة التشغيل بعد الاتفاق على ذلك مع الحكومة

المادة السابعة - المباني التي تقام في الجهات الخارجة عن مراكز التحصيل تسرى عليها رسوم المحاجر الخاصة بالجحر والجير المستعملين فيها بواقع ٤٠ مليما عن كل متر مكعب من البناء

وتسوى هذه الرسوم في نهاية البناء بعد تكعيبه بخضور صاحب الشأن وعلى هذا الأخير أن يودع قبل الشروع في البناء تأمينا تعينه المصلحة بحسب أهمية الملك المقضى تشييده والفرق بالزيادة أو النقص الذي ينفع من التكعيب النهائي يسوى بحسب الحلفة إما لصاحب الشأن وإما للبلدية

المادة الثامنة - المهمات السارية عليها رسوم المحاجر ويصير ادخالها بلا دفع الرسوم عليها توقع من أجلها فضلا عن الرسوم غرامة توازي قيمة الصنف المهرب ورئيس المصلحة هو الذي يأمر بهذه الغرامة فإذا لم تدفع على الفور تضبط المهمات المشروعة في تهريبها وتباع بواسطة المصلحة ويصير ثمنها حقا مكتسبا للبلدية وذلك بلا إخلال بنصوص المادة ٦

المادة التاسعة - رخص المحاجر التي تعطى لمصلحة مباني الحكومة وتبلغها البلدية في كشف شهرية تقيد بعد إبلاغها في دفتر معد لذلك تذكريه تواريج إعطائها وتواريج تعديدها ٤ الاسكندرية في ٢٠ مارس سنة ١٩٠٥

رئيس القومسيون البلدي
تجود صدق

مجموعة
قـراران ومنشـورات
الحكومة المصرية
سنة ١٩٠٥

مجموعة الثلاثة شهور الثانية



(المطبعة الاميرية بمصر)
١٩٠٥

مديرية الغربية

تحويلات جمعية ضد تعفن المياه بطنطا (٣)

قرار

نحن مدير الغربية

حسباً على الجمعية العمومية وبعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار ١١ مايو
سنة ١٨٩٥ وعلى قرار اللجنة الصحية بمديرية الغربية بتاريخ أول ابريل سنة ١٩٠٥

قرر ما هو آت

(المادة الأولى)

من ٨ ابريل سنة ١٩٠٥ لغاية ٤ اكتوبر سنة ١٩٠٥ يمنع أخذ مياه للشرب من الجزء
الداخل في مدينة طنطا من رعتي الجعفرية والقاصد من النقطة الواقعة بجاء وابور
قوصانية المياه لغاية وابور الجعايمه منتهى درابزين المجلس المحلي

(المادة الثانية)

كل من يخالف أحكام هذا القرار يعاقب بغرامة لا تزيد عن مائة غرض أو بالحبس مدة
لا تزيد عن سبعة أيام

تحريراً في أول ابريل سنة ١٩٠٥ - ٢٦ محرم سنة ١٣٢٣ حسن رضوان

مديرية المنيا

تحوطات صحية ضد نقص المياه بمغاغة (منيا) (٣)

قـــرار

مدير المنيا

أول ابريل
سنة ١٩٠٥

بعد الاطلاع على قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ١١ مايو سنة ١٨٩٥
وعلى قرار اللجنة الصحية بمركز مغاغة الصادر بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٠٥
وبعد مصادقة نظارة الداخلية
قرر ما هوأت

(المادة الاولى)

يعاقب بغرامة لا تزيد عن ١٠٠ قرش أو بالحبس مدة لا تتجاوز الأسبوع كل من يخالف
على إلقاء قاذورات في رتحة على إشفافهمى المارة بوسط مساكن مغاغة أو يستعمل
مامعا لأى غرض كان

(المادة الثانية)

يجعل بهذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام
تحريرا بالمنيا فى أول ابريل سنة ١٩٠٥ (٢٦ محرم سنة ١٣٢٣)
سليمان عثمان

نظارة الاشغال العمومية

منع رى الاراضى الشرافى ابتداء من ١٥ مايو (٣)

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ١٧ صفر سنة ١٣٢١ (١٥ مايو سنة ١٩٠٣)
وبناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة لرى قد قررنا ما هوأت

١٥ ابريل
سنة ١٩٠٥

(المادة الاولى)

من ١٥ مايو المقبل يمنع رى الاراضى المعروفة بوجه عام فى الاقاليم البصرية بالاراضى
الشرافى (ومن ضمنها البرسيم الجاف) المخصصة لزراعة الذرة والزرعات الاخرى التى تعد
أرضها بالكيفية التى تعدها الاراضى لزراعة الذرة (ولا يشمل هذا المنع الاراضى المعدة
لزراعة الأرز فى الجهات التى يرخص فيها هذه الزراعة ولا الاراضى المعدة لزراعة الخضر
والخاقى والسهم والفلول السوداء ولا الاراضى المخصصة للزرعات التى يمكن ارواؤها بعباء
الآبار التى لا اتصال بينها وبين تربة من الترع بل هى تابعة فقط من طبقات الارض ولا الجزر
التي تحيط بها المياه من كل جهة ولا السواحل الواقعة على فرعى النيل الشرقى والغربى
ومحسورة بين النيل وشواطئه) ويبقى ممنوعا الى يوم يعين فيما بعد بقرار ادارى

(للمادة الثانية)

من يخالف قرارنا هذا يعاقب بالعقوبات المنتزعة منها فى الامر العالى المشار اليه آنفا

(المادة الثالثة)

على جناب مفتش عموم الرى وحضرات مديرى الوجه البصرى تنفيذ قرارنا هذا كل
منهم فيما يخصه ما

القاهرة فى ١٥ ابريل سنة ١٩٠٥ ناظر الاشغال العمومية

حسين خفرى

مديرية الشرقية

مخوطات صحية مند تعفن المياه بمركز الزقازيق (شرقية) (*)

قـــــرر

مدير الشرقية

بعد الاطلاع على قرار اللجنة الصحية بمركز الزقازيق بتاريخ ٩ يوفيه سنة ١٩٠٤ ١٠ ابريل
وعلى قرار نظارة الداخلية بتاريخ ٩ ماي سنة ١٨٩٥
وبعد مصادقة نظارة الداخلية
قرر ما هو آت

(المادة الاولى)

كل من يتجاري على صرف مياه في البركة الموجودة بحري ناحية شوبل بسطه يعاقب
بغرامة لا تزيد عن مائة قرش أو بالحبس مدة لا تتجاوز الاسبوع

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما
تحريرا بالزقازيق في ١٠ ابريل سنة ١٩٠٥ (٥ صفر سنة ١٣٢٣)
حسن واصف

مديرية بنى سويف

قرار بتنفيذ لائحة بيوت العاهرات بتندريباً (٢)

مدير بنى سويف

بعد الاطلاع على المادة السادسة عشر من لائحة بيوت العاهرات الصادرة من نظارة
الداخلية بتاريخ ٢٥ يولييه سنة ١٨٩٦

قررها هوات

(المادة الاولى)

يجرى العمل باللائحة بيوت العاهرات المذكورة آنفاً في بتندريباً

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

حريز بنى سويف فى ٥ صفر سنة ١٣٢٣ (١٠ ابريل سنة ١٩٠٥)

مصطفى مرسى

نظارة الداخلية

تعديل زمام الادارة بمجملة مديريات (٣)

ناظر الداخلية

قرودخال التعديلات الآتية في جدول أسماء البلاد

مديرية الشرقية

مركز الزقازيق

فصل عزتي الحاج علي شعبان وورثة سليمان الجندى عن ناحية كفر النحال
واضافهم على ناحية شوبك بسطه
١٧ ابريل
سنة ١٠٥

مديرية البصرة

مركز دمنهور

اضافة ناحية عزبة مصطفى نساوى قبودان التي صارت مملوكة لخسرو بك وسجيت
باسمه على العدد التابع لناحية دمنهور

مركز كفر الدوار

فصل عزبة قطب جوده عن ناحية الكريون واطاقها على ناحية معمل الزجاج

مركز أبو حصص

فصل عزتي زكي افندى القبلية والبصرية عن ناحية الجرادات واطاقها على ناحية
القروى

مركز شعراخيت

فصل عزبة جويد مجد الغربية عن ناحية أورين واطاقها الى ناحية ارمانيه

» » صالح محمد عن ناحية فروى واطاقها على ناحية عزبة يوسف حنا

مديرية جسر جا

مركز طهطا

فصل نجع الصوامح ونزلة حامد عن ناحية كوم بدر وجعلها ناحية قائمة بذاتها باسم
الصوامح

مركز البليتا

فصل نجع العربا عن ناحية العربا المدفونة وجعله بلدا قائمة بذاتها باسم في منصور ما
تحريرا في ١٧ ابريل سنة ١٩٠٥ - ١٢ صفر سنة ١٣٢٢ محط في فهمي

استقبال رسمي الكونت دي تدي بوليسته كوزير ونزكي
وكيل دولة النمسا والمجر السياسي وقنصلها الجنرال في مصر (٣)

في منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح يوم السبت ٢٢ ابريل سنة ١٩٠٥
استقبل الجناب العالي الخديوي بسراي عابدين استقبالا رسميا وبالاحتفال المعتاد
جناب الكونت دي بوليسته كوزير ونزكي وكيل دولة النمسا والمجر السياسي
وقنصلها الجنرال الجديد في مصر الحائز لرتبة معتمد فوق العادة ووزير مفوض
فرغم الى الجناب العالي كلب اعتماده حيث كان سموه الرفيع في قاعة الاستقبال
الكبرى والى جانبه حضرات النظار و كبار موظفي الديوان الخديوي ثم ألقى الكونت
هذا الخطاب

(مولاي)

نكرم جلالة مولاي الامبراطور وجعلني وكيل سياسي وقنصلا جنرالا النمسا
والمجر في مصر في الشرف أن أرفع اليكم الكريمة أوراق اعتمادي لدى سموكم
بهذه الصفة

وقد سررت بهذا التعيين الذى أتباهى به وأعتته فرصة لأعرب لسموكم عن امبال جلالة الامبراطور نحو جنابكم الرفيع وأؤكد لسموكم أن حكومة النمسا والمجر لا تزال مستعدة على الدوام للتمسك بعلاقات الصفاء والوثام التى لم تتغير لحظة بين بلاد جلالة الامبراطور وبين الاقطار التى تحت حكم سموكم

على أن التعليقات التى تلقيتها وافق هذه العواطف تمام الموافقة وأعدت من سعدى أن أبذل من منتهى الجهد ما يؤهلنى لتوجهات سموكم وثقتكم العالسة ويمكننى من احكام الصلات التى تربط مملكة النمسا والمجر بهذا القطر المحبب الذى لا يذكر اسمه فى العالم كله الا كان عنوان الخصب والخيرات

واذ كانت مصالح البلادين السياسية لا يتناهلها والحد لله نقطة خلف أوزاع وكان بينهما من خطوط الملاحظة الكبرى ما يزيد فى قوة المواصلات ونظامها ويجعلهما أنسب بقطرين متناجين فقد أخذت على نفسى أن أعمل بكل قواى لتقوية العلاقات التجارية بين الأمتين والسعى فيما يعود عليهما بانخير العظيم من حيث المصلح الاقتصادية

وان سموكم لتعتنون شديد الاعتناء برقى بلادكم فى جميع وجوه الحياة العمومية وقد أمضيت ست سنوات فى عاصمة النمسا وتفضلتم بعد ذلك فواصلتموها بزياراتكم السنوية فأنتم تعرفون الديار النمساوية حق المعرفة وتعلمون فوق كل دى علم بوارد البلادين وما يحتاجان اليه . لذلك أجتري بكل احترام على أن ألتبس كريمة معونة سموكم فى القيام بمهمتى الجديدة وأرجو من جنابكم الرفيع أن تقبلوا دعوائى بسعادة ذاتكم الكريمة

فأجاب مولانا الخديوى المعظم بهذا الخطاب الشريف

(ياجناب الوكيل السياسى)

أتناول أوراق تعيينكم وكيلا سياسيا وقنصلا جغرا لا نمسا والمجر فى مصر وأتلقى بكمير امتنان وعظيم شكران ما بلغتمونى من شريف عواطف جلالة الامبراطور نحوى وحسن امبال حكومة جلالتة نحو بلادى

وإني مسرور بالتعليمات التي ألقيت اليكم وأرجو منكم بإجتناب الوكيل السياسي أن تعتقدوا أنكم ستجدونني على الدوام مستعداً لمساعدتكم على القيام بها والعمل بموجبها لأنني عالم بما يجب على من الشكر لجلالة الامبراطور على جميل انعطافه وبما عندي لبلادكم التي أحفظ لها أجل الذكرى وأشعر بالهناء والارتياح كلها عدت اليها

وعلى ذلك فإن مهمتكم ستكون سهلة عليكم ولا تجدون إلا أنواع المساعدة على توثيق العلاقات الحسنة التي تربط البلدين وتنمية مصالحهما التجارية فأنا أرحب بكم وأرجو منكم بإجتناب الوكيل السياسي أن تبلغوا جلالة الامبراطور أجل عبارات الامتنان والثناء وأن تقبلوا خالص شكري على ما تمنيتكم لشخصي وبلادي من الخير والسعادة

وكانت تؤدى التعظيم العسكري لجناب الوكيل السياسي الجديد فصيلة من أشرطة المشاة الثالثة باللوسني

وقد أطلقت المدافع من القلعة في أثناء هذا الاستقبال ما

نظارة الداخلية

قرار بوليس اسكندرية - الغاء نقطتي بوليس المينا وتشكيل قسم بوليس جديد (٣)

ناظر الداخلية

بعد موافقة سعادة ناظر المالية

قرار ما هوأت

(المادة الاولى)

ألقيت نقطة بوليس المينا الغربية ونقطة بوليس المينا الشرقية بالاسكندرية

(المادة الثانية)

يشكل في مينا الاسكندرية قسم بوليس مستجد تابع لمحافظة المدينة باسم
(قسم مينا الاسكندرية)

(المادة الثالثة)

قسم مينا الاسكندرية المستجد يشمل أعمال أوصفة الجمره التابعة الآن لقسم
مينا البصل ودائرة نقطة بوليس المينا الغربية الملقاة

(المادة الرابعة)

دائرة نقطة بوليس المينا الشرقية للغةا تكون تابعة الى قسم بوليس المنشية

(المادة الخامسة)

على محافظه الاسكندرية تنفيذ هذا القرار ما

تحريرا بالقاهرة في ٢٠ صفر سنة ١٣٢٣ (٢٥ ابريل سنة ١٩٠٥)

(مصطفى فهمي)

نظارة المحمة..ائيسة

قرار بتعديل زمام القضاء بالسكنديرة (٢)

نحن ناطر الحقاينة

بعد الاطلاع على المادة الثامنة من الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣
المستعمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية (العدل بالأمر العالى الصادر فى ١٤ فبراير
سنة ١٩٠٤)

وعلى المادة الثانية من الأمر العالى الصادر فى ١٤ فبراير سنة ٩٠٤ بشأن تشكيل
محاكم المراكز

وعلى القرار الصادر فى ١٥ يناير سنة ١٩٠٥ بتشكيل محاكم المراكز

ولما كان من الضرورى تعيين دائرة الاختصاص القضائى فيما يتعلق بقسم مينا
الاسكندرية الذى أنشئ حديثا

قررنا ما هوآت :

(المادة الاولى)

تشمل دائرة اختصاص محكمة المنشية الجزئية زيادة على قسمي المنشية والجرم
قسم مينا الاسكندرية

(المادة الثانية)

تشمل دائرة اختصاص محكمة مركز الجرم زيادة على قسم الجرم قسم مينا
الاسكندرية ما يصحرا بمصرفى ٢٥ ابريل سنة ٩٠٥ (ابراهيم فؤاد)

نظارة الاشغال العمومية

تقسيم مديرية الفيوم الى خمسة أقسام من حيث لرى (٣)

ناظر الاشغال العمومية

بناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة لرى قدقررنا ما يأتى :
(المادة الاولى)

٢٠ ابريل
سنة ١٩٠٥

يجعل اقليم الفيوم من حيث لرى خمسة أقسام يعين لكل منها مهندس خاص به ويكون هؤلاء المهندسون الخمسة تابعين لئام مهندس واحدة مهندس مساعد وذلك من أول مايو سنة ١٩٠٥ . أما الخمسة الاقسام المذكورة فهي :

أولا

قسم التزلة ومركزه قصر الجبالى . ويشمل هذا القسم على بحر التزلة وفروعه من عند أبو النور (كورى السكة المؤدية الى الفرق) الى نهاية البحر المذكور مع بحر قصر البنات ويشمل ذلك جميع المنطقة الواقعة قبلى خور التزلة وغربيه ما خلا منطقة صغيرة تروى من بحرتون بعد اجتيازه بحر التزلة .

ثانيا

قسم اطسا ومركزه مدينة الفيوم ويشمل هذا القسم على ما يأتى :

- (أ) جميع الابحار الواقعة فى مواطى الفرق خلف نصبة تطون
- (ب) جميع المنطقة الداخلة فى منطقة صرف الطاجن وحدها البحرى بحر التزلة من عنده الى أبو النور والشرقى والقبلى بحر الفرق والغربى بحر تطون
- (ج) جميع الابحار الآخذة من بحر يوسف على ضفته اليسرى من عند قنطرة قهر بحر التزلة القديمة الى كورى شركة السكة الحديدية مدينة الفيوم ويكون حده هذه المنطقة الغربى بحر ابجيج العالى وبحر ابجيج الواطى ثم خور ابجيج ومصرف الشحات

ثالثا

قسم أبو كساه ومركزه البشواى ويشتمل هذا القسم على ما يأتى :

(أ) بحر حسيا مضافا إليه ترعة مطول بعد تعديلها

(ب) بحر ثلاث

(ج) بحر القريية وفرعيه وهما أبو كساه وبحر جنشو

(د) بحر سنور

(هـ) بحر سنهور

رابعا

قسم سنورس ومركزه سنورس ويشتمل هذا القسم على ما يأتى :

(أ) بحر الزاوية

(ب) بحر ترسا

(ج) بحر سنورس

(د) بحر المنهله

(هـ) بحر دار الرماد

(و) بحرى علام والعدوه بمططارس

خامسا

قسم سبله ومركزه الروضه ، ويشتمل هذا القسم على بحر سبله من عند فمه وبحر عبد الله وهى وسائر الفروع ويكون حد القسم الغربى من هذه المنطقة خور بلاما من عند هواره الى نقطة اتصاله بخور طاميه وأيضاً مصرف طاميه الى بركة قارون

(المادة الثانية)

يكلف المهندس الساعدي بالمهندسين بالمنطقة الصغرى الآتى بيانها :

(أ) بحر حسن واصف من اللاهون الى بحر التزة

- (ب) بحريوسف من اللاهون الى مدينة الفيوم
 (ج) ترعة الجوزا الآخذة من ترعة اللاهون وتروى المنطقة الواقعة بحرى بحريوسف
 من اللاهون الى بحريسه
 (د) بحر هواره قبلى ترعة حسن واصف الآخذة من عند اللاهون
 (هـ) الابحر الصغيرة الآخذة من بحريوسف على جانبه الايمن من فنطرة بحريسه
 الى بحر طاميه القديم

(المادة الثالثة)

على جناب مفتش عمومى قلى تنفيذ قرارنا هذا ما

القاهرة في ١٨ ابريل سنة ١٩٠٥
 ناظر الاشغال العمومية
 حسين نقرى

نظارة المالية

قرار بمنع صيد الأسماك في جميع بحيرة قارون من أول مايو لغاية يونيو سنة ١٩٠٥ (*)

نحن ناظر المالية

بعد الاطلاع على المادة العاشرة من الأمر العالي الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٠٣
بخصوص صيد الأسماك قررنا ما هوآت

٢٩ ابريل
سنة ١٩٠٥

(المادة الاولى)

ممنوع الصيد كلية في جميع بحيرة قارون من أول مايو المقبل لغاية يونيو سنة ١٩٠٥
ومن يخالف ذلك تسحب منه الرخصة

(المادة الثانية)

القبطان المستحقان عن شهرى مايو ويونيه سنة ١٩٠٥ من أصل الرسم البالغ قدره
٢٠ جنهما مصر يا عن كل مركب صيد يختصان على أفساط الأشهر الباقية من السنة
الجلابية بواقع ما يخص القرش

(المادة الثالثة)

على مدير الفيوم تنفيذ هذا القرار ما

تحريرا بمصر في يوم ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٥ (٢٤ صفر سنة ١٣٢٣)
أحمد مظلوم

مديرية المنيا

تحوطات صحية ضد تعفن المياه بيندر المنيا (*)

قـــــرار

مدير المنيا

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية المؤرخ ١١ مايو سنة ١٨٩٥
وعلى قرار لجنة مديرية المنيا الصحية الصادر بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٩٠٥
وبعد مصادقة نظارة الداخلية

قرر ما هو آت

(المادة الاولى)

يعاقب بغرامة لا تزيد عن مائة قرش أو بالحبس مدة لا تتجاوز الاسبوع كل من تجارى
على إلقاء قاذورات أو غسل ملابس وحيوانات وأدوات منزلية أو الاستحمام أو التبرز
بالترعة الدمايسية الكائنة بالجهة الغربية بيندر المنيا من ابتداء فها لغاية كوبرى
القابريقة أو التبرز على ضفافها

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام

نحريرا بالمنيا فى ١٢ ابريل سنة ١٩٠٥ سليمان عثمان

(*) الوثائق المصرية لى ٣ مايو سنة ١٩٠٥ وجه ٨٩٥

مديرية بنى سويف

المحلات العمومية ببنى سويف - إضافة على كشف الأخطاط المخصصة
لسكن العائلات فقط وليست معدة للتجارة (٣)

مقرر

مدير بنى سويف

بعد الاطلاع على المادة الثانية من لائحة المحلات العمومية الصادرة في ٩ يناير سنة ١٩٠٤
وبعد الاطلاع على القرار الصادر من المديرية في ١٣ أبريل سنة ١٩٠٤ المبين فيه
الأخطاط المخصصة لسكن العائلات فقط وليست معدة للتجارة

٢٦ أبريل
سنة ١٩٠٥

قررهاوات

(المادة الأولى)

الشوارع والحوارى والأماكن الكائنة في الأخطاط الآتية بيانها تضاف على الشوارع
والحوارى والأماكن السابق درجها بالقرار الموحى اليه وتعتبر من الأخطاط المخصصة
لسكن العائلات فقط وليست معدة للتجارة في بند بنى سويف وهى

أولا الشوارع والحوارى والأماكن الكائنة في خط حورية المحدود من البحرى
بشارع عربان ومن الغرب من ميدان حارت فشارع جرجس يعقوب بجسر
البحر الأعظم ومن القبلى بشارع جسر البحر الأعظم الموصل لشارع القشلاق
ومن الشرق بشارع القشلاق

ثانيا الشوارع والحوارى والأماكن الكائنة في خط مقبل المحدود من البحرى
بجسر السكة الحديد ومن القبلى بشارع مقبل ومن الشرق بالمسقى الآخذة
من التربة الأبراهيمية ومن الغرب بالطريق الموصل من المحكة الأهلية الى
جسر السكة الحديد

ثالثا الشوارع والحواري والاماكن الكائنة في خط التقسمة الجديدة المحدود من الصرى بشارع مقبل ومن القبلي بجسر طراد البحر الاعظم ومن الغربي بالشارع الكائن غرب المحكة الاهلية المار على الاستبالة ثم ينتهي مغربا المنزل مصطفى افندي كامل القمراوى حتى يتلاقى بشارع القشلاق ويستقيم مقبلا الى ان يتلاقى بالحد القبلي ومن الشرق بجسر طراد البحر الاعظم ومنه للسوق الآخنة من القرعة الابراهيمية

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار بعد سبعة ايام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية
تحريرا بىنى سويف فى ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٥ (٢١ صفر سنة ١٣٢٣) مصطفى سري

نظارة المالية

قرار بتنفيذ عوائد الذبيح بآبيار (غربية) (*)

نحن ناظر المالية

بناء على ما تدون بالمادة الثانية من الذكر بتوانخديوى الصادر بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨ (١٩ رمضان سنة ١٣١٥) المختص بتحصيل عوائد الذبيح وجواز سريلان ذلك بجميع المدن الاخرى التى ينشأ فيها سلفانات
وبناء على افادة مصلحة الصحة العمومية الرقبة ٩ مايو سنة ١٩٠٥ غرة ١٢ عن اتمام بناء سلفانة آبيار التابعة لمركز كفر الزيات بمديرية الغربية
قررنا ما هو آت

(المادة الاولى)

تسرى احكام المادة الاولى من الذكر بتوانخديوى المشار اليه على سلفانة آبيار ابتداء من ٢٠ مايو سنة ١٩٠٥
تحريرا بالقاهرة فى ١١ مايو سنة ١٩٠٥ أحمد مظلوم

(*) الوثائق المصرية فى ١٥ مايو سنة ١٩٠٥ وجه ٩٥٥

نظارة الداخلية

قرار بامتداد أحكام قرار ١٠ نوفمبر سنة ١٩٠٤ المختص بالاتجار بحيوانات
القسيطة البقرية والجلود الجافة والغلام لمدة ستة شهور (*)

نظر الداخلية

١٤ مايو
سنة ١٩٠٥

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من الامر العالي الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٣
بشأن الاحتياطات الاستثنائية المقضى اتخاذها لمنع انتشار الطاعون البقري
وبناء على ما عرضه مدير عموم مصلحة الصحة
قرر ما هو آت

(مادة مفردة)

أحكام القرار الصادر بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٠٤ بتعديل العمل بها لمدة ستة شهور
ما لم يتقرر إلغاؤه قبل هذا الميعاد ما

صدر بالقاهرة في ١٤ مايو سنة ١٩٠٥ مصطفى فهمي

تعديل زمام الادارة بمجملة مديريات (*)

نظر الداخلية

قرر إدخال التعديلات الآتية في جدول أسماء البلاد

مديرية القهيلية

مركز دكرنس

فصل عزبة الحداده التي باسم على البغدادي عن ناحية عزبة ربيعده واصافتها على ناحية
عزبة المحمودية

١٦ مايو
سنة ١٩٠٥

(*) الوقائع المصرية في ٢٠ مايو سنة ١٩٠٥ وج ٩٧٦

(*) الوقائع المصرية في ٢٠ مايو سنة ١٩٠٥ وج ٩٧٥

مديرية البصيرة - ومديرية الغربية

مركز شبراخيت ومركز دسوق

فصل جزيرة الرحانية عن ناحية الرحانية بمركز شبراخيت بمديرية البصيرة و اضافتها على بند دسوق بمديرية الغربية وذلك فيما يتعلق بالاعمال الادارية وهذه الجزيرة ليست واردة بالجدول لعدم وجود مساكن فيها

مديرية الفيوم

مركز الفيوم ومركز سنورس

فصل عزبة ددبر برافى وعزبة ورنه تادرس ابراهيم من ناحية سينرو بمركز الفيوم و اضافتها على ناحية أبو كساء بمركز سنورس

مركز اطسا

فصل ٢٦ عزبة عن ناحية الشواشنه (١) التى سمى اسمها كفر الشواشنه وسمي عزب عن ناحية قصر الجبالى (٢) وجعل الثلاث وثلاثين عزبة المذكورة ناحية قائمة بذاتها باسم كفر المشرك يتبعها اثنتان وثلاثون عزبة

مركز سنورس

فصل عزبة عطيه على عن ناحية السعيديه و اضافتها على ناحية سنور البصريه تقسم ناحية الروضة والثمانى وعشرين عزبة التابعة لها (٣) الى ثلاث بلاد احداها باسم الروضة ويتبعها ست عزب بحافيا النقطة التى تقررت لاقامة العربان والثانية باسم عزبة الكوى ويتبعها اثنتا عشرة عزبة والثالثة باسم عزبة اصلان ويتبعها ثمانى عزب

معددة العزب التابعة لثمانية الرموز لها به لامة هكذا (١) هو ٣٤ بحافيا العزب المستعبد لا ٢٥ كما فى الجدول

معددة العزب التابعة لثمانية الرموز لها بعلامه هكذا (٢) هو ٢٨ بحافيا العزب المستعبد لا ١٤ كما فى الجدول

معددة العزب التابعة لثمانية الرموز لها بعلامه هكذا (٣) هو ٢٨ بحافيا العزب المستعبد لا ١٤ كما فى الجدول

مديرية النسيان

مركز بني مزمار

فصل عزبة المودة عن ناحية أبو جرح واعتبارها ناحية قائمة بذاتها باسم ناحية المودة

مركز مغافه

فصل عزبة نزلة شم البصل البصرية عن ناحية شم البصل (المكونة من ثلاث نزل) واعتبار القرية المذكورة بلدة قائمة بذاتها باسمها المذكور وتسمية الناحية الأصلية باسم شم البصل القبلية وهي مكونة من نزلتين

مديرية أسسيوط

مركز أسسيوط

جعل ناحية أولاد إبراهيم وأولاد الصغير ناحية واحدة باسم أولاد إبراهيم فصل عزبة أولاد علي عن ناحية شطب وإضافتها على ناحية النسيان

تحريراً في ١٦ مايو سنة ١٩٠٥ - ١١ ربيع الأول سنة ١٣٢٣

مصطفى فهمي

صورة

ارادة سنية بشأن القاطنة الخديوية (٣)

بتاريخ ٢٠ ربيع الاول سنة ١٣٢٣ (٢٥ مايو سنة ١٩٠٥) غمرة ٢

رئيس مجلس النظارة عطوفتنا ولبنا حضراتي

حيث استأعزمتنا بحسنة الله تعالى على السفر الى خارج القطر فقد أنبناكم عنا وأقناكم
مقامنا مدة غيابنا للنظر في أشغال حكومتنا وإصدار ما تستدعيه من الاوامر بما هو
معهود فيكم من الروية وكال الدراية وعند عزم عطوفتكم أيضا على السفر ينظر مدة
غيابكم سعادة حسين نغري باننا نأطر الأشغال والمعارف في أشغال الحكومة بالاتفاق
مع حضرات النظارة السابقين بمآنهدهم فيهم من حسن الخبرة بالاعمال وما يقررونه تصدريه
الاورامر تحت إمضاء سعادته وأصدرنا أمرنا هذا العطوفتكم للعمل به والعمل بموجب ما
(عباس حلي)

بلدية الاسكندرية

لائحة بشأن الكلاب وداء الكلب بمدينة الاسكندرية (٣)

رئيس القومسيون البلدي بالاسكندرية

بعد الاطلاع على المادتين ١٥ و ٣١ من الامر العالي الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠
وعلى القرار الصادر من القومسيون البلدي في ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٥ وصادقت
عليه نظارة الداخلية بمكاتبة رقم ١٢ ابريل وأخرى رقم ١٤ مايو سنة ١٩٠٥
غمرة ٢٧٣٧ حرف (ب) قرر ما هوأت

(٥) الرقائع المصرية في ٢٧ مايو سنة ١٩٠٥ وجه ١٠٣٥

(٥) الرقائع المصرية في ٢٧ مايو سنة ١٩٠٥ وجه ١٠٣٦

(المادة ١)

على كل من لديه كلاب بأية صنفه كانت أن يخاطر البلدية بذلك في ميعاد ١٥ يوما موضحا في الاخطار محل اقامته وعدد الكلاب التي في حوزته وكل كلب يخاطره به هذه الصفة تعطى له غرامة تقيد بازاء اسم صاحبه في دفتر خاص بذلك

(المادة ٢)

كل كلب يسير في الطرق العمومية مربوطا أو غير مربوط يجب أن يكون في عنقه طوق عليه صفيحة معدنية مينة عليها النمرة السلسلة . المقيد الكلب بها وتعطى الصفيحة المعدنية من البلدية بلا مقابل وإذا أراد صاحب الكلب أن يتحمل بمصاريف عملها فيجب أن تكون موافقة من حيث الشكل للنموذج المعتمد من المجلس البلدى

(المادة ٣)

لأمورية البلدية أن تأمر بواسطة اعلانات تنشر في الجرائد المحلية بأن الكلاب السائرة في الطرق العمومية يجب على حسب الظروف أن تكون مكبمة أو مربوطة أو مكبمة ومربوطة معا ويجب أن تكون الكمامة المستعملة موافقة للنموذج المودع بالمجلس البلدى

(المادة ٤)

الكلاب التي توجد هائمة في الطرق وليس في عنقها الطوق بالصفيحة المنصوص عليها فانوا تلتصق وترسل الى المستودع البلدى وكذا يكون الحال في الكلاب التي تسير في الطرق العمومية بلا كمامة أو غير مربوطة في الاوقات التي يؤمر فيها بتكبيها أو ربطها ويقرر الطبيب البيطرى بالمجلس البلدى بوجه السرعة اذا ما كان من الواجب اعدام الكلاب المضبوطة بالصفة المتقدمة على الفور أو ابقاؤها تحت طلب أصحابها مدة خمسة أيام واعدامها بعد ذلك اذا لم يطلبوها

وان اذ لم الكلب لصاحبه فعليه أن يدفع للبلدية مصاريف ارساله الى المستودع وحراسته وتغذيته بواقع ٤ قروش مصرية عن كل يوم أو جزء من يوم
ولسالم البلدية أن يشرعوا في كل وقت في اعدام الكلاب الهائمة في الطرق سواء بالتسميم أو غيره اذا لم يكن في عنقها الصفيحة القانونية أو اذا لم تكن مكبمة في الاوقات المأمور فيها بتكبيها وذلك بعد الاعلان في الجرائد المحلية

(المادة ٥)

على كل صاحب كلب مصاب بداء الكلب أو مشتببه في إصابته بهذا الداء وعلى كل إنسان مكلف بالعناية بكلب بتلك الصفة أو بحراسته أن يخبر البلدية بذلك على الفور وعلى البيطريين الذين يدعون لمعالجة كلب بالصفة المتقدمة أن يقدموا ذلك الأخبار والحيوان المصاب أو المشتبه في إصابته بداء الكلب يجب في الحال وقبل أن يجيب السلطة الإدارية على الاخطار المرسل الهاعنه أن يحبس ويعزل ويبقى مفصولاً تمام الانفصال عن الناس والحيوانات الأخرى وذلك لغاية إرساله الى المستودع البلدى تحت الملاحظة

(المادة ٦)

إذا اتخذت إصابة حيوان بداء الكلب وجب إعدامه وعدم إرجاع ذلك بأية حجة كانت وإذا عضت كلاب أناساً وخيف من داء الكلب وجب وضعها تحت الملاحظة بالمستودع البلدى إذا أمكن القبض عليها بدون إعدامها وذلك إلى أن تنفخ حقيقة حالتها بواسطة التشخيص والكلاب التي تكون قد تواجدت مع كلاب أخرى أو حيوانات مصابة بداء الكلب والتي يجوز أن تكون قد عضتها أو لامستها تلك الكلاب أو الحيوانات يجب أن تعدم في الحال

(المادة ٧)

جميع النصوص الموجودة في هذه اللائحة متعلقة بإصابات بداء الكلب تسرى على جميع الحيوانات المصابة أو المشتبه في إصابتها بهذا الداء

(المادة ٨)

كل مخالفة للنصوص المتقدمة تكون المعاقبة عليها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش مصري ويسرى مفعول هذه اللائحة بعد شهر من نشرها في الجريدة الرسمية

الاسكندرية في ٢٠ مايو سنة ١٩٠٥ رئيس القومسيون

البلدى

الدكتور محمود صدقي

نظارة الداخلية

نقل بعض المحلات المعلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة المندرجة في النوع
المدلول عليه بحرف (١) من القسم الثاني الى القسم الاول (*)

قرار

نظارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٨ أغسطس
سنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المعلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة

قرر ما هو آت

(المادة الاولى)

المحلات الآتية بيانها المندرجة في النوع المدلول عليه بحرف (١) من القسم الثاني
من جدول المحلات المعلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة تنقل الى النوع المدلول عليه
بحرف (١) من القسم الاول من الجدول

محلات عمل الزبد

معامل المياه الغازية

(المادة الثانية)

الفقرة السادسة من النوع المدلول عليه بحرف (١) في القسم الاول من الجدول
الذكور تعقل وتكمل بالكيفية الآتية :

مستودعات البنزول وغيره من الزيوت وألجسام الدسم القابلة للاشتعال

(المادة الثالثة)

الفقرة الأخيرة من النوع المدلول عليه بحرف (ا) في القسم الثاني من الجدول المذكور تعدل وتكمل بالكيفية الآتية :
كل محل صناعي وكل مستودع متحصلات يمكن أن يشأ عنه أو عن تشغيله ضرر بالصحة العمومية

(المادة الرابعة)

يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما
تحريرا بالقاهرة في ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٢٣ - ٢٨ مايو سنة ١٩٠٥
مصطفى فهمي

نظارة المالية

شروط اعطاء أراضي الحكومة مجاناً لأقامة كتائب عليها (٣)

- الشروط التي بموجبها تعطى أراضي الحكومة مجاناً لأقامة كتائب عليها طبقاً لقرار مجلس النظارة الصادر بتاريخ ١٧ أبريل سنة ٩٠٥ المندرج بالجريدة الرسمية الصادرة في يوم السبت ٢٧ مايو سنة ٩٠٥ عدد ٥٩
- ١ - يجب تقديم الطلبات على استمارة نمرة ٧٧ (أملاك) التي يمكن الحصول على نسخ منها مجاناً لدى طلبها من جميع المديريات والمحافظات والمراكز ومن إدارات تفتيش الكتائب أيضاً
 - ٢ - يجب على الطالبين استيفاء كافة السياسات الواردة باستمارة نمرة ٧٧ المذكورة تماماً مستحقة على مقدار يمتلكونها وموقع وحدود الأرض المطلوبة ونوع المباني التي يرغب الطالب أقامتها عليها والوسائل التي يريد اتخاذها لمجوسياتها وغير ذلك وتقديم هذه الاستمارة للدير أو محافظ المدينة أو المركز التابع له أرض الكتائب المراد أنشاؤها فيها

(*) الوقائع المصرية في ٣١ مايو سنة ١٩٠٥ وجه ١٠٧٢

٣ - في حالة قبول الطلب مستوفيا حسب ما ذكر يؤخذ على الطالب اقرار يتوقع عليه منه بحضور مندوب من نظارة المعارف العمومية وعمدة الناحية واثنين من الاعيان بصفة شهود ويتضمن هذا الاقرار تعهده بما يأتي

(١) بحفظ المباني على الدوام في حالة منتظمة تليق بدرجة أهلية ابتدائية لياقة مقبولة في كل حين

(ب) باستعمال العقار المذكور وبناؤه المدرسة أهلية ابتدائية

(ج) اسناد نظارة هذه المدرسة في جميع الأوقات الى شخص تشهد نظارة المعارف العمومية بكفايته لهذا الغرض

(د) ادارة هذه المدرسة والسير فيها طبقا لقواعد نظارة المعارف العمومية وطلبتها الجاري العمل بموجبها في الوقت الحاضر في شأن أمثال هذه المدارس

(هـ) جعل المدرسة المذكورة مفتوحة في كل وقت للفنش نظارة المعارف العمومية

٤ - اذا رأت نظارة المعارف العمومية بعد اعطاء الارض أن الطالب لم يقم بتنفيذ أي مادة من مواد هذا التعهد أو غير خاض لتنفيذها كما يجب فلها أن تعطى في الحال اعلانا بذلك كلية للطلاب أو لورثته أو من يحل محله ولها أن تستعمل كافة الطرق المناسبة بتوسط مندوبها مخصصا في ذلك تجنباً من ضرورة استرجاع العقار المذكور للحكومة وإن لم يتلافى التقصير الذي يحصل في مدة سنة ثم يورث بعد استلام الاعلان كتابة فلنظارة المالية الحق في وضع يدها على العقار الذي يؤول بهذه الحالة للحكومة أسوة أملاكها

تجرياً في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٥

نظارة المالية

قرار بتنفيذ عوائد الذبيح بليفيا (مركز بى سويف) (*)

نحن ناظر المالية

بناء على ما تدون بالمادة الثانية من الذكر بتوان الخديوى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨
(٢٩ رمضان سنة ١٣١٥) المختص بتحويل عوائد الذبيح وجواز سريان ذلك بجميع
المدن الأخرى التى ينشأ فيها سلطات

وبناء على إفادة مصلحة الصحة العمومية الرقبة ٢٤ مايو سنة ١٩٠٥ نمرة ١٠ عن اتمام
بناء سلطنة بليفيا بمركز بى سويف التى ستدار بعرفة شركة الاسواق

تقرر ما هوأت

(المادة الاولى)

تسرى أحكام المادة الاولى من الذكر بتوان المشار اليه على سلطنة بليفيا ابتداء من ١٠
يوليه سنة ١٩٠٥ م

تحريرا بالقاهرة فى ٣٠ مايو سنة ١٩٠٥ أحمد مفلوم

(*) الرقاع المصرية فى ٣ برنيه سنة ١٩٠٥ وجه ١٠٩١

نظارة الداخلية

قرار بتعديل المادتين الأولى والخامسة من لائحة انتخاب نواب
تجار الواردات بمجلس بلدى الإسكندرية (*)

ناتظ الداخلية

٧ يونيو سنة ١٩٠٥
بعد الاطلاع على لائحة انتخاب نواب تجار الواردات بمجلس بلدى الإسكندرية المصدق
عليها بقرارنا الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٩٠٤

وبعد الاطلاع على التعديلات التى أجرتها لجنة جمعية تجار الواردات بالمادتين الأولى
والخامسة من اللائحة المذكورة

وبعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٩٠ بتشكيل مجلس بلدى
بمدينة الإسكندرية

قررنا ما هوأت

تعتد التعديلات المرفقة صورتهما مع هذا التى أجرتها لجنة جمعية تجار الواردات
بالمادتين الأولى والخامسة من لائحة انتخاب تجار الواردات بمجلس بلدى الإسكندرية ما

تحريرا بمصر فى ٧ يونيو سنة ١٩٠٥ مصطفى فهمى

ملحق

التعديلات التى أجرتها لجنة جمعية تجار الواردات بالمادتين الأولى والخامسة من لائحة
انتخاب نواب تجار الواردات بمجلس بلدى الإسكندرية

(المادة الأولى)

المنتخبون (بالكسر) فى دائرة تجار الواردات هم الاتى بياتهم

التجار والمديرون الاول للشركات بالمساهمة وكذا المديرون الاول الوكلاء عن محلات
توريد تجارية رؤسائهم مقيمون في خارج الاسكندرية وترد اليهم بالجله باسكندرية بمباشرة
وبكيفية منتظمة بضائع مستوردة من الخارج لغرض من الأغراض الآتية وهى :

أولا - بيعها أو تسليمها بالجله

ثانيا - بيعها بالتجزئة وفي هذه الحالة يجب أن يكون المحل الذى يشغله معدا
خاصة لذلك البيع ومقيدا في دفاتر البلدية بأجرة أقل قيمتها خمسة وسبعون
جنيها مصريا ولا ينبغي أن تستهلك البضاعة المبعة بالتجزئة أو تستعمل
في المكان الذى يبعث فيه

ثالثا - استعمالها في صناعة وفي هذه الحالة يجب أن يكون محل الصناعة مقيدا
في دفاتر البلدية بأجرة أقل قيمتها خمسة وسبعون جنيها مصريا

(المادة الخامسة)

فائمة المنتخبين (بالكسر) من تجار الواردات تضعها سنويا لجنة مؤلفة من خمسة
أعضاء تعينها ذلك اللجنة المستدعية لجمعية تجار الواردات وتبقى القائمة معلقة في مركز تلك
الجمعية وفي البورصة الخديوية والبلدية والمحافظه من ١٠ يناير الى ٢٥ منه والمطالبات
يجب أن ترفع الخديوي رئيس جمعية تجار الواردات في ميعاد غايته ٣١ يناير ويعطى الرئيس
ايضالا بكل مطالبة وللتصديق (بالكسر) الذى يعارض في قيده اسمه منتخب آخر أن يقدم
ملاحظاته لرئيس جمعية تجار الواردات لغاية ١٠ فبراير بعد أن يحضره ذلك الرئيس بتلك
المعارضة وتفصل نهائيا في المطالبات والمعارض المتعلقة بقائمة الانتخابات لجنة جمعية تجار
الواردات من أول فبراير الى ١٥ منه وتتخذ برئاسة مدير مأمورية قضايا الحكومة
باسكندرية م

نظارة الداخلية

قرار بتحويل السلطة على مدير المجلس البلدى فيما يختص بالحلات المضرة
بالصحة بمدينة اسكندرية (*)

نظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من اللائحة الصادرة فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤
المحققة بالامر العالى الصادر بتاريخ ٢٨ منه بشأن الحلات المقلقة للراحة والمضرة
بالصحة والخطرة

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر فى ٢٣ مايو
سنة ١٩٠٥

قرر ما هو ات

(المادة الاولى)

تضاف الفقرة الآتية الى المادة الاولى من اللائحة المذكورة وهى :

” وفيما يتعلق بالحلات المضرة بالصحة التى تعينها نظارة الداخلية مما هو مندرج
” بالاقسام الثلاثة من الجدول فى دائرة مدينة الاسكندرية يجوز لهذه النظارة أن تحوّل
” لمدير المجلس البلدى سلطة إعطاء الرخص وتقرير الاجراءات اللازمة وذلك بالكيفية
” والشروط التى تقررها النظارة “

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

تحريرا فى ٨ ربيع الثانى سنة ١٣٢٣ (١١ يونيو سنة ١٩٠٥) مصطفى فهمى

نظارة الداخلية

قرار بمنع اصطيد الفصم المتساقط في البصر (٢)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على اللائحة الصادرة بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٩٦ بشأن فلايكية المين
وبعد الاطلاع على العرضة المقدمة من شركات الفصم في بورسعيد بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٠٥
سنة ٩٠٥ المختصة بصيد الفصم المتساقط في البصر
وبعد الاطلاع على قرار الجمعية الهومية بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر بتاريخ
٧ يونيو سنة ١٩٠٥ طبقاً للامر العالي الرقم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩
قرر ما هو آت

(المادة الاولى)

تضاف المادة الآتية على لائحة فلايكية المين المذكورة آنفاً وتعتبر مادة (٢٣) مكررة
المادة ٢٣ مكررة - لا يجوز اصطيد الفصم المتساقط في البصر الا للاشخاص
المخصصين لهذا الغرض من طرف محلات تجارة الفصم
ومع ذلك يجب على هؤلاء الاشخاص أن يكونوا حائزين
لتصريح خصوصي من البوليس

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية
ونذلك في المين التي تقرر العمل فيها بأحكام لائحة فلايكية المذكورة طبقاً للمادة (٢٨)
منها ما

تحريراً بالقاهرة في ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٢٣ (١١ يونيو سنة ١٩٠٥)
مصطفى فهمي

(*) الوثائق المصرية في ١٤ يونيو سنة ١٩٠٥ وجه ١١٧٦

(٣)

محافظـة دمياط

قرار نظافة الطريق بدمياط (*)

محافظ دمياط

٢٣ يونيو سنة ١٩٠٥ بناء على المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات للمحاكم الاهلية والمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات للمحاكم المختلطة وعلى القرارين الصادرين من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٠٥ و ٢١ أبريل سنة ١٩٠٦

قرر ما هوآت

(المادة الاولى)

جميع الأوساخ الناتجة من الاستعمال وكذلك الكؤسة لا يجوز وضعها في الطريق العام إلا بين الفجر والساعة الثامنة افرنكى صباحا ويكون وضعها على حافة الترانوار أو بجانب باب المنزل أو الخزان لترفع بمعرفة خدمة الطرق

(المادة الثانية)

لا يجوز تنفيذ الأبسطة والسجاجيد والأغطية وغيرها بالأبواب والنوافذ واللكونات المطلة على الطريق العام بعد الساعة الثامنة افرنكى صباحا

(المادة الثالثة)

لا يجوز إلقاء المياه وغيرها من الشبائيلك والنوافذ الأخرى على الطريق العام

(المادة الرابعة)

تسرى أحكام هذا القرار داخل حدود مدينة دمياط

(المادة الخامسة)

كل من خالف أحكام هذا القرار يعاقب بغرامة من خمسة قروش الى خمسة وعشرين قرشا والمخالفات المنوّه عنها بالمادتين الثانية والثالثة من هذا القرار يصير اثباتها عند اصحاب الاملاك الذين يشغلون اماكنهم أو عند المستأجرين لها

(المادة السادسة)

يجرى العمل بهذا القرار بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية
تحريرا في ١٨ ربيع الاول سنة ١٣٢٣ - ٢٣ مايو سنة ١٩٠٥ محمد علي

مديرية أصـوان

قرار تظافة الطريق بأصوان (*)

نحن وكيل مديرية اصوان

بناء على المادة (٣٤٨) من قانون العقوبات للحاكم الاهلية والمادة (٣٤٠) ٢٤ يونيو
من قانون العقوبات للحاكم المختلطة وعلى القرارين الصادرين من الجمعية العمومية بمحكمة
الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٨ مايو سنة ٩٥ و ٢١ ابريل سنة ١٨٩٦

قررنا ما هوات

(المادة الاولى)

جميع الأوساخ الناتجة من الاستعمال وكذلك الكساة لايجوز وضعها في الطريق
العام إلا بين الفجر والساعة ٨ افرنكي صباحا ويكون وضعها على حافة القوقار
أو بجانب باب المنزل أو المخزن لترفع بعرفة خدمة الطرق

(المادة الثانية)

لا يجوز تنفيذ الأ بسطة والصا جيد والأ عطية وغيرها بالأبواب والنوافذ
والبلد كونات المطلة على الطريق العام بعد الساعة ٨ افرنكى صباحا

(المادة الثالثة)

لا يجوز القاء المياه وغيرها من السبايل والنوافذ الأخرى على الطريق العام

(المادة الرابعة)

تسرى أحكام هذا القرارداخل بندراصوان

(المادة الخامسة)

كل من خالف أحكام هذا القرار يعاقب بغرامة من خمسة قروش الى خمسة وعشرين
قرشا والمخالفات المنوّه عنها بالمادتين الثانية والثالثة من هذا القرار يصيراثباتها ضد
أصحاب الاملاك الذين يشغلون أما كنهم أو ضد المستأجرين لها

(المادة السادسة)

يجرى العمل بهذا القرار بعد مضى ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

تحريرا باصوان في ١٩ ربيع أول سنة ١٣٢٣ (٢٤ مايو سنة ١٩٠٥)

حسن حسيب

بلدية الاسكندرية

لائحة مبيع أراضي المجلس البلدى بالاسكندرية (*)

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من القومسيون فى جلستى ٢٢ فبراير و ٣١ مايو
سنة ١٩٠٥ ومصادقة نظارة الداخلية بمكاتبتها الرقم ٦ يونيه سنة ١٩٠٥ عمرة ٣٢٠٥
حرف (ب)

قرر ما هوآت

(المادة الأولى)

تخصص الأراضي البلدية فى جدول ويقدر القومسيون لكل جزء منها غنا بناء على
ما يعرضه عليه مجلس التثمين
ولا يجوز فى حال من الأحوال بيع تلك الأراضي بأقل من الأثمان الواردة
فى تلك التقديرات

وزراجع هذه الأثمان فى الثلاثة الشهور الأولى من كل سنة

(المادة ٢)

تباع الأراضي بطريق المزاد العلنى أو بناء على ما يقدم من العطاءآت عن مشتراها
ومع ذلك اذا طلبت الحكومة مشتري قطعة أرض أو جولة قطع للنفعة العامة
قبل طرحها فى المبيع يكون التنازل اليها عن الأرض التى تطلبها بواقع الثمن المقدر لها
فى الجدول

ويجوز أيضا التنازل اليها عن تلك الأرض بطريق التعاض

(المادة ٣)

تباع الاراضى كلها وبما لها وعليها من حقوق الارتفاق دون رجوع بأى وجه على البلدية لهذا السبب

(المادة ٤)

الآثار القديمة التى يعثر عليها فى الاراضى المبعة تكون ملكا للحكومة واذا عثر على آثار ثابتة فى تلك الاراضى ورثها قومسيون بقاؤها فى مكانها فالبلدية أن تسترد الارض بالثمن الذى يقدر لها ما لم يكن ذلك الثمن أقل مما يبعث به إذ فى هذه الحالة ترد البلدية للشتري الثمن الذى حصل به البيع

(المادة ٥)

ثمن البيع يدفع منه ٢٥ فى المائة فوراً ويقسط الباقي على عشر سنوات بأقساط متساوية تدفع سنوياً وبقائدة ٤ فى المائة اعتباراً من اليوم الخامس بعد المزايدة وللبلدية الحق فى بعض الاحوال أن تقرر بدفع الثمن فوراً أو أن تنقص عدد الاقساط وللشتري فى كل حال أن يدفع الثمن قبل انقضاء الميعاد

(المادة ٦)

يشهر البيع بواسطة اعلانات تنشر فى الجريدة الرسمية وفى ثلاث جرائد محلية على الأقل وتلصق أيضاً تلك الاعلانات فى البلدية والمحافظه والبورصة الخديوية واضحة فيما القطع المطروحة فى البيع وغيرها فى الجداول ومساحتها وقننا الأساسى وكيفية حصول المزايدة واليوم والساعة المحددان للجلسة

(المادة ٧)

لا يكون الدخول فى المزاد صحيحاً الا بعد ايداع ١٠ فى المائة من الثمن الأساسى ولا تحسب فواتر عن التأمين ويمكن ايداعه لغاية وقت افتتاح المزاد العلنى أو فتره العطاءات وللرايدين الذين لم تقبل عطاءاتهم أن يستردوا تأميناتهم من ثاوى يوم المزايدة

(المادة ٨)

تقديم العطاء يعد من نفسه اقرارا بمعرفة القطعة المطروحة في المبيع وقبولها لقائمة الشروط ولنصوص هذه اللائحة و يجب أن يكون العطاء بسيطا وخاليا من كل اشتراط وإلا يعتبر كأنه لم يكن وأن يذكرفيه اتخاذ محل مختار بالاسكندرية اذا لم يكن المزاياد أومقدم العطاء مقبلا في النفر وعلى من يرسو عليه المزايا اذا انتقل من الاسكندرية أن يتخذها فيها عملا مختارا ويجبر البلدية به وإلا ففي هاتين الحالتين يعتبر من المتفق عليه مريحا أن ترسل البلدية الاعلانات الى محافظة الاسكندرية ويكون عليها هذا مريحا

(المادة ٩)

المشترون بالاشتراك يكونون مهما كانت حصة كل منهم متضامنين معا فيما يتعلق بتنفيذ كافة شروط المزايدة ويعتبرون كتعاقد واحد

(المادة ١٠)

جلسات المزايا العلني أوفتح العطاءات تنعقد في البلدية بعدمضي ٣٠ يوما على الأقل من نشر الاعلانات ورأسها وكيل القومسيون أو العضو الذي يقوم بمقامه مع مساعدة المدير ويكون مرسى المزايا على من يقدم أكبر عطاء وإذا تساوت جلة عطاءات يقترح بينها في نفس الجلسة

وإذا راسمزايا ثلاثة أشخاص مسطح على أحد المشتريين جازله في نفس الجلسة على اثر مرسى من اذالقطع الأخرى من ذلك المسطح أن يطلب إعادة طرح المسطح كله في المزايا العلني بنن أساسى يزيد خمسة في المائة عن جلة الأمان التي انتهى عليها المزايا في جميع القطع

(المادة ١١)

على من يرسو عليه المزايا أن يدفع في الخمسة الايام التالية بقية القسط الاول وأن يسلم مصاريف رسوم التسجيل

(المادة ١٣)

سجل عقود البيع على نفقة المشتري في الشهر التالي لدفعه باقي القسط الاول ولا تحرق عقود البيع إلا باسم من رساعليه المزااد ما لم يكن قد أعلن في وقت البيع بأنه يشتري بالتوكيل عن غيره وقدم المستندات على ذلك التوكيل وعرف عن اسم موكله وعندئذ يذكر ذلك في محضر المزايدة

(المادة ١٣)

تسجل الدفوعات نظرية البلدية الواجب توريد المبالغ فيها وإذا لم يدفع القسط الاول بالضبط والتمام في الميعاد المحدد بالمادة ١١ يكون للبلدية الخيار في اعتبار البيع مفسوخا نهائيا من تلقاء نفسها بلا احتياج الى اذار بذلك وفي هذه الحالة يصير التأمين حق للبلدية بصفة تعويض عن القسط بمقتضى هذا الشرط الجزائي أو أن تطرح القطعة ثانية في المبيع بالطرق المتقدمة على نفقة من رساعليه المزااد وحسابه مع الزامه بفرق صافي الثمن الذي رسابه المزااد والفوائد محسنة بواقع ١ في المائة عن كل ذلك الثمن أو أن تطالب المشتري بالطرق المعتادة بتنفيذ تعهداته وفي هذه الحالة الأخيرة تحسب الفوائد عن التأخير من تلقاء نفس البلدية بواقع ٥ في المائة

وفي حالة التأخير في دفع أى قسط من العشرة الأقساط التالية الواجب توريدها أيضا في خزينة البلدية مباشرة تحسب الفوائد عن مدة التأخير من تلقاء نفس المجلس البلدى بواقع ٥ في المائة وذلك مع عدم الاخلال بالحقوق الأخرى المقررة في المادتين ١٣ و ٣٣٤ من القانون المدنى المختلط و ٣٣٤ من القانون المدنى الأهلى

(المادة ١٤)

تسلم المصلحة الارض لمن يرسوعليه المزااد بعد دفعه باقي القسط الاول اذا شاءت هي أو طلب هو التسليم وتكون مصاريف علامات الحدود على المشتري وتكتب محاضر التسليم على نسختين ويحصى عليها من يرسو عليهم المزااد أو من ينوب عنهم وكذا العمال المنوطون بالتسليم وإذا لم يحضر المشتري للاستلام بعددعوه اذ ذلك يقوم المحضر المحصى من عمال البلدية ومن اثنين من الجيران مقام تسليم نهائى بالتحديد

(المادة ١٥)

إذا ظهر من المقاس عند التسليم فرق في المساحة بالزيادة أو النقصان عن المقاس المبين في إعلانات البيع يرد الثمن أو ينقص بنسبة الزيادة أو النقصان

(المادة ١٦)

تحتفظ البلدية لنفسها الحق حرمًا على الرقيق في أن تشترط في بعض الشوارع شروطًا خصوصية تتعلق بالأخص بواجهة البناء وارتفاعه وكيفية انشائه والمسافة الواجب بقاؤها حاله من البناء وميعاد إنجاز المبنى ويجب أن يصادق القومسيون البلدي على تلك الشروط وأن تنسب في قائمة الشروط وتدرج في العقد المسجل المنصوص عليه في المادة ١٢ لتسجيل بالطرق الواجبة وتعين في قائمة الشروط الجزاءات التي قد تترتب على عدم مراعاة الاشتراطات المذكورة

وبلزم بهذه الاشتراطات من يحاولون محل المشتري على التوالى

(المادة ١٧)

إذا كانت الأرض مؤجرة في وقت البيع فالمشتري ملزم بالقرار على الاجارة عن كل مدتها ويكون له الحق في الأجرة ابتداء من يوم دفعه بقية القسط الاول إلا أنه من جهة أخرى ملزم بدفع الضرائب محسوبة يوما بيوم وإذا كانت البلدية قد حصلت الأجرة مقدما يحسب منها للمشتري ما يخصه فيها

(المادة ١٨)

إذا رُفِضَ البلدية أن لا تسلم الأرض المبيعة لأسباب صحية ليس لغيرها أن يتصرف فيها وعلى الأخص في أحوال حصول شلل في ملكية الأرض أو حريق أو تصرف فيها أو قيام عوائق مادية فلا تزام إلا برأى المبلغ الذي استلمته مع فوائده القانونية من يوم تويده وتعتبر المزايدة ملغاة وكأنها لم تكن بدون أن يكون لمن رسا عليه المزايدة في المطالبة بغير ذلك بأية صفة ولأى سبب كان

(المادة ١٩)

المشترى ومن يخلفه ممنوع بحسب الاقتضاء عن العمل بحق الشفعة بأية صفة كانت على الاراضى المجاورة له ولكن هذا الامتناع لا يسرى إلا على الاحوال التى تكون البلدية فيها هى البائعة ولا يشمل البيع الذى قد يجبر به فيما بعد من يشترون منها

(المادة ٢٠)

تسرى على المشتري ومن يحلون محله كافة الخواص والعوائد والضرائب المقررة أو التى تقر فى المستقبل

(المادة ٢١)

لا تمنع هذه اللائحة من أن تضع البلدية نصوصا خاصة فيما يتعلق بأراضىها عند اقتضاء أعداد أشياء للشفعة العامة

(المادة ٢٢)

لا تسرى نصوص المواد ٧ و ٨ و ١٦ على المصالح الأميرية
الاسكندرية فى ١٤ يونيو سنة ١٩٠٥ محمود صدق

مديرية اصـوان

تحوطات صحية ضد مرض الجدرى بمركز الدو (اصوان) (*)

قـرار

مدير اصـوان

٢١ مايو
سنة ١٩٥٥

نظرا لظهور مرض الجدرى بناحية كشتنه بمركز الدو
وبعد الاطلاع على قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ١١ مايو سنة ١٨٩٥
وعلى قرار اللجنة الصحية بمركز الدو الصادر بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٥٥
وبعد مصادقة نظارة الداخلية

قرر ماهو آت

أولا - على ساكن المنزل الذى تحدث فيه أى إصابة مشبهة فيها بمركز الدو أن يبلغ
عنها العدة أو من يكون نائب عنه فى خلال أربع وعشرين ساعة ومن يخالف ذلك يجازى
بغرامة لا تزيد عن مائة قرش أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع
ثانيا - على ساكن المنزل الذى تحدث فيه إصابة بهذا المرض بالبلاد المذكورة
أو صاحب المسكن ان كل عشرة أن يجبرى :

- (١) تبيض المنزل أو العشة من الداخل بحسب ما يوافق مفتش صحة المركز
 - (٢) إيجاد الفتحات اللازمة بالمنزل أو العشة بحسب ما يشعربه مفتش صحة المركز
وكل من يخالف ذلك يتوقع عليه الجزاء المقرر بالمادة الاولى
- ثالثا - يسرى هذا القرار على جميع المنازل التى قد تحصل فيها إصابات بالجدرى
قبل صدوره

رابعا - يعمل بهذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام م
تحريرا فى ٣١ مايو سنة ١٩٥٥ - ٢١ ربيع أول سنة ١٣٢٣ عن مدير اصوان
محمود رسى وكيل المديرية

قانون

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا طر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار
وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٢٥ ابريل
سنة ١٩٠٥

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما يأتى.

الاحتياطات التى يجب اتخاذها فى أحوال الكلب

(المادة الاولى)

إذا أصيب كلب بالكلب أو اشتبه فى إصابته بهذا الداء وجب إبلاغ ذلك جهة الادارة
فى أقرب وقت والواجب عليه الإبلاغ هو صاحب الكلب وكل شخص مكلف بالاعتناء به
أو بحراسه وكل يطرى دعى لمعالجته وكل من قدس من هؤلاء الأشخاص فى هذا البلاغ
يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى هذه اللائحة ما لم يثبت أن قصيره كان بسبب شرعى
ويكون البلاغ كما يأتى

فى المحافظات الى المحافظة أو القسم وفى الاسماعيلية الى وكيل المحافظة

وفى بتادو اللديرات والمرکز الى المركز

وفى النواحي الى العدة أولى أقرب مركز للبوليس

(المادة الثانية)

الأشخاص الواجب عليهم البلاغ طبقاً للمادة الاولى مكلفون أيضاً بلا انتظار لتدخل
جهة الادارة بقتل الكلب أو بوضعه بمحل تام عن الناس والحيوانات

(المادة الثالثة)

عند وصول البلاغ لجهة الادارة عن إصابة كلب بالكلب أو الاشتباه في إصابته جاز لرجال الادارة المأذونين بذلك من ناظر الداخلية عمل تحقيق لمعرفة ما اذا كان الكلب الكلب أو المشتبه في إصابته عض كلاباً أخرى أو خالطها ولهم أيضاً في هذه الحالة كل ما للأمورى الضبطية القضائية من السلطة في أحوال التلبس بالجنانية من استدعاء شهود وسماع شهادتهم

(المادة الرابعة)

كل كلب مشتببه فيه بحوزة قتله بمعرفة جهة الادارة ولا يرتب على ذلك أدنى عوض ولكن إذا قبل صاحب دفع نفقات مؤثنته باعتبار قرشين صاعاً في اليوم ما كان وضعه تحت المراقبة في المحل المعد للجر حتى يتحقق تشخيص الإصابة
فإذا تحققت الإصابة وجب قتل الكلب المصاب والكلاب التي عضها

(المادة الخامسة)

كل كلب خالط كلباً مصاباً بالكلب أو مشتببه فيه أو عضه كلب مشتببه في إصابته جاز قتله ولا يرتب على قتله أدنى عوض ما لم يقبل صاحب دفع نفقات مؤثنته باعتبار قرشين صاعاً في اليوم وفي هذه الحالة يسوغ لجهة الادارة حجز الكلب في المحل المعد للجر وإبقاؤه تحت المراقبة حتى يتحقق تشخيص الإصابة ويكون العمل كذلك أيضاً فيما يتعلق بالكلاب التي نهض أشخاصاً إذا وجد ما يدعو الى الخوف من أنهما مصابة بداء الكلب

(المادة السادسة)

جثث الكلاب المصابة بالكلب أو المشتبه في إصابته بهذا الداء لا يجوز دفنها قبل اخبار جهة الادارة التي لها حق تفتيش أن تأمر بنشر مجها

(المادة السابعة)

على كل صاحب كلب وكل شخص مكلف بالاعتناء به أو بحراسته أن يسهل لجهة الادارة تنفيذ الاحكام السابقة حسب مقتضى الحال

(المادة الثامنة)

تسرى الأحكام السابقة على أى حيوان آخر يصاب بالكلب أو يشتبه فى إصابته بهذا الداء

فى الاحتياطات ضد الكلب

(المادة التاسعة)

كل جهة تظهر فيها احداثه كلب أو حوادث يشتبه فيها فالمدبر أو المحافظ أن يصدر عنها قرارا يعمل به بعد نشره بثلاثة أيام يقضى بأن الكلاب التى توجد فى الطرق أو الأما كن العمومية تكون مكتمة أو مقودة بزمام ويسوغ له أن يقرر بأن الكلاب المقودة بزمام تكون مكتمة أيضا اذ رأى لزوما لذلك وفى كلاً الحالتين يدون فى القرار بأن كل كلب يجب أن يوضع له طوق بصفحة من معدن عليها اسم صاحبه ومحل سكنه

(المادة العاشرة)

الكمامة تكون مصنوعة بكيفية تمنع الكلب من العض بحيث لا تمنعه من الشرب

(المادة الحادية عشرة)

الكلاب التى تمر فى الطرق أو الأما كن العمومية فى أى جهة من الجهات التى تنفذها أحكام القرار المنصوص عليه فى المادة التاسعة وتوجد مخالفة لما تدون به يجوز للبوليس ضبطها وإرسالها الى المحل المعد للحجر

وإذا كان للكلب المحجوز طوق وعليه اسم صاحبه ومحل سكنه وجب على البوليس اعلان صاحبه الذى له أن يطلبه فى مدة سبعة أيام نظير دفع نفقات مؤونته باعتبار قرشين صافى فى اليوم وهذا لا يمنع من اتخاذ الطرق القانونية فيما يتعلق بالعقوبة وإذا لم يكن للكلب طوق يحتوى على هذا البيان أو لم يطلبه صاحبه فى الميعاد المذكور يبقى الكلب تحت تصرف البوليس

(المادة الثانية عشرة)

لجهة الادارة أن تنشر فى أى وقت كان فى تسميم الكلاب التى توجد ضالة فى الطرق والأما كن العمومية أو لإعدامها بأى طريقة أخرى

في العسقوبات

(المادة الثالثة عشرة)

كل مخالفة لأحكام هذه اللائحة أو للقرارات التي تصدر تنفيذاً لماتدون بها يعاقب
مركبها بغرامة لا تتجاوز جنبها مصرها

(المادة الرابعة عشرة)

تلقى المادة التاسعة عشرة من الأمر العالي الصادر في أول فبراير سنة ١٨٨٣ بشأن
أمراض الحيوانات الوبائية

في تنفيذ هذه اللائحة

(المادة الخامسة عشرة)

على ناظر الداخلية تنفيذ هذه اللائحة التي يعمل بها بعمضى سبعة أيام من تاريخ
نشرها في الجريدة الرسمية ما

صدر بالأسكندرية في ٢٢ يونيو سنة ١٩٠٥

بالنيابة عن الحضرة الخديوية

مصطفى فهمي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

مصطفى فهمي

(ترجمة)

نظارة المعارف العمومية

ترجمة

مذكرة الى مجلس النظار

بمحوير نظام الدراسة الثانوية

(مصدق عليها مجلس النظار في ٢٢ يونيو سنة ١٩٠٥)

معلوم أن مدة للدراسة الثانوية منذ عام ١٨٩٧ هي ثلاث سنوات فقط والشبان الذين يعمون الدراسة على حسب بر وجرام هذه السنوات الثلاث يقابلون لتأدية امتحان شهادة الدراسة الثانوية ولا يخفى أن هذه الشهادة لا بد من الحصول عليها لاجل الدخول في المدارس العالية الاميرية بمصر كما أنها تتحول الحق في خدمات الحكومة الملكية بمصر بمشهرى قدره في الابتداء ستة جنهات والذين يحصلون عليها إما أن يوالوا الدراسة في المدارس العالية وإما أن يستخدموا في المصالح الاميرية المتنوعة

وقد بلغ عدد الذين نجحوا في امتحان شهادة الدراسة الثانوية منذ السنوات الاربع الاخيرة أى من سنة ١٩٠١ - ١٩٠٤ توزعوا في أعمال مختلفة كإتاقى

الذين التحقوا بالمدارس العالية الاميرية بمصر — ٣٢١ أى ٦٨ ٪
الذين والوا دراسهم في المدارس الجامعة أوفى { — ٢٥ أى ٥ ٪
المدارس العالية بالبلاد الاجنبية
الذين استخدموا في مصالح الحكومة — ٩٨ أى ٢١ ٪
الذين اشتغلوا بأعمال أخرى غير أعمال الحكومة ٣ فقط أى أزيد قليلا من ٦ ٪

(*) الوثيقة المصرية في أواء يوليو سنة ١٩٠٥ ملحق

وننتج من هذا الاحصاء أن متوسط الذين بعد تنميتهم الدراسة الثانوية وحصولهم على شهادتها التحقوا مباشرة بمصالح الحكومة هو ٢٥ في كل سنة وهو عدد يبعد عن أن يكون كافياً لسد الاحتياجات

ولقد لاحظ صاحب السعادة وكيل المعارف منذ سنة ١٨٩٤ أن العمل يقتضى الذكر بتوا الصادق ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٢ يوجب على نظارة المعارف العمومية أن تخرج سنوياً بالاستخدام بمصالح الحكومة أكثر من ٢٥٠٠ من الشبان الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية وهذا يستلزم أن يكون عدد التلاميذ الذين تحتوى عليهم المدارس الثانوية لهذا الغرض فقط ٢٥٠٠ على الأقل (راجع كتاب القول التام في التعليم العام بمصر المطبوع بالمطبعة الاهلية سنة ١٨٩٤ صحيفة ٧٨ فقرة ١٤٣) وقد أبدت هذه الملاحظة بالبيان الذى قدمته نظارته المالية (بيان مؤسس على تجارب أربع سنين من سنة ١٩٠٠ لغاية سنة ١٩٠٣) لنظارته المعارف العمومية في ٢٥ ابريل سنة ١٩٠٤ غرة ٦ أنه يلزم في كل سنة أن يعين في المتوسط ٢٥٠ مستخدماً لشغل المحال التى تخلف في الخدمات الصغيرة

ومما تقدم يتضح أن عدم كفاية الطالبين للاستخدام من الحائزين لشهادة الدراسة الثانوية (٢٥ في المتوسط في كل سنة مع ان اللازم ٢٥٠) هي التى تضطر المصالح المختلفة الى تعيين الحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية في خدماتها مع أن أغلب رؤساء المصالح كثيراً ما جاهرُوا برأيهم في هؤلاء الأخيرين بأنهم لم يتلقوا الدروس الكافية ولم تصل عقولهم الى الدرجة اللائقة للقيام بالخدمات التى توكل اليهم على وجه مرضى

وان نظارة المعارف تبذل جهدها من زمان طويل في اصلاح هذه الحالة الغير المرضية بتوسيع دائرة الدراسة الثانوية على قدر الاستطاعة ومنذ سنة ١٨٩٧ عرضت اللجنة العلية الادارية على مجلس المعارف الأعلى اقتراحاً المقصده من إلغاء الحق المحتول لحامى شهادة الدراسة الابتدائية في الدخول بالخدمات المسكية ابتداء من سنة ١٩٠٠ مع الامل أن يكون ذلك وسيلة الى حل الراغبين في تلك الخدمات على تقيم دراستهم في المدارس الثانوية

ولم يقر مجلس المعارف الأعلى في جلسته المنعقدة في ٧ نوفمبر سنة ١٨٩٧ هذا الاقتراح الذي ظهر له أنه سابق لأوانه. ولذا لم يعمل أى إصلاح في ذلك الوقت وإنما أخذ نطاق التعليم الثانوى في الاتساع، بكيفية محسوسة عند صدور ذكر بتو ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١ الذي حددت فيه عشرة جتهات نهائية عظمى للترتب الذى يصل اليه الحاصلون على شهادة الدراسة الابتدائية. فقد كان عدد تلاميذ المدارس الثانوية الثلاث الموجودة ٥٦٩ فى السنة المكتبية ١٩٠٠ - ١٩٠١ وبلغ ١٠٣٣ فى السنة المكتبية الحالية بمعنى انه صار الضعف تقريبا ومن المتفق أنه يبلغ نحو ١٤٠٠ فى السنة المكتبية المقبلة

ومع ذلك فانه وان كان من المحقق ان الذى حصل من اتساع نطاق التعليم الثانوى كفى لسد بعض الحاجة الحاضرة الا أنه لا ينكر أن الرق الممكن الحصول عليه بهذه الطريقة يصير بطيئا وقليلًا وظاهر انه لا يتأتى للنظر ان هذا التحسين الجزئى أن ترشح في وقت ما العدد الكافى من الحائزين لشهادة الدراسة الثانوية للدارس العالية وللاخدمات الاميرية الصغيرة فى المصالح المختلفة لانه مادامت شهادة الدراسة الابتدائية توصل الى خدمات الحكومة فان كثيرا من الشباب المصريين الذين يحصلون عليها يفضلون الدخول فى الحال بتلك الخدمات عن أن يجمعوا الدراسة فى المدارس الثانوية

هذا وان تقليل مدة الدراسة الثانوية فى سنة ١٨٩٧ من ٥ سنوات الى ٣ (وهنا محل الاستطراء بأن هذا التقليل الذى ألبا النظارة اليه الحاج المصالح التى تستخدم المتخرجين من المدارس العالية فى وظائفها الفنية كان الغرض منه تكميل عدد الحائزين لشهادة الدراسة الثانوية فى كل سنة للاتحاق بالمدارس العالية التى كانت قليلة التلاميذ فى ذلك الوقت) وقد أدى بعض الغرض المقصود لكنه مع الاسف نتج عنه بعض انخفاض فى درجة التعليم فى المدارس الثانوية وهذا الانخفاض وان كان لا يرب فيه خصوصا فى معرفة اللغات الاجنبية التى تدرس فى تلك المدارس الا أنه معقوض بالتقدم الذى حصل فى الدراسة الابتدائية

وتزول درجة التعليم بالمدارس الثانوية نشأته نزولها في المدارس العالية لان قصور الطلبة في معرفة اللغات الاجنبية عائق كبير عن تحصيل العلوم الخصوصية وخصوصا لانها الواسطة في تعليمها بهذه المدارس حتى ان هذه المدارس لم تتمكن كما كانت تريد من إلغاء تعليم اللغات الاجنبية بها بل اضطرت أن تقويه وتوسع له في الزمن

ومدرسة الحقوق هي التي كان لتقليل زمن الدراسة الثانوية أعظم تأثير فيها بحيث اضطرت الى مداومة تعليم اللغة الاجنبية المستعملة في تعليم القوانين بل ان بعض الاسباب الخصوصية أوجب عليها أن تدخل في برامجها تعليم لغة أجنبية ثانية ابتداء من سنة ١٨٩٩ (الفرنسية للطلبة الذين تعلموا الانجليزية في المدارس الثانوية والانجليزية للذين تعلموا الفرنسية)

ولا شك أن هذا التعليم الاضافي غير منظور اليه بعين الرضا من أرباب التعليم بالمدارس العالية لانه يشغل عقول الطلبة عن الدروس الاصلية ويضيع عليهم وقتا نفيسا كان يجب صرفه في تحصيل الفنون الخصوصية التي أسست لاجلها تلك المدارس فالانفع لها ان يتركوا بلارب إلغاء تلك الدروس الاضافية من برامجها

جميع هذه الاعتبارات بعثت النظرة على البحث في خطة جديدة لتنظيم المدارس الثانوية تكون كقلة بتحقيق الغرضين المطلوبين لها وهما :

١ - اتخاذ الوسائل الى تخرج العدد الكافي للخدمات في مصالح الحكومة من الطلبة الذين حصلوا على دراسة أرقى من الدراسة الابتدائية بمعنى انهم استمروا على الدراسة في المدارس الثانوية زمنا مناسباً وينتج من ذلك انه لا بد من الحصول على اشارة الدراسة الابتدائية لا تعطى الحق في الاستخدام بالمصالح الاميرية

٢ - ترقية دراسة العلوم والادبيات في المدارس الثانوية الى درجة تسمح للطلبة الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية بتحصيل الدروس بالمدارس العالية فصيلا مفيدا بحيث لا تكون هنالك حاجة الى ابقاء الدروس التحضيرية بتلك المدارس لان تلك الدروس التحضيرية انما هي عبارة عن تمة للدراسة الثانوية

اقتراح خطة جديدة لتنظيم الدراسة الثانوية

وبعد البحت الدقيق في هذه المسألة المهمة رأت اللجنة العلمية الادارية أن الوسائل الآتية موصلة الى الغرض المقصود

١ - جعل زمن الدراسة الثانوية بدل ٣ سنوات ٤ للحصول على شهادة الدراسة الثانوية اللازمة للدخول بالمدارس العالية

٢ - وضع امتحان مخصوص للطلبة الذين يتمون دراسة السنتين الاوليين من المدارس الثانوية لاعطاء شهادة تسمى (شهادة الاهلية للوظائف الملكية الصغيرة بالمصالح الاميرية) تخول لصاحبها الحق في الاستمرار على الدراسة الثانوية أو الاستخدام بمصالح الحكومة

والغاية أن اللجنة العلمية الادارية تقترح بحجب روبرحات الدراسة الثانوية وامتحاناتها لتكون مطابقة لأشروع الآتى :

(١) خطة التعليم في السنتين الاوليين من المدارس الثانوية (انظر الملحق ١)

وشهادة الاهلية للخدمات الملكية الصغيرة بالمصالح الاميرية

يقضى النظام الجديد للمدارس الثانوية بأن جميع المواد الحاررى تعليمها الآن بالمدارس الثانوية يستمر في المستقبل تعليمها بتلك المدارس في السنتين الاوليين ولكن مع تخفيف بروجرامها وامتحان شهادة الاهلية للخدمات الملكية الصغيرة بالمصالح الاميرية يكون على حسب بروجرام هذه المواد مع اضافة امتحان في الرسم لما له من المنفعة المحققة خصوصاً عند شبان المصريين استعداد عظيم له

ومن رأى النظارة أن الطلبة الذين ينصبون في هذا الامتحان يفوقون كثيراً الذين اقتصروا على الدراسة الابتدائية لأحرين (الاول) أن معارفهم العمومية تنسع اتساعاً عظيماً (الثاني) وهو الاهم انهم بأقائهم هاتين السنتين بالمدارس الثانوية يكونون في وسط أرقى من وسط المدارس الابتدائية فيقبلهم ذلك كثيراً في تنهيف عقولهم وتهذيب أخلاقهم والمأمول أن الطلبة الذين يعدون على هذه الطريقة للاستخدام يكونون أهلاً للقيام بخدماتهم على وجه يرضى رؤسائهم

وتقدر النظارة عدد الذين يتقدمون للامتحان ابتداء من سنة ١٩٠٧ بأكثر من ثمانمائة طالب يكون منهم على الاقل ٥٠٠ من المدارس الاميرية ويتظر أن يزيد هذا العدد زيادة سريعة من سنة الى أخرى

واذا حسنا نتيجة هذا الامتحان بالنتائج التي أكسبتها التجارب من الامتحانات السابقة أمكننا الحكم بأن ٤٠ ٪ من الطلبة (أى ٣٢٠ على الاقل) ينأى لهم النجاح في سنة ١٩٠٧ بحيث يتيسر في تلك السنة أن يعد للاستخدام بمصالح الحكومة أكثر من ١٥٠ من الشبان الحاصلين على شهادة الاهلية وبأن هذا العدد يتضاعف في سنة ١٩٠٩

واذا كان الامر كذلك فلا نبالغ اذا توقعنا له من يناير سنة ١٩١٠ لاتبق هنالك حاجة الى قبول الحائزين لشهادة الدراسة الابتدائية فقط في الخدمات الاميرية ولا تتردد النظارة في أن تقترح انه من ابتداء السنة المذكورة يلغى الحق المتحول للحاملي هذه الشهادة في الاستخدام بمصالح الحكومة

(ب) لائحة امتحان شهادة الاهلية للخدمات الملكية الصغيرة بالمصالح الاميرية
(انظر الملحق ب)

امتحان شهادة الاهلية يتعقد أول مرة في سنة ١٩٠٧ على حسب اللائحة المرفقة
بهذا (الملحق ب)

وليس هنالك فرق كبير بين النظام المعمول به في هذا الامتحان والنظام المتبع لغاية الآن في امتحان شهادة الدراسة الثانوية ومع ذلك فالمنتظر أن الذين ينصجون في هذا الامتحان يكونون أهلا لشغل الخدمات الاميرية التي هم لها ابتداء في ستة شهور وهذا الشرط المهم منطبق بلاشك على العدالة اذ لا يسوغ أن يتساوى في المرتبات الناجحون في هذا الامتحان والحائزون فقط لشهادة الدراسة الابتدائية

(ج) خطة التعليم في السنتين الثالثة والرابعة من المدارس الثانوية (أنظر الملحق ١)
لما كان الغرض المقصود بالذات من الدراسة في السنتين الثالثة والرابعة هو أعداد
الطلبة الأكفاء للدخول بالمدارس العالية اقتضى الحال تخصيص تلك الدراسة
وتقسيمها قسمين (الأول) قسم الأدبيات والقصد منه أعداد الطلبة للدخول بـ مدرسة
الحقوق الخديوية (والثاني) قسم العلوم والغرض منه أعداد الطلبة للدخول بـ مدرسة
الطب ومدرسة المهندسخانة

أما مدرسة المعلمين بدرب الجواميز فيمكن أن تنتخب طلبتها من القسمين المذكورين
على السواء لأن الغرض منها تخرج معلمين للدارس الابتدائية ليس فقط لتعليم
الأدبيات بل لتعليم الرياضة أيضاً

وهذا التقسيم يتأق في الاتساع في دراسة الرياضيات والطبيعات والرسم في قسم
العلوم والاتساع في دراسة التاريخ والجغرافيا في قسم الأدبيات مع ادخال دراسة
لغة أجنبية إضافية في هذا القسم لأن معرفة مبادئها ضرورية للطلبة الذين يرغبون
الالتحاق بـ مدرسة الحقوق الخديوية

ومع ذلك فلم يحصل بهذا التقسيم تغيير في دراسة اللغة العربية واللغة الأجنبية
الاساسية والترجمة اذ بقي على حاله عدد الحصص لهذه المواد في السنتين الثالثة والرابعة
في كل من القسمين المذكورين كما هو عليه في السنتين الاولى والثانية بحيث يتسنى
للطلبة الذين يعدون أنفسهم لنيل شهادة الدراسة الثانوية ترقية معلوماتهم في تلك المواد
الاساسية ترقية كبيرة بقضاء سنة زيادة في دراستها ومما يجدر ملاحظته هنا انه قد
خصص بعض الحصص لاستمرار دراسة الرياضيات والطبيعات في قسم الأدبيات
في السنتين الثالثة والرابعة لانه قد تبين للجنة العلمية الادارية ان هذه المواد مهمة جداً
لتنشيف عقول الطلبة بحيث لا يصح تركها بعد انتهاء السنة الثانية من الدراسة الثانوية

(د) لائحة امتحان شهادة الدراسة الثانوية (انظر ملحق ج)

شهادة الدراسة الثانوية تحوّل وحدها الحق في الدخول بالمدارس العالية الاميرية وفي الاستعداد بمصالح الحكومة في خدمات أرقى من الخدمات التي يصل إليها الحائزون لشهادة الاهلية المتقدمة وامتحان شهادة الدراسة الثانوية يعمل على حسب لائحة الجديدة المرفقة بهذا (الملحق ج)

وهذه اللائحة الجديدة لا تختلف مع اللائحة الجارية عليها العمل الآن في امتحان شهادة الدراسة الثانوية الا في ثلاث نقط جوهرية وهي :

١ - أن الامتحان ينقسم الى قسمين (الاول) الامتحان في الادبيات (والثاني) الامتحان في العلوم ويكون الاختبار في كل من القسمين في المواد المقررة لهذا القسم في السنتين الثالثة والرابعة ولكن على حسب بروجرام كل مادة في السنتين الرابع والثانية

أما الاختبار في اللغة العربية واللغة الاجنبية الاصلية والترجمة فانه يكون واحدا لطلبة القسمين

٢ - أنه يلزم لقبول الطالب في الامتحان الشفهي أن يحصل في الامتحان التحريري على ٥٠ ٪ على الأقل من مجموع النهايات الكبرى للدرجات المخصصة لمواد الامتحان مع الحصول على نهاية صفري خاصة باللغة العربية تعادل ٥٠ ٪ من النهاية الكبرى المخصصة لتلك المادة

٣ - أنه يجب على من يرغب في الحصول على شهادة الدراسة الثانوية ابتداء من سنة ١٩١٠ أن يكون قد أدى بجاح في سنة سابقة امتحان شهادة الاهلية السابقة الذكري في الامتحان على حسب بروجرام السنتين الاوليين من المدارس الثانوية

وقد ذكر ايضا في تلك اللائحة أن الطلبة الذين يتلون شهادة الدراسة الثانوية على حسب اللائحة الجديدة يصبرون أهلا لخدمات الحكومة التي مرتبها الابتداء في ثمانية جنهات وهو أمر معقول لأن هؤلاء الطلبة يكونون بلغوا درجة أرقى من درجة الذين حصلوا على شهادة الدراسة الثانوية على حسب اللائحة الحالية

ومن الأحكام الوقتية أن امتحان شهادة الدراسة الثانوية في سنة ١٩٠٦ يجري على وفق برورام الثلاث السنوات الأولى من التعليم الثانوي والشهادة التي تعطى في سنة ١٩٠٦ يكون لها من الحقوق ما لشهادة الدراسة الثانوية التي أعطيت على حسب اللائحة المعمول بها الآن

وطلبة مدارس الحكومة الذين يسقطون في امتحان سنة ١٩٠٦ يلتحقون بالسنة الرابعة الثانوية سواء في قسم الأدبيات أو في قسم العلوم على حسب استعدادهم ويجب عليهم تأديفة امتحان شهادة الدراسة الثانوية سنة ١٩٠٧ على حسب برورام التعليم الثانوي بأكمله والأحكام الوقتية السابق ذكرها لا تسري إلا من سنة ١٩٠٦ أمام سنة ١٩٠٧ فيجب على الطلبة سواء كانوا من المدارس الأميرية أو من غيرها أن يؤدوا امتحان شهادة الدراسة الثانوية طبقاً لبرورام السنين الأربع من المدارس الثانوية وعلى حسب أحكام اللائحة الجديدة لهذا الامتحان بدون استثناء

(٥) برورام التعليم الثانوي (انظر الملحق «د»^(١))

برورام المدارس الثانوية على حسب النظام الجديد وضعته لجان مشكلة من مفتشين بالنظرة ومن نظار ومعلمين بالمدارس الثانوية والعالية أي من المسؤولين عن العمل بهذا البرورام وقدر روى في هذا البرورام تحقيق الفرضين المطلوبين من النظام الجديد وهما :

١ - أنه بعد سنتين يخرج شبان أكفاء للقيام بالخدمات الأميرية على وجه مرضى

٢ - أنه بعد أربع سنوات يعد للدخول بالمدارس العالية شبان رشعوا لها ترشعاً تاماً

ولذلك تنوع إلى نوعين

١ - برورام السنتين الأوليين ويحتوى على المعلومات الأصلية للواد التي تعتبر أساساً للتربية العمومية

(١) برورام التعليم الثانوي (ملحق د) سينشر فيما بعد بالجريدة الرسمية

٢ - بروجرام السنة الثالثة فصاعدا قد وضع وضعا اختصاصيا بحيث يتسنى به دراسة المواد المقررة على وجه تام محكم بقوى تعقل التلاميذ وبكسبهم مهارة في العمل وسعة في العقل

خلاصة المقترحات

خلاصة النظام الجديد الذي تقترحه اللجنة العلمية الادارية تنضبط في سلك الالوجه العمومية الآتية

- ١ - جعل زمن الدراسة الثانوية ٤ سنوات بدل ٣
- ٢ - تقسيم الدراسة في السنة الثالثة والرابعة الى قسمين قسم الادبيات وقسم العلوم
- فقسم الادبيات يعد على الاخص لمدرسة الحقوق الخديوية وقسم العلوم يرشح لمدرسة الطب ومدرسة الهندسة

٣ - وضع امتحان في مقررات السنتين الاوليين من المدارس الثانوية للحصول على شهادة تسمى (شهادة الاهلية للخدمات الملكية الصغيرة بالمصالح الاميرية) تكون بدل شهادة الدراسة الابتدائية في حق الاستخدام بمصالح الحكومة ويكون للناصلين على هذه الشهادة الحق في تميم الدراسة الثانوية وللخول في الخدمات الاميرية وهذا الامتحان يعقد اول مرة في سنة ١٩٠٧ ومن يبارس سنة ١٩١٠ لا تعطى شهادة الدراسة الابتدائية الحق في الاستخدام بالمصالح الاميرية

٤ - جعل امتحان شهادة الدراسة الثانوية بعد دراسة أربع سنوات وتقسيم هذا الامتحان الى قسمين امتحان الادبيات وامتحان العلوم ويكون للناصلين على شهادة الدراسة الثانوية بحق الالتحاق بالمدارس العالسة والاستخدام في المصالح الاميرية ومن سنة ١٩١٠ يكون من الضروري الحصول على شهادة الاهلية للتقدم لامتحان شهادة الدراسة الثانوية

٥ - جعل مرتب الناصلين على شهادة الاهلية للخدمات الملكية الصغيرة بالمصالح الاميرية عند استخدامهم ستة جنيهات في الابتداء ومرتب الحائزين لشهادة الدراسة الثانوية ثمانية جنيهات في الابتداء سواء كانوا من قسم الادبيات أو من قسم

العلوم وهذا استلزم جعل مرتب الحائزين لشهادات المدارس العالية ١٢ جنباً على الأقل في الابتداء، على أن ذلك قد قبل مبدئياً في نظارة الحفائض ونظارة الاشغال العمومية والنظارة تعتبر أن قبول هذا التدرج في ارتداء المراتب على حسب الشهادات والدبلومات من الضروري لنجاح مشروع النظام الجديد الذي وضع في هذه المذكرة

٦ - وضع البروجام التعليمي الثانوي على وفق النظام الجديد مراعى فيه الغرض المقصود من اصلاح حالة الدراسة الثانوية

٧ - اتخاذ أحكام وقتية حتى لا يحدث العمل بالنظام الجديد أى اخلال محسوس في سير المدارس الثانوية والمدارس العالية ولا يعوق عن توظيف المستجدين المطلوبين للصالح الأميرية

النتيجة

والنتيجة أن العمل بمقتضى هذا النظام الجديد في التعليم الثانوي ينجم عنه في القريب العاجل زيادة كبيرة في عدد التلاميذ بالمدارس الثانوية وأنه فقط لما حددت لأئحة تعيين المستخدمين الملكيين بمصالح الحكومة الصادرة في ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١ عشرة جنيحات نهاية عظمى للرتب الذي يمكن أن يصل اليه الحائزون لشهادة الدراسة الابتدائية فقط قد جعل ذلك الجهم الغفير من شبان المصريين على الالتحاق بالمدارس الثانوية حتى بلغ الضعف عدد تلاميذها في مدة أربع سنوات

فلارباب اذن أنه بعد زمن معين إذا حلت شهادة الاهلية التي تعطى بعد دراسة سنتين في المدارس الثانوية محل شهادة الدراسة الابتدائية في تحويل حق الاستخدام بمصالح الحكومة فإن ذلك يحمل كثيراً من الشبان الذين كانوا يكتبون بالدراسة الابتدائية على تعليم الدراسة في المدارس الثانوية وعلى الأقل في السنتين الاوليين منها والقضايا التي من المنتظر لامحالة أن تكون المدارس الثانوية أهلية بالتلاميذ الى درجة أن عددهم بلغ أزيد من الضعف في مدة أربع سنين والمدارس الثانوية الثلاث الموجودة الآن لم تعد بعد كافية حتى انه عند افتتاح الدراسة في العام المقبل لا يتيسر لها قبول التلاميذ المستجدين اللهم الا إذا أرغمت على قبولهم مؤقتاً لان عددهم يكون ليس فقط خارجاً

عن حد التناسب مع الحال الحالية بل بالغافي الكثرة درجة لا تكون معها الإدارة هذه المدارس مفيدة الافادة المطلوبة تم انه جاراً ان بناء مدرسة ثانوية رابعة في الجيزة ولكن هذه المدرسة لتأصيل كافية من ابتداء سنة ١٩٠٧ لقبول العدد الوافر من التلاميذ فينبغي اذن التهييل بالنظر في انشاء ثلاث مدارس أخرى جديدة قبل سنة ١٩٠٩

وتعتقد النظارة من الواجب عليها الاصلاح في أنه من الضروري جداً الشروع حالا في انشاء هذه المدارس الثانوية الجديدة لان أي تأخير في هذا الموضوع يستلزم لاجل مخالفة سقوط مشروع النظام الجديد بتمامه وهنا يحيل القول بأن النتيجة تابعة للقدماء

هذا وان كان العمل على مقتضى النظام الجديد للدراسة الثانوية يستدعي زيادة جديدة في ميزانية الحكومة نظرا لاستلزامه انشاء مدارس جديدة وزيادة عدد المدرسين الآن الفوائد التي تعود على البلاد من تخريج مستخدمين أعظم كفاءة من الممكن الحصول عليهم الآن ون ترقية دراسة الادبيات والعلوم بين خلاصة الاهالي عظيمة جدا حتى ان الاتفاق لنيلها بعد من الامور المحتمة على البلاد لعوده عليها بأعظم الثمرات

هذا وان النظام الجديد للتعليم الثانوي المبين بهذه المذكرة وخطة التعليم ولوائح الامتحانات وبرامجات الدراسة الموضوعية طبق هذا النظام قد أقرها مجلس المعارف الأعلى في جلسته المنعقدة في ٢٨ مايو الماضي

بناء عليه تشرف نظارة المعارف بعرضها على مجلس النظار لتكرم بالتصديق عليها حتى يمكن العمل بها ابتداء من السنة المكتنية المقبلة ١٩٠٥ - ١٩٠٦ م

تحريراً في ١٥ يونيو سنة ١٩٠٥
ناظر المعارف
الامضاء (حسين نغري)

خط التمام

151

قرارات و منشورات

[illegible]

ملاحق (ب)

لائحة

امتحان شهادة الاهلية للوظائف الماكية الصغرى بالمصالح الاميرية
(مصدق عليها مجلس النظار فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٠٥ وصدر بتنفيذها قرار وزارى
بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٠٥ عمرة ١٠٩٣)

- ملحوظات (أ) تكفل شهادة الاهلية للوظائف الصغرى لمالكها الدخول فى الوظائف الملكية
بالحكومة المصرية بالدرجات التى ادى مرافقها الشمرى ٦ جنبها تحضيرة
(ب) لا يجوز استخدام حامل شهادة الدراسة الابتدائية بالوظائف الملكية البادية للحكومة
المصرية ابتداء من أول يناير سنة ١٩١٠ ماعدا بدنى وظائف غير معينة فاته
يجوز استخدام حامل الشهادة المذكورة بما بعد التاريخ السابق الذكر
(ج) لا يقبل فى امتحان شهادة الدراسة الثانوية بعد أول يناير سنة ١٩١٠ الا من سبق
له التصالح فى امتحان شهادة الاهلية للوظائف الصغرى

(المادة الاولى)

يحصل امتحان شهادة الاهلية للوظائف الصغرى مرة واحدة فى السنة ولا يمكن عمل
امتحان فى وقت آخر من أوقات السنة لأى سبب من الاسباب سوا التليد واحد أو عدة
تلامذة وينعقد هذا الامتحان لأول مرة فى سنة ١٩٠٧

(المادة الثانية)

الامتحان مباح لجميع طالبي الدخول فيه ممن أعوا الدراسة للفترة الستين الاولى
والثانية على وفق بر وجرام التعليم الثانوى سواء تلقوا دروسهم بمدرسة أميرية أو حرة
أو فى منازلهم

(المادة الثالثة)

يتركب الامتحان من اختبارات تحريرية ومن اختبارات شفوية ولا يدخل الامتحان الشفهي الا من ينجم في الامتحان التحريري .

(المادة الرابعة)

تشتمل الاختبارات على المواد الآتية

المقرر لامتحان	تحريري أو شفهي	العلم
مقرر السنتين الاولى والثانية		
التطعيم الشفوي	تحريري وشفهي	اللغة العربية
»	تحريري وشفهي	اللغة الانجليزية أو الفرنسية ..
»	تحريري فقط	الترجمة
		الرياضة
»	تحريري فقط	حساب وهندسة وجبر
»	تحريري فقط	الرسم
»	تحريري فقط	العلوم الطبيعية والكيمياء ..
»	تحريري فقط	التاريخ
»	تحريري فقط	الجغرافية

(المادة الخامسة)

مواعيد الاختبارات التحريرية هي الآتية

التاريخ	الساعة	المعلم أو المادة	زمن الاجابة
اليوم الاول	٧ ١/٢ صباحا	اللغة العربية	ساعتان ونصف
» »	١٠ ١/٢ »	تاريخ	» »
اليوم الثاني	٧ ١/٢ »	حساب	» »
» »	١٠ »	هندسة وجبر	ثلاث ساعات
اليوم الثالث	٧ ١/٢ »	جغرافية	ساعتان ونصف
» »	١٠ ١/٢ »	علوم طبيعية وكيمائية	» »
اليوم الرابع	٧ ١/٢ »	اللغة الانجليزية أو الفرنسية	ثلاث ساعات
» »	١١ »	ترجمة	ساعتان
اليوم الخامس	٧ ١/٢ »	رسم	»

من لم يحضر من الطلبة قبل الساعة المحددة لافتتاح الامتحان في أى مادة لا يقبل
في امتحان تلك المادة ولا في امتحانات المواد التالية

(المادة السادسة)

النهاية الكبرى للدرجات في كل مادة من مواد الامتحان التحريري والشهني وفروع
بعض المواد في الامتحان التحريري هي المبينة في الجدول الآتي

أسماء العلوم	النهاية الكبرى لكل مادة من مواد الامتحان	النهاية الكبرى لفروع كل مادة في الامتحان التحريري
لغة عربية ...	{ تحريرى ٣٠ شفهى ٢٠ }	١٨ للوضع الانشائى و ١٢ للقواعد
لغة انجليزية ...	{ تحريرى ٣٠ شفهى ٢٠ }	١٢ للوضع الانشائى و ١٠ للاملاء و ٨ للقواعد
ترجمة ...	{ تحريرى ٢٠ }	٢٢ من العربية الى الانجليزية أو الفرنسية و ٨ من الانجليزية أو الفرنسية الى العربية
رياضة ...	{ تحريرى ٢٠ }	١٢ للحساب و ٩ للهندسة و ٩ للبحر
رسم	{ تحريرى ١٠ }	
علوم طبيعية وكيماوية ...	{ تحريرى ٢٠ }	
تاريخ	{ تحريرى ٢٠ }	
جغرافة ...	{ تحريرى ٢٠ }	

(المادة السابعة)

يراعى في تقدير درجات اللغة العربية واللغة الاجنبية خط الطالب فان كان غير جيد
نقصت درجات اللغة بمقدار درجة وهذا النص قد يستوجب سقوط الطالب
في هذه المادة

(المادة الثامنة)

لا يقبل الطالب في الامتحان الشفهي الا اذا حصل في الامتحان التحريري على نصف النهاية العظمى للدرجات المخصصة للغة العربية وللترجمة على الاقل وعلى ٥٠ في المائة على الاقل من النهاية العظمى للدرجات المخصصة لكل قسم من المواد الآتية وهي : -

١ - اللغة الانجليزية أو الفرنسية

٢ - العلوم الرياضية (الحساب والهندسة والجبر) والرسم منضمبا بعضهما البعض

٣ - العلوم الطبيعية والكيمياء والتاريخ والجغرافية منضمبا بعضهما البعض وكل طالب كانت درجته صفرا في علم أو فرع علم من العلوم المذكورة في المادة (٦) لا يقبل في الامتحان الشفهي

(المادة التاسعة)

لا يعد الطالب ناجحا نهائيا في الامتحان الا اذا حصل في الامتحان الشفهي على نصف النهاية الكبرى المخصصة للغة العربية على الاقل وعلى ٥٠ في المائة على الاقل من النهاية العظمى المخصصة للغة الانجليزية أو الفرنسية

(المادة العاشرة)

تكتب طلبات الدخول في هذا الامتحان على استمارة تمغة مخصوصة (استمارة نمرة ١ شهادة أهلية) ويمكن الحصول عليها من نظارة المعارف العمومية نظير دفع ٣ قروش قيمة التمغة

وعلى الطالب أن يحرر هذه الاستمارة بخط يده بالعربية والانجليزية أو بالعربية والفرنسية ويقدمها الى النظارة بحيث تصل اليها قبل ابتداء الامتحان بشهرين وهو آخر موعد للتقديم

وعلى ناظر المدرسة التابع لها الطالب أن يشهد بان استمارة الدخول في الامتحان قد كتبت حقيقة بيد الطالب وأن التوضيحات الواردة فيها مطابقة للتوضيحات الواردة في دفتر المدرسة

فإن لم يكن الطالب تابعاً للمدرسة ما وكان قاصراً شهد عليه على جهة التوضيحات الواردة بالاستمارة ويصدق على امضاء هذا الولي من جهة الاختصاص أما إذا كان الطالب رشيداً فيجب عليه أن يحصل على تصديق على امضاءه من جهة الاختصاص

فإن قدم الطالب طلبه على أنه غير تابع للمدرسة ما وكان قد وجد بأحدى المدارس ولو في بعض أيام من السنة المكتبية الحاضرة فعين عليه أن يحصل في الاستمارة على امضاء ناظر المدرسة الأخيرة التي كان بها

وعلى الطالب أن يدفع إلى النظارة وقت تقديم استمارة الدخول في الامتحان مبلغاً قدره جنينان مصريان نظير رسوم الامتحان وهذا المبلغ لا يراد لصاحبه بحال من الأحوال وكل طالب يرسل إلى النظارة استمارة الطالب غير مستوفية للشروط المنصوص عليها في هذه المادة أو لا يدفع الرسوم المقررة لا يقبل في الامتحان

(المادة الحادية عشرة)

على من يرغب في نيل شهادة الأهلية للوظائف الصغيرة أن يوقع قبل أداء الامتحان في دفتر مخصوص بحضور أحد أعضاء لجنة الامتحان أو موظف من موظفي نظارة المعارف العمومية على إقرار برغبته في الدخول في الامتحان وهذا الإقرار يجب أن يكون مؤرخاً شاملاً لاسم الطالب ولقبه وجنسيته وسكنه ومحل ولادته وتاريخ ميلاده واسم ولقب والده ومهنته كما أنه يجب أن يوضح به اسم آخر مدرسة تلقى بها الطالب دروسه واللغة الأجنبية التي تعلمها

(المادة الثانية عشرة)

إذا لم تشمل استمارة الدخول في الامتحان المذكورة في المادة (١٠) أو الإقرار برغبة الدخول في الدفتر المخصوص المنصوص عنه في المادة (١١) على جميع التوضيحات الثمانية الحقيقية التي توجبها هذه اللائحة فيصور إلغاء امتحان الطالب

(المادة الثالثة عشرة)

تعين النظارة لجنة الامتحان وهذه اللجنة تتركب من رئيس ومراقبين وملاحظين ومصححين

(المادة الرابعة عشرة)

على الرئيس أن يتخذ الاحتياطات الضرورية الكافية لحسن سير الامتحانات

(المادة الخامسة عشرة)

على المراقبين أن يساعدوا الرئيس حتى لا يقع ما يحل بنظام أعمال الامتحان

(المادة السادسة عشرة)

أستله الامتحان التحريري تلغى اللجنة مخصوصة تعيينها النظارة

(المادة السابعة عشرة)

على الملاحظين أن يتفرغوا تفرغاً تاماً للالاحظة ولا يسوغ لهم أصلاً أن يبينوا الطلبة معنى أى سؤال أو أى كلمة من سؤال

(المادة الثامنة عشرة)

يشكل من المعتمدين لجان فرعية تتركب كل واحدة منها من عضوين على الأقل و يتألف بكل لجنة فرعية تقدير الدرجات لأوراق مادة أو جملة مواد يعهد تصحيح أوراقها إليها وكل لجنة فرعية تختص الطلبة سفاهاً في نفس المادة أو المواد التي صححت أوراقها

(المادة التاسعة عشرة)

الرئيس والمراقبين أن يشتركو في تقدير درجات الامتحان ائثاراً واحاجة لذلك وإذا اختلف المعتمدون فرأى الرئيس والمراقبين هو المرجح

(المادة العشرون)

في الامتحانات التحريرية والشفهية يعطى الرئيس والمراقب غرفة خصوصية تقوم مقام اسم الطالب حتى لا يتأق للمتعين معرفة أسماء الطلبة الذين يختبرونهم أو يعصمون أوراقهم

وليس للمتعين أن يسألوا أحداً من طالبي الامتحان عن اسمه ولا عن المدرسة التي هو منها ولا عن أى شئ يتعلق به

(المادة الحادية والعشرون)

لا يجوز لغير المتحنيين وطالبي الامتحان الدخول في حجر الامتحانات التحريرية انما يجوز لمن تدوى المدارس التي لها طلبة في الامتحان أن يحضروا الامتحانات الشفهية بأذن من نظارة المعارف

(المادة الثانية والعشرون)

جميع التسليمات من دون الاجابة على الاسئلة التي توجه اليهم في أي مادة من المواد باللغة المذكورة في جدول مواد الدروس الرسمي لتعليم هذه المادة سواء في الامتحانات التحريرية أو الشفهية

(المادة الثالثة والعشرون)

كل طالب استعمل الغش في الامتحان أو حاول استعماله أو خالف أحكام هذه اللائحة يجوز طرده حالاً من الامتحان

(المادة الرابعة والعشرون)

محظور قطعياً على الطلبة أن يحاولوا بأي وسيلة من الوسائل تعريف أعضاء لجان الامتحان بأنفسهم

تكتب الاجابات التحريرية على أوراق مخصوصة توزعها اللجنة وقبل البدء في الاجابة يجب على الطالب أن يتم كتابة العناوانات الموضحة بالتسمية المخصصة بورقة الامتحان وأن لا يكتب على ورقة الامتحان اسمه أو عمره ولا يضع أي علامة أو إشارة تدل على وضعها وكل ورقة ذكر بها اسم التلميذ أو عمره أو وضعت عليها اشارة أو علامة متبادل على وضعها تكون ملغاة

لا يسوغ لطالبي الامتحان أن يتنابروا بعضهم مع بعض ما داموا في حجر الامتحان كما أنه محظور عليهم أن يستحضروا معهم في الامتحانات كتباً أو تعليقات (نوتات) وحيث أن اللجنة توزع عليهم جميع الادوات اللازمة عدا الاقلام العربية فلا يسوغ لهم مطلقاً استعمال أدوات غير ذلك

(المادة الخامسة والعشرون)

متى أتم الطالب امتحانه يسلم الورقة بدون أن يفصل عنها القسيمة الى الرئيس أو الى أحد المراقبين أو الى أحد الملاحظين المعينين لذلك وعلى المكلف بجمع الاوراق أن يتحقق من أن جميع ما هو مفصل بالقسيمة كتب تمامًا

(المادة السادسة والعشرون)

بمجرد انتهاء الامتحانات التحريرية يعلن الرئيس أسماء الطلبة الذين يدخلون في الامتحانات الشفهية بحسب الشروط المبينة في المادة (٨) ويعلن أيضا اليوم الذي عمل فيه الامتحانات الشفهية

(المادة السابعة والعشرون)

بعد انتهاء الامتحانات الشفهية يحرر الرئيس والمراقبون الجداول المذكورة بعد ويمضونها ويقدمونها للنظارة

الجدول الأول ويسمى جدول الناجحين يشمل أسماء الطلبة المقبولين نهائيا مرتبة على حسب مجموع درجاتهم في الامتحان التحريري وتبين فيه الدرجات التي حصل عليها كل طالب في كل مادة من مواد الامتحان التحريري ولا تذكر فيه درجات الامتحان الشفهي وهذا الجدول ينشر في الجريدة الرسمية

الجدول الثاني يشمل أسماء الطلبة الذين لم ينجحوا وتبين فيه الدرجات التي حصلوا عليها في الامتحان التحريري فإذا سقط الطالب في الامتحان الشفهي فتبين كذلك في هذا الجدول المادة التي سقط فيها

(المادة الثامنة والعشرون)

يعطى لكل طالب من الطلبة الواردة أسمائهم في جدول الناجحين شهادة الأهلية للوظائف الصغرى ويستلم الطالب الذى نجح في أداء الامتحان الشهادة من يد موظف من موظفى نظارة المعارف ينوب لهذه الغاية ويوقع على إيصال استلام الشهادة في دفتر مخصوص ثم يضع امضاه كذلك على نفس الشهادة كل ذلك بحضور الموظف المندوب

(المادة التاسعة والعشرون)

كل طالب لم ينجح في امتحان سنة له أن يتقدم لامتحان أى سنة من السنين التى تليها

لائحة

امتحان شهادة الدراسة الثانوية

الصادر عليها قرار النظارة المؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٢٣

(٢٦ يونيو سنة ١٩٠٥) غرة ١٠٩٤

(المادة الاولى)

يشترط على كل من يرغب في الدخول في المدارس العالية الاميرية أن يكون حاصلًا على شهادة الدراسة الثانوية

(ملحوظة) - شهادة الدراسة الثانوية التى تمنح بالتطبيق لاحكام هذه اللائحة تكفل لحاملها الدخول في الوظائف الملكية بالحكومة المصرية بالدرجات التى أول مرورها الشهرى ٨ جنيهات مصرية

(المادة الثانية)

تجتمع لجنة الامتحان مرة واحدة في السنة ولا يجوز أن تعقد امتحانات في وقت آخر من السنة لأي سبب كان سواء لامتحان طالب واحد أو عدة طلبة

(المادة الثالثة)

ينقسم الامتحان الى قسمين منفصلين قسم للادبيات وقسم للعلوم
الدخول في امتحانات شهادة الدراسة الثانوية مباح بدون استثناء لغاية سنة ١٩٠٩
جميع الطالبين الذين أتموا الدراسة على وفق المقرر في البروجرام الرسمي للدارس الثانوية
سواء تلقوا دروسهم في المدارس الاميرية أو في مدارس حرة أو في منازلهم
أما ابتداء من أول يناير سنة ١٩١٠ فلا يدخل هذا الامتحان الا من ينجح في سنة
سابقة في امتحان شهادة الأهلية للوظائف الصغرى على وفق المقرر في البروجرام الرسمي
للسنتين الاولى والثانية من المدارس الثانوية

(المادة الرابعة)

الامتحان على قسمين تحريري وشفهي ولا يدخل في الشفهي الا من ينجح
في التصريحي

(المادة الخامسة)

تشتمل الاختبارات على المواد الآتية : -

المقرر للامتحان		تحريرى وشفهى	المواد
قسم الادبيات	قسم العلوم	أوهما معا	
مقرر السنوات الاربع للتعليم الثانوى بقسميه الادبى والعلى		تحريرى وشفهى	اللغة العربية
شرح		تحريرى وشفهى	اللغة الانجليزية أو الفرنسية باعتبارها لغة أصلية
شرح		تحريرى فقط	الترجمة
مقرر السنتين الاولى والثانية وكذا مقرر السنتين الثالثة والرابعة من قسم الادبيات من بروجرام الدراسة الثانوية	مقرر السنتين الاولى والثانية وكذا مقرر السنتين الثالثة والرابعة من قسم العلوم من بروجرام الدراسة الثانوية	تحريرى فقط	الرياضة
شرح		تحريرى فقط	الرسم
مقرر السنتين الاولى والثانية وكذا مقرر السنتين الثالثة والرابعة من قسم الادبيات من بروجرام الدراسة الثانوية	مقرر السنتين الاولى والثانية وكذا مقرر السنتين الثالثة والرابعة من قسم العلوم من بروجرام الدراسة الثانوية	تحريرى فقط	العلوم الطبيعية والكيمائية
شرح		تحريرى فقط	التاريخ والجغرافيا
شرح		تحريرى فقط	اللغة الانجليزية أو الفرنسية باعتبارها لغة إضافية

وبصفة استثنائية يكون امتحان شهادة الدراسة الثانوية في سنة ١٩٠٦ قاصرا على الاختبار في مقرر السنوات الاولى والثانية والثالثة فقط من بروجرام التعليم الثانوى

ونذلك في كل من القسمين الأدبي والعلي ولكن من لم ينجح في السنة المذكورة لا يجوز له الدخول في امتحانات السنوات التالية الا اذا أتم الدراسة المقررة للسنة الرابعة وفقا لمآراء بالمادة الثالثة وزيادة على ما ذكر فان الامتحان في مادة الرسم في سنة ١٩٠٦ سيكون قاصرا على الاختبار في الرسم النظري

(المادة السادسة)

تعمل الاختبارات التحريرية على الترتيب الآتي

اليوم	الساعات	زمن الاجابة	المواد	
			قسم الادبيات	قسم العلوم
اليوم الاول	٧ ١/٢ صباحا	ساعتان ونصف	لغة عربية	
» »	» ١٠ ١/٢ »	» »	اللغة الانجليزية أو الفرنسية (لغة أصلية)	
اليوم الثاني	٧ ١/٢ »	ثلاث ساعات	تاريخ وجغرافيا	علوم طبيعية وكيمياء
» »	» ١١ »	ساعتان	علوم طبيعية	رسم
اليوم الثالث	٧ ١/٢ »	ثلاث ساعات	حساب وهنسية وجبر	هندسة وحسب مئذنت
» »	» ١١ »	ساعتان	ترجمة	
اليوم الرابع	٧ ١/٢ »	ثلاث ساعات	لغة انجليزية أو فرنسية (لغة اضافية)	حساب وجبر

(*) وبصفة استثنائية لا تخضع الطلبة في سنة ١٩٠٦ في حساب المثلثات

من يحضر من الطلبة قبل الساعة المحددة لافتتاح الامتحان في أى مادة لا يقبل في امتحان هذه المادة ولا في امتحانات المواد التي تليها

(المادة السابعة)

النهاية الكبرى للدرجات في كل مادة من مواد الامتحان التحريري والشفهي ولنفروع
بعض المواد في الامتحان التحريري هي المبينة في الجدول الآتي

أسماء المواد	قسم الأدبيات		قسم العلوم	
	النهاية الكبرى لنفروع كل مادة في الامتحان التحريري	النهاية الكبرى لنفروع كل مادة لشكل مادة	النهاية الكبرى لنفروع كل مادة في الامتحان التحريري	النهاية الكبرى لنفروع كل مادة لشكل مادة
لغة عربية ...	٤٠ تحريري	٢٤ انشاء	٤٠ تحريري	٢٤ انشاء
لغة انجليزية	٤٠ شفهي	١٦ أدبيات وقواعد	٤٠ شفهي	١٦ أدبيات وقواعد
أورفنتية	٤٠ تحريري	٤٠ شفهي	٤٠ تحريري	٤٠ شفهي
(لغة أسبانية)	٤٠ شفهي	٤٠ شفهي	٤٠ شفهي	٤٠ شفهي
ترجمة	٣٠ تحريري	١٢ من العربي إلى الانجليزية أو إلى الفرنسية أو من الانجليزية أو الفرنسية إلى العربي	٣٠ تحريري	٢٠ من العربي إلى الانجليزية أو إلى الفرنسية أو من الانجليزية أو الفرنسية إلى العربي
رياضة	٣٠ تحريري	١٥ رياضة	(١) ٤٠ تحريري	١٢ جسم
العلوم الطبيعية والكيمياء	٣٠ تحريري	٥ علوم طبيعية وكيمياء	٤٠ تحريري	١٢ مختصة
رسم	—	—	٣٠ تحريري	١٠ حساب مثلثات
تاريخ وجغرافيا	٤٠ تحريري	٢٥ تاريخ ١٥ جغرافيا	٣٠ تحريري	١٠ كيمياء
اللغة الانجليزية أو الفرنسية (اشياية)	٣٠ تحريري ٣٠ شفهي	—	—	٢٠ طبخة

(١) النهاية الكبرى لنفروع مادة الرياضة في سنة ١٩٠٦ ستكون بصيغة مؤقتة كما يأتي
الحساب ١٦ والجبر ١٢ والهندسة ١٢

(المادة الثامنة)

يراعى فى تقدير درجات اللغة العربية واللغة الاجنبية خط الطالب فان كان غير جيد نقصت درجات اللغة بمقدار درجة وهذا النقص قد يستوجب سقوط الطالب فى هذه المادة

(المادة التاسعة)

لا يقبل الطالب فى الامتحان الشفهى الا اذا حصل فى الامتحان التحريرى على درجات يعادل مجموعها ٥٠ ٪ على الاقل من مجموع النهايات الكبرى للدرجات المقررة للواد المختلفة لقسم الادبيات ولقسم العلوم وكذلك على ٥٠ ٪ على الاقل من النهايات الكبرى المقررة لمادة اللغة العربية

وكل طالب كانت درجته صفرا فى علم أو فرع علم من العلوم المذكورة فى المادة (٧) لا يقبل فى الامتحان الشفهى

(المادة العاشرة)

لا يعيد الطالب باجائنها ثانيا فى امتحان قسم الادبيات الا اذا حصل فى الامتحان الشفهى على ٥٠ ٪ على الاقل من النهاية الكبرى المخصصة للغة العربية وعلى ٤٠ ٪ على الاقل من النهاية الكبرى المخصصة للفتن الانجليزية والفرنسية

وطالب الامتحان فى قسم العلوم لا يعيد باجائنها ثانيا فى الامتحان الا اذا حصل فى الامتحان الشفهى على ٥٠ ٪ على الاقل من النهاية الكبرى المخصصة للغة العربية وعلى ٤٠ ٪ على الاقل من النهاية الكبرى المخصصة للفتن الانجليزية أو الفرنسية

(المادة الحادية عشرة)

تكتب طلبات الدخول فى هذا الامتحان على استمارة مغلقة مخصوصة (استمارة نمرة ١ الشهادة الثانوية) ويمكن الحصول عليها من نظارة المعارف العمومية نظير دفع ٣ قروش قيمة التمغة

وعلى الطالب أن يحضر هذه الاستمارة بخط يده بالعربية والانجليزية أو بالعربية والفرنسية ويتقدمها الى النظارة بحيث تصل اليها قبل ابتداء الامتحان بشهرين وهو آخر مهلة لذلك

وعلى ناظر المدرسة التابع لها الطالب أن يشهد بأن استمارة الدخول في الامتحان قد كتبت حقيقة بيد الطالب وأن التوضيحات الواردة في مطابقة للتوضيحات الواردة في دفاتر المدرسة

فان لم يكن الطالب تابعاً للمدرسة ما وكان قاصراً شهد عليه على صحة التوضيحات الواردة بالاستمارة ويصدق على امضاء هذا الوثيقة من جهة الاختصاص أما اذا كان الطالب رشيداً فيجب عليه أن يحصل على تصديق على امضاءه من جهة الاختصاص فإن قدم الطالب طلبه على أنه غير تابع للمدرسة ما وكان قد وجد باحدى المدارس ولو في بعض أيام من السنة المكتفية الحاضرة تعين عليه أن يحصل في الاستمارة على امضاء ناظر المدرسة الأخيرة التي كان بها

وعلى الطالب أن يدفع الى النظارة وقت تقديم استمارة الدخول في الامتحان مبلغاً قدره جنيهان مسميان نظير رسوم الامتحان وهذا المبلغ لا يرد لصاحبه بحال من الأحوال

وكل طالب يرسل الى النظارة استمارة الطلب غير مستوفية للشروط المنصوص عليها في هذه المادة أو لا يدفع الرسوم المقررة لا يقبل في الامتحان

(المادة الثانية عشرة)

على من يرغب في نيل شهادة الدراسة الثانوية أنوقع قبل أداء الامتحان في دفتر مخصوص بحضور أحد أعضاء لجنة الامتحان أو موظف من موظفي نظارة المعارف العمومية على إقرار برغبته في الدخول في الامتحان وهذا الإقرار يجب أن يكون وريثاً شاملاً لاسم الطالب ولقبه وجنسيته وسكنه ومحل ولادته وتاريخ ميلاده واسم ولقب والده وصناعته كما أنه يجب أن يوضع به اسم آخر مدرسة تلقى بها الطالب دروسه باللغة الأجنبية التي تعلمها

(المادة الثالثة عشرة)

إذا لم تستحل استمارة الدخول في الامتحان المذكورة في المادة (١١) أو الاقرار برغبة الدخول في دفتر المخصوص المنصوص عنه في المادة (١٢) على جميع التوضيحات التامة الحقيقية التي توجبها هذه اللائحة فيجوز إلغاء امتحان الطالب

(المادة الرابعة عشرة)

تعين النظارة لجنة الامتحان وهذه اللجنة تتركب من رئيس ومراقبين وملاحظين ومختصين

(المادة الخامسة عشرة)

على الرئيس أن يتخذ الاحتياطات الضرورية الكافية لحسن سير الامتحانات

(المادة السادسة عشرة)

على المراقبين أن يساعدوا الرئيس حتى لا يقع ما يجمل بنظام أعمال الامتحان

(المادة السابعة عشرة)

أسئلة الامتحان التصريحي تنتخبها اللجنة مخصوصة تعيينها النظارة

(المادة الثامنة عشرة)

على الملاحظين أن يفرغوا تقرعاتهم باللائحة ولا يسوغ لهم أصلاً أن يبينوا للطلبة معنى أى سؤال أو أى كلمة من سؤال

(المادة التاسعة عشرة)

يشكل من المختصين لجان فرعية تتركب كل واحدة منها من عضوين على الأقل ويتألف بكل لجنة فرعية تقدير الدرجات لأوراق مادة أو جملة مواد يعهد تصحيح أوراقها إليها وكل لجنة فرعية تختص الطلبة شفاهاً في نفس المادة أو المواد التي صححت أوراقها

(المادة العشرون)

لرئيس والمراقبين أن يستذكروا في تقدير درجات الامتحان إذا رآوا حاجة لذلك وإذا اختلف المختصون فرأى الرئيس والمراقبين هو المرجع

(المادة الحادية والعشرون)

في الامتحانات التحريرية والشفهية يعطى الرئيس أو المراقب فترة خصوصية تقوم مقام اسم الطالب حتى لا يثنأى للمتعين معرفة أسماء الطلبة الذين يختبرونهم أو يصحون أوراقهم وليس للمتعين أن يسألوا أحدا من طلبة الامتحان عن اسمه ولا عن المدرسة التي هو منها ولا عن أى شئ يتعلق به

(المادة الثانية والعشرون)

لا يجوز لغير المتعین وطالبي الامتحان الدخول في حجر الامتحانات أثناء الامتحانات التحريرية انما يجوز لمنسوبي المدارس التي لها طلبة في الامتحان أن يحضروا الامتحانات الشفهية باذن من قطارة المعارف

(المادة الثالثة والعشرون)

جميع التلامذة ملزمون بالاجابة على الاسئلة التي توجه اليهم في أى مادة من المواد باللغة المذكورة في جدول مواد الدروس الرسمي لتعليم هذه المادة سواء في الامتحانات التحريرية أو الشفهية

(المادة الرابعة والعشرون)

كل طالب استعمل الغش في الامتحان أو حاول استعماله أو خالف أحكام هذه اللائحة يجوز طرده حالاً من الامتحان

(المادة الخامسة والعشرون)

محظور قطعياً على الطلبة أن يحاولوا بأي وسيلة من الوسائل تعريف أعضاء لجان الامتحان بأنفسهم

تكتب الاجابات التحريرية على أوراق مخصوصة توزعها اللجنة وقبل البدء في الاجابة يجب على الطالب أن يتم كتابة العناوانات الموضحة بالقسيمة المصقفة بورقة الامتحان وأن لا يكتب على ورقة الامتحان اسمه أو غمرته ولا يضع أى علامة أو اشارة تدل على واضعها وكل ورقة ذكر بها اسم التلميذ أو غمرته أو وضعت عليها اشارة أو علامة ما تدل على واضعها تكون ملغاة

لا يسوغ لطالبي الامتحان المخابرة بعضهم مع بعض بأى طريقة كانت ماداموا في حجر الامتحان كأنه محظور عليهم أن يتحضروا معهم في الامتحانات كتباً وتعليقات (توتات) وحيث ان اللجنة توزع عليهم جميع الادوات اللازمة عدا الاقلام العربية فلا بدوغ لهم مطلقاً استعمال أدوات غير ذلك

(المادة السادسة والعشرون)

مضى أتم الطالب امتحانه يسلم الورقة بدون أن يفصل عنها القسيمة الى الرئيس أو الى أحد المراقبين أو الى أحد الملاحظين المعيّنين لذلك وعلى المكلف بجمع الاوراق أن يتحقق من أن جميع ما هو مفصل بالقسيمة كتب تماماً

(المادة السابعة والعشرون)

يختم انتهاء الامتحانات التصريفة يعلن الرئيس أسماء الطلبة الذين يدخلون في الامتحانات الشفهية بحسب الشروط المبينة في المادة (٩) و يعلن أيضاً اليوم الذي تعمل فيه الامتحانات الشفهية

(المادة الثامنة والعشرون)

بعد انتهاء الامتحانات الشفهية يحضر الرئيس والمراقبون الجداول المذكورة بعد ويضعونها ويقدمونها للتنظارة

الجدول الاول ويسمى جدول الناجحين يشمل أسماء الطلبة المقبولين نهائياً بمن كل قسم على حدته مرتبة على حسب مجموع درجاتهم في الامتحان التصريرى وتبين فيه الدرجات التي حصل عليها كل طالب في كل مادة من مواد الامتحان التصريرى ولا تذكر فيه درجات الامتحان الشفهى وهذا الجدول ينشر في الجريدة الرسمية

الجدول الثانى يشمل أسماء الطلبة الذين لم ينجحوا وتبين فيه الدرجات التي حصلوا عليها في كل مادة في الامتحان التصريرى فإذا سقط الطالب في الامتحان الشفهى فتيين كذلك في هذا الجدول المادة التي سقط فيها

(المادة التاسعة والعشرون)

يعطى لكل طالب من الطلبة الواردة أسمائهم في جدول التاجين شهادة الدراسة الثانوية ويذكر في الشهادة لفظ « أدبيات » أو « علوم » حسب القسم الذى أمضى فيه الطالب ويستلم الطالب الذى نجح في أداء الامتحان الشهادة من يد موظف من موظفى نظارة المعارف يتدب لهذه الغاية ويوقع على إيصال استلام الشهادة في دفتر مخصوص ثم يضع امضاءه كذلك على نفس الشهادة كل ذلك بحضور الموظف المندوب

(المادة الثلاثون)

كل طالب لم ينجح في امتحان سنة له أن يتقدم لامتحان أى سنة من السنين التى تليها

(المادة الحادية والثلاثون)

يلقى كل ما يخالف أحكام هذه اللائحة من أحكام اللوائح السابقة المختصة بامتحانات شهادة الدراسة الثانوية ما

نظارة المعارف العمومية

قرار وزارى

بعد الاطلاع على القرارات الصادرة من النظارة في ١٩ يولييه سنة ١٨٩٥ غمرة ٨٤١
وفي ١٧ أغسطس سنة ١٨٩٩ غمرة ٧١٥ وفي ٢٨ أبريل سنة ١٩٠١ غمرة ٨٢٤
وفي ٢١ يولييه سنة ١٩٠١ غمرة ٨٤٢
وعلى المادة (٧٤) من قانون نظام المدارس الصادر عليه قرار النظارة في ١١ يولييه
سنة ١٩٠٣ غمرة ٩٦٨ بخصوص المسروقات المقررة على التلاميذ بالمدارس
وعلى مقررته اللجنة العليا الادارية في ٢٠ مايو سنة ١٩٠٥
وعلى مقررته مجلس المعارف الأعلى بمجلسه المتعقد في ٢٨ مايو سنة ١٩٠٥
وعلى مقررته مجلس النظارة بمجلسه ٢٣ يولييه سنة ١٩٠٥
قررنا ما هو آت

(المادة الاولى)

تكون المصاريف المدرسية سنوياً في المدارس التابعة للنظارة ابتداء من السنة المكتيبة
التداخلة في سنتي ١٩٠٥ - ١٩٠٦ بجميع سن الدراسة كالاتي :

أولاً — مدارس ابتدائية

عن كل تلميذ خارجي بالمدارس الآتية بعد التي ليس بها غداء في الظهر	جنيه	(أ)
عباس - عابدين - العقادين - باب الشعرية - الجمالية - الحسينية	٦	
حاولان - شبين الكوم - دمنهور - دمياط - قليوب - السويس		
طنطا - الزقازيق - بنى سويف - الفيوم - الجيزة - قنا - سوهاج		
عن كل تلميذ خارجي بالمدارس الآتية بعد التي ليس بها غداء في الظهر	٥	(ب)
اسوان - ادفو - اسنا		

(*) الرقاع المصرية في أول يولييه سنة ١٩٠٥ وجه ١٢٨٤

جنيه	
١٠	(ج) عن كل تلميذ خارجي بالمدارس الآتية بعد التي بها غداء في الظاهر القريبة - المحمدية - محمد علي - النحاسين - بورسعيد - أسبوط - المنيا
٤٠	(د) عن كل تلميذ داخلي بتعيين كامل في كل من مدرستي رأس التين والناصرية
١٥	عن كل تلميذ خارجي بنصف تعيين في كل من المدرستين المذكورتين
٢٥	(هـ) عن كل تلميذ داخلي بتعيين كامل في مدرسة المنصورة
١٠	عن كل تلميذ خارجي بنصف تعيين بالمدرسة المذكورة

ثانياً — مدارس ثانوية

٤٠	عن كل تلميذ داخلي بتعيين كامل في الثلاث مدارس الثانوية
١٥	عن كل تلميذ خارجي بنصف تعيين في الثلاث مدارس الثانوية

ثالثاً — مدارس عالية

جنيه	
٢٠	عن كل تلميذ خارجي بمدرسة الحقوق
١٥	عن كل تلميذ خارجي بمدرسة الطب
٤٠	عن كل تلميذ داخلي بتعيين كامل بمدرسة المهندسخانة
١٥	عن كل تلميذ خارجي بنصف تعيين بالمدرسة المذكورة
١٥	عن كل تلميذ خارجي بنصف تعيين بمدارس المعلمين
ملحوظة — تلاميذ مدارس المعلمين الذين يتعهدون عند دخولهم بأنهم يخدمون بوظائف مدرسين يعفون من المصروفات اعفاء مؤقتاً	

رابعاً — مدارس خصوصية

الزراعة

جنيه	
٤٠	(أ) عن كل تلميذ داخلي بتعيين كامل.... عن الحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية {
١٥	عن كل تلميذ خارجي بنصف تعيين.... {
٥٠	(ب) عن كل تلميذ داخلي بتعيين كامل.... عن الغير الحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية {
٣٥	عن كل تلميذ خارجي بنصف تعيين.... {

الصناعة بالمنصورة

عن كل تليذ داخلي بتعين كامل	جنيه
عن كل تليذ خارجي بنصف تعيين	١٢
	٥

الفنون والصنائع بالقاهرة

تليذ عن كل داخلي بتعين كامل	جنيه
عن كل تليذ خارجي بنصف تعيين	١٦
	٨

خامسا — مدارس البنات

المدرسة السنية

عن كل تليذ داخلية بتعين كامل	جنيه
عن كل تليذ خارجية بنصف تعيين	٢٥
	١٢

قسم البنات بمدرسة عباس

عن كل تليذ داخلية بتعين كامل	جنيه
عن كل تليذ خارجية بنصف تعيين	١٥
	٧

(المادة الثانية)

على السكرتير العمومي تنفيذ هذا القرار ما

محررا بالاسكندرية في ٢١ ربيع الثاني سنة ١٣٢٣ (٢٤ يونيو سنة ١٩٠٥)

ناظر المعارف

(نقرى)

نظارة الداخلية

قرار

نظم الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من مجلس النظار بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٠١
بالمصادقة على انشاء مدرسة بيطرية بالقاهرة
وعلى القرار الصادر من مجلس النظار بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٠٥ بالموافقة
على اضافة سنة رابعة على برامج هذه المدرسة
وبعد الاطلاع على القرارين الصادرين من نظارة الداخلية بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٠١
و ٤ يوليو سنة ١٩٠٢
وبناء على ما عرضه مدير عموم مصلحة الصحة

قرر ما هو آت

(المادة الأولى)

يعتمد قانون المدرسة البيطرية بالقاهرة المرفق بهذا القرار ويعمل به من ابتداء السنة
المدرسية الداخلة في سنتي ١٩٠٥ و ١٩٠٦ ويكون العمل به قاصرا على التلامذة الذين
يقبلون لتلقي الدراسة من أول أكتوبر سنة ١٩٠٥

(المادة الثانية)

يلقى قانون المدرسة البيطرية المرفق بقرارنا الصادر بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٠١
فيما يختص بالتلامذة الذين يقبلون بالمدرسة البيطرية من أول أكتوبر سنة ١٩٠٥

(المادة الثالثة)

على مدير عموم مصلحة الصحة تنفيذ هذا القرار ما

مصطفى فهمي

صدر بالقاهرة في ٢٤ يونيو سنة ١٩٠٥

لائحة نظام المدرسة البيطرية بالقاهرة

(المادة الاولى)

تكون المدرسة البيطرية تحت ادارة باحثين بيطرى مصلحة الصحة العمومية ويكون
بصفة ناظر لها ومدرس التشریح بصفة وكيل

(المادة الثانية)

ترتيب المدرسين يكون بالصفة الآتية :-

مدرس الامراض المعدية في الحيوانات

» الجراحة البيطرية والعمل الاكلينيكي

» حفظ الصحة البيطرية وأعمال الشفاحات

» تفتيش النجوم

» الكيمياء وعلم السموم

» البكتريولوجيا

» التشریح والباثولوجيا

» الطب البيطري والافرباذين وعلم الأنسجة والعمل الاكلينيكي

» الفسيولوجيا (علم وظائف الاعضاء)

» علم الديدان الطفيلية

(المادة الثالثة)

طالب الدخول في المدرسة البيطرية يجب أن يكون من الحائزين لشهادة الدراسة

الابتدائية وله إلمام كاف باللغة الانكليزية ويعتمد قبل الدخول

وتاريخ هذا الامتحان يعلن كل سنة في الجريدة الرسمية

(المادة الرابعة)

على طالب الدخول في هذه المدرسة أن يقدم لناظر الاوراق الآتية :-

١ - طلب ببحرر على ورقة غفّة وبيّن فيه اسم ولقب وصناعة وعنوان أبيه أو المتولى أمره

٢ - شهادة الدراسة الابتدائية

٣ - » ميلاده

٤ - » طيبة تدل على سلامة صحته

٥ - » بحسن السلوك

وبحسب تقديم هذه الأوراق لناظر المدرسة قبل ابتداء السنة المدرسية بمدة ١٥ يوما على الأقل (المادة الخامسة)

المصاريف المقررة للمدرسة هي ثمانية جنيهات مصرية في السنة عن كل تلميذ تدفع في ابتداء السنة المدرسية

وهذه المصاريف هي نظير أجرة التعليم وفتح الكتب والادوات المدرسية وغير ذلك من النفقات اللازمة للعمل وقاعة التشرح والامتحانات

واذا انقطع الطالب لأي سبب كان عن الحضور للمدرسة فلا يكون له حق في أي حال من الاحوال في استرداد قيمة المصاريف المدفوعة أو جزء منها

(المادة السادسة)

مدة التدريس هي أربع سنوات وتسجل التعليم النظري والعملي

(المادة السابعة)

تبتدئ السنة المدرسية في الاسبوع الاول من شهر اكتوبر وتنتهى في الاسبوع الاول من شهر يونيه وتنقسم الى ثلاث مدد كما يأتي :

المدة الاولى تبتدئ في الاسبوع الاول من شهر اكتوبر وتنتهى في الاسبوع الاخير من شهر ديسمبر

المدة الثانية تبتدئ في الاسبوع الاول من شهر يناير وتنتهى في الاسبوع الاخير من شهر مارس

المدة الثالثة تبتدئ في الاسبوع الاول من شهر ابريل وتنتهى في الاسبوع الاول من شهر يونيه

وتنقل المدرسة في الايام المعتاد اقفال مصالح الحكومة فيها

(المادة الثامنة)

جدول ترتيب الدروس

ملحوظات	عند الساعات في الشهر	بيان المواد
		(السنة الاولى)
	١٢	مبحث العظام
	١٤	الكيمياء
	١٢	أعمال الشفاحات
	٦	« الكليتيكه
	٤	علم البيولوجيا (الحيو)
		(السنة الثانية)
	٣٦	تشريح
	٨	فسيولوجيا (علم وظائف الاعضاء)
مدة شهر اكتوبر ونوفمبر وابريل ومايو	٨	أعمال الكليتيكه
	٨	علم الانسجه
		(السنة الثالثة)
	٨	اقرباذين
	١٢	باثولوجيا
	٨	أعمال الكليتيكه
	٤	بكتريولوجيا
مدة شهر مارس وابريل ومايو	٤	علم السموم
	١٢	علم حفظ الصحة (الهجين)

(تابع) جدول ترتيب الدروس

ملاحظات	عند الساعات في الشهر	بيان المواد
		(السنة الرابعة)
	١٢	المراجعة
	٨	الطب البشري
	٨	الأمراض المعدية
مدة شهر فبراير ومارس وأبريل ومايو	٨	علم الديدان الطفيلية
	٤	تفتيش القوم
	٤٥	أعمال الكينيكه

(المادة التاسعة)

جميع المواد تدرس باللغة الانكليزية ويختص فيها التليذ أيضا بهذه اللغة

(المادة العاشرة)

عمل امتحانات بعرفة المدرسين في أثناء كل مدة من أقسام السنة المدرسية

(المادة الحادية عشرة)

يطلب من التلامذة المساعدة في الشفقات والسفقات ومعمل استخراج المادة الجذرية

(المادة الثانية عشرة)

تختص التلامذة في آخر كل سنة مدرسية في جميع المواد التي درسوها أثناء السنة بعرفة لجنة تعين لذلك نظارة الداخلية

ويشمل هذا الامتحان أيضا المواد المقررة للسنتين السابقة

(المادة الثالثة عشرة)

التليذ الذي يسقط في الامتحان في المرة الأولى في يونيو يختص ثانيا في ديسمبر الذي يليه

(المادة الرابعة عشرة)

إذا لم ينجح التليذ في ثلاثة امتحانات وهو في الفرقة نفسها (سواء كان في السنة الأولى

أو الثانية أو الثالثة أو الرابعة) يرفق من المدرسة

(المادة الخامسة عشرة)

لا يجوز بقاء التلميذ في المدرسة أكثر من ثمان سنوات

(المادة السادسة عشرة)

تكون الامتحانات تحريرية وشفهية

(المادة السابعة عشرة)

يعطى ناظر المدرسة في آخر كل سنة لكل تلميذ غرام حسن السلوك والمواظبة على الحضور فيما على التمراتي أعطيه أثناء السنة المدرسية ولا يجوز نقل التلميذ من فرقة إلى أخرى أعلى منها إلا إذا نال ٨٠ في المائة على الأقل من التمراتي تعطى لحسن السلوك والمواظبة

(المادة الثامنة عشرة)

العقوبات التي يمكن توقيعها على التلامذة هي :-

١ - التوبيخ من المدرس على انفراد

٢ - « » « » « » علناً أمام الفرقة

٣ - « » « » ناظر المدرسة

٤ - الطرد الموقت لبعاد لا يتجاوز نهاية المدة المدرسية التي حكم في أثناءها بهذا العقاب (هذه المدة هي إحدى المدد الثلاث التي قسمت إليها السنة المدرسية حسب نص المادة السابعة)

٥ - الطرد من المدرسة

والعقوبتان الأخيرتان يصدرهما مدير عموم مصلحة الصحة بناء على طلب ناظر المدرسة

(المادة التاسعة عشرة)

في الامتحان السنوي لا يجوز نقل التلميذ إلى سنة أخرى ما لم يزل في كل علم ٥٠ في المائة على الأقل من أعلى التمرات المقررة له ومتوسطاً عمومياً لا يقل عن ٦٠ في المائة

(المادة العشرون)

كل تلميذ يؤدي الامتحان النهائي تعطى له دياوطة من نظارة الداخلية بناء على طلب مدير عموم مصلحة الصحة فيحمله تعاطى صناعة الطب البيطري في القطر المصري ٤

مديرية البصيرة

قرار

نحن مدير البصيرة

بعد الاطلاع على المادة ٢٤٨ من قانون عقوبات المحاكم الاهلية
وتنفيذا للمادة السادسة من الامر العالى الصادر فى ٢٧ ماي سنة ١٨٩٩ بخصوص
الوسائل الواجب اتخاذها لمقاومة الطاعون والكوليرا

وبناء على رأى حصة المديرية

قررنا ما هوآت

ممنوع نقل أو اخفاء أدوات الأسره والياضات والملابس التى توجد فى أى منزل
حدثت فيه اصابة بالطاعون قبل اجراء عملية التطهير المنصوص عنها بالمادة السادسة
من الامر العالى الصادر فى ٢٧ ماي سنة ١٨٩٩ وكل من يخالف ذلك يعاقب طبقا للمادة
العاشرة من الامر العالى المذكور ما

تحريرا بدمنهور فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٥ - ٢٦ ربيع الثانى سنة ١٣٢٣

حسن حارث

مديرية الدقهلية

قرار

نحس مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ١١ مايو سنة ١٨٩٥ وعلى قرار اللجنة الصحية بمديرية الدقهلية المتعقد في ٢٤ ابريل سنة ٩٥٠ وبعد مصادقة نظارة الداخلية

أمر بما هو آت

(المادة الاولى)

يعاقب بغرامة لا تتجاوز المائة قرش أو بالسجن مدة لا تتجاوز السبعة أيام كل من يتجارى على أخذ مياه للشرب أو للاستعمال بالمنزل أو غسل الملابس أو الألبسة المنزلية أو المولاي أو أى نوع آخر من الحيوانات أو الاستحمام أو التبرز أولقاء فاذوات أو كاسة الخ على شواطئ النيل أو أحد فروعه يتندر المنصورة من النقط الآتية ذكرها :

أولا - الشاطئ الأيمن من نهر النيل المحصور بين نقطتين معينتين بلوحتين إحداها أمام المستشفى الأميرى والأخرى بقم البصر الصغير

ثانيا - الجزء المحصور بين نقطتين معينتين بلوحتين إحداها موضوعة بقم البصر الصغير والأخرى بآخر نقطة واجور المياه على الشاطئ الأيسر لترعة المنصورة

ثالثا - جزء ترعة أم جلال المحصور بين نقطتين معينتين بلوحتين إحداها أمام جيلة المسلمين والأخرى من نهاية عزبة القرى

(المادة الثانية)

يعمل بهذا القرار بعد نشره بثلاثة أيام بالجريدة الرسمية ما

مصطفى ماهر

تحريرا بالنصوة في ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٥

مجلس الصحة البحرية والكوريتينات المصريه

قد تقرر بالجلسة المنعقدة في يوم الثلاثاء الموافق ٦ يونيو سنة ١٩٠٥ ما هوات :

أولا - الأبقار والجواميس الواردة من بلاد مصر فره كآسيا الصغرى الخ يلزم تفريفها بقرب المكس (اسكندرية) أو في بورسعيد لأجل ذبحها بالكوريتينه ومع كل لأجل ترؤدمدينة مصر بما يلزمها من اللحم يصرح بإدخال الحيوانات الواردة من بلاد مصر فره رأسا إلى سلطنة مصر فقط مع تنفيذ الشروط السابق اتخاذها في مثل هذه الأحوال

ثانيا - الحيوانات الواردة من سواكن يلزم تفريفها وذبحها بالكوريتينه بالسويس أو إرسالها رأسا إلى سلطنة مصر مع اتباع الشروط المذكورة قبل

ثالثا - الأبقار والجواميس الواردة من روسيا ومكدونية وبلغاريا ورومانيا أو من أى جهة مشتبته يلزم تفريفها في الأزاريتو الشاطي (اسكندرية) لتضية خمسة أيام كوريتينه وإذا تحقق سلامتها بعدمضى هذه المدة يمكن إرسالها حينئذ إلى سلطات طنطا والمنصورة والقازيق وشبين الكوم ودمهور وبها والاسماعيليه وذلك مع التحوطات السابق الشرح عنها بهذا الخصوص ما

اسكندرية في ٢٦ يونيو سنة ١٩٠٥

مجموعة
قرارات ومنشورات
الحكومة المصرية
سنة ١٩٠٥

مجموعة الثلاثة شهور الثالثة



(الطبعة الاميرية بمصر)
١٩٠٥

نظارة المالية

اعطاء اراضي الحكومة مجاناً لاقامة كتاب عليها (*)

ترجمة

مذكرة مرفوعة لرئاسة مجلس النظارة بتاريخ ٢ ابريل سنة ١٩٠٥ نمرة ٨٥٤

مجلس النظارة سبق قرر بمجلسه المنعقدة بتاريخ ٢١ ابريل سنة ١٨٩٢ نمرة ١٢٥ بعدم جواز اعطاء اراضي ذات قيمة بدون مقابل الاعمال الخيرية
وحيث انه قد تقدم لنظارة المالية اخيراً جملة طلبات بالتماس أخذ اراضي من
أملال الخيرية لاقامة كتاب عليها :

وحيث ان نظارة المالية ترغب في المساعدة في نشر المعارف بين طبقات الاهالي الفقراء
تعرض لمجلس النظارة التصريح باخراج الاراضي التي تطلب للكتايب من حكم ذلك القرار
تحت شرط انها لا تعطى لطالبيها بدون مقابل إلا بعد الحصول على ما هوأت :

أولاً - التصديق أولاً من نظارة المعارف العمومية على انشاء الكتاب

ثانياً - أخذ اقرار من تعطي اليه الارض يتعهد فيه بجعل الكتاب خاضعاً لكل
أمر أولاً ثم صادرة من نظارة المعارف العمومية عن هذا الخصوص

وقد تصدق على هذه المذكرة من مجلس النظارة بمجلسه المنعقدة في يوم الاثنين
١٧ ابريل سنة ١٩٠٥ تحت شرط بأن اعطاء الارض بدون مقابل يكون قاصراً على
الكتايب ليس إلا ما

مديرية الغربية

تخوّلات صحية ضدّ تعفن المياه بمركز قوه (غربية) (*)

قــــــــــــــــرار

نحن مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ١١ مايو أول يولييه سنة ١٨٩٥ وعلى قرار اللجنة الصحية بمركز قوه المتعقّدة في ٦ أبريل سنة ١٩٠٥ سنة ٩٠٥
وبعد مصادقة نظارة الداخلية

أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى)

يماقّب بغرامة لا تتجاوز مائة قرش أو بالحبس مدة لا تتجاوز السبعة أيام كل من يتجاربى على :

(١) أخذ مياه الشرب والاستعمال المنزلية من أى نقطة من نهر النيل ينسرفقوه غير النقط الآتية المخصصة لهذا الغرض وهى :

أولاً - نقطة العراقى على بعد خمسة أمتار من منزل الشيخ حسن رجب ونجسة أمتار من جامع العراقى

ثانياً - نقطة الجهى المشهورة بنقطة الفناوى على بعد سبعة أمتار وسواحل ماجور على بعد ثمانية أمتار من بنسرفقوه

ثالثاً - الموردة الغربية من قهوة الخواجه اسير والكبير على بعد ثمانية أمتار وقهوة عبد القادر على بعد عشرة أمتار من بنسرفقوه

- رابعا - مورد معاملة المعروفة بالبوسنة على بعد اثني عشر مترا من بندرقوه
- (٢) الاستحمام وغسل الملابس والاواني المعدنية أوسقى المواشي أو أي نوع آخر من الحيوانات وغسلها من غير النقطة المعينة لهذا الغرض على الشاطئ الغربي للنيل وبحرى النقطة المعينة لاختصاص الشرب وعلى بعد خمسة عشر مترا من ساقية متولى بك ونجاء وابورا ابراهيم بك مفتاح وشركاء على بعد عشرين مترا
- (٣) رسوم المراكب والذهبيات وغيرها في أي نقطة من النقاط السابق ذكرها
- (٤) القاء قاذورات على شواطئ النيل أو استعمال الشواطئ المذكورة كراحض عمومية

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار بعد ثلاثة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما
تحريرا بطنطا في أول يولييه سنة ١٩٠٥ حسن رضوان

مديرية الدقهلية

محطات صحية ضد بعض المياه بمركز سمند (٣)

قرار

فمن مدير الدقهلية

أول يولييه
بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار الداخلية بتاريخ ١١ مايو سنة ١٨٩٥
سنة ٩٠٥ وعلى قرار اللجنة الصحية بمركز ميت سمند بتاريخ ١٦ أبريل سنة ٩٠٥
وعصا دقة نظارة الداخلية
قررتا ماهوآت

(المادة الأولى)

يعاقب بغرامة لا تزيد عن مائة قرش أو بالسجن مدة لا تزيد عن أسبوع كل من يتجارى على :

- (١) أخذ مياه للشرب أو الاستعمال المنزلى من أى نقطة من النيل ينذر ميت ممنود أو من أى محل آخر غير الجزر المحددة بنقطتين احدهما بحرى محل المركز القديم والأخرى عند الفتح الكائنة من الحوشة المجاورة للمركز من الجهة البحرية
- (٢) غسل الأواني المنزلية الخ . فى أى نقطة غير النقطة التى انخبت لذلك بجوارب أو تلواجه إسكندراً أمام الناحية
- (٣) رسول المراكب والدهيات أو غيرها فى أى نقطة غير المسافة المحصورة بين نقطة أخذ مياه الشرب ونقطة غسل الأواني المنزلية
- (٤) سقى المواشى أو أى نوع من الحيوانات فى أى محل غير النقطة الكائنة أمام واپور أو تلواجه كونسنتين دنلى بحرى الناحية
- (٥) أخذ مياه للشرب أو للاستعمال المنزلى أو استحمام الحيوانات أو الأواني المنزلية من البركة
- (٦) إلقاء القاذورات فى النيل أو على أحد شواطئه أو استعمالها كرماض

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بثلاثة أيام بالجريدة الرسمية
المنصورة فى أول يولييه سنة ١٩٠٥ - ٢٨ ربيع الثانى سنة ١٣٢٣
مصطفى ماهر

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار بعد سبعة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما
تحريرا ينفى سوف في ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٣٢٣ - ٢٨ يونيو سنة ١٩٠٥
مصطفى سرى

بلدية الاسكندرية

قرار بشأن اللائحة الداخلية الجديدة لبلدية الاسكندرية (*)

رئيس القومسيون البلدى

بعد الاطلاع على قرارى القومسيون الصادرين في ٨ فبراير و ٣١ مايس سنة ١٩٠٥ ١٢ يونيو
ومصادقة عطوفة ناظر الداخلية الواردة بمكاتبة منه وقم ١١ يونيو سنة ٩٠٥ عمرة ٣٢٩٩
حرف (ب)

وعلى المادة ١٦ من الأمر العالى الرقم ٥ بتاريخ سنة ١٨٩٠
وعلى القرارات الصادرة من نظارة الداخلية في ١٨ مارس سنة ١٨٩٠ و ١١ يناير
سنة ١٨٩٢ و ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٤
أقر اللائحة الداخلية الجديدة للبلدية على الوجه الآتى :

الفصل الاول

(القومسيون البلدى)

(المادة ١)

يجتمع القومسيون البلدى اعتياديا مرة في الشهر على الأقل ويكون اجتماعه
في يوم اربعاء
ويجتمع أيضا في جلسات غير اعتيادية

(*) الرقاع المصرية في ١٠ يوليو سنة ١٩٠٥ ملحق

(المادة ٢)

يرسل جدول أعمال الجلسات الاعتيادية وغير الاعتيادية الى الاعضاء كتابة في محل
لإقامتهم

ويكون آخر سيعاد لارسال جدول أعمال الجلسات الاعتيادية الى الاعضاء يوم السبت
السابق على الجلسة

ويرسل أيضاً كل جدول بالأعمال الى نظارة الداخلية ويكون ذلك بإشارة برقية
عند الافتضاء

وإذا لم يتم النظر في كل المسائل الواردة في جدول أعمال جلسة اعتيادية أو غير اعتيادية
تستمر المناقشة فيها في الأيام التالية

وتفتح الجلسات في الساعة المحددة لها عند تكامل العدد القانوني من الاعضاء
فإذا لم يتكامل بعد نصف ساعة تؤجل الجلسة وبعد اجتماع القومسيون في ميعاد
أقله ثمان وأربعون ساعة وأكثره ثمانية أيام ولا تجوز المداولة عندئذ إلا في المسائل
الواردة في جدول أعمال الجلسة المؤجل الاستمرار فيها فقط ويذكر في أوراق الدعوة أن
المداولات تكون صحيحة مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين في تلك الجلسة المعتادة
أوفياً بعقبا من الجلسات عملاً بالفقرة المتقدمة وذلك لغاية الانتهاء من النظر في كل
مسائل الجدول

وعلى الاعضاء الذين يمنعونهم عذر من حضور جلسة أو أكثر أن يخبروا الرئيس بالمانع
من حضورهم وإلا يعتبر التغيب غير مبنى على سبب

والتغيب بلا اعتذار يذكر في المحضر فإذا تكررت ثلاث مرات متواليات يجوز العمل
بمقتضى المادة ٢٩ من الأمر العالي رقم ٥ يناير سنة ١٨٩٠

وتسري هذه الاجراءات أيضاً على كل عضو يحضر مدة من الجلسة ثم ينصرف بدون
رضا الرئيس

(المادة ٣)

في حال غياب الرئيس أو اعتذاره عن الحضور الى الجلسة يتحول اختصاصاته للوكيل وفي حال غياب الوكيل أو اعتذاره عن الحضور يقوم بتلك الاختصاصات أكبر الأعضاء الحاضرين سنا فإذا لم يقيم بها تسند للعضو الذي يليه بمراعاة ترتيب السن

(المادة ٤)

ليس لعضو من أعضاء القومسيون أن يتدخل في القضايا الخاصة بالبلدية سواء بصفته محاميا أو متنازلا إليه عن الحقوق المتنازع فيها

(المادة ٥)

ليس لعضو أن يتراجع أو يعطى رأيه في أية قضية تخص البلدية ما لم يكن ذلك منه بلا مقابل

(المادة ٦)

على الرئيس نظام الجلسات

وعند افتتاح كل جلسة يتلى محضر الجلسة السابقة عليها إذا لم يكن قد وزع على الاعضاء وتذكر في المحضر أسماء الأعضاء الذين اشتركوا في المداولات وكذا من تغيبوا ومن انسرفوا من الجلسة ويدون فيه ملخص المناقشات الهامة والقرارات التي صدرت مع بيان عدد الاصوات التي أبدت بالموافقة عليها أو بعدم الموافقة والعضو الذي تلا على الهيئة تقريراً ان كلن

وبعد مصادقة القومسيون على المحضر يرضيه الرئيس ثم السكرتير

ويرسل الرئيس نسخة من هذا المحضر الى نظارة الداخلية في ميعاد ثلاثة أيام من يوم المصادقة عليه

ويرسل الرئيس كذلك الى نظارة الداخلية في ميعاد ثمان وأربعين ساعة من يوم انعقاد الجلسة ملخصاً عن القرارات الصادرة من القومسيون

ويجوز ارسال محاضر القومسيون الى الجرائد وكذا الى من تبين اسمائهم في كشف سنوي

(المادة ٧)

بعد تلاوة محضر الجلسة السابقة ان اقتضى الحال ذلك وكذا محاضر جلسات
المأمورية يبلغ الرئيس الهيئة بالقرارات والمكاتبات الوزارية الواردة اليه بعد الجلسة
السابقة وكذا بالاشارات البرقية والمكاتبات والعرائض أو غيرها من الأوراق الخاصة
بالقومسيون عدا المكاتيب غير المضاة وذلك كي يتجرى الهيئة بشأنها مآثره

(المادة ٨)

لا يجوز أن يستعمل في المناقشات غير اللغات المقبولة أمام المحاكم المختلطة

(المادة ٩)

تباح الكلمة بالترتيب لمن يطلبها أولا فأولا وأما الوكيل فتكون له دائما أولوية
الكلام على غيره
وللعضو الذي لم يتكلم في مسألة حق الأولوية على من تكلم فيها
وإذا دخل الرئيس في مناقشة يدع مركزه للوكيل الى أن تتم تلك المناقشة ويصدر
في موضوعها قرار وعليه في هذه الاثناء أن يراعى القواعد السارية على باقي أعضاء
القومسيون
وإذا أراد الوكيل الدخول في مناقشة حال ترؤسه على الجلسة يصل محله في الرئاسة أكبر
الأعضاء سنا

(المادة ١٠)

يتكلم كل عضو من مكانه وعليه أن لا يخرج عن المسألة المطروحة في المداولة ولا يجوز له
أن يلقى سؤالا على أحد زملائه

(المادة ١١)

لا يقطع الكلام على أحد ما لم يكن ذلك للتنبيه الى القانون
ولكل عضو أن يطلب من الرئيس التنبيه الى القانون
وللرئيس أن يسترد الكلمة ممن أبهتله اذا تحالف نصوص اللائحة أو وقع منه مساس
باللياقة أو خرج عن الموضوع

(المادة ١٢)

إذا استمر عضو على الخروج عن الواجب في إحدى المناقشات بعد إنذاره مرتين من الرئيس في نفس الموضوع فعلى الرئيس أن يأخذ رأى الهيئة في منعه من التكلم في تلك المسألة إلى آخر الجلسة

(المادة ١٣)

يجب دائماً إباحة الكلمة لمن يطلب التكلم في كيفية طرح المسألة على الهيئة أو في تنبيهه إلى القانون أو لإجابة على مسألة شخصية وفي هاتين الحالتين الأخيرتين يقدم الموضوع على المناقشة في المسألة الأصلية

وعند الاقتراع تقدم المسألة الأولية ومسألة التأجيل والتعويرات إن وجدت على المسألة الأصلية وكذا التعجيلات في التعويرات تقدم على التعويرات وفي المسائل الخاصة بمنح مبلغ يبدأ بالاقتراع دائماً على الاقتراح المتعلق بأكثر مبلغ ثم بالذي يليه مباشرة عند الاقتضاء وهكذا إلى أن يصل الاقتراع إلى أصغر مبلغ مقترح مضحه

(المادة ١٤)

للقومسيون أن يقرر خصوصاً في مسائل اللوائح والميزانيات والعوائد أن تعجزاً المناقشة في الاقتراح فتشمله كله أو لا ثم تناوله مادة خاصة

(المادة ١٥)

على من يريدون من الأعضاء اقتراح نحويرات أو تنقيحات في نحويرات أن يقدموها بالكلمة

(المادة ١٦)

على العضو الذي يقدم اقتراحاً أن يسلّمه للرئيس وبعد تلاوته على القومسيون يجوز لمقدمه أن يشرح شفاهاً الأسباب التي دعت إلى تقديمه فإذا أيد الاقتراح ثلاثة من الأعضاء يدرج في جدول إحدى الجلسات التالية وذلك ما يقرر القومسيون المناقشة فيه في نفس الجلسة بسبب اقتضائه غاية السرعة وعندئذ يبلغ ناطق الداخلية برقياً بهذا القرار على الفور

وكل اقتراح لا يؤيد بالطريقة المتقدمة أو يرفض لا يجوز اعادته تقديمه إلا بعد ميعاد ثلاثة شهور ما لم يقدم طلب بذلك بالكتابة معززا بالأسباب وموقع عليه من خمسة عشر عضواً على الأقل
وإذا انقضى الرئيس أو كان الاقتراح سرياً وتساوت الآراء بشأن اقتراح تحصل المداولة فيه بالجلسة التالية

(المادة ١٧)

يجوز لمن قدم اقتراحاً أن يسترده في أي وقت من المناقشة ويجوز لعضو آخر أن يعيد تقديم الاقتراح الذي حصل العدول عنه بالسكينة المتقدمة

(المادة ١٨)

لكل من الأعضاء أن يوجه سؤالاً إلى الرئيس أو مندوب النظارة ويجوز الإجابة عليه في الجلسة نفسها أو في الجلسة العادية التالية لها وبشروط مع ذلك في السؤال أن يكون متعلقاً بمسألة بلدية محضة

ويبلغ السؤال للرئيس بالكتابة قبل الجلسة بيوم على الأقل
ولمقدم السؤال أن يشرحه للقومسيون عقب إحاطة الهيئة بالتبليغات القانونية مباشرة

(المادة ١٩)

إذا طلب أربعة من الأعضاء فض المناقشة يعرض الرئيس هذا الطلب على الآراء وفي حال الشك يستعلم الرئيس من الهيئة قبل فض المناقشة عما إذا كانت قد اكتفت من الاستئثار في الموضوع

وإذا أعلن بفض المناقشة بناء على قرار من القومسيون فلا يجوز العود إليها بشكل آخر

(المادة ٢٠)

بعد أن يعلن الرئيس بفض المناقشة يعرض المسألة على الآراء ويبدى أعضاء القومسيون رأيهم برفع الأيدي وذلك ما لم يطلب ثلاثة من الأعضاء أن يكون الاقتراح سرياً والمسائل المعروضة على الاقتراح بهذه الصفة الأخيرة يجب أن تكتب بغيرها بحيث يمكن إبداء الرأي فيها بأحدى كلمتي «نعم» أو «لا»

وفي مسائل التعيينات وكل ما يتعلق بالانخفاض يكون الاقتراع بالأوراق السرية
والاقتراع يعقب فض المناقشة مباشرة ولا يجوز إبقاؤه ويكون الرئيس آخر من يعترع
(المادة ٢١)

يجوز تحرير المحضر كله أو بعضه والمصادقة عليه في نفس الجلسة كلما رُوت
للقومسيون ضرورة ذلك

(المادة ٢٢)

يجوز للقومسيون أن يقبل استثناءيا حضور متظلم في الجلسات أو وفود ولكن على شرط
أن لا تحصل أية مناقشة بحضورهم

المأمورية المبادية

(المادة ٢٣)

المأمورية هيئة مستعجلة من حيث تأديتها الأعمال
وهي تجتمع اعتياديا مرة في الأسبوع
والرئيس أن يدعوها للاجتماع في جلسات غير اعتيادية
وترسل جداول أعمالها ومحاضرها لجميع المستشارين البلديين
ومع ذلك فلا هيئة أن تتداول في مسائل مقتضية للسرعة ولولم تكن واردة في جدول
الأعمال إذا كانت تلك المسائل قليلة الأهمية

(المادة ٢٤)

إذا تغيب الرئيس والوكيل أو اعتذرا عن الحضور يرأس المأمورية أكبر أعضائها سنا
بالطريقة المبينة في المادة ٣

وإذا انتخب عضو قانوني من أعضاء القومسيون لعضوية المأمورية فلا يجوز له
أن ينبس عنه في جلساتها الموثق المنوط بأن ينوب عنه عند الاقتضاء في جلسات
القومسيون

وتراعى هذه القاعدة أيضا في البان

(المادة ٢٥)

لا تكون مداولات المأمورية مخصصة إلا بحضور أربعة على الأقل من أعضائها
خلاف الرئيس

(المادة ٢٦)

في حال تغيب أعضاء من المأمورية مدة مستطيلة أو حصول ما يمنعهم من الحضور
يشرع القومسيون بالطرق المنصوص عليها بالمادة ٢ من القرار الوزاري الرقم ٢٧ بونه
سنة ١٩٠٤ في انتخاب أعضاء ينوبون عنهم مؤقتا وتنقضى مهمتهم بعودة الأعضاء
الأصليين الى مهامهم

(المادة ٢٧)

اذا توفي أحد أعضاء المأمورية أو استقال يشرع القومسيون في تعيين عضو آخر
بدلا منه

(المادة ٢٨)

اذا تأخر عضو من المأمورية أو نائب عنه عن حضور جلساتها ثلاث مرات متواليات
بلا أسباب حققة يجوز أن يعلن القومسيون باعتباره مستقيلا ويشرع في انتخاب عضو
بدله في جلسته العادية التالية

(المادة ٢٩)

يجوز لكل عضو بالبلدية أن يطلب من المدير كافة الاستعلامات أو الأوراق التي يكون
في اطلاعه عليها فائدة في تأدية مهمته

(المادة ٣٠)

لكل عضو من القومسيون أن يحضر جلسات المأمورية بدون أن يتكلم

البلجان البلدية

(المادة ٣١)

يعين القومسيون عدد اللجان المستديرة وأسماءها ويحدد عدد أعضائها عند
الانتخابات السنوية

وتعين اللجان بأنفسها كيفية مباشرتها للعمل

الفصل الثاني

(في الميزانية -)

(المادة ٣٢)

تقسم الميزانية إلى قسمين وهما :

(١) الميزانية الاعتيادية

(٢) الميزانية غير الاعتيادية

(المادة ٣٣)

لا تحتوي إيرادات الميزانية الاعتيادية إلا على الإيرادات الاعتيادية الحقيقية ولا تحتوي مصروفات هذه الميزانية إلا على المصروفات اللازمة للسير العادي للصحة والاشتغال

ويجب أن يكون في ضمن مصروفات هذه الميزانية اعتماد يسمى « الاحتياطي الاعتيادي » ولا يستعمل إلا للاعتمادات الإضافية التي تقرر أثناء العام لزيادة بعض الاعتمادات الموجودة أو غيرها مما يتعلق بالميزانية الاعتيادية وما ينشئ من الميزانية الاعتيادية في آخر العام برحل بأكمله إلى إيرادات الميزانية غير الاعتيادية للعام التالي له والاعتمادات التي لم تستعمل في مصروفات حصل التعهد بها من ذلك الباقي ترحل إلى الميزانية غير الاعتيادية أيضا وتحسب منها ويعرض كشف تفصيلي بتلك الاعتمادات على القومسيون قبل انتهاء شهر يناير

(المادة ٣٤)

يجب أن تحتوي الميزانية غير الاعتيادية على ما يأتي :

في باب الإيرادات - الزيادات التي حصلت في الميزانية الاعتيادية وغير الاعتيادية في العام الثابت والمبالغ المحصلة من بيع الأراضي والأملأ وغيرهما من الإيرادات غير المنظورة

وفي باب المصروفات - كلف الاشتغال الجديدة مهما كان نوعها وكل نفقة أخرى غير منظورة ولا علاقة لها بالميزانية الاعتيادية

(المادة ٣٥)

الاعتمادات التي تقرر في أثناء العام يمكن تقسيمها الى قسمين وهما :

(١) الاعتمادات الإضافية

(٢) الاعتمادات الخصوصية

فالاعتمادات الإضافية هي التي تزداد على الاعتمادات الموجودة في الميزانية الاعتيادية ولا تقرر إلا في الحالتين الآتيتين وهما :

أ - في حال امكان نقل اعتماد من فصول وبنود أخرى من الميزانية على شرط أن يكون فيها وفورات حقيقية

ثانيا - في حال امكان احتساب تلك الاعتمادات من مبلغ مئبثق من الاحتياطي الاعتيادي

وأما الاعتمادات الخصوصية فتكون للأشغال الجديدة أو للنفقات التي لم يقر لها أي اعتماد في الميزانية الاعتيادية ولا تقرر هذه الاعتمادات الا اذا كانت المبالغ اللازمة لها متوفرة في الميزانية غير الاعتيادية

نقل الاعتمادات

(المادة ٣٦)

لرئيس المصلحة أن يتصرف على حسب الاحتياجات في النقل بين المبالغ المخصصة لأنواع بند واحد بشرط عدم تجاوز الاعتماد الكلي المقرر لهذا البند وأما نقل الاعتمادات الأخرى فيجب أن تطلبه المأمورية من القومسيون

المحسابات

(المادة ٣٧)

يجب على قلم عوم الحسابات أن يقدم لرئيس المصلحة فضلا عن الحساب السنوي ما يأتي وهو :

(١) كشف يومى بكافة الإيرادات والمصروفات وكشف آخر بالعمليات مع البنوك وبحالة الخزينة

(٢) كشف شهري بالإيرادات يحتوي على أربع خانات مبين فيها ما يأتى أولاً - نوع الإيراد

ثانياً - تقديرات السنة الجارية

ثالثاً - إيرادات السنة الى آخر الشهر المقدم عنه الكشف

رابعا - إيرادات العام السابق في المدة المقابلة للذكورة

(٣) كشف شهري بالمصروفات المقررة في الميزانية يحتوي على ثلاث خانات مبين فيها ما يأتى :

أولاً - نوع المصروف مع بيان الفصل والبند من الميزانية

ثانياً - تقديرات مصروفات السنة الجارية

ثالثاً - المنصرف الى آخر الشهر المقدم عنه الكشف

(٤) الحالة المالية (حساب) من أول يناير الى نهاية كل شهر

وبلغ هذا الكشف بيان الاعتمادات الخصوصية أو غير الاعتيادية المرخص بها والمبالغ التي احتسبت من كل منها

وتربل صورة من هذه الكشفوات الشهرية الأربعة الى النظارة وتقدم للأمورية والجنة المالية

الايـرادات

(المادة ٣٨)

يكون التوريد للخزينة العمومية بمقتضى حافظة ممضى عليها من رئيس قسم الإيرادات ومضى على الايصال به رئيس المصلحة بعد أن يضع رئيس عموم الحسابات علامته عليه

ومصارف أول خزينة اليوم مسؤول شخصيا عن المبلغ التي في عهده ويجب عليه أن يقدم ضمنا ما يبلغ ٣٠٠ جنيه

(٢)

المصروفات

(المادة ٣٩)

يكون الاذن باجراء المصروفات البلدية بمقتضى الشروط المدونة في اللائحة الوزارية
الأساسية

الفصل الثالث

(الاقلام البلدية)

الادارة العمومية

(المادة ٤٠)

تكون الادارة العمومية المجهولة تحت ادارة مدير البلدية مباشرة شاملة لثلاثة
اقسام وهي :

أولا - قسم الادارة والقضايا

ثانيا - قسم عموم الحسابات

ثالثا - قسم الإيرادات

وبناط بالقسم الأول ما يأتي :

(١) القيودات والمكاتبات العمومية

(٢) عهدة المحفوظات البلدية وحفظها

(٣) مراجعة صحة الضمانات المقدمة من العمال

(٤) عهدة الدفاتر ومحفوظات (دوسيات) المستخدمين

(٥) أعمال التنازلات والمخوزات وغير ذلك الخاصة برواتب العمال وكذا المخوزات

على مبالغ مستحقة للغير في البلدية وإبلاغ التعاليم الخاصة بذلك على الفور للحسابات

(٦) تحرير وترجمة وحفظ محاضر جلسات القومسيون والمأمورية واللجان

- (٧) تحرير ونشر وترتيب وحفظ القرارات واللوائح العمومية الخاصة بالمجلس البلدى
 (٨) تحضير وخص كافة العقود والاتفاقيات
 (٩) درس المسائل القضائية واعطاء الآراء للأقلام في جميع المسائل المتعلقة
 بتفسير اللوائح والعقود وغير ذلك
 (١٠) تحضير مشروعات اللوائح والقرارات
 ويرأس هذا القسم مدير يحضر بمسافة سكرتير في جلسات القومسيون والمأمورية
 والمجان

ويناط بالقسم الثانى وهو قسم عموم الحسابات ما يأتى :

- (١) قيد جميع المبالغ المدفوعة للقرينة العمومية وألانى بذلك لحساب المجلس البلدى
 (٢) المراقبة على الخزينة العمومية
 (٣) مراجعة أوراق الصرف
 (٤) صرف المبالغ المأذون بصرفها بالطرق الواجبة
 (٥) تحضير الكشوفات الشهرية والحساب السنوى
 (٦) أعمال حسابات صندوق الاحتياط
 (٧) المراقبة المالية على المزايدات
 (٨) حسابات الصنف بما فيها قيد و ختم جميع الدفاتر وحسابات ومراجعة المهمات
 التى توزد للصلة أو تسلم منها والحرد السنوى لجميع المهمات والتأمين عليها والمخزن
 وتوزيع أدوات الكتبة على الأقلام
 (٩) مراجعة كشوفات الصرف

وعلى رئيس هذا القسم أن يقدم ضمناً مبلغ ٥٠٠ جنيه

وعليه أن يضع علامته على جميع حوافظ الدفع وعلى كل الأوراق المطلوب فيها صرف
 مبالغ من أى نوع كانت بما فى ذلك الترخيصات بالتوريد التى تعطى للمتعهدين

وهو راجع كافة أذونات الصرف ويضع علامته عليها ضمان الضبط الحساب الواردة فيها
وحسب احتسابه ووجود الاعتماد اللازم له وذلك قبل تقديم الأوراق لامضاء رئيس المصلحة

والقسم الثالث وهو قسم الإيرادات يشمل نوعين

النوع الأول - الإيرادات التي يحصلها المحصلون مباشرة وهي :

- (١) عوائد الاملاك المبنية
 - (٢) عوائد الـ ٢٪ على الاجارات
 - (٣) عوائد العربات والمواشي
 - (٤) رسوم المهاجر
 - (٥) مخالفات التنظيم
 - (٦) عمل القرويات والشوارع بالاسفلات
 - (٧) تبوير المنازل
 - (٨) أجر عيش المكس
 - (٩) العوائد الاخرى التي قد تقر
- والإيرادات التي توزعها الآن فروع المصلحة في الخزانة وهي :

- (١) إيرادات المحزر
- (٢) عوائد الطرق ورسوم التنظيم
- (٣) الرسوم الصحية
- (٤) الجعل المقرر على الترامواي وغيره
- (٥) المحصل من بيع وتأجير الأراضي والجنائن وغيرها من الاملاك البلدية

أو الخسرة

- (٦) المحصل مما يتبعه البلدية مهما كان نوعه
- (٧) فوائد المبالغ
- (٨) الجزاءات والغرامات فيما يتعلق بالضرائب
- (٩) إيرادات المتحف عما ما يخص منها الحكومة
- (١٠) المحصلات الاخرى المقررة في الميزانية

النوع الثاني - الإيرادات والاعانات والمرتبات التي تدفعها الحكومة أو مصالحها وغير ذلك سواء للخدمة البلدية أو لبلد معين

ويدير هذا القسم مدير بمضى على الإيصالات والاذنات والمذكرات التي ترسل إلى الممولين ويضع علامته على المكاتبات المتعلقة بهذا القسم وعلى مدير قسم الإيرادات أن يقدم ضمنا ما يبلغ ٨٠٠ جنيه مصري

التفتيش

(المادة ٤١)

التفتيش تابع للدير وتكون علاقة المفتشين معه مباشرة وهم منوطون بأجراء ملاحظة عمومية على الأشغال الخارجية للبلدية وليس لهم أن يعطوا أى أمر للأقلام بل انهم يقتصرون على ابداء ملاحظاتهم لرئيس المصلحة

قسم الهندسة

(المادة ٤٢)

يرأس هذا القسم باشهندس منوط بأجراء كافة الدراسات ووضع جميع المشروعات الخاصة بالبلدية وهو يعطى أيضا التعليمات اللازمة لأقلام الهندسة وعليه ملاحظة تنفيذها

وتكون تحت إدارته خاصة أعمال التنوير وتوزيع المياه والآلات والترام والعربات الهوائية

ويكون تحت أوامره مباشرة فضلا عن قلم عموم الهندسة الأقلام الآتية وهى :

- ١ — قلم التنظيم
- ٢ — قلم الطرق
- ٣ — قلم النظافة
- ٤ — قلم المحداثق والمعروضات

(١) يشغل قلم التنظيم بفتح وسد وسمية الطرق والميادين العمومية وغير ذلك وتقريرها وتعيين خطوط تنظيمها والخصائص ونزع المباني اللازمة لتنظيمها وهكذا وبطلبات الترخيص بالبناء والرخص اللازمة لذلك وملاحظة المباني الموجودة أو الجاري بناؤها وبقرارات الهدم أو الترميم وتسوير الاراضي الفضاء ومسائل اشغال الطرق العمومية والرخص المتعلقة بها

(٢) يشغل قلم الطرق بإنشاء وترميم وصيانة الطرق والميادين العمومية وغير ذلك وكذا المجاري العمومية والمجارير والخزانات وغسل وتطهير هذه الأخيرة والملاحظة على المجارير المخصوصة وإنشاء وترميم المرافق والمباني العمومية

(٣) يشغل قلم النظافة بتنظيف ورش الطرق والشوارع والميادين العمومية والمحافظة على نظافتها وبيع الكسوة وإدارة الاسطبلات والورش البلدية

(٤) يشغل قلم الحدائق والمغروسات بإنشاء وصيانة الحدائق ومشاتل تربية المغروسات والمنزهات العمومية وكذا غرس وصيانة الأشجار في الشوارع والطرق وغير ذلك

قسم الصحة

(المادة ٤٣)

قسم الصحة ينقسم الى فرعين وهما :

(١) الطب والصحة العمومية

(٢) المجزى والطب البيطري

واختصاصات الفرع الأول هي الآتية :

أولاً - قيد المواليد والوفيات وتحضير الاحصائيات عن السكان

ثانياً - تطعيم الجدرى الجافى والمراقبة على عمليات التطعيم

ثالثاً - الاخبار عن الامراض العفنة والمراقبة عليها ووضع وتنفيذ الوسائل المقننة المتخذة في حال ظهور تلك الامراض بما فيها التشخيص والتطهير

وعند ظهور الطاعون فجائيا أو الكوليرا أو التيفوس البقري أو غير ذلك من الأوبئة يجوز أن تترك العناية بالوسائط المتقضى اتخاذها لإدارة عموم الصحة التابعة للحكومة وعليها في هذه الحالة التحمل بالنفقات التي يقتضيها ذلك

رابعا - الكشف على الموقى وملاحظة الدفن وأسخراج الجثث من القبور والجبانات والمراقبة على تشييع الجنازات ووضع لأشعثها

خامسا - الأشغال المتعلقة بالمحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والملاحظة المستديرة على تلك المحلات وتدوين المخالفات للأوامر البلدية واللوائح الخاصة بها

سادسا - التفتيش والمراقبة على المغازات والأسواق ومحلات الجزارة والدكاكين والباعة المتنقلين ووجه العموم على كل ما يباع من المواد الغذائية وتنفيذ اللوائح الخاصة بذلك

سابعا - الملاحظة على الصيدل ومستودعات الحوادر السامة

ثامنا - أشغال الكشف على المومسات والعيادات المجانية

ثامنا - المراقبة الصحية على إحتياج والمسافرين

عاشرا - المراقبة على توزيع المياه بالمدينة وإدارة العمل الكيميائى التابع لشركة المياه

الحادى عشر - الكشف الطبى على عمال البلديه

وعلى وجه العموم كل ماله مساس بالصحة العمومية بالمدينة

واختصاصات الفرع الثانى المجمعول تحت إدارة رئيس الطب البيطرى هى :

أولا - أشغال الجزر أى فحص المواشى المعتبرة للذبيح وملاحظة ذبحها ومصادرة كل لحم تظهر عدم صلاحيته للأكل وتحصيل عوائد الذبيح

ثانيا - الاخبار عن الأمراض الحيوانية المعدية والوسائط اللازمة عند ظهورها

ثالثا - التفتيش على الزرائب والأسطبلات

رابعا - الكشف من الوجهة البيطرية على الدواب البلدية ومعاينة العلف

خامسا - أشغال مرض السراجة

سادسا - أشغال داء الكلب

سابعا - المراقبة على عمليات استخراج العظام وغيرها من جثث الحيوانات وعلى كل صناعة تتعلق بالذبيح كإشغال المدابغ والكروشائيه وغير ذلك
ويدير هذين الفرعين موظف عال يسمى المفتش العصى للدينة

متحف ومكتبة الاسكندرية

(المادة ٤٤)

قد جعل للمتحف والمكتبة بالاسكندرية نظام خاص من حيث الادارة ولوانهما من فروع المصلحة البلدية

(المادة ٤٥)

تدير المتحف والمكتبة بالنيابة عن القومسيون البلدى لجنة خصومية تسمى « لجنة المتحف والمكتبة »

ولهذه اللجنة قسمان أحدهما عبارة عن اللجنة المستديمة ويتألف من خمسة أعضاء ينتخبهم القومسيون البلدى من بين أعضائه ويستغل هذا القسم بإدارة أشغال المتحف والمكتبة والثاني يشكل من أعضاء اللجنة المستديمة مضافا اليها أعضاء تعيينهم هي من يؤهلهم استعدادهم ومقدار معلوماتهم ومركزهم الشخصى من المساعدة على نجاح المتحف والمكتبة واتساع نطاقهما ويكون لهؤلاء الاعضاء الاخيرين صوت استشارى فى المداولات وهذا القسم الثانى يسمى « اللجنة العمومية »

وتكون مهمة اللجنة العمومية هذه عبارة عن بحث الافراد على تقديم الهبات للمتحف والمكتبة وابداء آراءه فى قبول أية هبة وفى كل المسائل العلمية على وجه العموم وكذا الفنية والأثرية التى تعرض عليها

وهى تتناكر فى كل اقتراح ترى من شأنه المساعدة على اتساع نطاق المتحف والمكتبة

(المادة ٤٦)

تضع لجنة المتحف والمكتبة نظاما لأعمالها وتنتخب لها رئيسا من بين أعضائها والأعضاء يعينون لدى الانتخابات السنوية للجان البلدية

(المادة ٤٧)

تقوم بلدية الاسكندرية بمقتضى المتحف والمكتبة مع عدم تجاوز حدود المبالغ المرتبة لذلك في ميزانيتها ويكون اجراء الصرف بمراعاة الاحتياجات أولا فاولا وعقضى القواعد العمومية المقررة لحسابات البلدية

(المادة ٤٨)

للقومسيون البلدى بمقتضى الترخيص المعطى من نظارة الداخلية عملا بنصوص المادة ٣٤ من الامر العالى الاساسى أن يقبل الهيات من أنشاء أثرية وكتب متى كان تقديمها بلا مشروط بمجھے بالبلدية ومع ذلك فانه يشترط في قبول تلك الهيات أن يكون لمدينة الاسكندرية الانتفاع بها الى الأبد

قواعد خاصة بالمتحف

(المادة ٤٩)

يكون متحف الاسكندرية تحت المراقبة العليا لمصلحة عموم الآثار ونسرى عليه النصوص القانونية التي توضع للاحاف الاخرى بالقطر المصرى ويختاطب مدير عموم مصلحة الآثار اللجنة المستديمة بواسطة رئيس القومسيون البلدى في كل مسألة لها صفة رسمية وهو يختاطب رئيس اللجنة المستديمة مباشرة فيما عدا ذلك من المسائل وعلى الخصوص المتعلقة بأشغال الآثار

(المادة ٥٠)

بناء على المادة ٢ من الامر العالى الصادر في ١٦ ماي سنة ١٨٨٣ تكون جميع الآثار الموجودة بالمتحف ملكا للحكومة ولا يمكن امتلاكها بحضى المدة ولا التصرف فيها بوجه من الوجوه ومع ذلك فانها لا تنقل من متحف مدينة الاسكندرية بأى حال من الاحوال عدا ما نص عليه منها في المادتين ٥٤ و ٥٥ من هذا الفصل

(المادة ٥١)

يكون تعيين عمال المتحف وفصلهم من الخدمة من اختصاصات رئيس القومسيون البلدى مع مراعاة الشروط المقررة لغيرهم من عمال البلدية ومع ذلك فإنه يقتضى طلب مصادقة مدير عموم مصلحة الصحة على التعينات فى الوظائف الفنية

(المادة ٥٢)

على أمين المتحف ترتيب وعهده وحفظ جميع الاشياء الموجودة بالمتحف وكذا حفظ جميع الآثار القديمة الكائنة فى دائرة الاسكندرية وعليه أن يعمل فى هذا الشأن بتعليمات مدير عموم مصلحة الآثار
وجميع أعمال الحفر التى تجرى فى دائرة الاسكندرية للبحث عن الآثار تكون ملاحظتها وإدارتها على أمين المتحف أو مندوبه

(المادة ٥٣)

لا يعطى إذن بالحفر فى دائرة الاسكندرية للبحث عن آثار بحسب الاحكام التى قد وضعتها الحكومة إلا بعد موافقة رأى المجلس البلدى وتكون له الأفضلية لو شاء أن يبقى لنفسه موضعاً طلب غيره إجراء حفر فيه

(المادة ٥٤)

جميع الاشياء اليونانية والرومانية التى يعثر عليها عند إجراء عمليات حفر بواسطة لجنة متحف الاسكندرية تودع فى متحف الثغر وأما الاشياء التى من عهد الفراعنة فيكون لمدير عموم مصلحة الآثار أن يأمر من تلقاء نفسه بنقلها الى متحف القاهرة بلا شرط ولا تعويض

(المادة ٥٥)

جميع الاشياء التى يحكم مدير عموم مصلحة الآثار وكذا لجنة المتحف والمكتبة بعدم نفعها المجموعات متحف الاسكندرية تودع فى عماشى متحف القاهرة باتفاق رأى الطرفين أو يجرى بشأنها ما هو متبع فى المتاحف المصرية من القواعد المتعلقة بالاشياء الأثرية غير ذات النفع

فأذابت الأشياء المذكورة بقيد البالغ المتحصلة من بيعها لحساب متحف
الاسكندرية

(المادة ٥٦)

إيرادات متحف الاسكندرية عندما يخص منها الحكومة تفيد لحساب ذلك المتحف

(المادة ٥٧)

لمدير عموم مصلحة الآثار أن يعرض بمتحف الاسكندرية آثارا يونانية أو رومانية
من متحف القاهرة كلما رأى ضرورة ذلك بعد الاتفاق مع لجنة المتحف والمكتب

(المادة ٥٨)

ترفع اللجنة المستديرة للمتحف والمكتب تقرير اسنويا لمدير عموم مصلحة الآثار بواسطة
رئيس القومسيون البلدى تبين فيه مآله المتحف من التقدم وكذا نتيجة الأبحاث عن
الآثار والمقتنيات والهبات وغير ذلك

(المادة ٥٩)

كل خلاف بين مدير مصلحة عموم الآثار والمجلس البلدى يرفع الى ناظر الأشغال العمومية
للفصل فيه قطعيا

أشغال المطافئ

(المادة ٦٠)

أشغال المطافئ بمدينة الاسكندرية تابعة للمجلس البلدى
ومدير هذه الاعمال و ضابط رئيس لفرقة المطافئ « يكون تحت امرته عمال
مساعدون من صف الضباط وعمال المطافئ
وإدارة هذا الأشغال وإن تكن تابعة خاصة للبلدية التى تتحمل بنفقات هذه الفرقة
إلا أن العمال يكونون تابعين لسلطة البوليس من حيث التعيين والنظام

فرقة البوليس البلدية

(المادة ٦١)

قد جعل لافلام البلدية عدد من رجال البوليس يجوز أن يتغير بحسب مقتضيات
الاشغال وذلك كي يعاونوا العمال في الاشغال الخارجيه
وتدفع البلدية رواتب الرجال المذكورين ولكنهم يبقون تابعين من حيث تعيينهم
ونظامهم لسلطة البوليس

الفصل الرابع

(العمال)

الدرجات

(المادة ٦٢)

يدخل عمال البلدية في الانواع الآتية وهي :

(١) الموظفون غيرالداخلين في الدرجات

(٢) العمال الداخلون في الدرجات

(٣) العمال تحت التمرين

(٤) العمال غيرالداخلين في الهيشه

(المادة ٦٣)

يعين القومسيون البلدى الموظفين غيرالداخلين في الدرجات ويحدد رواتبهم بناء على
ماتعرضه المأموريه

(المادة ٦٤)

درجات العمال هي الآتية :

رئيس قسم	من ٢٥ ج ٠ م .	الى ١٠ ج ٠ م .
» قلم	» ٢٨ »	» ٣٣ »
» وكيل »	» ٢٢ »	» ٢٦ »
مستخدم من الدرجة الاولى	» ١٦ »	» ٢٠ »
» » » الثانية	» ١٢ »	» ١٤ »
» » » الثالثة	» ٨ »	» ١٠ »
» » » الرابعة	» ٤ »	» ٧ »

ودرجات وظائف المهندسين هي الآتية :

مهندس من الدرجة الاولى	من ٢٥ ج ٠ م .	الى ١٠ ج ٠ م .
» » » الثانية	» ٢٨ »	» ٢٢ »
» » » الثالثة	» ٢٢ »	» ٢٦ »
» » » الرابعة	» ١٦ »	» ٢٠ »
» » » الخامسة	» ١٢ »	» ١٤ »

ودرجات وظائف الاطباء هي الآتية :

طبيب من الدرجة الاولى	من ٢٢ ج ٠ م .	الى ٢٦ ج ٠ م .
» » » الثانية	» ١٦ »	» ٢٠ »
» » » الثالثة	» ١٢ »	» ١٤ »

التعيين في الوظائف وشروط التعيينات
والترقيات وغير ذلك

(المادة ٦٥)

الموظفون والمستخدمون بالمجلس البلدي تابعون مباشرة لدير العموم مهما كان نوعهم

وبعين القومسيون من بين أعضائه بناء على ما تعرضه المأمورية لـ لجنة امتحان الوظائف التي مربوطها أن يزيد من ١٤ جنبها مشكلة من ثلاثة أعضاء ويدخل في هذه اللجنة مدير العموم ويكون له فيها رأى استشاري وتجري اللجنة المذكورة الامتحان وترفع تقريرها للمأمورية ثم تتداول معها في تعيين الطالب المقضي عرضه على الرئيس

ويجب أن يدون دائماً بمحضر الجلسة رأى مدير العموم في التعيين

والتعيين في الوظائف التي مربوطها ١٤ جنبها فادونها يكون بواسطة رئيس القومسيون بناء على ما تعرضه عليه مدير العموم

وهذه التعينات الأخيرة تحصل إما بالانتقاء أو بامتحان تجريه لجنة من الموظفين يعينها مدير العموم بمقتضى رئاسته

وتكون معرفة اللغة العربية ضرورة للطالب الذي الدراية بها وعلى أي حال فإن من يعين في وظيفة ولم يكن له اللسان باللغة العربية يجب عليه أن يتعهد بتعلم هذه اللغة في ميعاد يحدده ذلك

والمأمورية تعين شروط منع المستخدمين من تعاطي أشغال في الخارج

(المادة ٦٦)

لا ينبغي أن تزيد الرواتب التي تدفع للعمال في مجموعها عن المتوسط العمومي للدرجات المدونة في ترتيب العمال ولا يجوز في حال من الأحوال منح ترقيات وعلوات يكون من نتيجتها تجاوز ذلك المتوسط

(المادة ٦٧)

بعد أن يحدد القومسيون بناء على ما تعرضه المأمورية عدد المستخدمين في كل نوع من أنواع الدرجات عند تقرير الميزانية تعرض المأمورية وكذا مدير العموم على رئيس القومسيون كل فيما يخصه العلوات والترقيات التي تقتضيها تلك الدرجات

والترقيات والعلوات في الوظائف التي مربوطها يزيد عن ١٤ جنبها يؤخذ فيها دائماً رأى مدير العموم

(المادة ٦٨)

على كل طالب وتطبيقه داخلية في الدرجات أو غير داخلية فيها أن يقدم الأوراق الآتية وهي :

- (١) شهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها
- (٢) شهادة حسن سير معطاة من اثنين من ذوي الاعتبار ومؤثر عليهم من السلطة التابع اليها الطالب
- (٣) الشهادات الدراسية التي يكون حائز عليها أو غير ذلك من الأوراق المعرزة لطلبه

(المادة ٦٩)

لا يعين الطالب في الوظيفة على أي حال إلا بعد الكشف عليه من القومسيون الطبي بالمجلس البلدي واتضح جودة صحته وسلامة نظره

(المادة ٧٠)

كل وظيفة تخوّل بالمجلس البلدي يرقى اليها بقدر الامكان أحد العمال مع مراعاة الاهلية والاقدمية

(المادة ٧١)

كل مستخدم عين لأول مرة بتطبيقه داخلية في الدرجات يكون تعيينه فيها على سبيل التجربة لمدة سنة فإذا حاز الرضاء عنه في أثناءها يثبت فيها بها وتُسرى هذه القاعدة على العمال الخارجين عن الهيئة لدى قبولهم في وظائف داخلية في الدرجات

(المادة ٧٢)

لا تعطى العلاوات في نفس الدرجة إلا في بداية السنة المالية وبشرط أن يكون قد مضى سنتان بالاقبل على العلاوة السابقة والترقى من درجة لآخرى لا يكسب حقا في ترقى أقل من مروط الدرجة الأرق ولا تعطى العلاوات الناتجة من الترقى إلى درجة أعلى إلا بعد مضى سنة بالاقبل على العلاوة الأخيرة

(المادة ٧٣)

تعطى العلاوات للمستفيدين بحسب الاهلية والقدمية

ولا تقبل استثناءات للقواعد المتقدمة لإقرار خصوصي يصلو من القومسيون بناء على تقرير يقدم اليه من المأمورة واصله فيه الاسباب ولا يجوز في حال من الاحوال استصدار قرار من القومسيون في تلك الاستثناءات بصفة انها مقتضية للسرع

العمال تحت التمرين

(المادة ٧٤)

يجوز لرئيس المصلحة أن يعين تبعا لمقتضيات الاعمال بعض عمال تحت التمرين وعالمهم أن يبرهنوا على توفر الاستعداد فيهم وباقي الشروط المطلوبة للتعين في الوظائف الصغرى وتكون لهم الاولوية على سواهم للاستخدام في وظيفة من الدرجة الصغرى عند خلوها اذا تساوت درجتهم مع غيرهم في الاهلية والكفاءة

ويعطى العمال تحت التمرين مرتبة غايته ٣ جنهات مصرية شهريا بعد تأديتهم ستة شهور في الخدمة على الاكثر اذا حازوا الرضاء التام عنهم باجتادهم في العمل واستقامتهم وكان متوفرا من متوسط رواتب العمال ما يأنن بمخصصه ذلك المرتب

وفي حال ظهور عدم كفاءة العامل تحت التمرين أو عدم امثاله لما يعطى اليه من الاوامر أو اهماله في عمله يكون لرئيس المصلحة أن يفصله من الخدمة ويحجم اسمه من كشف الرواتب بلا أدنى تعويض

العمال الخارجون عن الهيئته

(المادة ٧٥)

يعين رئيس المصلحة العمال الخارجين عن الهيئته مع عدم تجاوز حدود اليراتبه

(المادة ٧٦)

شروط قبول العمال الخارجين عن الهيئة هي :

(١) تقديم شهادة تدل على حسن السير معطاة الى الطالب من اثنين من ذوي الاعتبار ومؤشر عليها من المحافظة أو من القنصلية التابع اليها

(٢) تقديم شهادة جنسيته

و يفضل من لهم دراية بالقرامة والكاتبه

(المادة ٧٧)

لرئيس المصلحة السلطة التأديبية المطلقة على العمال الخارجين عن الهيئة وله أن يفصل من الخدمة منهم من لم يكن ذا قدرة على عمله أو يهمل فيه أو لا يذعن للأوامر ولم تكن مضت عليه عشر سنوات في الخدمة

(المادة ٧٨)

كل عامل من الخارجين عن الهيئة مضى عليه أكثر من عشر سنوات متتابعة في الخدمة لا يفصل منها إلا بواسطة المأمورية أو مجلس التأديب

الاجازات

(المادة ٧٩)

لكل موظف داخل في الدرجات أو غير داخل فيها أن يحصل في مدى العام اذا سمحت الظروف على اجازة ستة أسابيع اذا أراد أن يقضيها في الخارج وثلاثة أسابيع اذا شاء أن يقضيها في داخل القطر وفي كلتا الحالتين يكون له حق في راتبه بالكامل ويمكن إطالة الاجازة شهرا بنصف راتب

ويجوز الجمع بين الاجازات العادية بالراتب الكامل ومع هذا فالتهلية الكبرى للاجازة العادية التي تؤخذ في مدى عام واحد سواء أطلبت أو لم تطل لا يجوز أن تتجاوز ثلاثة شهور ونصف في خارج القطر أو شهرين ونصف في داخله

(٢)

(المادة ٨٠)

يعطى رئيس المصلحة الاجازات العادية والمرضية العمال الداخلين في الدرجة التي مربوطها من ١٢ الى ١٤ جنبها فنادونها
وأما الاجازات للموظفين الأرقى من ذلك فالأمرية هي التي تعترفها ما تراه بناء على ما يعرضه عليها مدير العموم

(المادة ٨١)

الاجازات المرضية تعطى بالشروط المدونة في القانون المالي للحكومة والاحوال الاستثنائية يفصل فيها القومسيون

(المادة ٨٢)

على جميع الموظفين والمستخدمين مهما كانت درجة وتوظيفهم أن يحضروا يوميا على ورقة الحضور ويستثنى من ذلك الموظفون الذين يعفيهم المدير من الامضاء على الورقة المذكورة بسبب ان الاشغال الخاصة بهم تستدعي وجودهم في خارج المصلحة عند ابتداء مواعيد الاعمال

(المادة ٨٣)

لرئيس المصلحة أن يعطى العمال الخارجين عن الهيئة اجازة براتب كامل لا تزيد عن ثلاثة أسابيع في السنة

(المادة ٨٤)

كل من تغيب عن عمله من العمال الخارجين عن الهيئة بعد انقضاء اجازته القانونية ولم يقدم الاعذار الثابتة عن ذلك استحق بهذا استبعاده من الخدمة

القومسيون الطبي

(المادة ٨٥)

يعين قومسيون للكشف الطبي على كل طالب لتوظيفه داخلية في ترتيب العمال وعلى جميع المستخدمين الداخلين في هذا الترتيب أو الخارجين عنه في جميع الظروف التي يعيها رئيس المصلحة

(المادة ٨٦)

الشغالة باليومية يكشف عليهم طبيب القسم التابعين له مالم يأمُر رئيس المصلحة
بغير ذلك

(المادة ٨٧)

يشكل القومسيون الطبي على الوجه الآتي :

(١) الباشفتش الصحى رئيس

(٢) طبيان من البلدية يعينهما المدير

الشغالة باليومية

(المادة ٨٨)

الشغالة باليومية أو الشهرية يعيهم الرئيس الداخلة أشغالهم فى اختصاصه أو من يقوم
مقامه وذلك مع عدم تجاوز حدود الميزانية

وتعرض أسماء الشغالة الذين يعينون بهذه الصفة على رئيس المصلحة للصادقة
على تعيينهم

والاجرا آت التأديبية المقضى توقعها على أولئك الشغالة يعرضها رؤساء الاعمال
على مدير العموم ليقررهما عليهم

(المادة ٨٩)

على طبيب القسم المطلوب من الشغال أن يشغل فيه أن يكشف عليه طبيا ويقدم
تقريراً عن استعداده للشغل وعلى كل شغال قبل فى المصلحة أن يقدم تذكرة تشبيهه
وسوابقه من المحافظة

(المادة ٩٠)

جميع الاحوال والشروط الممكن سريانها على العمال ولم تذكر فى هذه النصوص
يجوز أن يتبع فيها القانون المالى للحكومة مالم يكن مخالفا للاحكام هذه الا ان

التأديب

(المادة ٩١)

العقوبات التأديبية هي الانذار وقطع الراتب لغاية ١٥ يوما والايقاف والازال من الوظيفة والعزل مع الحرمان أو عدمه من المستحق في صندوق الاحتياط والايقاف لا يمكن أن يزيد على ثلاثة شهور ويقتضى الحرمان من الراتب أثناءه وتقتضى المأمورية البلدية بهذه العقوبات ورئيس المصلحة أن يعاقب بالانذار ويقطع الراتب لغاية ١٥ يوما ويجب أن يدعى المستخدم لتقديم الايضاحات التي يرى فائدة له في تقديمها

(المادة ٩٢)

للمستندمين المحكوم عليهم بعقوبة العزل مع الحرمان أو عدمه من المستحق لهم في صندوق الاحتياط أن يرفعوا استئنافا عن ذلك الى مجلس مخصوص ورئيس المصلحة أيضا حق استئناف الأحكام التأديبية لتوقيع عقوبة العزل اذا سبق له طلب ذلك من مجلس التأديب ولم يحكم به

(المادة ٩٣)

يشكل المجلس المخصوص من المحافظ بصفة رئيس ومن النائب القومي لدى الحاكم المختلطة ورئيس النيابة الاهلية ومدير عموم الجمارك ورئيس مأمورية قضايا الحكومة وينتخب من أعضاء القومسيون لدى الانتخابات السنوية عضوان نيوان عن انتخاب من أعضاء المجلس المخصوص

والاعضاء الذين جلسوا في المأمورية للحكم ابتدائيا في قضايا تأديبية لا يجوز لهم أن يدخلوا في ضمن أعضاء المجلس المخصوص ليفصلوا مرة ثانية في نفس تلك القضايا ولا تكون أحكام المجلس المخصوص صحيحة إلا اذا حضر ثلاثة من أعضائه على الأقل واذا حصل انقسام في الآراء يرجع الرأي الذي ينضم اليه الرئيس

(المادة ٩٤)

يجب رفع الاستئناف في مدى العشرة الايام التالية لاعلان المستند اداريا بالحكم ويرفع هذا الاستئناف بكتابة تقدم لرئيس القومسيون البلدى محتوية على ملخص الدفاع ويؤخذ عنها اتصال منه ويجب أن يدعى المستند أمام المجلس المخصوص لابتداء أقواله اذا طلب هو ذلك في الاستئناف المرفوع منه

(المادة ٩٥)

مستندوا الحكومة المنقولون الى المجلس البلدى مع حفظ حقوقهم في المعاش تستمر معاملتهم بمقتضى الاتفاق الذى يحصل عند نقلهم الى البلدية

الفصل الخامس

(أحكام ختامية)

(المادة ٩٦)

يجوز للقومسيون أن يعدل في نصوص هذه اللائحة على شرط مصادقة نظارة الداخلية على تلك التعديلات

ولا يقبل اقتراح بالتعديل الا اذا كان مقدما من نجسة أعضاء على الأقل وكانت واضحة فيه المواد المراد التعديل فيها وبعبارة النصوص الجديدة المقتضى عرضها على القومسيون وقد ألغيت اللائحة الصادرة في ٩ يونيه سنة ١٨٩٠ وكذا جميع النصوص المخالفة لهذه اللائحة

الاسكندرية في ١٢ يونيه سنة ١٩٠٥

رئيس القومسيون البلدى

محمود صدقي

نظارة الداخلية

قرار بشأن الانتخاب والأعمال المالية بالقومسيون المحلي ببندرطنطا (*)

ناظر الداخلية

٢٥ يونيو
سنة ١٩٠٥

بعد الاطلاع على المادة (٢٥) من الامر العالى الصادر فى ٥ يونيه سنة ١٩٠٥ المصرح
ترتيب قومسيون محلى ببندرطنطا يناط به تقرير رسوم اختيارية للقيام بنفقات أعمال
تجسينات اللازمة للتدبر بدون اخلال بنص الامر العالى المذكور وبعد المداولة فى ذلك
يجلس النظار . قرر ما هوآت

(المادة الاولى)

عمليات الانتخابات بصير اجرائها بمعرفة لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء عضوين اوروبيين
وعضوين وطنيين تعينهم نظارة الداخلية تحت رئاسة المدير وينتخبون من ضمن اعيان
البلد

كشف الانتخابات

(المادة الثانية)

يصير تحرير كشفين للانتخابات أحدهما بأسماء المنتخبين (بكسر الخاء) الأوربيين
والآخر بأسماء المنتخبين (بكسر الخاء) الوطنيين ويحرر هذان الكشفان بمعرفة
اللجنة طبقاً لأحكام المادتين ٦ و ٧ من الامر العالى الصادر فى ٥ يونيه سنة ١٩٠٥
وتتخذ الكشفان المقدمة من المديرية بموجب دفاتر عوائد أملاك المباني أساساً لتحرير
الكشفين المذكورين مع اضافة أو حذف ما يلزم

(المادة الثالثة)

بعد تحرير الكشفين المذكورين بالطريقة المذكورة يصير تعليقهما بمركز المديرية
سبعة أيام

وفي خلال هذه المدة يجوز لأصحاب الشأن تقديم معارضاتهم للجنة بشأن درج أسماء الأشخاص الذين لم تدرج أسماءهم في الكشف سبها وشطب أسماء من درجت أسماءهم بغير وجه حق وبعدمضى تلك المدة لا تقبل أى معارضة وتختص اللجنة في ظرف ثلاثة أيام لحكم نهائيا في المعارضات التي تقدمت اليها وبعد تعديل الكشوفات اذا دعت الحاجة لذلك بناء على قرارات اللجنة تعتبر نهائية وبصورة عادة اعلانها بالمديرية

انتخابات

(المادة الرابعة)

في شهر ديسمبر من كل سنة يصير مراجعة كشوفات المنتخبين (بكسر الخاء) بمعرفة اللجنة فتضيف اليه أسماء الأشخاص الذين حازوا الصفات المطلوبة فافونامع شطب أسماء المتوفين والأشخاص الذين فقدوا الصفات المطلوبة وتعلق الكشوفات التي تراجع سنويا وبطرق في المكاتب المقدمة كما هو مودون بالمادة السابقة .

(المادة الخامسة)

يصدر المدير قرارا يحدد فيه المهل واليوم والساعة التي يصير فيها اجراء الانتخابات و يعلن القرار المذكور للجمهور في مدة ثلاثة أيام على الأقل قبل حصول الانتخاب ويكون ذاك بواسطة اعلانات تلصق على باب المديرية وفي جهات البندر وضواحيها حسبما يراها أي المدير

(المادة السادسة)

لا يجوز لأحد تقديم المنتخبين الدخول أثناء حصول الانتخابات في المهل المعدلها وتطلب اللجنة منهم تحضير قائمة بأسماء وألقاب وصفات الأشخاص المنتخبين (بفتح الخاء) من ضمن الأشخاص الجائز انتخابهم ويرأى أن المنتخبين (بكسر الخاء) الأجانب لا يقترعون إلا على الأربعة أعضاء المراد انتخابهم من الأجانب كما أن المنتخبين (بالكسر) من الوطنيين لا يقترعون كذلك إلا على الأربعة أعضاء المراد انتخابهم من الوطنيين ويستمر الاقتراع مدة أربع ساعات اعتبارا من ابتداء الاجتماع وتوضع نذرا الانتخاب

في إثنائهما أحدهما للاوربيين والثاني للوطنين بحضور الرئيس ويقصد أحد أعضاء اللجنة بدقتر في نفس الجلسة أسماء وألقاب المقترعين بعد أن يتحقق من أنهم يقيمون بقائمة المنتخبين (بالكسر) وذلك قبل وضع تذكرة الانتخاب في الإناء

(المادة السابعة)

بعد مضي الأربع ساعات السابقة الذكر بصير قفل الاقتراع ولا تقبل أية تذكرة اقتراع بعد ذلك وتستخرج تذاكر الاقتراع من الإناء المذكورين ويضاهى عددها على عدد المقترعين

ثم يحضر كشفان أحدهما للاوربيين والثاني للوطنين ميينا فيهما عدد الأصوات التي تحصل عليها كل واحد من المترشحين ثم يرتبون مع الابتداء عن يكون له أكثر الأصوات ويوقع الرئيس وأعضاء اللجنة على الكشفين المذكورين ويرفقان بمحضر جلسة الانتخابات ويرسلان لنظارة الداخلية في الأسبوع الذي يلي الانتخابات مرفقين بجميع الكشفونات المختصة بها

ثم يعلن بأن الأربعة أشخاص الأول هم أعضاء القومسيون ومع ذلك يلاحظ فيما يختص بانتخاب الاعضاء الأوربيين أنه إذا تحصل أكثر من اثنين من جنسية واحدة على أكثر الأصوات من الأوربيين فلا ينتخب إلا الاثنان المتحصلان على أكثر الأصوات وينتخب بدل الذي أو الذين وجدوا متحصلين على أكثر الأصوات بعدهما من جنسيتهما العضو أو الأعضاء الذي أو الذين من المترشحين الآخرين من أى جنسية أخرى يكون أو يكونون متحصلا أو متحصلين على أكثر الأصوات بعد من سقطوا فأذا تساوت الأصوات بين شخصين أو أكثر من المترشحين فبصير الاقتراع بينهم وتحكم اللجنة في نفس الجلسة وبصفة نهائية في جميع الاشكالات التي تحصل أثناء عمليات الانتخابات وتصدر الاحكام بالأغلبية وتذكر في المحضر ومع ذلك يكون لنظارة الداخلية في حالة حصول مغايرات شديدة الحق في إلغاء الانتخابات جميعها أو بعضها أو تعديل مداوات اللجنة التي تكون مخالفة للقانون

(المادة الثامنة)

تعلق قائمة الاشخاص المنتخبين (بالفتح) على باب المديرية
وبصيرار سال نسخة من هذه القائمة لكل واحد من هؤلاء المنتخبين وأخرى لنظارة
الداخلية

في الميزانية والمحسبات

(المادة التاسعة)

تضع الحكومة تحت تصرف قومسيون محلي بندر طنطا مبلغا معيناً للصرف منه على
البندر وذلك علاوة على الرسوم الاختيارية والاموال المنصوص عنها في الامر العالي
الصادر في ٥ يونيه سنة ٩٠٥
المبالغ الواردة من الحكومة مخصص للفصول الآتية :

(١) الأتارة

(٢) المياه

(٣) الكنس والرش وحفظ وصيانة وانشاء الطرق العمومية

(٤) الاعمال المتعلقة بنظافة البندر كالجبايات والأسواق والمواقد العمومية والمراحض

العمومية الخ

(المادة العاشرة)

يقرر القومسيون الميزانية لمدة ١٢ شهرا ابتداء من أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر
من كل سنة و يقتضى عرضها على نظارة الداخلية قبل يوم ١٥ نوفمبر ولا تكون نافذة
المفعول إلا بعد التصديق عليها منها

(المادة الحادية عشرة)

رسومات ومقاييسات الاعمال المقضى اجراؤها يجب عرضها أولا على نظارة الداخلية
لتقضيها والتصديق عليها . وكل مشروع أعمال يزيد اى الى مصاريفه عن ٢٠٠ جنيه
بما فيها كافة النفقات التي تلزم لاتمامه يجب عرضه على نظارة الاشغال العمومية للتصديق
عليه قبل الشروع في تنفيذه

(المادة الثانية عشرة)

لا يجوز صرف أى مبلغ أو التصرف فيه فيما لو كان خارجا عن الاعتمادات المخصصة للقومسيون سواء كانت مقررة من الحكومة أو واردة من الرسوم الاختيارية أو من التبرعات

(المادة الثالثة عشرة)

تكون نسوية المصروفات طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بمصروفات الحكومة وتفيد فى حساب مخصوص وتقدم المستندات فى كل شهر مرافقة بمسنداتها الى ادارة عموم الحسابات بقطارة المالية

يعرض على القومسيون فى كل جلسة بيان المصروفات التى صرفت فى الشهر السابق تلتى كافة الأحكام المخالفة لهذا القرار ما

نحررا بالاسكندرية فى ٢٠ يونيه سنة ١٩٥٥
ناظر الداخلية
مصطفى فهمى

نظارة الاشغال العمومية

منع رى الاراضى الشرقى فى الأقاليم الوسطى (*)

بعد الاطلاع على الأمرين العالين الصادر أحدهما فى ١٧ صفر سنة ١٣٢١ ١١ يوليو
 (١٥ ماي سنة ١٩٠٣) والآخر فى ١٩ ربيع الثانى سنة ١٣٢٣ (٢٢ يونيو سنة ١٩٠٥) سنة ٩٠٥
 وبناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة لرى قد قررنا ما هوأت

(المادة الاولى)

يمنع رى الاراضى الشرقى فى الأقاليم الوسطى (ومن ضمنها البرسيم الجاف) المخصصة
 لزراعة الذرة أو والزراعات الاخرى التى تعذر أرضها بالكيفية التى تعذر بها الاراضى لزراعة
 الذرة (ولا يشمل هذا المنع الاراضى المعتبرة لزراعة الأرز فى الجهات التى يرخص فيها بهذه
 الزراعة ولا الاراضى المعتبرة لزراعة الحضر والمقائى والسمسم والفلول السودانى ولا الاراضى
 المخصصة لزراعات التى يمكن اروائها بجياه الآبار التى لا اتصال بينها وبين ترعة من الترع
 بل هى تابعة فقط من طبقات الارض ولا الجزر التى تحيط بها المياه من كل جهة
 ولا سواحل النيل) ويبقى ممنوعا الى يوم يعين فيما بعد بقرار وزارى

(المادة الثانية)

من يخالف قرارنا هذا يعاقب بالعقوبات المنوّه عنها فى الامر العالى المشار اليه الصادر
 فى ١٧ صفر سنة ١٣٢١ (١٥ ماي سنة ١٩٠٣)

(المادة الثالثة)

على جناب مفتش عموم لرى بالوجه القبلى وحضرات مذكرى أسسوط والمنا
 وبني سويف والقنوم تنفيذ قرارنا هذا: كل منهم فيما يخصه ٤

تحريرا فى ١١ يولييه سنة ١٩٠٥

نظارة الاشغال العمومية
 حسين نظرى

مديرية الدقهلية

لائحة السقاين بالنصورة (*)

مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على قرار القومسيو البلدى لمدينة النصورة بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٤
قررها هوأت

٩ يوليو
سنة ١٠٠٥

(البند الأول)

لايجوز للسقاين أن يأخذوا من الاهالى عن أجره نقل المياه اكثر من ملين عن كل قرية
للدورين الأرضى والأول أما للدور العلى بعد الدور الأول فتزاد تلك الأجرة مليا آخر
فاذا كان الماء مأخوذا من حنفيات المجلس البلدى فيضاف على أجره النقل المتقدمة
عن الماء وهو ملين واحد لكل قرية

ويؤخذ نصف هذه الاثمان عن النصف قرية

(البند الثانى)

لايجوز للسقاين أن يستعملوا الا القرب التى تكون حولتها ٧٠ لترا وأنصاف القرب
التي تسع ٣٥ لترا وكل هذه القرب يجب أن تعار بمعرفة المجلس البلدى ويختم عليها
بصفة المراجعة

(البند الثالث)

يجب على كل سقا أن يكون متحصلا على رخصة من المجلس البلدى وحاملا
لتره متسلسلة مكتوبة أرقامها باللغتين العربية والفرنسية

(البند الرابع)

يجب على السقاين اتباع كافة الأوامر التى تقرقر فيما يختص بالصحة العمومية

(*) الوثقة المصرية في ١٥ يوليو سنة ١٩٠٥ وجه ١٣٧٩

(البند الخامس)

كل مخالفة لهذه النصوص يعاقب فاعلها بغرامة لا تزيد عن مائة قرش صاغ أو المجلس مدة لا تتجاوز الاسبوع وإذا تفرقت المخالفة ثلاث ممرات في سنة واحدة فيكون للمجلس البلدى الحق أن يسحب الرخصة من المخالف

(البند السادس)

يكون هذا القرار نافذا المفعول بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما
تحريرا بالمنصورة في ٩ يولييه سنة ١٩٠٥

مديرية جرجا

المحلات العمومية بجرجا - اضافة شارع البصر على كنف الاخطاط المخصصة
لسكن العائلات فقط وليست معدة للتجارة (*)

قرار

وكيل مديرية جرجا

بعد الاطلاع على المادة الثانية من لائحة المحلات العمومية الصادرة في ٩ يناير
سنة ١٩٠٤

وبعد الاطلاع على القرار الصادر من المديرية في ١٣ أغسطس سنة ١٩٠٤ بتعيين
الاخطاط المخصصة لسكن العائلات وليست معدة للتجارة ببعض بلاد مديرية جرجا
ويندرج جرجا

قررها هو ان

(المادة الاولى)

شارع البصر في بندر جرجا يضاف الى الشوارع المندرجة في القرار المذكور آنفا

(المادة الثانية)

يعمل بهذا القرار بعد مضي سبعة ايام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما
تحريرا بسوهاج في ٩ يولييه سنة ١٩٠٥ (٦ جادى الاولى سنة ١٣٢٣) محمد أمين واصف

مديرية الغربية

قرار بشأن اللجيات بمدينة طنطا (*)

قرار

مدير الغربية

٢٧ يونيو سنة ١٩٠٥
بعد الاطلاع على المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الاهلي والمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات المختلط
وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بجمعية الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٨٩٤

قرر ما هو آت

(المادة الاولى)

كل عربة رجل معدة للسير في بندر طنطا يلزم أن يوضع في دليل ما كينتهاجرس أو بوق لتنبيه المارين ويجب أن يكون لها فانوس نصير وانوارته عند غروب الشمس

(المادة الثانية)

يجب على راكب عربة الرجل المسير دائماً في جهة اليمين وأن يخفف سيره عند تلاقي الشوارع

(المادة الثالثة)

لا يجوز لراكبي عربات الرجل أن يسيروا بسرعة زائدة في الشوارع والجهات الكثير المروء فيها ولأن يتسابقوا فيها ولا يجوز لهم أيضاً أن يسيروا على الماشي (التروارات) إلا حين دخولهم في منازلهم

(المادة الرابعة)

لا يجوز الركوب على العربة ولا النزول عنها في وسط الطريق بل يكون ذلك على حافة التروار

(المادة الخمسة)

يجب على الراكب الوقوف متى دعاه البوليس

(المادة السادسة)

يعاقب المخالفون لتصوص هذه اللائحة بغرامة من ٢٥ قرشاً الى ١٠٠ قرش

(المادة السابعة)

يسرى مفعول هذه اللائحة بعد درجها بالجريدة الرسمية بخمسة عشر يوماً

تحريراً بطنطا في ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٥ (٢٤ ربيع الثاني سنة ١٣٢٣)

حسن رضوان

ق ر ر

تظافة الطرق بطنطا وكفر الزيات والمحلة الكبرى وزقني (غريبه) (*)

مدير القريبه

بعد الاطلاع على المادة (٣٤٨) من قانون العقوبات للمحاكم الاهلية والمادة (٣٤٠) أول بولي
من قانون العقوبات للمحاكم المختلطة وعلى القرارات الصادرين من الجمعية العمومية بمحكمة سنة ١٩٠٥

الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٨ مايس سنة ١٨٩٥ و ٢١ ابريل سنة ١٨٩٦

قرر ما هو آت

(المادة الاولى)

جميع الأوصاح الناتجة من الاستعمال وكذلك الكسبة لا يجوز وضعها في الطريق العام
الا بين الفجر والساعة الثامنة فترتكى صباحاً ويكون وضعها على حافة التروار أو بجانب
باب المنزل أو المخزن لترفع بحرفة تخدمه الطرق

(المادة الثانية)

لا يجوز تنفيذ الإبسطة والسجاجيد والاعطية وغيرها بآلاً بواب والنوافذ والبكونات
المطلبة على الطريق العام بعد الساعة الثامنة أفرنكى صباحاً

(المادة الثالثة)

لا يجوز إلقاء المياه وغيرها من الشبائيك والنوافذ الأخرى على الطريق العام

(المادة الرابعة)

تسرى أحكام هذا القرار على بنادر طنطا وكفر الزيات والمحله وزقى

(المادة الخامسة)

كل من يخالف أحكام هذا القرار يعاقب بغرامة من خمسة قروش إلى خمسة وعشرين
قرشاً والمخالفات المنوّه عنها بالمادتين الثانية والثالثة من هذا القرار يصير اثباتها ضد
أصحاب الاملاك الذين يشغلون أما كنهم أو ضد المستأجرين لها

(المادة السادسة)

يجرى العمل بهذا القرار بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

تحريراً بطنطا في أول يولييه سنة ١٠٠٥ (٢٨ ربيع الثاني سنة ١٣٢٣)

حسن رضوان

نظارة الداخلية

تعديل زمام الادارة بجملة مديريات (*)

ناظر الداخلية

قرر ادخال التعديلات الآتية في جدول أسماء البلاد

مديرية الغربية

مركز دسوق

فصل عزبة يوسف محمد الفار عن بندر دسوق وعزبة مصطفى الفار عن ناحية شباس الملح
واضافتماعلى ناحية دمى وسلمان

١٨ برليه
سنة ٩٠٥

مديرية البحيرة

مركز دمنهور

فصل العزتين الآتيين عن ناحية منية بنى موسى واصافتماعلى ناحية (منشية
سعيد باشا طوسن)

أولاً عزبة حوية ثانياً عزبة سكن عساكر الدريسة (عمال السكة الحديد) المسجدة
ومشهوره باسم (بوسته نقره ٢ سنهور)

مركز كفر الدوار

فصل عزبة عبد الحميد افندى جوده عن ناحية كوم الخنش واصافتماعلى ناحية
الباينية

فصل عزبة سعد عرش عن ناحية البسلقون واصافتماعلى ناحية بردله

فصل عزبة الست خديجة الجزايرليه وعزبة السيد محمود أجدافندى كامل عن ناحية
البسلقون واصافتماعلى ناحية الوسطانية

(*) الواقع المصرية في ٢٢ برليه سنة ١٩٠٥ وجه ١٤٢٨

مركز وشيد

فصل عزبة عطيه دياب ملك عرفان باشا عن ناحية اللويه واصنافها على ناحية سدبا
الكليس

مركز أبو حصص

فصل عزبة حسن محمد فايد عن ناحية الجرادات واصنافها على ناحية زاوية نعيم
فصل عزبة عباسي أحمد الجلال عن ناحية بريسق واصنافها على ناحية (عرب أمين باشا
سيد احمد)

مديرية الجبـ

مركز الجبـ والصف

فصل ناحية التبين عن مركز الجبـ واصنافها على مركز الصف

مديرية بني سويف والمنيا

مركز بيا والقشن

فصل ناحية جزيرة الوكيلة والعرب التابعة لها عن مركز بيا مديرية بني سويف وتنبعها
الى مركز القشن مديرية المنيا

مديرية القيسـوم

مركز سنوس

فصل عزبة ورثة عثمان بك بدنان عن ناحية الروضه وتنبعها الى ناحية عزبة الكوى

مديرية جـرجا

مركز انجم

فصل التسعة فصوص المكونة منها جزيرة الشورانية التابعة لناحية الريانة بالكسكاته
عن هذه الناحية وجعلها ناحية قائمة بذاتها باسمها هذا

تحريرا في ١٨ يولييه سنة ١٩٠٥ - ١٥ جمادى الاولى سنة ١٣٢٣

عن ناظر الداخلية

ابراهيم نجيب

نظارة الاشغال العمومية

قرار برفع منع رى الشراقى بالوجه البحرى (*)

ناظر الاشغال العمومية

بعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر فى ١٠ ابريل سنة ١٩٠٥ غرة ٢٠٨
وبناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة لأعمال الرى
قد قررنا ما هو آت

٢٧ يوليه
سنة ١٠٥

(المادة الاولى)

ينتهى منع رى الاراضى المعروفة بوجه عام فى الاقاليم البحرية بالاراضى الشراقى
(وهو المنع المنو عنه فى قرار ١٠ ابريل سنة ١٩٠٥ غرة ٢٠٨ المتقدم ذكره)
فى يوم ٢٨ يوليو الجارى الموافق ٢١ آيب سنة ١٦٢١

(المادة الثانية)

على جناب مفتش عموم الرى وحضرات مديرى الوجه البحرى تنفيذ قرارنا هذا
كل منهم فيما يخصه ما

تحريرا بالقاهرة فى ٢٧ يوليه سنة ١٩٠٥ ناظر الاشغال العمومية
حسين خرى

مديرية الدقهلية

تحوطات صحية ضد تعفن المياه بمركز السنبلاوين (دقهلية) (*)

قرار

مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ١١ مايو سنة ١٨٩٥ وقرار اللجنة الصحية بمركز السنبلاوين بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٠٥
وبعد مصادقة نظارة الداخلية

قررهاوات

(المادة الاولى)

قد تعينت النقاط الآتية لأخذ مياه الشرب والاستعمال المنزلى من ترعة البوهية من التواحي الآتى ذكرها :

أولا - ناحية السنبلاوين من الجزء المحدود بنقطتين ثابتتين يميزتین باوجنتين احدهما بالقرب من كوبرى جامه والأخرى بجوار قنطرة السكة الحديدية الزراعية والمسافة بين هاتين النقطتين تبلغ ٨٠ مترا

ثانيا - ناحية سنفا من الجزء المقابل لسكن الناحية البالغ طوله ١٦٠ مترا الواقع على بعد ١١٠ متر بحرى الكوبرى المقابل لحطة السكة الحديدية الاقتصادية وقد تحددت هذه المسافة بوضع لوحين ثابتين

(المادة الثانية)

يعاقب بغرامة لا تزيد عن مائة قرش أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع كل من يتجاسر على :

أولا - أخذ مياه الشرب والاستعمال المنزلى من الناحيتين السالفتي الذكرا من البراءة أو أى نقطة غير النقطتين المنصوص عليهما لهذا الغرض

ثانياً - الاستحمام وغسل الملابس والاولاى المنزلية والمقاء القاذورات والاستعمال
بصفة مرحاض عموى فى أى نقطة داخلية فى حدود المحلات المعنية لأخذ مياه الشرب
والاستعمال المنزلى

ثالثاً - غسيل أوسى المراتى

(أ) بناحية السبلاوى فى أى نقطة من ترعة البوهية غير الجزء المحصور بين نقطتى
نابتىن ميمرتىن بلوحتىن احدهما بالقرب من قنطرة السكة الحديد الزراعية والأخرى
بقرى كوبرى السكة الحديد المصرية وىبلغ طول هذه المسافة ٣٠٠ متر
(ب) وفى ناحية سنفا فى أى نقطة غير المسافة المحصورة بين نقطتى نابتىن ميمرتىن
بلوحتىن احدهما بالقرب الكوبرى يعنى بعد النقطة المعنية لأخذ مياه الشرب من جهة
نزول التيار والأخرى على مسافة ١٧٠ متر

(المادة الثالثة)

یسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام
التصوره فى ٢٣ يوليو سنة ٩٠٥ مصطفى ماهر

نظارة الاشغال العمومية

قرار برفع منع رى الشراقى بالاقاليم الوسطى (*)

ناظر الاشغال العمومية

بعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر فى ١١ يوليه سنة ١٩٠٥ نمرة ٤٧٦ وبناء
على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة للرى قد قررنا ما يأتى سنة ٩٠٥

(المادة الاولى)

ينتهى منع رى الاراضى الشراقى فى اقاليم مصر الوسطى (وهو المنع المذكور فى قرار
النظارة المتقدم ذكره الصادر فى ١١ يوليوسنة ١٩٠٥ نمرة ٤٧٦) من اول أغسطس
سنة ١٩٠٥ الموافق ٢٥ أيبب سنة ١٦٢١

(المادة الثانية)

على حضرات مفتش عموم رى قبلى ومديرى أسبوط والنيا وبني سويف والقىوم
تنفيذ قرارنا هذا كل منهم فيما يخصه ما

تحريرا بالقاهرة فى ٣١ يوليه سنة ١٩٠٥ ناظر الاشغال العمومية
حسين نظرى

نظارة الداخلية

تعديل زمام الادارة بحرية الجزيرة (٢)

قرار

ناظر الداخلية

قرر ما هو آت

تقسم دائرة أراضي ناحية البساتين مركز الجزيرة من الوجهة الادارية بين هذه الناحية وناحية عزبة ١ جي الای (معادی الخيري) وعزبة ٢ جي الای بالمركز المذكور على حسب الحدود الآتية وذلك بدون تغيير في تبعية الغرب التابعة لناحية البساتين وعزبة ١ جي الای

(١) تكون حدود ناحية عزبة ٢ جي الای بين ناحية الجماره (سراي منازل السمجون) من الزاوية البحرية الى نقطة ترعة الحشاش الموجودة تحت شريط السكة الحديد لحلوان ومنها على خط مستقيم الشرق الى الزاوية القبليّة من جانب هذه الناحية ومنها الى الجبل الشرق وتكون حدودها من الجهة البحرية بين ناحية عزبة ٢ جي الای (معادی الخيري) ومنها على خط مستقيم يندى من البحر الى الزاوية البحرية للدوكتخانه القديمة ومنها الى الجزء المستقيم المتجه من الشرق الى الغرب من قناة وابور مياه الموصري ومنه على خط مستقيم للشرق حتى الجبل بحيث يكون الجزء القبلي من الترعّة تابعاً لناحية عزبة ٢ جي الای والجزء البحري منها الى ناحية عزبة ١ جي الای

(٢) تكون الحدود الفاصلة من الجهة البحرية بين ناحية البساتين وناحية عزبة ١ جي الای من البحر الى الزاوية البحرية للساكن الموجودة في ناحية عزبة ١ جي الای ومنه الى سافور محطة المعادي لسكة حديد حلوان ومنه الى السكة الموجودة قبلي عزبة الغرب

بحيث ان هذه العزبة تكون تابعة للبساتين ومنه الى الجبل الشرقى على خط مستقيم
فيكون هذا الخط هو الحد القبلى للاحية البساتين والحد البحرى للاحية عزبة ١ حتى الاى
(٢) تكون حدود البساتين من الخط الموصوف فى البند الثانى من الجهة القبلىة
وتبقى حدودها بين دير الطين وبين قسم مصر القديعه والخليفه كما كانت من قبل بحيث ان
الجزء المجاور للجبل من الجهة الشرقيه وموازل هذه الناحية يكون تابعا اليها ما

تحريرا فى ٢٨ جادى الاولى سنة ١٣٢٣ (٣١ يولييه سنة ١٩٠٥)

عن ناظر الداخلية
ابراهيم يحيى

نظارة الخارجية

الله، ام جمهورية الارجننتين لمعاهدة برسته واشنطون فيما يختص بالاشتراك فى الجرائد (٥)

١٢ يونيو طبقا للمادة ٢٤ من وفاق البوستة العام والمادة ١٢ من اتفاق واشنطون المبرم
سنة ٩٠٥ فى ١٥ يونيو سنة ١٨٩٧ بشأن تدخلى البوستة فى اشترى كات الجرائد وما ينشر متواليا
فدأ بلغ جناب رئيس الاتحاد السويسرى سعادة ناظر الخارجية موافقة جمهورية الارجننتين
على هذا الاتفاق ابتداء من ١٢ يونيو سنة ١٩٠٥ ما

نظارة الداخلية

منشور بخصوص الحج في سنة ١٩٠٦ (*)

حيث قد اقترب الميعاد الذي يقعد فيه الحجاج بيت الله الحرام فرأينا من
الواجب تذكيركم بالشروط والقيود التي يتتبع القيام بها على كل من
يريد أداء هذه الفريضة الدينية

(١)

ورقة الجواز والديابورت

لايسرح لأحد بأن يصر الى الاقطار الحجازية ابتداء من ١٥ سبتمبر الجاري
إلا بعد حصوله على ورقة جواز (ديابورت) من الشكل المخصوص المرسل لكم
مع منشورنا الرقم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٤ عمرة ١٧٤
ونستلفت نظركم الى أهمية استيفاء البيانات والتأشيرات الواجب تدوينها
في هذه الورقة فإنه عند عدمها أو نقصان شيء منها يمنع حاملها من السفر من
السويس

(٢)

وبهذه المناسبة أذكركم بما هو مذكور بالمنشور الصادر منا في ١٠ يناير
سنة ١٩٠٠ القاضي بعدم إعطاء ورقة الجواز (الديابورت) إلا لمن كان تابعاً
لدائرة اختصاصكم فقط دون أى شخص آخر وأذكركم أيضاً بأنه لايجوز صرف
تذكرة الجواز لشخص إلا اذا كان معروفاً بالمديرية أو اذا أثبت شخصيته بشهادة
شاهدين ممن يوثق بصدقهم من المقيمين بالمديرية

ويجب عليكم التشديد في تنفيذ هذه الشروط بكل دقة وبدون أقل تساهل حتى لا يتمكن المتوجهون للبحر من أخذ جوازاتهم الا من الجهة التابعين لها ولكي تكون أسمائهم وعنواناتهم معلومة بطريقة صحيحة يقينية

(٣)

أما فيما يختص بأوصاف النساء فوجب اتباع ما هو مدون بالمشور الصادر منا في ٧ يناير سنة ١٩٠٥ غرة ٢ القاضي بخبرة مصلحة الصحة العمومية مباشرة للاتفاق معها على أخذ هذه الأوصاف بواسطة حكيمات المدرجات والمحافظات هذا وان لم يمكن الحصول على هذه الأوصاف بواسطة الحكيمات المذكورات لدرجتها بجوازات النساء فيكتفى حينئذ بوضع أوصاف القائمة ولون العيون والسّن على جوازاتهن

(٤)

يجب درج أسماء وأعمار الاطفال الذين لا يزيد سنهم عن الأربع سنوات المرافقين لاهلهم في الحج على ورقة الجواز المنسقة لاهلهم والاطفال الذين يزيد عمرهم عن أربع سنوات والزوجة أو والده الحاج المرافق له في الحج يجب أن يسرف لكل منهم ورقة جواز على حدة

وهؤلاء الاطفال الذين يزيد عمرهم عن أربع سنوات يلزم أن يدفع لكل منهم تأمين المائة وستة وخمسين قرشا اذا كان من غير المسافرين برفقة الحمل

(٥)

قضت المادة (١٨٤) من قانون العقوبات الاهلي بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز عن عشرين جنيه على كل من استعار في ورقة الجواز اسما مصطنعا خلاف اسمه الحقيقي أو كفل أحدا في استعائه على الورقة المشبهة على الاسم المذكور وهو يعلم ذلك فيقتضى تفهيم نص هذه المادة بكل ما في وسعكم من الوسائل الى من تحت ادارتكم حتى يكون كل فرد عالما بالعقاب الذي يتعرض له اذا زور أو ساعد في تزوير الجوازات

(٦)

بعد التأكد من ثبوت شخصية طالب السفر الى الاقطار الجازية ومعرفة محل اقامته الحقيقي لايسرف الجواز اليه الا بعد أن يبرز الاوراق الآتية

أولاً - تذكرة ذهاب واياب صادرة من احدى شركات الملاحة المعتبرة لدى الحكومة (والشركة الوحيدة المعروفة الآن لدى الحكومة بأن في وسعها القيام بكافة الشروط المقررة هي شركة البواخر الخديوية دون سواها)

ثانياً - شهادة تدل على أنه يستطيع القيام بالتفقات اللازمة للرجوع

ثالثاً - ائصال يدل على تسديده مبلغ المائة قرش صاغ (١٠٠) المقررة لمصاريف غذائه بالمحاجر العممية في حالة عودته من الجاز وهو لايتأجل شيئاً

رابعاً - ائصال يدل على أنه أودع مبلغ الستة وخمسين قرش صاغ (٥٦) قبة رسوم الحجر العممي (القورنثينة) ومصاريف الركوب والتزول من وإلى البواخر بمحطة الطور

وحيث أنه سيؤثر على نفس ورقة الجواز الخاص بالحجاج باستيفاء كل هذه الشروط فيعفى الحاج من حمل شهادة الاقتدار معه (هذه الشهادة يمكن ابقاؤها بالمديرية) وكذلك يعفى من حمل ائصالي بمبلغ الستة وخمسين قرش (٥٦) والمائة قرش (١٠٠) فله يجوز له ابقاؤها مما يحمل اقامته بحيث لا يأخذ معه في السفر الا ورقة الجواز (البساورت) وتذاكر السفر

(٧)

جوازات المحجاج الاجانب

يتهم على المحجاج الاجانب أن يأخذوا أوراق الجواز من الشكل المخصص للمحجاج المصريين ويكتفى لأثبات شخصيتهم وتعيين محل اقامتهم بتقديم شهادة من قنصلات الدولة التابعين لها بذلك

وفما يتعلق بهؤلاء الججاج ينبغي أن يذكر في المربع الاول من ورقة الجواز اسم طالب الحج وجنسيته والاشارة الى شهادة القنصل أو التابع لها وتاريخ هذه الشهادة وتقوم هذه البيانات مقام البيانات المتنوعة المفروضة على الججاج المصريين فان الججاج الاجانب غير ملازمين بها انما يجب عليهم أن لا يأخذوا ورقة الجواز من غير المديرية أو المحافظة المقيمين بها ويجب عليهم التأشير على هذه الورقة من نفس العصبة في الذهاب وفي الاياب

(٨)

دفاتر قيد الجوازات

يكون في كل مديرية أو محافظة دفتر لقيد كل ما يصدر منها من أوراق الجوازات ويحتوى هذا الدفتر على البيانات الآتية :

أولاً عمر ورقة الجواز . ثانياً اسم طالب الحج . ثالثاً جنسيته . رابعاً الأشخاص المرافقين له . خامساً اسم المديرية أو المحافظة . سادساً اسم المركز . سابعاً اسم البلد أو الناحية . ثامناً تاريخ يوم السفر . تاسعاً تاريخ يوم العودة . عاشرًا ملاحظات

وكل ما عاين أحد الججاج يقيد تاريخ عودته في الخانة المخصصة لذلك بحيث يتيسر بمجرد النظر في هذا الدفتر معرفة الأشخاص الذين لم يعودوا من الجاز

(٩)

تسهيل السبيل الى الحج

يصدر منشور آخر في الوقت المناسب ببيان التسهيلات المخصصة للأشخاص الذين يودون الحج برفقة قافلة الحمل

(١٠)

تعميم نشر هذه التعليمات

يجب نشر هذه التعليمات بكل ما في وسعكم من وسائل النشر والتعميم مع ما تستلزمه من التفاصيل لاجل احاطة عالم العموم وتعمام معرفته لها خصوصا من كان مقبلا في دائرة اختصاصكم . ولنا وطيد الأمل في أنكم ترعون العمل بمقتضى هذه التعليمات بتمام الدقة وكال الاعتناء ونرى وجوب تحذيركم من الآن من الاخلال بأى حكم من أحكامها منعا من الوقوع تحت طائلة المسؤولية .

تحريرا في ٩ سبتمبر سنة ١٩٠٥ (١٠ رجب سنة ١٣٢٣)

ابراهيم نجيب

نظارة الاشغال العمومية

قرار بخصوص نقل الآثار القديمة على شكل حديد الحكومة (*)

ناتر الاشغال العمومية

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من الأمر العالي الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨

١٠ سبتمبر
سنة ١٩٠٥

وعلى قرار النظارة الصادر في ٣١ يولييه سنة ١٩٠٢

وبناء على ما عرضه علينا مجلس ادارة السكة الحديدية المصرية قد قررنا ما هو آت

(المادة الاولى)

لا يقبل نقل أية ارسالية من الآثار التاريخية بالسكة الحديد إلا اذا كان معها رخصة
رسمية من مصلحة الآثار بالقاهرة تضم الى أوراق الارسالية فلان ناد مطلقا الى الراسل
ولا الى اللرسل اليه

(المادة الثانية)

يجب على الراسل للانتفاع بتعريفه المراجعة (درجة خامسة عوضا عن درجة أولى)
أن يقدم أيضا شهادة من تلك المصلحة تفيد أن الارسالية معدة لمتحف عمومي بمصر
كان أو اجنبيا ما

ناتر الاشغال العمومية

نحبر في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٠٥

حسين فخري

مديرية الدقهلية

تحوطات صحية ضد تعفن المياه بفارسكور (دقهلية) (٢)

قــــــــــــــــرار

مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ١١ مايو سنة ٨٩٥
 وقرار اللجنة الصحية رقم ٢٤ ابريل سنة ٩٠٥
 وبعد مصادقة نظارة الداخلية
 أمر بما هو آت

(المادة الاولى)

يعاقب بغرامة لاتزيد عن مائة قرش أو بالحبس مدة لاتزيد عن أسبوع
 أولاً - كل من يأخذ مياه الشرب أو الاستعمال المنزلي من النيل أو من ترعة
 الشرفاوة بناحية فارسكور من أى نقطة غير النقط الآتية وهى :
 (أ) من البحر الأعظم من الشاطئ الشرقى المقابل للجهة الجنوبية لجنينة
 التفيتش وهو الجزء المحصور بين نقطتين ثابتتين مميزتين بلوحتين
 نمرة ١ و ٢ الأولى قرب ساقية زهيرى والأخرى بجوار ضريح
 الشيخ المسيرى

(ب) من ترعة الشرفاوة من الجزء المحصور بين نقطتين ثابتتين مميزتين
 بلوحتين نمرة ٥ و ٦ احدهما بجوار البربخ الموجود اتجاه واور
 الطعين تعلق على افندى شاكر والأخرى بجوار الكوبرى الخشب

ثانياً - كل من يرسي الهيئات والمراكب في أى نقطة في الجهة الشرقية للنيل في غير الجزء المحصور بين نقطتين ثابتين يمرّتين بلوحتين عمدة ٣ و ٣ احداهما بحرى جامع الشيخ البشرى والأخرى قريبة من الكشكش الخشب تعلق ملتمز المعديّة

ثالثاً - كل من يأخذ مياه الشرب أو الاستعمال المنزلى أو غسيل أو سقى المواشى من البركة الموجودة ببلدة فارسكور أو المحيطة بها

رابعاً - كل من يستحم أو يغسل الأواني أو المواشى في غير الجزء المحصور من النيل بين نقطتين ثابتين يمرّتين بلوحتين عمدة ٣ و ١ وفي التربة الشرفاوية في غير الجزء المحصور بين نقطتين ثابتين يمرّتين بلوحتين احداهما بحرى السوبرى والأخرى قرب تربة زغلوله

خامساً - كل من يلقي قاذورات أو نحو ذلك في النيل أو أحد فروع أو على الشواطئ أو يستعمل الشواطئ بصفة مرحاض عموى

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار بعد ثلاثة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

المصورة في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٠٥ - ٢٤ رجب سنة ١٣٢٣

ماهر

مجموعة
قرارات ومنشورات
الحكومة المصرية
سنة ١٩٠٥

مجموعة الثلاثة شهور الرابعة



(المطبعة الأميرية بمصر)
١٩٠٥

نظارة المالية

مسائل شتى تتعلق بمصلحة عموم الاوقاف (*)

ترتيب الادارة العمومية

(ترتيب الحسابات)

ان اللائحة العمومية لمصلحة عموم الاوقاف المتوجة بالامر العالي الرقم ١٣ يوليو سنة ١٨٩٥ عهدت الى نظارة المالية بترتيب حسابات هذه المصلحة ومراجعتها وتقديم تقرير سنوي عن حالتها المالية الى الخزانة العظمى الخديوية

١٤ مارس
سنة ٩٠٥

ولقد كان يجب العمل بالطريقة الحسابية الجديدة من اول يناير سنة ١٨٩٦ ولكن حال دون ذلك صعوبة صادفت النظارة عند الشروع في وضع هذه الطريقة فلم يمكن السير على مقتضاها الا من اول يناير سنة ١٨٩٧

(الطريقة القديمة)

ومنشأ هذه الصعوبة ان مصلحة عموم الاوقاف كان بها لكل وقف حساب قائم بذاته فكانت طريقها الحسابية عبارة عن حسابات عددها بقدر عدد الاوقاف التي تحت ادارتها وكان استنادها في اتباع هذه الطريقة على عدم التمكن من وفاء بحجز ايرادات الاوقاف الفقيرة من زيادة ايرادات الاوقاف الغنية لأن الشريعة الغراء لا تحجز استعمال ايرادات وقف في شؤون وقف آخر حتى ولا بطريق الاستدانة ولأن زيادة ايرادات كل وقف من الاوقاف الغنية لها وجوه مخصوصة تصرف فيها

فبناء على ذلك كان يجب على المصلحة أن لا تصرف في شؤون كل وقف أكثر من ايراداته كما تقتضيه الشريعة الغراء ولكنها لم تفعل ولم يكن في امكانها أن تفعل ذلك لما كان يوجب عنه من العواقب الخطيرة لذا أن تعديل مصروفات الاوقاف في كل حين

(*) الوثائق المصرية في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٠٥ ملحق

لجعلها بنسبة إراداتها من الأمور المحلة بحسن سير العمل خصوصاً بالنظر لكثرة عدد الأوقاف ومن جهة أخرى لوافق أن إرادات بعض الأوقاف نقصت أو بطلت تماماً لعلّة عرضية أو دائمة لا اضطر الحال إلى انقاص مصر وفات هذه الأوقاف أو إلغائها تماماً

ولا يخفى أن مصر وفات الأوقاف تشمل عادة غير مصاريف الإدارة والتحصيل النفقات اللازمة لإقامة الشعائر الدينية وقراءة القرآن الشريف على روح الواقفين عند أفئدتهم وتفرقة رحلت وأجراء صدقات وإحياء ليال بالمدافن وغيرها على أن انقاص مثل هذه المصارف وفات أو إلغائها يترتب عليه تعطيل بعض الشعائر الدينية وقفل مساجد وحرمان عدد عظيم من الفقراء والمساكين من الصدقات المعتاد توزيعها عليهم والتعرض لتسكين خدمة المساجد من حرمانهم من رواتبهم التي هي وسيلتهم الوحيدة للعائش

ففي هذه الحالة لم يكن في الوسع الاعطاء صبغة قانونية للطريقة التي اتبعها المصلحة المذكورة الخين وبما أنها كانت تصرف مصر وفات الأوقاف من إراداتها بصرف النظر عن أصل مصادرها بمعنى أن إرادات الأوقاف كلها كانت كأنها مال واحد تنصرف فيه المصلحة بحسب الحاجة وما كان تشكيل حساب مخصوص لكل وقف إلا صورة من الصور الحسابية لا تنطبق على حقيقة الحال ويتسبب عنها مصر وفات بلا فائدة فكان الأولى بناء على تلك الملاحظات إبطال هذه الطريقة والاستعاضة عنها بالطريقة الحسابية المؤسسة على الميزانية وهي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها معرفة حقيقة حالة المصلحة المالية ولأجل ذلك كان يكفي أن يتقرر توحيد الأوقاف الذي كان حاصله في الواقع ونفس الأمر فطلب ذلك نظارة المالية من مجلس النظار وبما حوّل لها هذا الطلب أن الأوقاف التي كان المقصود توحيدها هي الأوقاف الخيرية أي التي انقرض مستحقوها وأصبحت مخصصة لأعمال الخير والبر ذات المصلحة العمومية

فقال المصلحة ان توحيد الأوقاف لا ينطبق بحسب فكرها على الشريعة القراء فلم تعارض نظارة المالية في هذا القول ولكنها أرادت أخذ رأي بعض العلماء أملاً في أنهم يقدرون هذه المسئلة حق قدرها ويجدون في التصوص الشرعية ما يساعد على التوحيد المطلوب

وبعد درس المسئلة درسا دقيقا بواسطة لجنة من العلماء عين أعضاها مجلس التظافر عرضت نظارة المالية على المجلس مشروع ارادة سنية طالت المناقشة فيه ثم قبل بعد تعديلات خفيفة وصدرت الارادة السنية به في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ مرة ١٢

(الطريقة الجديدة)

هذه الارادة السنية مرة ١٢ مع كونها لم تقض في الواقع ونفس الأمر بتوحيد الأوقاف الخيرية توحيدا مطلقا ولكنها اشتملت على نصوص يمكن بها الوصول الى الغرض المقصود فقد نص فيها أن الأوقاف المذكورة تنقسم أقساما بحسب وجوه صرفها وان ما يزيد في إيرادات تلك الأقسام عن مصروفاتها بعد وفاء ما يظهر من العجز في أي قسم منها يتكون منه مال احتياطي لا يمكن التصرف فيه إلا بأمر عال يصدر بناء على طلب مدير عموم الأوقاف بعد أخذ رأي مجلس الإدارة أو المجلس الأعلى على حسب الأحوال على أن هذه الأحكام لا تسري على أوقاف الحرمين الشريفين وقد نص أيضا في الارادة السنية المشار اليها بعبارة الاجراءات التي توصل عند الاقتضاء لمعرفة اراد ومصروف كل وقف فانبعت المصلحة هذه الطريقة وانما رأت وجوب الاستمرار على بقاء حساب خاص لكل وقف غير أنها بعد زمن قليل صرفت النظر عن ذلك من تلقاء نفسها بالتحاد آراء رؤساء أعلامها لأن مستندات الإيرادات والمصروفات موضوعة بطريقة تسهل بواسطتها معرفة الإيرادات والمصروفات الخاصة بكل وقف عند الحاجة وهو أمر نادر الوقوع

(الميزانية والحسابات)

وعلى أثر صدور الارادة السنية المؤرخة في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ قسمت المصلحة بالاتفاق مع نظارة المالية الأوقاف الخيرية الى أربعة أقسام وحوت ميزانية سنة ١٨٩٧ بناء على هذا التقسيم وبعد التصديق عليها أعلنتها الى فروعها قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٦ ثم جمعت كتاب حسابات الفروع في القاهرة فأعطتهم نظارة المالية تفسيرات شفاهية وتعليمات مطبوعة للسير في العمل على مقتضى الطريقة الحسابية الجديدة من أول يناير

سنة ١٨٩٧

ومنذ سنة ١٨٩٨ صارت الميزانية السنوية لمصلحة الأوقاف تصدر بالاتفاق مع نظارة المالية وبعد الموافقة عليها من المجلس الأعلى وصدرت الأرادة السنية باعتمادها تنشر مع بيان ما يكون بينها وبين ميزانية السنة التي قبلها من القروقات وأسبابها وصار ما يقرر صرفه من المال الاحتياطي يتحرره ميزانية مخصوصة غير اعتيادية تنشر بالشكل ذاته ومن ذاك الحين أيضا جاز نشر حساب شهرى وحساب سنوى عن إيرادات ومصروفات الميزانيتين في الجريدة الرسمية

(تصفية المتأخرات)

في أثناء المناقشة التي دارت في المسألة المتقدمة أخذت نظارة المالية في تنظيم حسابات الزراعات وطريقة التحصيل وفي وضع قواعد صرف المصروفات وفي تصفية المتأخرات لغاية سنة ١٨٨٨ التي كانت موكولة منذ سنة ١٨٨٩ الى اعمال خصوصيين ولم تنته بسبب اهمالهم وعدم اعتناء المصلحة فكانوا يضعون الوقت في الاستغفال بدقائق القضايا ولو كانت قليلة الأهمية بدلا من الاقتصار على تنظيم الحسابات بنسوية المقتضى تسويته وتحرر كشف عن كل تفتيش وكل مأمورية بالمبالغ المطالبة للمصلحة وعلى ميزان البواقي المقتضى نقلها الى حسابات سنة ١٨٨٩ والكشف المذكورة كان يجب على المصلحة أن تطلبها وترسلها منذ سنة ١٨٩٠ الى اعمالها في القاهرة والاقاليم لتتصل المتأخرات بتقضاها ولكنهم تأخذ في ذلك إلا بعد عشرين سنة من بدء الاشتغال في تصفية المتأخرات ثم شرع فيه بالجد والاجتهاد في شهر نوفمبر سنة ١٨٩٦ فامكن نهوه بعد بضعة شهور لتسديد نظارة المالية فأصبحت المصلحة حينئذ قادرة على معرفة حقيقة حالتها المالية

أما تحصيل المتأخرات لغاية سنة ١٨٨٨ والمتأخرات المتجمعة في حسابات المدة التي بعدها من أول يناير سنة ١٨٨٩ لغاية ديسمبر سنة ١٨٩٦ أو تسويتها في حالة عدم اقتدار المدينين على الدفع فكان عملا يستدعي زمنا طويلا فاضطر الحال الى الاستغفال به أكثر من ثلاث سنوات

(ترتيب المستخدمين)

وبعد أن انتهى هذا العمل وزال ما كان يحول دون سير الإدارة بانتظام وحل حينئذ الوقت الذي يمكن فيه الاهتمام بترتيب أقلام المصلحة لاعطاء كل منها حقه من العمل بحسب مقتضيات العمل أي منذ سنة ١٩٠٠ لم تغفل نظارة المالية عن استلفات نظر المصلحة في كل سنة الى هذه المسألة المهمة ومع ذلك لم تنه إلا أن

وربما كان يمكن بواسطة هذا الترتيب تخصيص بعض من عمال المصلحة للقيام بعمل الذين دعت الحاجة الى تعيينهم ببعض الاقلام في خلال السنوات الأخيرة أو الذين تشكل بهم القلم الذي أنشئ حديثا بناء على طلب محكمة مصر الكبرى الشرعي لمراجعة الحسابات التي يجب على نظارة الاوقاف الخيرية المحضة تقديمها الى ديوان عموم الاوقاف تطبيقا للواد ٣٦ الى ٤١ من لائحة الاوقاف العمومية التي لم تقدم المصلحة الى الآن على العمل بمقتضاها لما في ذلك من الصعوبات ولكنني أفكر ان هذه الصعوبات لم تزل كما كانت وانما لا يمكن معرفة الفوائد التي تنجم عن تشكيل القلم المذكور الا بعد الاختبار واني على كل حال أخشى أن النتائج التي تتوصل اليها المصلحة لا توازي قيمة النفقات المهمة التي اقتضى الحال الى درج اعتمادها في الميزانية

ومن جهة أخرى اضطرت المصلحة لأجل تحسين حالة بعض المستخدمين أن تجري سنة بعد أخرى تعديلات جديدة في ترتيب الدرجات انبني عليها فتح اعتمادات جديدة في كل سنة

فيتضح مما تقدم ضرورة ترتيب أقلام المصلحة ليس فقط ليكون ترتيب الدرجات على الشاى الذي لا يمكن بدونه الوصول الى الغرض المقصود منه بل أيضا لأجل احتساب زيادة اعتمادات الميزانية في كل سنة وإذا كان قد منع من انخامه لأن أسباب لافادة من ذكرها هنا فان هذه الأسباب قد زالت الآن وصار في إمكان المصلحة الاهتمام بهذا الترتيب وذلك بأن تشكل لجنة تكون مؤلفة من جميع رؤساء الاقلام تحت رئاسة وكيل المصلحة وبحضور مندوب من نظارة المالية لدرس مسألة تقسيم العمل بين الاقلام وعدد العمال اللازمين لكل قسم ويجب أن يحضر لدى اللجنة رئيس القلم الذي يكون قدّم

تقرره إليها البحث فيه حتى يتسنى له شرح طلباته وإعطاء المعلومات التي تطلب منه واللجنة تصدر قرارها بشأن هذه الطلبات ويمكنها هي ذاتها أن تطلب ادخال تعديلات في اجراءات الاقلام لتسهيل العمل وانقاص عدد العمال ثم تحرر اللجنة ملخصا عوميا عن أعمالها وبعد مصادقة نظارة المالية عليه يعرض على مجلس الاوقاف الأعلى لاعتماده

ادارة الاوقاف الاهلية

(التحلل القديم)

يدير ديوان الاوقاف أوقافاً أهلية إما بمقتضى تقارير تطلب من القضاة الشرعيين بناء على طلب مستحق هذه الاوقاف أو بصفة حارس قضائي بمقتضى أوامر من الحاكم المدنية فكان فيما مضى يميل تسوية حقوق المستحقين ويؤخر صرفها اليهم مدة طويلة فكان هؤلاء المستحقون لا ينقطعون عن الشكوى وكان الديوان يخلق مواقع وصعوبات شتى وهي كثيرة لا تحصى في النصوص الشرعية المتعلقة بالاوقاف وذلك لأجل أن يطيل على قبول الامكان الوقت الذي يجب عليه فيه أن يرفع يده عن ربيع تلك الاوقاف حتى انتهى الحال به الى أن يعتبر ربيعها كأنه من ماله

فالتخذت الوسائل اللازمة لازالة هذا التحلل ومنذ سنة ١٩٠٠ جرى هذا العمل على ما يرام من الانتظام حتى ان الشكاوى التي من هذا القبيل بطلت تماماً

(توزيع الإيرادات على المستحقين)

وبما أنه لا يمكن معرفة حقيقة مقدار الإيرادات المقتضى توزيعها على مستحقى الاوقاف الاهلية إلا بعد تقبيل حسابات السنة فقد جرت المصلحة على أن تصرف اليهم في خلال السنة مبلغ شهري على الحساب بنسبة متوسط إيرادات أوقافهم وأن تصرف الباقي في بجزر السنة التالية بعد تقبيل الحسابات وتحرير كشوف التوزيع فاعلموا الآن إلا أن تجري ما في وسعها حتى لا يتأخر صرف هذا الباقي الى ما بعد شهر مارس

(المقتضى بحجزة الترميم والحجارة)

إن المقتضى بحجزة من إرادات الأوقاف الأهلية لحفظ وصيانة أعيانها يلزم تقديره بقية نسبية تسرى على جميع الأوقاف المذكورة وذلك لاجتناب شكوى المستحقين التي تكون غالباً في محلها

وإذا اقتضى الحال لعمل ترميمات مهمة أو إنشاء عمارة جديدة أو تجديد أعيان مقبرة يجب بحجزة مبلغ خصوصي لذلك نقدر قيمته في كل مرة من مقتضى الرسوم والمقاييس الابتدائية التي يقدمها قلم الهندسة

قلم الهندسة

(ترميمات تأجيلية)

إن الإصلاح الأول الذي أدخل في أعمال قلم الهندسة منذ سنة ١٨٩٩ كان وضع مهندسي الأموريات في القاهرة والأقاليم تحت إدارة الأمورين مباشرة وملاحقتهم وذلك لأجل سرعة إنجاز الترميمات التي يطلبها المستأجرون ولأجل تخفيف أعمال قلم الهندسة الذي كان يتضارب رأساً مع المهندسين المذكورين حتى في المسائل المتعلقة بالترميمات الخفيفة فأمكنه بعد ذلك الانقطاع للمسائل المهمة

(المعارات)

وفي سنة ١٩٠٢ وضعت قاعدة من مقتضاها عدم جواز طلب أي اعتماد من نقود الميزانية الغير الاعتيادية لإنشاء أي عمارة إلا بعد اتمام الرسوم والمقاييس المختصة بها وإن النفقات التي يستلزمها درس المشروعات تخصم من الميزانية الاعتيادية مثل المصروفات العمومية المتعلقة بقلم الهندسة

(مراقبة مصلحة العموم)

والمأمول أن ديوان العموم يزيد التفاته إلى أعمال قلم الهندسة ويستشرك في درس المشروعات ويبحث في تكاليف الأشغال وكيفية إجرائها ولكن هنالك أمر مفقود بالكلية على أنه ضروري جداً وهو المراقبة الفنية بمعرفه سلطة عليا ذات خبرة ومما يزيد ضرورة هذه المراقبة هو أن قلم الهندسة ينفق سنوياً مبالغ عظيمة جداً

الدَفْتَرُخَانَةُ

(اللائحة)

منعا لتراكم المحفوظات في الدفترخانة وتسهيل البحث أشير على ديوان الاوقاف باتباع اللائحة الجارية العمل بها في دفترخانات المصالح الأميرية مع تحويلها على حسب احتياجه وحيث ان اتباع هذه اللائحة يستلزم قبل كل شيء وضع جداول يرجع اليها لترتيب الدفاتر والاوراق منقسمة الى ثلاثة أقسام وهي التي يلزم حفظها الى الانتهاء والتي يلزم حفظها لزمن معلوم والتي لا فائدة من حفظها ويمكن بيعها كورق مستغن عنه وقد تم فعلا وضع هذه الجداول وتم أيضا تحرير مشروع لائحة الدفترخانة فباعلى الديوان إلا أن يجرى اللازم للعمل بها في أقرب وقت

(دروس الوقفيات وتسجيلها)

وحيث ان السير على مقتضى تلك اللائحة يستلزم ابتداء فرز الأوراق فمن رأى اتخاذ هذه الفرصة الوحيدة لفرز الوقفيات المختصة بالاوقاف الخيرية وتسجيلها بحسب وجوه صرفها وتواريخها وربما يوجد بين الوقفيات المذكورة ما يعتاز بأهميته من الوجهة التاريخية فيجب درسه اذ ربما خصوصيا لأى معوق أنها ستظهر أمور جديدة فيما يختص بتاريخ مصر في عهد السلاطين والمماليك

التفتيش والأموريات

(الفرع)

لمصلحة الاوقاف في جميع أنحاء القطر تقريرا أطيان وأما كن تديرها لحسابها أو لحساب الغير ولها القيام بهذه الادارة خمسة تفتيش وخمس عشرة مأمورية منها أربع في القاهرة وأحدى عشرة في المديرية . وهذا بيان التفتيش والأموريات

التفائيش	مأموريات في المديرية
المحلة وسمود	بني سويف والقويس
الجيزة والجيزة	المنيا
شباس وقلين	أسيوط وجرجا
دمهور	قنا
بيا	اصوان
مأموريات في القاهرة	حلفا
قسم أول	الشرقية
» ثان	المتصورة
» ثالث	المنوفية
بولاق والقليوبية	طنطا
	الأسكندرية

(إدارة الاطيان)

تشغل التفائيش بنوع خاص بإدارة الاطيان فتجتهد في تأجيرها أكثر مما تهتم بزراعتها على ذمة المصلحة ولكنها مستعدة لزراعة ما يكون منها محتاجا الى اصلاح أو ما لم يمكن تأجيره بسبب نجس العطاءات لدى الاشهار أو تواطى المزارعين والمزادات تكون دائما بمجلسه غلثية في النواحي الكثيفة فيها الاطيان بعد التشرعها في الجرائد واصق الاعلانات وفي التفائيش كثير من العمال وهم المفتش ووكيل التفائيش والمعاونون وكتبة الحسابات وانجليزية ونظار وكتبة الزراعات والجباه

(الحساب الشهري وحساب الثلاثة شهور)

وترسل التفائيش الى مصلحة العوم خلاف الحسابات الشهرية عن ايراداتها ومصرقاتها المقررة في الميزانية وحسبة الثلاثة شهور عن الصنف المستديم مستحقرات شهرية من دفاتر الزراعات المتعلقة بحسابات المخازن والمواشى والسباح والاشجار وذلك بعدمضاهاة تلك المستحقرات على دفاتر المراقبة الموجودة في التفائيش

(حساب الارباح السنوية)

ترسل التفاتيش أيضا في آخر السنة الزراعية التي تنتهى في ١٥ نوفمبر وبعد بيع المحصولات النيلية حسابا عموما عن الارباح مرفقا بكشوف تفصيلية مبين فيها زراعة زراعة منقاصا من مساحة الاطيان المزروعة وأنواع المحصولات وقيمتها بحسب أثمان المبيع أو بحسب تقديرات المزاينة عما يكون حفظ لمؤنة المواشى أو للتقاوى والمصاريف الزراعية المختصة بكل نوع فالفرق بين قيمة المحصولات والمصاريف الزراعية مضافا اليه الأرباح المتحصلة في السنة ومخصوصا منه المال المدفوع للحكومة هو صافي أرباح السنة للزراعة

وبعد عمل حاسبة الارباح زراعة زراعة كما توضح ترحل الارباح في الحساب العموى حيث تجمع ويضاف اليها الارادات العمومة وتخصم منها المصروفات العمومة وقيمة مال الاطيان التوالف التي لم تزرع فالباقى بعد ذلك هو قيمة الحساب العموى أى مقدار صافي الارباح التي تحت من ادارة الاطيان التابعة للتفتيش

(حساب رأس المال)

وفي التفاتيش سجل لقيد الاطيان والمباني الزراعية والآلات فيلزم استيفاء هذا القيد ببيان أثمانها الأصلية ان كانت معلومة والا فأتساويه الآن ويضاف الى ذلك ما يصرف عليها من مصاريف الإصلاح والصرف والرى

وعلى كل من التفاتيش أن يرفق بحساب الارباح السنوى مستخرجا من السجل المذكور مشغلا على البيانات المبدئى ذكرها المكون منها تساويه الاطيان الموكول ادارتها اليه من رأس المال وبواسطة هذه البيانات مع معرفة رأس المال وصافي أرباح السنة يمكن الوقوف على فئة الغائدة التي نتجت من ادارة رأس مال كل تفتيش ومضاهاة النتائج التي تحصلت عليها التفاتيش بين بعضها والبحث عن أسباب ما يظهر من النقص أو الزيادة في الارباح لاجراء ما فيه الوصول الى ازالة ما يلزم ازالته منها وتسجيل ما يلزم تسجيله

(أعمال التصليح والصرف والرى)

أعمال التصليح والصرف والرى والعمارات الانشائية والترميمات المهمة فى المباني الزراعية وهى من المصاريف التى يلزم أخذها دائماً من المال الاحتياطى كانت جارية بدون رابطة بمجرى مطلب الموطنين الموكول اليهم ادارة التفاتيش ومنذ سنة ١٩٠٢ أشير على المصلحة بتتبرر جدول عمومى عما تستلزمه حالة الاراضى بكل نفقات من الاعمال التى من هذا القليل لاتعامها تدريجياً بقدر البالغ التى يمكن تخصيصها لذلك سنوياً

فيجل عنهم مقاييس ابتدائية وتقدير يقدمها المفتشون ببيان أسبابها وأهيتها حتى تتمكن المصلحة من طلب الاعتمادات اللازمة لها وتأذن بالبده فيها عندما ترى ذلك مناسباً ويجب أيضاً على المفتشين أن يخبروها بحالة الاشغال التى شرع فيها بمقتضى تقارير تحرر فى مواعيد معلومة وترسل الى المصلحة فى بحر شهر بوليه وشهر ديسمبر من كل سنة وليتسنى لها الحكم بموافقة الاشغال التى يطلبها المفتشون يجب أن يكون لديها خريطة عن كل نفقات مبن فيها حالة الاطيان وكل ما فيها من ترع ومساق وأشغال صناعية وسكك حديدية وآلات رافعة وغير ذلك

وتتهم أيضاً التفاتيش بتأجير ما يكون فى دائرة اختصاصها من محلات السكن وكذلك تهتم بالأموريات بتأجير ما يكون فى دائرة اختصاصها من الاطيان الزراعية

(طريقة التحصيل)

وأهم أعمال التفاتيش والأموريات تحصيل أجرا الأملاك وإيجارات الاطيان الزراعية وهذه المسألة كانت من أكبر المسائل التى اشتغلت فيها نظارة المالية فقد جمعت بمبالغ عظيمة من الإيجارات المتأخرة صرف عدة سنوات فى تصفيها وأنما فى آخر سنة ١٨٩٦ صارت الحالة أقل تعقيداً إذ أنه بعد تحصيل الجزء الأكبر من هذه المتأخرات والتجاوز عما اقتض عدم إمكان تحصيله وإبقاء المتأخرات المرفوعة عنها دعاوى اتخذت الوسائل اللازمة ليس فقط لتحويل تلك الدعاوى بل وعلى الخصوص لانتظام تحصيل الاقساط فى مواعيدها ومنع تجمع متأخرات جديدة واجتناب الدعاوى على قدر الامكان وقد بلغت فى آخر سنة ١٨٩٩ نحو ١٤٠٠ دعوى

والسبب في كثرة عدد الدعاوى هو انه مجرد تأخير المستأجر عن دفع الإيجار في المعاد المحدد في عقد الإيجار كان المفتشون أو المأمورون التخلص من المسؤولية يرفعون الدعوى عليه بدون أن ينظروا الى ما اذا كان هذا المستأجر من المستأجرين القدماء ومعتاد على دفع الإيجار في المعاد ولكن طرأ عليه عذر مؤقت ويمكن امهاله مدة بلا خوف على ضياع الإيجار فالتخاذل هذه الطريقة بلا تزوير تسبب عنه أن بعض المستأجرين المرفوع عليهم دعاوى بمبالغ زهيدة كانوا يتأخرون عن دفع الإيجار ويتركون التأخرات تراكم عليهم حتى كانت النتيجة مرارا - وهي منتظرة - أن المصلحة تفقد الإيجار والمساير يف القضاء مع كسبها الدعوى

وقضاه عن ذلك فان المستأجرين كانوا يتأخرون في أكثر الأحيان عن دفع الإيجار حتى يجبروا المصلحة على عمل الترميمات الضرورية اذ انهم كانوا لا يحصلون عليها مطلقا أو يتحصلون عليها بعد زمن ليس بقليل بسبب بطء الاجراءات الادارية التي كانت تازم حينئذ

فلارأه هذه الحالة تقرر اتخاذ الاجراءات الآتية :

أولا - منع المفتشون والمأمورون من رفع الدعاوى على المستأجرين بدون الحصول على تصريح بذلك أو لامن ديوان العموم

ثانيا - تنبه عليهم فيما يتعلق بإيجارات الاطيان وهي تستحق دائما في مواسم الحصول بأن يجتهدوا أولا بنزع المستأجرين الذين لا يكون لهم ثقة فيهم من التصرف بمحصلاتهم قبل دفع الإيجارات المستحقة وأن يجبروا الحصول وينبذوا بمعرفة المديرية اذا اقتضى الحال بذلك وأن لا يطلبوا التصريح برفع الدعوى على المستأجر المتأخر في الدفع الا بعد استعمال هذه الوساطة وعدم حصول الفائدة وأنه في حالة التصريح لهم باقامة الدعوى يطلبون دائما فسخ عقود الإيجار ليتخلصوا من المستأجرين المعتادين على عدم دفع إيجاراتهم وأن لا يقبلوهم في المرات

أما المستأجرون الذين يكونون برهنوا على استقامتهم ودفع إيجاراتهم في مواعيدها ولكنهم في حالة ضيق مالي وقى فقد تنبه على المأمورين والمفتشين أن يعيهاوهم المدة اللازمة

لهم بل وأن يساعدوهم أيضا بنصائحهم أو بمساعدتهم الشخصية على بيع محصولاتهم بأحسن الاسعار وأشير أيضا على المفتشين والمأمورين أن يجتهدوا باستمالة مثل هؤلاء المستأجرين بتجديد عقود إيجاراتهم ولو طلب غيرهم تأجير الاطيان التي تحت أيديهم باجرة أرجح للمصلحة

ثالثا - فيما يخص تأجير محلات السكن تنبه على المفتشين والمأمورين أن لا يطلبوا رفع الدعوى على المستأجرين المتأخرين عن الدفع إلا بعد استئصال جميع الوسائل الحية والتأكد من أنهم من المستأجرين المعتادين على عدم الدفع

رابعاً - أذن لهم بصرف المصاريف التي تستلزمها ترميمات الأماكن مما لا تزيد قيمته عن عشرة جنيهات لكل محل أو منزل بدون الحصول أولاً على تصريح من المصلحة حتى يشفى لهم الشروع في العمل بلا تأخير

خامساً - ان المهندسين الموجودين بالتفانيس والمأموريات وكانوا يخبرون قلم الهندسة رأساً حتى فيما يخص بالترميمات الطفيفة تتبعوا الى المفتشين والمأمورين وصاروا تحت أوامرهم وملاحظتهم مباشرة

سادساً - ان الاجراءات الخاصة بصرف مصاريف الترميم التي تزيد عن ١٠ جنيهات صار تقريرها واختصارها ما أمكن لاجتناب التأخير في اتمام الاعمال التي يطلبها المستأجرون ويتضح انها لازمة فكانت النتيجة ان المفتشين والمأمورين اضطروا الى زيادة الاهتمام في تحصيل الإيجارات الأماكن والاطيان بالتعامل رأساً مع المستأجرين فصاروا يعرفونهم أكثر من قبل وسهل عليهم بذلك الوقوف على الطريقة التي يسلكونها معهم في حالة التأخير للحصول على الإيجارات المستحقة بأقل ما يمكن من التفقة وان قلم الهندسة لم يعد يهتم بالإبطلات الترميم التي تزيد قيمتها عن ١٠ جنيهات ووجه عنايته الى الاشغال الأكثر أهمية وان عدد القضايا قد قل تدريجياً وقلت مصاريف التحصيل وتوفر على المصلحة نفسها اعمال كثيرة كانت تعملها بلا فائدة

(الكشوف الشهرية للإيجارات)

ترسل التفاتيش والمأموريات الديوان العموم فيما يختص بأجر الأملاك كشوفاً شهرية مينا فيها الباقي تحت التحصيل لغاية الشهر الماضي والمستحق عن الشهر الجاري والمضاف عاصراً تأجيله والمخصوم عاصراً خلاؤه من الأملاك في بحر الشهر والتحصيل أو المرفوع والباقي لغاية الشهر

وترسل أيضاً إلى المصلحة كشوفاً شهرية بالبيانات السابق ذكرها عن الأحكام والإيجارات الأراضي الفضا

(مراقبة المحصيلين)

يراقب المحصيلين في جهات التحصيل معاونون مكلفون بالتحقق مما إذا كانت الإيجارات المتحصلة تقيدت بالضبط في كشوف التحصيل وإذا كان المحصل أعطي عنها الإيصالات القانونية من دفتر القسمة الذي معه وإذا كان المستأجرون الذين يظهر من كشوف التحصيل أنهم متأخرون في السداد دفعوا المطالب منهم أجزاً منه وهذه المراجعة تعمل بانتخاب عدد من المستأجرين تحصل المراجعة عليهم وينتخبهم المراجع حينئذ تنفق

(الإيجارات الجديدة وتجديد عقود الإيجار)

ومن الإصلاحات التي ينجم عنها نقصان العمل نقصاناً عظيماً في التفاتيش والمأموريات وفي ديوان العموم ما وضع من القواعد للتأجير وتجديد عقود الإيجار فقد كان الجاري أن كل ما يؤجر أو يتجدد تأجيله من الأطنان الزراعية والأماكن يعرض على ديوان العموم وهو نفسه بعد أن يراجع هذا العمل من ارجعة سطحية غير كافية يعرضه بجهة واحدة على مجلس الإدارة أو المجلس الأعلى حسب مقدار الإيجار السنوي

فلأجل احتساب التأخير الذي ينتج من السرعة على هذه الطريقة وجعل مراقبة الديوان مراقبة فعالة تصرح للفتشين والمأمورين بأن يقبلوا بغير استئذان جميع طلبات التأجير التي تكون قهتها مساوية أو زائدة عن الإيجار السابق وأنه في جميع الأحوال الأخرى حتى فيما يختص بالعطائات التي يحصلون عليها في المزايدات يجب عليهم قبل القبول

أن يطلبوا التصريح من الديوان وذلك بمقتضى تقرير يقدمونه إليه في كل مسألة ويسنون فيه الأسباب التي بنوا عليها لاضطرار المصلحة لقبول التأجير بأقل من الأيجار السابق وكذلك تأجير الأطباء كان جاريا بالمراد العلني بمقتضى عقود إيجار لمدة ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد فبقيت هذه الطريقة على ما كانت عليه وأما تأجير الأماكن فكان جاريا بمقتضى عقود إيجار سنوية تجدد في نهاية كل سنة وكان يترتب على هذا التجديد عمل كبير لإبوابه الرسم الذي يدفعه المستأجر للمصلحة عن كل عقد وقدره ستة قروش فنقرر أن عقود إيجار الأماكن تعتبر بعد انتهاء مدة الإيجار كأنها تجددت لمدة أخرى إلا إذا طلبت المصلحة أو طلب المستأجر فسخها وقد أدرجت بنود بهذا المعنى في عقود العقود التي خصت وصححت باعتناء بمساعدة قلم القضايا

وبالاجمال لم يترك شئ لضبط طريقة التحصيل على قدر الامكان ومع ذلك ففهمنا كانت الاجراءات التي اتخذت حسنة وأنت بنتائج موجبة للرضا فقد تكون هذه النتائج أفضل بكثير لو كان السير على مقتضى تلك الطريقة تحت مراقبة أشد وأدق فلاجل الوصول الى هذا الغرض أرى من الضروري تشكيل هيئة تفتيش مركبة من مفتشين يكون عمرهم من ٣٠ الى ٣٥ سنة أى في سن يسمح لهم باحتمال مشاق التجول المستمر في المدن والبلاد الداخلية ولهم خبرة كافية ومعرفة في الأشغال تجعلهم قادرين على أن يراقبوا على ما يرام أعمال المفتشين والمأمورين والمحصلين ونظار الزراعات وجميع أرباب العهد الذين يكون في عهدتهم نفود أو مهمات أو محصولات زراعية

جرد الاملاك

(المعلومات المنتظرة من الجرد)

ان ديوان الاوقاف كان يجعل عدد أملاكه وقبعتها فتقرر جردها وتسجيلها منذ سنة ١٨٩٩ وهذا الجرد الذي لم ينته بعد يستدل منه المصلحة على ما يلزمها من المعلومات لمعرفة عدد الاملاك التي لها في كل مدينة أو ناحية وقبعتها ونوعها ومركزها وحدودها ومستملاتها

(مجلد الاملاك)

ويكون لكل عقار كشف مخصوص مبين فيه علاوة على المعلومات السابقة رسم نظري عن العقار ومقاساته وهذه الكشف يحجزها عمال الجرد ويرسلونها الى ديوان العموم فيجمعها بلدا بلدا وناحية ناحية وتفتيشا تفتيشا ومأمورية مأمورية ويجلدها بشكل دفاتر يعيدها في مجلد الاملاك الذي ينقسم الى اقسام بقدر عدد التفتيش والمأموريات

(حساب رأس المال)

يوجد بمجلد الاملاك خانة لبيان أثمان العقارات بجملة هذه الخانة هي مقدار رأس المال المكون منه املاك المصلحة في كل تفتيش وكل مأمورية وفي آخر السجل يضع صفحات مخصصة لتقدير رأس المال المذكور وما يطرأ عليه من التغيير بسبب نقل الملكية بحيث إنه يمكن في كل سنة عمل الحساب الذي سبق الكلام عنه في الباب المتعلق بالاطمان ومعرفة الفائدة التي نتجت من ادارة رأس المال بكل تفتيش أو مأمورية ومضاهة النتائج التي تحصلت عليها التفتيش والمأموريات على بعضها

استبدال الاحكار وقطع الاراضى الصغيرة والمحصى

(أسباب الاستبدال)

ان الحكر عبارة عن إيجار يدفع عن أراض حق الرقبة فيها للاوقاف وحق المنفعة للحكر بن فلحكمة عددهم ونظرا لأن ما يدفعونه طفيف لا يذكر ومصاريف تحصيله ليست بنسبة اراده أصبح من الضروري استبدال الاحكار ليس فقط لامكان تشغيل مال البديل بطريقة تنال منها المصلحة ارادا أزيد من الحكر بل لما يضيح عنه أيضا من تخفيف نفقاتها وتقرب أعمالها ما أمكن باستغنائها عن مسئلة دفاتر حسابات شخصية وتحرير كشوف تحصيل لعدد من الأشخاص يشوف عن ١٣٠٠٠ شخص

(الصعوبات التي كانت تحول دون الاستبدال)

ومرزايا الاستبدال كانت ظاهرة وواخمة جلبا حتى ان مصلحة الاوقاف نفسها تغفل منذ ١٥ سنة عن الاهتمام بهذه المسئلة المهمة التي كان متوقفا عليها على ازالة بعض

صعوبات منشؤها نصوص الشريعة القراء في هذا الصدد وهي أنه لا يجوز التصرف في الوفاء إلا بطريق الاستبدال بعقار أحسن مصفاً وأكثر غلظة على أنه إذا فرض وأقدم المحكرون على طلب الاستبدال بهذا الشرط المحجف بمصالحهم فإن المحملة لم تكن إذا بلغت غرضها لأن باستبدالها عنا بعين يصح لديها عقارات جديدة بمقدار عدد مالهها من الأراضي المحكورة مع أنه من صالحها التخلص من تلك الأعيان كثيرة العدد وقليلة القيمة والاستعاضة عنها بتفتيش واحد كبير خلافاً لهذه الصعوبة تقرر أن تشتري المحملة تفتيشاً ليكون بدلاً للأراضي المحكورة وأنه للوصول إلى هذا الغرض تستبدل الاحكار بمبلغ يقدره آكل النخبة بشرط أن لا يقل في أي حال من الأحوال عن حكر عشرين سنة وأن يعطى بمال البدل وصولات مؤقتة ويبقى بخيرية المصلحة حتى يتم بمبلغ كافٍ تشتري الألبان فرغ مشروع هذا المبنى إلى مجلس النظار وبعد تحويره قليلاً صدرت به إرادة سنه رقم ٢٨ يونيو سنة ١٨٩٠ مرة ٣ تثبت بلائحة عموم الاوقاف المتوقعة بالأمر العالي الصادر في ١٣ يوليو سنة ١٨٩٥ وهذان الأمران جعلاً لاستبدال الحكر متوقفاً على شرط يستلزم فهمه الشرح والتفسير فقول أن الحكر بمقتضى الشريعة القراء عبارة عن إيجار يقبل الزيادة والنقصان حسب الزمان والمكان فإذا زادت قيمة الأرض جاز لدیوان الاوقاف أن يرفع قيمة الحكر بنسبة هذه الزيادة ففي سنة ١٨٧٨ شرع الديوان بناء على ذلك الحق في تصقيع الاحكار عموماً ولكن في سنة ١٨٩٠ وجدت احكار لم يسبق تصقيعها ولم يعلم ان كانت هذه الاحكار لم يشملها التصقيع الاول أو استجبت بعده فلاجل المساواة في معاملة المحكرين الذين يطلبون الاستبدال قرر الشارع بأن استبدال الاحكار يكون بمراعاة تصقيع مالم يسبق تصقيعه على أن هذه الطريقة لم تأت بالتأخر التي كانت منتظرة منها والسبب في ذلك كان عدم اقدام المحكرين على طلب الاستبدال نظراً لارتفاع القيم التي يقدرها آكل النخبة فكانوا يقدرونها بحسب قيمة الأرض في وقت الطلب بدلاً من تقديرها بالقياس على الاحكار السابق تصقيعها في سنة ١٨٧٨

ومن جهة أخرى لو فرضنا أن مال البديل يكفي لمشتري الاطيان لاضطر الحال لجمع جميع المستبدلين في يوم معلوم لتوقيع عقود البيع والاستبدال الامر الذي وان لم يكن مستحيلا فهو صعب جدا بسبب نقل الملكية من يد الى يد أو وفاة أصحاب الشأن أو تغيير محلات اقامتهم

فهذه هي الحالة التي كانت عليها مسألة الاحكار عندما أخذت نظارة المالية تشغل بها في سنة ١٨٩٨ وكان يمكن ازالة الصعوبات السابق ذكرها بطريقتين :

أولا - يشتري الاطيان قبل الاستبدال عوضا عن مشتريها بعده لامكان اتمام عقود البيع والاستبدال مع المحتكرين وتسليمهم الحليج أولا فاولا عندما يحضرون لطلب الاستبدال

ثانيا - تقليل قيم الاستبدال بقدر الامكان لاقبال المحتكرين على طلب استبدال احكارهم

(الاجراءات التي تقرر اتخاذها)

في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٨ قرر مدير عموم الاوقاف بالاتفاق مع نظارة المالية اتخاذ الاجراءات الآتية :

أولا - أن يشتري من الدائرة السنية أو من مصلحة الدومين أطيان يدفع ثمنها من التقود الموجودة بخرينة ديوان الاوقاف

ثانيا - أن يستلم الديوان هذه الاطيان في الحال وأن يعين البائع وكيل مفوضا عنه من مستحدي الاوقاف لتوقيع عقود البيع في مركز الديوان بعرفة ما ذون القاضي بمجرد حضور الأشخاص الذين استبدلوا احكارهم أو يطلبون استبدالها

ثالثا - أن يسلم لكل من هؤلاء الأشخاص حصة واحدة بمشتري جزء من الاطيان المذكورة للبيع يوازي قيمة البديل المدفوع منه وبعبارة هذا الجزء بالارض المستبدل حكرها

رابعا - أن لا يدفع للحكومة الا رسم واحد لنقل الملكية عن عقدي المشتري والاستبدال

خامسا - ان استبدال الاحكار السابق تصقيعها يكون على واقع حكر عشرين سنة
سادسا - ان تصقيع الاحكار التي لم يسبق تصقيعها يكون بمعرفة لجان من أهل
الخبرة يفتحون من مستخدمى المصلحة ويكلفون بمساعدة بعض مستخدمين تظاهرات
بتقدير الاحكار التي لم يسبق تصقيعها بالقياس على الاحكار السابق تصقيعها على الاراضى
المجاورة لها أو المقربة منها

سابعا - أنه في الوقت ذاته تبسج مصلحة الاوقاف العقارات قليلة القيمة التي
من صالحها التخلص منها أيضا كالأراضى الفضاء وقطع الاراضى الزراعية الصغيرة المشتتة
والخصص المشاعة في العقارات قليلة القيمة

(مشترى تفتيش بيا)

وفي سنة ١٨٩٩ اشترت مصلحة الاوقاف من الدائرة السنية مبلغ ٩٤٤٨٥ جنيه
جزء من تفتيش بيا قدره ١٤٥٩ فدانا وفي الوقت ذاته عينت لجان التصقيع وحررت
التعليقات والاستمارات اللازمة لتنفيذ الاجراءات التي تقرر اتخاذها في السنة السابقة
ومنذ أول يوليو سنة ١٩٠٠ أمكنها الشروع في استبدال الاحكار

(عدم نجاح مشروع الاستبدال)

وكان ينتظر ورود طلبات الاستبدال بكثرة خصوصا التسهيلات التي عملت من أجل ذلك
سواء كان من جهة ديوان الاوقاف أو من جهة الحكومة على أنه لم يهتم بطلب الاستبدال
الا القليل من المحتكرين بحيث أنه في النصف الثاني من سنة ١٩٠٠ لم يتجاوز عدد الاحكار
المستبدلة ٤٠٤ من الاحكار المحصورة وهي ١٢٠٠٠ حكر الأمر الذي دعا الى الاستغراب

(الاستبدال الازمى)

فأخذ في البحث عما اذا كان يجوز جعل الاستبدال الزاميا ولما كانت هذه المسألة
دقيقة جدا وتتعلق غالبا بنصوص الشريعة الفراء وهي في هذا الباب أكثر صعوبة وأشد
تعقيدا صار الاكتفاء باتخاذ بعض اجراءات وقتية للبحث على تقديم طلبات الاستبدال
انتظارا للدرس المسألة درساً مستوفيا

(الاجازآت الوقتية)

ان القسم الاكبر من المحتكرين أغلبه من أدنى طبقات الاهالى وكان من المحتمل أن عدم اقبالهم على طلب الاستبدال ناشئ إما عن جهل أو عن كون جباة الاحكار كانوا يخفون عليهم مشروعات المصلحة أو يحاولون اقناعهم بأن هذا الاستبدال مخالف لمصلحتهم وحيث ان هؤلاء الجباة كانوا يأخذون عمولة على قيمة المبالغ التي يحصلونها وهذه العمولة كانت أخذة في النقصان شافئاً بمجرد استبدال الاحكار بحيث أنه كان لا بد من رفعهم عند انتهاء الاستبدال فروى أن يجعل لهم مبالغ في الاستبدال ولذلك قررت المصلحة أن يعطى لهم ماهيات ثابتة وعمولة قدرها ثلاثة في المائة عن الاحكار التي تستبدل بواسطتهم وان وظائف جباة الإيجارات التي تحاول حفظ لهم

(حالة المسألة الآن)

فرغنا عن هذه الاجازآت بقيت هذه المسألة على ما كانت عليه والاحكار التي استبدلت من يونيو سنة ١٩٠٠ لغاية ديسمبر سنة ١٩٠٤ أى في مدة أربع سنوات ونصف لم تجاوز ٢٧٢٤ حكراً عبارة عن سدس الاحكار المحصورة تقريباً وفضلاً عن ذلك فإن المسألة تزيد ارتباكاً بالدعاوى التي تضطر المصلحة الى رفعها ضد الاشخاص الذين يشتررون البناء المقام على الاراضي المحكورة عندما تعطلها المحاكم الشرعية وقت تحرير حجج نقل الملكية بذكر الحكر في حجج البائعين ويكون هذا الحكر لم يسبق حصره ولا سده

فينتج عن ذلك ان أعمال التحصيل تزداد زيادة عظيمة مع زيادة عدد الاحكار اليوم بعد اليوم وأن المستبدل منها يستجد خلافاً بحيث لا يمكن الوصول مطلقاً الى الغرض المقصود الا اذا اتخذت اجازآت فعالة كالاستبدال الازمى بناء على ذلك قد عرض مشروع أمر عال بهذا المعنى الى محكمة مصر الكبرى ولكنهم لم توافق عليه قولا منها بأنه لا ينطبق على نصوص الشريعة الغراء فان كان الامر كذلك حقيقة فلا وسيلة للمصلحة لبلوغ غرضها الا برفع فئات الاحكار ان لم يطلب المحتكرون استبدال الهاق ميعاد معين وعلى كل حال فان استبدال الاحكار كلها أمر جوهرى للمصلحة ومن الأعمال الادارية الخسنة التي لا يسوغ تأجيلها

(مسائل تتعلق باستبدال الاحكار)

تتعلق بمسألة استبدال الاحكار بمسائل أخرى من نوعها وهي :

أولاً - بيع الاعيان المخزنية التي لا فائدة للصحة بتجديدها

ثانياً - بيع مالها من الحصص المشاعة في الاعيان التي تمتلكها بالاشتراك مع الافراد

ثالثاً - بيع قطع الاراضي الزراعية الصغيرة المشتقة

على أن العقار الذي يقدمه المشترون للصحة بدلاً من الاعيان المذكورة يكون جزءاً مشاعاً في الاعيان المشتركة من الدائرة السنوية بأزى قيمة مال البدل

(الاعيان المخزنية)

منذ سنة ١٨٩٥ صارت عين لجان الحصر الاعيان المخزنية مع بيان التي من صالح المصلحة تجديدها والتي بالنظر لقلة صقع الجهة الكائنة فيها لا يؤمل منها إيراد مناسب لمصاريف تجديدها ويكون من صالح المصلحة بيعها فيتضح من التقارير التي قدمتها هذه اللجان أن الاعيان التي من النوع الثاني يبلغ عددها ٣٦١ عينا منها ١٩٤٢ بيعت في خلال تسع سنوات من سنة ١٨٩٥ إلى سنة ١٩٠٤

(الحصص المشاعة في الاملاك المشتركة مع الافراد)

فمن خصوص الحصص المشاعة في الاملاك المشتركة مع الافراد كان تقرر منذ سنة ١٩٠١ ان تحرر عنها كشوف من واقع كشوف اللجان المكلفة بحصر الاماكن وذلك أولاً فأولاً بمجرد وصول تلك الكشوف الى ديوان العموم وعندما انتهى هذا العمل الابتداء في بيع بعض الحصص المذكورة بطريق المزايدة العلني ولكن أوقف البيع من أوله بسبب رفض المحكمة الشرعية تسليم الحجج الى المشتريين فترتب على ذلك اقامة دعوى على المصلحة والحكم عليها بتعويض لعدم قيامها بما تعهدت به وبظهرت ان المعارضة الحاصلة من المحكمة الشرعية في مشروعات المصلحة وقد سبق التنويه عنها لم تكن في محلها تماماً في هذا الصدد وعلى كل حال فانها ضد صالح المصلحة ولكن

أول أن تكون اجراءات المحكمة هذه ناشئة عن عدم استيفاء المعلومات التي تقدمت لها في هذا الشأن وانها ستكون أكثر ميلا لصالح المصلحة في المستقبل عند ما يتمكن من الوقوف على حقائق المسئلة

(قطع الاراضي الزراعية الصغيرة المشتتة)

وأما من خصوص قطع الاراضي الزراعية الصغيرة المشتتة فكان تقريرها بطريقة المزايا العلى في ذات النواحي الكائنة بها هذه القطع وظهر من الجداول التي علفت بها بقصد النشر عنها في الجرائد أن مجموع مساحتها ٧٥٠٥ فدان منقسمة الى ٥٩١١ قطعة نقل مساحة كل واحدة منها عن عشرة أفدنه وقد اقتضت المصلحة على النشر في الجرائد للبحث على تقديم طلبات بالمشتري وطرح في المزايا ليس جميع القطع التي لها في كل ناحية بل القطع المطلوب مشتراها فقط ولذلك بلغ عدد الطلبات التي تقدمت لها في خلال السنتين الأخيرتين ١٠٧ طلب عن ١٤٣٢ فداناً منها ١٨٩ فداناً بيعت أوردي من مزادها بمبلغ ١٧٣٦١ جنيه فتضح مما تقدم أن السري على هذه الطريقة يستلزم وقاطبولا لتخلص المصلحة من القطع الباقية وأرى أن الأصوب الرجوع الى الطريقة التي تقررت أولاً أي البيع بلداً بلداً أو جهة بلاد مرة واحدة وقبول العطاءات التي تحصل عليها المصلحة في المزادات ولو كانت أقل من القيمة لا مكان تعويض الفرق بأمرين وهما تشغيل النقود الواردة من أعان المبيع تشغيلاً أكثر فائدة للمصلحة وتخفيف أعمال التأجير وفي هذا المقام نقول انه يجب على المصلحة أن لاتهمل شيئاً للوصول الى سرعة تنفيذ هذا المشروع لأن الادارة التي تتفرغ للاشتغال في دقائق الامور لا يمكنها طبعاً توجيها أنظارها للسائل الكبيرة العمومية التي هي حياة المصلحة

وبالاجال فانه لتنفيذ هذا المشروع قد اشترت المصلحة بتفتيشها غيرال ١٤٥٩ فداناً التي ابتاعها في سنة ١٨٩٩ - ١٦١٢ فداناً في سنة ١٩٠١ بمبلغ ١٠٠١١٦ جنيه و ٣٨١٣ فداناً في سنة ١٩٠٢ بمبلغ ٢٤٣٨٣٠ جنيه فتكون الجلفة ٦٨٨٤ فداناً بمبلغ ٤٣٨٤٣١ جنيه باق منه على المصلحة بمبلغ ٢١٩٤٤٧ جنيه ستدفعه قريباً بالدائرة السنة لاستلام المقدار الاخير وقدره ٣٨١٣ فداناً وحسب ان اراد هذه الاطيان كلها يمكن تقديره بمبلغ ٤٣٠٠٠ جنيه سنوياً فيكون عنها الحال بنسبة هذا الاراد بمبلغ ٨٢٥٠٠٠ جنيه

أعمال الخبير والبر

(تكيكة طسره)

كان لمصلحة الاوقاف بطره تكيكة للطاعنين في السن والعواجز ولكن كانت حالتها سيئة للغاية ولم تكن قائمة بالغرض المقصود منها فاضطرت المصلحة الى تجديد بنائها والمحل الجديد اوسع كثيرا من المحل القديم وأكثر وفرة للاشتراطات الصحية وقد صرف عليه مبلغ ٧٩٤٥ جنيه بموافقة من المفروشات والاوزامات فيدره طبيب وفيه ٢٥٠ نفسا متوفرة لديهم جميع أسباب الراحة وينقسم الى ثلاثة أقسام منها قسم للرجال وقسم للنساء والقسم الثالث للتزويج وقد أنشئ فيه كآب لتعليم الاولاد وفي العزم انشاء محلين آخرين للعواجز المصابين بأمراض عضة

(تكيكة القبارى)

وللمصلحة أيضا تكيكة أخرى للطاعنين في السن والعواجز وهي تكيكة القبارى بالاسكندرية وهذه التكيكة تحتاج أن تكون مثل تكيكة طره في السعة ومراعاة شروط الصحة والراحة وقد اشترت المصلحة لهذا الغرض من أملاك المبرى الحرة قطعة أرض مساحتها ٧٤٧٩ مترا مربعا بنصف الثمن وطلبت أن تشتري بنفس هذا الشرط قطعة أخرى مجاورة لها مساحتها ١٣٠ متر تقريبا حتى استلمت المصلحة هذه الأرض يعمل قلم الهندسة الرسوم والمقاييس الابتدائية للتكيكة الجديدة ويطلب الاعتمادات اللازمة مباشرة العمل وقد أشير على المصلحة أن تجعل العمارات التي من هذا القبيل على أبسط طرز وأقل نفقة وأن توجه اعتناها خصوصا الى الترتيب الداخلي الامر الذي من صلاحها أن لا تغفل عنه

(مستشفى قلاوون)

وللمصلحة الاوقاف أيضا محل عيادة لأمراض العيون ملحق ببناء جامع السلطان قلاوون ولما كان هذا المحل في حالة سيئة جدا فقد تقرر منذ سنة ١٩٠١ انشاء محل آخر قد انتخب موقعه أمام الجامع المذكور على قطعة أرض تخص الاوقاف ويمكن توسيعها بعقارات ملك الاهالى مجاورة لها فربط اعتماد قدره ٢٠٠٠ جنيه في الميزانية الغير الاعتيادية

لسنة ١٩٠٢ لشراء هذه العقارات على أنه لم يكن الاثراء قطعة أرض ذرعتها قليل جدا
بمن يزيد كثيرا عن قيمتها وقدره ٤٠١ جنيه وبقيت المسألة على هذه الحالة بالنظر للاثمان
الباهظة التي طلبها أصحاب العقارات المذكورة فيلزم البحث فيما إذا كان يجوز أخذ تلك
العقارات بطريق نزع الملكية للنفعة العمومية الأمر الذي يستلزم مداخله الحكومة وبما
أنه كان من المنتظر عدم إمكان حل هذه المسألة في زمن قريب ففي سنة ١٩٠٢ قد عملت
في المحل المذكور بعض استعدادات وقتية لتحسين حالته حتى ينظر في إنشاء غيره ووضع
فيه أيضا عددا من الاسرة لمعالجة المرضى الفقراء المحتاجين لعمليات جراحية لان نجاح هذه
العمليات غير مؤكد في غالب الأحيان اذا عملت في منازل المرضى وذلك لعدم استيفاء
الاشتراطات الصحية فيها ورغما عن هذه التحسينات فحل العيادة المذكور ليس وانما لا تن
بالقرض المقصود بسبب ضيقه وكثرة عدد المرضى الذين يأثونه في كل يوم وينقص من
الاحصاء ان المرضى الذين عولجوا فيه بلغ عددهم في سنة ١٩٠٤ - ٢٧٠٦٨ مرضا
وان الزيارات الطبية كان عددها في سنة ١٩٠٣ - ٤٥٣٦٤٨ زيارة وقد بلغت
في سنة ١٩٠٤ - ٥٩٥٤٩٦ زيارة متوسطها اليومي ٧٤٢ زيارة في السنة ١٩٣٥ زيارة
في الصيف وان العمليات الجراحية بلغت ٢٤٠ عملية في سنة ١٩٠٣ و ٢٩٣ في سنة ١٩٠٤
وفائدة هذا المحل من الوجهة الخيرية ظاهرة ويعتم الاهتمام به في هذه البلاد لانتشار
أمراض العيون فيها انتشارا عظيما وقد شاهدت بعيني أطباء يعالجون جمهور المرضى
مجانا بلا فرق ولا تميز بينهم من جهة الديانة أو الجنسية وقد أثبتت في تقاريرى السنوية
على هؤلاء الأطباء بما يستحقونه من الشناء على اجتهدهم في تخفيف مصائب كثير
من الفقراء والمساكين

(المستشفيات الثقاله)

ويجب على مصلحة الاوقاف لمقاومة أمراض العيون أن لا تقتصر على إنشاء عيادات
في العاصمة وفي المدن الكبرى حيث يوجد مستشفيات وجمعيات خيرية ومخبرات متنوعة
لمساعدة الفقراء والمساكين بل يلزمها أيضا أن توصل أعمالها الخيرية الى داخلية البلاد
التي تكاد أن تكون محرومة من الوسائط التي من هذا القبيل بأن تؤسس فيها مثلا

مستشفيات منتقلة كالتي وضعها اللجنة المعهود لها إدارة المال الذي خصصه السهم ارنست كسل لمساعدة الفقراء والمحتاجين حيث يمكن أهالي النواحي المجاورة أن تنتقل اليها بسهولة وأظن أن مصلحة الاوقاف تستفيد كثيرا من التجارب التي عملت في هذا الموضوع وإنها تؤدي خدمة جليلة لفقراء تلك البلاد بأن توجد لديهم الوسائط التي يمكن بها مقاومة الامراض الصديديه

(عيادات للأمراض العادية)

افتتحت في سنة ١٩٠٣ عيادة للأمراض العادية ومعالجة أمراض العيون أيضا في المنشية وهي أحد أقسام القاهرة المأهولة بالسكان كثيرا فعولج فيها مجانا في النصف الثاني من سنة ١٩٠٣ - ١٢٠٠٠ مريض وأما في سنة ١٩٠٤ فكان المرضى المترددون عليها أكثر من ذلك وافتتح في شهر أكتوبر سنة ١٩٠٤ عيادتان مثل العيادة المذكورة في بولاق ومصر القديمة

(تكية للفقراء المصابين بأمراض غير قابلة الشفاء)

اقترحت على ديوان الاوقاف انشاء تكية في القاهرة للفقراء المصابين بأمراض غير قابلة الشفاء ومثلها بالاسكندرية وذلك على أرض تعطيها الحكومة ويكفي مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه لبناء هاتين التيكيتين حيث يكون في كل واحدة منهما ٥٠ سريرا تستلزم مصروفا سنويا قدره ٦٠٠ جنيه على أنه يلزم أن يكون بناؤهما بطريقة يمكن بها توسيعهما فيما بعد اذا دعت الحاجة لذلك وتؤخذ مصاريف البناء من نفوذ الميزانية غير الاعتيادية حيث يرتبط في سنة ١٩٠٥ الاعتماد اللازم لذلك

المساجد

(ترتيب خدمة المساجد)

انما كانت ماهيات خدمة المساجد كالآئمة والخطباء والمؤذنين والخدمة السائرة قليلة جدا فخذ سنة ١٨٩٧ أخذ ديوان الاوقاف يطلب في كل سنة اعتمادات جديدة لتحسين حالة هؤلاء الخدمة ولكن بالنظر لأنه كان يتصرف في تلك الاعتمادات حينما

اتفق بغیر الوقوف على حقيقة الحال اقترحت عليه منذ سنة ١٩٠١ أن يعین لجنة لترتيب المساجد على درجات أو أقسام بنسبة عدد سكان الجهات الكائنة فيها وأن يوضع لكل قسم منها ترتيب خصوصي يسرى على كل المساجد التي من ذلك القسم ويكون مستملا على العدد اللازم من الخدمة لإقامة الشعائر الدينية وعلى ما يستحقه هؤلاء الخدمة من الماهيات بنسبة أهمية وظائفهم بحيث أن تعيين خدمة المساجد في المستقبل يكون على مقتضى هذا الترتيب وأن الخدمة الذين يصحون غير لازم بقون في وظائفهم حتى يمكن الديوان من الغائها بسبب وفاتهم واستعفااتهم فتعین اللجنة المشار إليها فعلا في سنة ١٩٠١ تحت رئاسة السيد على البلاوى نقيب الاشراف ولكنه ترك رئاسة اللجنة بعد بضعة شهور وعين بدله في أوائل سنة ١٩٠٢ الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية وبعد ان اشتغلت اللجنة في هذا العمل مدة سنتين تقريرا قدمت تقريرا دقيقا ابانت فيه خلل الطريقة المتبعة وما يانزم اجرائه لازالة هذا الخلل وكان مجلس الاوقاف الأعلى قد صادق على مشروع اللجنة ولكن الديوان بعد أن أخذ في تنفيذه اضطر أن يتركه مع ما فيه من الاهمية كما لا يخفى وذلك على أثر بعض ملاحظات أبدأها فضيلة قاضي مصر وبنائها على عدم موافقة جعل المساجد درجات على أنه يجب الرجوع الى هذا المشروع والاصرار على تنفيذه لانه ليس الغرض منه التمييز بين المساجد وبعضها من الوجهة الدينية بل وضع قواعد لصرف ماهيات الخدمة راعي فيه شروط النظام والاقتصاد

(جدول المساجد الأثرية)

اني أرى لزوم تكليف قلم حفظ الآثار العربية بطبع جدول باللغات العربية والانجليزية والفرنسية عن المساجد المهمة ويكون فيه صورة من كل مسجد وتحتها كتابة واضح فيها جهة وجوده وما يكون فيه من الاشياء التي تستحق الذكر من الوجهة التاريخية والأثرية

(مشيخة العلماء بالاسكندرية)

يوجد في الاسكندرية مدرسة تابعة لجامع الشيخ ابراهيم باشا ودار الصرف عليها من ريع أوقاف أهلية وأوقاف خيرية ولكن كان التعليم فيها على غير نظام وكان الطلبة يدخلونها

ليس بقصد التعليم بل غالباً لأخذ نصيبهم في المرتبات الجارية توزيعها عليهم من ريع الاوقاف الخيرية فبناء على طلب فضيلة شيخ الجامع الازهر واسناد نظارة الداخلية اليه صدرت ارادة سنية في ٢٧ ابريل سنة ١٩٠٣ بجعل هذه المدرسة تحت ادارة مشيخة الجامع الازهر ثم صدرت ارادة سنية أخرى بتاريخ ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٤ بتعيين الشيخ محمد شاكر الذي كان قاضي قضاة السودان ناظر اليه هذه المدرسة بلقب شيخ علماء الاسكندرية وقدم حضرته تقريراً في شهر اكتوبر الماضي اقترح فيه ترتيباً للتعليم وحدد عدد المدرسين ومقدار ما هياتهم ووضع القواعد المقترنى اتباعها في توزيع الخبز يومياً على المدرسين والطلبة وعلى أثر هذا التقرير الذى صادق عليه مجلس الاوقاف الأعلى أدرج ديوان الاوقاف في ميزانية سنة ١٩٠٥ اعتماداً قدره ٤٤١٦ جنيه للقيام بمصاريف المدرسة المشار اليها والى بيان هذه المصروفات

(مستخدمون)		جنيه
ماهية شيخ العلماء	٤٨٠	٠
» كاتين	١٤٤	٠
» مغير بالكتبخانه	١٢٠	٠
ماهيات الخدمة السائرة	١٠٢	٠
	٨٤٦	-----

(مصروفات متنوعة)		
ثمن خبز المدرسين والطلبة	١٢٠٠	٠
مشتري كتب ومويلات	١٢٠	٠
مرتبات للمدرسين	٢٠٠٠	٠
مصاريف متنوعة	٢٥٠	٠
	٣٥٧٠	-----
	٤٤١٦	-----

الكاتب

(الإدارة)

إن الكاتب التابعة لمصلحة الاوقاف كان يدير قسماتها الديوان نفسه والنفس الآخر كانت تديره نظارة المعارف العمومية ولكن منذ بضع سنوات اختصت النظارة المشار إليها بإدارة عموم تلك الكاتب

(التعليم الصناعي)

و. نغما عن كون النظارة المشار إليها رفعت نوعا لدرجة الدروس في تلك الكاتب إلا أن التعليم فيها لا يزال قليلا لا يؤهل التلامذة للاستخدام في المحلات التجارية ولا في المصالح العمومية . فلهذا سنة ١٩٠١ خيل لي أن ينتخب من بين هؤلاء التلامذة من يكون منهم جيذا للصحة وقوى البنية لتعليمهم صناعة في المحلات المهمة كالترساة والطبعة الأهلية وورش السكك الحديدية حتى يكونوا صناعا ثم معلمين في صنعتهم ويفوقوا على أقرانهم بالنظر لما يتلقونه من العلم أكثر منهم وكان تقر أن يصرف هؤلاء التلامذة نصف النهار في التعليم المكتبي والنصف الآخر في التعليم الصناعي

وفي سنة ١٩٠٢ انتخب ٢٥ تلميذا من كاتب بولاق وألحقوا على سبيل التجربة بالطبعة الأهلية والترساة وبما أنه قد لاج وقتها يحتاج هذه التجربة ففي سنة ١٩٠٣ صار انتخاب ١٠ تلامذة من كاتب الموسكى وألحقوا بورش المسيو بارفس صاحب محل تشفيل الأثاث على الطراز العربي و ١٥ تلميذا من كاتب القلعة صاروا لحاقهم بورش الحربية

الآن في سنة ١٩٠٤ انفض ان في هذه الطريقة بعض الخلل لأن التلامذة بعضهم نصف النهار في الكاتب والنصف الآخر في الورشة لا يستطيعون متابعة الدروس المكتبية مع رفقاتهم مما يؤخرهم في هذه الدروس ومن جهة أخرى فإن لأئحة الكاتب لا تسمح بإبقاء الأولاد فيها متى تجاوزوا الأربع عشرة سنة عمرا ولذلك يلزم انتخاب الأولاد المراد تعليمهم الصناع من بين الذين يكون ستم ١١ و ١٢ سنة على أن حداثة منهم هذه لاغتهم من استعمال العدد واحتمال متاعب الاشغال اليدوية طول النهار في حالة ما إذا أريد إخراجهم من الكاتب والاقصار على تعليمهم الصناع في الورش

ثم ان بعض التلامذة عندما يأتسون في أنفسهم ما يؤهلهم لتأدية أى عمل فى الصناعة التى يعملون بها يتركون الورشة قبل أن يتقوا تعليمهم الصناعى لكسب أجره طغيفة عند أحد معلمى الصناعات أو المحلات الخصوصية فتقرر ما يلزم إجراؤه للملافة هذا الخلل وأن يعطى للتلامذة الذين ظهرت كفاءتهم عند انتهاء تعليمهم الصناعى شهادة بذلك من رئيس المحل وأن يكون لهم الخيار حينئذ إما بالبقاء فى هذا المحل إن كان هو محتاجا لهم أو البص على شغل فى أحد المحلات الخصوصية

أما المصاريف التى تترتب على ذلك فسيؤخذ قسم منها من مبلغ ٢٠٠ جنيه الذى خصصه ديوان الاوقاف لتعليم أولاد الكتائب الاشغال اليدويه والقسم الثانى من المقرر صرفه سنويا من الديوان المشار اليه لنظارة المعارف العمومية نظير ادارة مكاتب الاوقاف وهو المقدردق مبرأية سنة ١٩٠٥ مبلغ ١٤٨٥٦ بعد أن كان ٩٨٥٦ جنبا وانى متأسف من عدم امكانى التوسع فى التجربة التى عملت فى هذا الصدد كما كنت أقصد ولكن أوصى نظارة المعارف العمومية وديوان عموم الاوقاف بمواصلة هذا العمل الخيرى حتى لا يضيع سدى ما بذل من الجهد والاهتمام للوصول الى نتيجة مرضية

النتيجة

والخلاصة أن ديوان الاوقاف يجب عليه أن يتبع الخطة الآتية :
اتعام طريقته الحسابية بإنشاء حساب برأس مال للأماكن والاطيان
ترتيب مستخدمى الأقالام
إنشاء قلم التفقيش
استبدال الاحكار والخصص المشاعة بالعقارات المملوكة بالاشتراك مع الافراد والقطع الصغيرة المشتقة من الاطيان الزراعية
استبدال الاعيان المتخربة التى لا ثمرة من تجديد بنائها
الاستعاضة عن هذه العقارات بتفقيش كثيرة من الاطيان الزراعية ليسهل ادارتها
وملاحظتها

إيجاد طرق الري والصرف في تلك التفاتين واتقانها على قدر الامكان وانشاء سكك
حديدية ضيقة فيها ومسكن للشغالة وغيرها من المباني التي تلزم للزراعة
انشاء عمارات ذات ربيع مع مراعات الاشتراطات الصحية وأسباب الراحة لسهولة
تأجيرها

إقامة الشعائر الدينية على مايرام

الاعتناء في توزيع بواقي ايرادات الاوقاف الاهلية بين المستحقين في أقرب ما يمكن
من الوقت بعد تقفيل حسابات السنة

مراعاة وتطبيقها الخيرية وعمل كل ما في وسعها لمساعدة المحتاجين على قدر الامكان
بانشاء تكايا وعبادات وترقية درجة التعليم الابتدائي بين الطبقة الفقيرة من الاهالي
لتسهيل وسائل المعيشة عليها

القاهرة في ١٤ مارس سنة ١٩٠٥ مديرو عموم الحسابات المصرية

الامضا

(فيتا هراري)

(ترجمة)

مديرية أسسيوط

تحوطات صحية ضد تعفن المياه بأسسيوط (*)

قرار

نحن مدير أسسيوط

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ١١ مايو سنة ١٩٠٥ وعلى قرار اللجنة الصحية بمركز البدارى بتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٩٠٥
وبعد مصادقة نظارة الداخلية

قررنا ما هو آت

(المادة الاولى)

قد تعينت النقاط الآتية لأخذ مياه الشرب والاستعمال المنزلى بيندر البدارى مدة
فيضان النيل

أولا - من التربة الخرنندارية بعد جريان المياه فيها بعشرة أيام أعنى من تاريخ
١٠ أغسطس لغاية ٣١ أكتوبر من الجزء الواقع أمام سكن الناحية وهو المحصور بين
نقطتين ثابتتين بميزتين بلوحتين احدهما بالقرب من وابور عمر والأخرى قرب كوبرى
البدارى

ثانيا - من تهر النيل من الجزء المحصور بين نقطتين ثابتتين بميزتين بلوحتين
احدهما قبلى الموردة القديمة بعشرين مترا والأخرى ببحرهما على بعد ٥٧ مترا

(المادة الثانية)

بعاقب بفرامة لا تزيد عن مائة قرش أو بالحيس مدة لا تزيد عن أسبوع كل من تجارى على
أولا - أخذ مياه الشرب والاستعمال المنزلى من أى نقطة بخلاف النقطتين
المعينتين لهذا الغرض

(*) الواقع المصرية في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٠٥ وجه ٢٠٢٨

ثانيا - سقى أو غسل الموائى أو أى نوع من الحيوانات فى أى محل بيندرالبدارى
خلاف النقط المتخبة لهذا الغرض وهى بحرى التقطين المعينتين لأخذ مياه الشرب
والاستعمال المنزلى من التربة الحزندارية أعنى على بعد مائة متر بحرى كوبرى البدارى

ثالثا - رسو المراكب أو الدهيات أو خلافا لمدة انخفاض النيل فى غير النقط
المتخبة لهذا الغرض وهى بحرى النقط المعدة لأخذ مياه الشرب والاستعمال المنزلى
من نهر النيل أعنى بحرى ساقية لعل

رابعا - غسل الاواني المنزلية والملابس والاستحمام والقاء القاذورات فى النقط
المعينة لأخذ مياه الشرب والاستعمال المنزلى بيندرالبدارى أو استعمال شواطئ النيل
أو أحفر وعه بصفة مرصاض عموى

(المادة الثالثة)

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بثلاثة أيام فى الجريدة الرسمية ٤

أسيوط فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٥ حسن واصف

نظارة المالية

تنفيذ عوائد الذبيح بأبي نج (أسبوط) وإنجيم (جرجا) (*)

ناظر المالية

٢٥ أكتوبر
سنة ١٩٠٥

بناء على ما تدون بالمادة الثانية من الذكر يتو الخديوي الصادر بتاريخ ١٧ فبراير
سنة ١٨٩٨ (١٩ رمضان سنة ١٣١٥) المختص بتحصل عوائد الذبيح وجواز سريان
ذلك بجميع المدن الأخرى التي ينشأ فيها سلطات
وبناء على إفادة مصلحة الصحة العمومية الرقمية ١٧ أكتوبر سنة ١٩٠٥ غمرة ٢٩
عن أتمام بناء سلطات أبي نج بمدينة أسبوط وإنجيم بمدينة جرجا
تقرر ما هو آت

تسرى أحكام المادة الأولى من الذكر يتو المشار إليه على سلطات أبي نج وإنجيم ابتداء
من أول نوفمبر سنة ١٩٠٥ م

تحريراً بالقاهرة في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٠٥ (٢٦ شعبان سنة ١٣٢٣)

(*) الواقع المصرية في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٥ وجه ٢٠٤٥

بلدية الاسكندرية

قرارات بشأن عوائد العربات والدواب المعدة للركوب وحمل وحمل الانتقال بمدينة اسكندرية (٢)

رئيس القومسيون البلدي بالاسكندرية

بعد الاطلاع على المادة ٣١ من الامر العالي الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٥ بتشكيل
القومسيون البلدي بالاسكندرية

وعلى الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ واللائحة البلدية الصادرة
في ٢٣ مايو سنة ١٨٩٥ بخصوص تحصيل العوائد

وعلى القرارات الصادرين من القومسيون في ٣١ مايو سنة ١٩٠٥ و ٢٧ سبتمبر
سنة ١٩٠٥

وعلى ماقرره مجلس النظارة بمجلسه المتعقد في ٢٢ يونيو سنة ١٩٠٥ بالمصادقة
على هذا القرار

وعلى مكتوبة نظارة الداخلية الرقبة ١١ اكتوبر سنة ١٩٠٥ غمرة ٤٨٠٥

قرر ماهوات

(المادة الاولى)

قد ألغيت التعريفة المقررة باللائحة البلدية الصادرة في ٢٧ يوليو سنة ١٨٩١
واستعوض عنها بالتعريفة الآتية وهي

الدواب

الجمال	٥٠٠
الأبقار من ثيران وبقرات والجاموس من ذكور وأثنت (المعدة)	٥٠٠
لنقل الأثقال	٥٠٠
الحيل والبغال	٥٠٠
الحصير	٢٥٠

(*) الواقع المصرية في ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٥ وجه ٢٠٤٥

النسيان ذات العجلات الأربع (من نوع العربات الكبرى) ٥
 » » » » (« » » » الصغرى) ٣
 الدراجات السامرة ذات العجلات الثلاث أو العجلتين ١٥٠٠
 السيارات المرمومة (أومينيوس أو توموبيل) ٨
 » لنقل البضائع بواقع الطولونات من تحولها (وكل جزء رائد عن ٣
 طولونات بعد طولونات كاملة)

- ٣٧ - الدرجات المعتاد
 ملحق جنة
 • ٢٠٠
 • ٣٠٠ » »

- ٤ - عربات اليد
 العربات التي طولها متر وعرضها ٧٥ سنتيمترا بصرف النظر عن العريش ٢٠٠
 العربات الأكبر من ذلك ٤٠٠
 الاوركسترون والبيانو والاورج المتنقل وغير ذلك من الآلات الموسيقية }
 المحملة على عجلات ٤٠٠

(المادة الثانية)

تتم تفصيلات تحصيل هذه العوائد في لائحة تنفيذية

(المادة الثالثة)

يحل بموجب هذا القرار ابتداء من أول يناير سنة ١٩٠٦ م
 صدر بالاسكندرية في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٥ «محمود صديق»

لائحة تنفيذية لعوائد العربات والدواب باسكندرية (*)

المنصوص عليها بالقرار الصادر في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٥

رئيس القومسيون البلدي بالاسكندرية

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٥ بشأن عوائد العربات
 والدواب المعدة للركوب ولحمل وجر الاثقال

وعلى القرارين الصادرين من القومسيون البلدي بتاريخ ١٩ يولييه سنة ١٩٠٥
 و٢٧ سبتمبر سنة ١٩٠٥ وعلى مكاتبي نظارة الداخلية الرقيبتين ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٥
 و١٩ أكتوبر سنة ١٩٠٥ غمرة ٤٨٠٥ بالمصادقة على هذه اللائحة قرر ما هوأت

(*) الواقع المصرية في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٥ وبنه ٢٠٤٦

(المادة الأولى)

على كل من في حوزته عربات ودواب من المنصوص عليها في القرار الرقم ٢١ أكتوبر سنة ٩٠٥ أن يحظر البلدية بنفسه في أثناء شهر يناير من كل سنة عما في حوزته من تلك العربات والدواب وإلا فنقر عليه العوائد متعفين بصفة غرامة وعليه أيضا أن يحظر بالكيفية والشروط المتقدمة في ظرف عشرة أيام عن الدواب والعربات التي ترد إليه أثناء العام ومن ابتداء أول فبراير من كل سنة يحصل جرد لتصرى عن صحة التبليغات المعطاة من الممولين وذلك بلا إخلال بحق البلدية في تكرار التعريبات في كل وقت من السنة

(المادة الثانية)

إذا أراد الممول أعضاء من العوائد السنوية عن عربات لا يقصد استعمالها فعليه أن يحظر البلدية بذلك في مدى شهر يناير من كل سنة حتى تضع أختاما من الرصاص في بجلاتها ومتى انقضى الميعاد المتقدم لا يقبل من الممول طلب باعفائه من العوائد والعربات التي لا توجد أختامها تمس في أثناء الجرد أو التفتيش يعتبر أنها قد استعملت وتدفع عليها الرسوم

(المادة الثالثة)

تعفى من العوائد العربات والدواب المعدة لأشغال مصلحة أميرية

(المادة الرابعة)

العربات والمواشي التي ترد برا أو بحرا برسم الاسكندرية تدفع عليها العوائد عن سنة كاملة إذا كان ورودها قبل أول يولييه وأما إذا وردت بعد هذا التاريخ فلا تدفع عليها إلا نصف العوائد وتسرى هذه القاعدة أيضا على الدواب والعربات التي تدخل الاسكندرية لمدة فصل الصيف

(المادة الخامسة)

الدواب أو العربات التي ترد إلى المدينة برسم المرور (ترازيت) تدفع عليها العوائد بالكيفية المتقدمة بصفة ايداع ويرد هذا التأمين لصاحبها عندما يثبت بشهادات أصولية ان تلك الدواب أو العربات قد صدرت سواء إلى داخل البلاد أو إلى الخارج

ويكون تأييد تلك التصديرات بالأوراق الآتية

- ١ - شهادة من محطة التصدير إذا كان الشحن بطريق السكة الحديدية
 - ٢ - شهادة من عمدة الناحية إذا كان التصدير بطريق البر بغير واسطة السكك الحديدية ويجب التصديق على امضاء الجهة من المركز أو المديرية
 - ٣ - شهادة من الجمارك إذا كان التصدير بطريق البحر
- فإذا مضى ثلاثون يوماً من تاريخ الإيصال بالتأمين ولم يتخير صاحب الدواب أو العربات عن تصديرها يصير التأمين من نفسه حقاً مكسباً للبلدية نهائياً

(المادة السادسة)

التجار الذين يستوردون من الخارج عربات لبيعها يقبل منهم في آخر السنة طلب استرداد التأمين الذي قد أودعوه لو أثبتوا أن العربات المذكورة ما زالت لم تسع

(المادة السابعة)

يعطى للمؤهل عن العوائد التي يدفعها إيصال على حدته محرر باسمه عن كل دابة أو عربية حصل جردها وبذا يمكن لو بيعت الدابة أو العربية أو حصل التنازل عنها في أثناء عام أن ينقل الإيصال الخاص بها باسم صاحبها الجديد وعلى هذا الأخير أن يتخير البلدية بذلك في ظرف شهر بعد المشتري أو التنازل وأن يقدم الإيصال للتأشير عليه بانتقال الملكية وإلا تستحق العوائد على المقتني الجديد شخصياً ما

الاسكندرية في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٠٥ «محمود صديق»

نظارة الداخلية

منشور بخصوص الأشخاص الذين يرغبون الحج مع قافلة المحمل (*)

(١)

تسهيل السبيل الى الحج

بما أنه من رغائب الحكومة الخديوية تسهيل السبيل لأداء هذه الفريضة الدينية بكل مافي الامكان من طرق التسهيل والتوسيع فقد قررت في هذه السنة كالسنة الماضية أن تبيح لمن يقصدون الحج السفر مع قافلة المحمل بشرط أن براعوا العمل بكافة القيود المفروضة لهذه الغاية

٣٠ أكتوبر
سنة ١٣٠٥

(٢)

مزايا مرافقة المحمل

كل من يريدون مرافقة المحمل في السفر يكونون تحت رعاية أمير الحج والحرس العسكري ويتكفل أطباء المحمل وصيادته بمعالجتهم بدون تأخير كلما دعت الضرورة لشئ من وسائل العناية العجيبة والاسعاف بالدواء

وعلى العموم فانهم يسافرون في طريق أفضل من الطريق المعتاد من كل وجه خصوصاً من حيث قصر المسافة وقلة المشقة وتوفير أسباب الراحة والأمان

(٣)

وفوق ذلك فانهم يستفيدون أيضاً من تدابير أمير الحج ومن تخفيض الأثمان التي يتوصل إليها بعد الانفاقيات نظراً لكثرة عددها يطلبه من الجبال اللازمة لقافلة المحمل

(٤)

فعلى كل من يريد اغتنام هذه المزايا وموافقة قافلة الحمل أن يقدم طلبا بذلك الى المحافظة أو المديرية التابع لها قبل ميعاد سفر الحمل بستة أسابيع على الأقل أعنى قبل يوم أول ديسمبر القادم ولا يقبل أى طلب بعد مرور هذا الميعاد ويجب عليكم أن تراقبوا شخصا ارسال كشوفات الحاج المسافرين مع الحمل الى النظارة في يوم أول ديسمبر

(٥)

وفىما يختص بمصاريف السفر فقد أثبتت التجارب أن التأمينات التى أودعت فى السنوات الأخيرة كانت غير كافية لوفاء هذه المصاريف ولذلك فإن الحكومة نظرا لما انضج لها من مقدار ما صرف فى الماضى قد اضطرت لأن تقر بمقدار التأمينات اللازم ايداعها قبل السفر من الأشخاص الذين يرغبون بالجب برفقة قافلة الحمل كما يأتى :

- | | |
|--|-------------------------------------|
| لمصاريف السفر فى الدرجة الاولى
ويدخل فى هذه القيمة أجره رجل واحد
فاذا أراد الطالب الاختصاص بعمل
فان أيضا يجب عليه أن يضيف
الى القيمة المذكورة مبلغ ١٣ جنيه
٥٠٠ مليم عن كل رجل | } ٣٥ جنيه مصرى ونصف عن الشخص الواحد |
| لمصاريف السفر فى الدرجة الثانية
ويكون له حق فى الاختصاص
بجمل واحد فى الحجاز | |
| لمصاريف السفر فى الدرجة الثالثة
وعلى رجل واحد أيضا | } ٣٠ جنيه مصرى ونصف عن الشخص الواحد |
| | |

- ١٤ جنیه مصری عن الشخص الواحد... } لمصاريف السفر في الدرجة الثالثة
وذلك في حالة ما اذا اتفق شخصان
اثنان من الحاج على السفر على رجل
واحد في الجواز
- ١٥ جنیه مصری ونصف عن كل طفل... } عمره من أربعة الى عشرة سنوات
مشارك لطفل آخر أو لأحد أقاربه
على رجل واحد

ومن المعلوم أن نفقات الأكل في البواخر وفي الجواز لا تدخل ضمن هذا التأمين

(٦)

التأمين المنصوص عليه في المادة السابقة هو عبارة عما يلزم من المصاريف التي تقوم بها الحكومة فيما يتعلق بسفر الحاج بحرا وبركوبهم في الجواز برا ويشتمل أيضا على رسوم الحاجر الصحية وعلى نفقات المؤونة في الطور عند ما تدعو الضرورة - والحاج المرافقون للعمل يجب عليهم أن يتوجهوا الى السويس في الميعاد المقرر لسفر الحمل على مصاريفهم ولا حاجة للقول بأنه اذا ظهر من الحسابات التي تعمل تحت ادارة أمير الحج عدم صرف مبلغ التأمين بأكمله فان المتبقي رد لصاحبه بعد عودته

(٧)

الحاج الذين يرغبون مرافقة الحمل ويدعون التأمين المقرر لذلك في الميعاد المحدد أي قبل يوم أول ديسمبر سنة ١٩٠٥ يجب عليهم أن يراعوا الشروط المقررة لاستخراج أوراق الجواز بتمام الدقة كما هو وارد بمشورنا نمرة ١٣٨ بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٠٥ ولكنهم يكونون معافين من بقية الشروط الأخرى مثل أخذ تذاكر الذهب والاياب من إحدى شركات الملاحة المعتمدة لدى الحكومة والحصول على الشهادة المثبتة لاقتدار طالب الحج على القيام بمصاريفه وإيداع مبلغ المائة قرش والسنة ونسجين قرشا فيستغنى عن كل ذلك بوضع الإشارة الآتية في المربع الاول من ورقة الجواز (حاج مرافق للحمل)

(٨)

تعميم نشر هذه التعليقات

يجب نشر هذه البيانات وهذه التعليقات بكل ما في وسعكم من سائط النشر والتعميم مع ما تستلزمه من التفاصيل لأجل احاطة علم الجمهور وتعمام معرفته بها وخصوصا من كان مقبلا في دائرة اختصاصكم ولناحيته الأمل الوطيد في أن تكم تراعون هذه التعليقات بتمام الدقة وكمال الاعتناء وأرى وجوب تحذيركم من الآن من الاختلال بأي حكم من أحكامها منعا للوقوع تحت طائلة المسؤولية ما

تحريرا بالقاهرة في ٢ رمضان سنة ١٣٢٣ (٣٠ أكتوبر سنة ١٩٠٥)

ناظر الداخلية

نظارة الداخلية

تعديل زمام الانارة بمجملة مديريات (*)

ناظر الداخلية

قرر ادخال التعديلات الآتية بجدول أسماء البلاد

مديرية الشرقية

مركز كفر صقر

فصل عزبة اخوان ديمتري سميريدى (التي كانت باسم الاميرة توحيد هانم) عن ناحية
الرباعين واحالتها على ناحية كفر أبو شرايه

أول نوفمبر
سنة ١٩٠٥

مديرية الجبيرة

مركز دمنهور

فصل عزبة عبد الملك افندى غالى وعزبة عبد الله سرور وعزبة حسين الخولى
وعزبة البوردة عن ناحية قراقص واضافتها على ناحية كفر بنى هلال

مركز كفر الدوار

فصل ابنية حسب التى فتح الباب من عزبة على عامر أبى جوهره التابعة لناحية
الياسينية واعتبارها عزبة قائمة بذاتها تراد على العدد التابع للناحية المذكورة

مديرية الفيوم

مركز اطسا

تقسيم ناحية قطون والعزب ونقط العربان التابعة لها وقدرها ٢٦ (بما فيها المستبعد
بعدمطبع الجدول) الى ناحيتين احدهما بالاسم الاصلى ويتبعها عدد (١٣) والثانية
باسم ناحية قصر الباسل ويتبعها عدد (١٢)

مديرية المنيا

مركز أبو قرقاص

فصل عزبة نخلة افندى خليل وشركائه المستجدة بناحية نزلة جويد عن هذه الناحية
وتتبعها الى ناحية الفكرية

مركز المنيا

فصل عزبة متى افندى منصور المستجدة عن ناحية تله وتتبعها الى ناحية صفط الحمار
الشرقية

مركز مضاغة

فصل جزيرة شارونه^(١) عن ناحية شارونه واعتبارها بلدة قائمة بذاتها باسم (جزيرة
شارونه)

(١) هذه الجزيرة ساقطة من الجدول

مركز الفشن

فصل عزتي أحمد افندي عبد الحميد وصالح باشا فردي عن ناحية كفر درويش واعتبارها
ناحية قائمه بذاتها باسم ناحية (صالح باشا)

مديرية جسر جا

مركز انجم

تقسيم ناحية الطوايل الى بلدين احدهما باسم الطوايل الغربية والثانية باسم الطوايل
الشرقية وذلك فيما يتعلق بالأعمال الادارية ما

تحريرا في ٤ رمضان سنة ١٣٢٣ (أول نوفمبر سنة ١٩٠٥) مصطفى فهمي

تظارة الداخلية

قرار بوبه الحيوانات - تمديد أحكام القرار الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٤
بشأن نقل حيوانات الفصيلة البقرية والانحار فيها ونجسها (*)

ناتظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من الأمر العالي الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٣
بشأن الاحتياطات المتخذة لمنع انتشار الطاعون البقري

وبعد الاطلاع على القرارين الصادرين بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٤ و ١٤ مايو
سنة ١٩٠٥ بشأن نقل الحيوانات والانحار فيها ونجسها

قرر ما هوات

(حالة مفردة)

أحكام القرار الصادر بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٤ المشار اليه يمتد العمل بها
لغاية ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٥ ما

صدر بالقاهرة في ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥ مصطفى فهمي

مديرية النوفية

تحوطات صحية صد تعفن الباء بناحية فينا الصغرى (منوفية) (*)

قرار

مدير النوفية

بعد الاطلاع على قرار اللجنة الصحية بمركز منوف بتاريخ ٦ أكتوبر سنة ١٩٠٥

١١ أكتوبر
سنة ٩٠٥

وعلى قرار نظارة الداخلية بتاريخ ١١ مايو سنة ١٨٩٥

وبعد مصادقة نظارة الداخلية قرر ما هو آت

(المادة الاولى)

كل من يتجارى على صرف مياه في البركة ملك الحكومة الموجودة بناحية فينا الصغرى الكائنة بحرى السكن المنقسمة الى قسمين تحت غرة ١٥ و ٩٥ ويفصلها عن السكن طريق المرور فقط يعاقب بغرامة لا تزيد عن مائة قرش أو بالحبس مدة لا تتجاوز الأسبوع

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

تحريرا في شبين الكوم في ١١ أكتوبر سنة ١٩٠٥ (١٢ شعبان سنة ١٣٢٣)

عن مدير النوفية

وكيل المديرية

محمد على

استقبال رسمي وكيل دولة روسيا السياسي وقنصلها الجنرال (*)

في الساعة الثالثة الأفريقية بعد ظهر يوم الخميس ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٥ استقبال
الجناب العالي الخديوي بسراى عابدين استقبالا رسميا وبالاحتفال المعتاد جناب
المسيو الكسيس اسميرنوف الوكيل السياسي والقنصل الجنرال الجديد لدولة
الروسيا في مصر

ولما قدم المسيو الكسيس اسميرنوف أوراق تعيينه الى الجناب العالي الخديوي
الذي كان بقاعة الاستقبال الكبرى يحيط به حضرات النظار وكبار رجال المعية
السنية ألقى بين يدي سموه الخطاب الآتي :

﴿ مولاي ﴾

تكرم جلالة مولاي الامبراطور وعينتي معتمدا سياسيا وقنصلا جنرالا لجلالته
في مصر ولهذه المناسبة أمرني أن أبلغ سموكم تحياته وأن أعرب لجنابكم الرفيع
عن ميله الذي لا يتغير نحو ذاتكم الشريفة

والى مبهج بهذا التعيين وأعد من سعدي أن يكون فاتحة على تأدية هذه
الرسالة الكريمة وسأصرف اهتمامي الى ما يصرفني أهلا لعالي ثقة مولاي الامبراطور
بأذنا قصارى الجهد في إحكام علائق المحبة والوثام التي طالما ربطت روسيا
ومصر والمأمول بعد حوادث الشتاء الماضي ان هذه الروابط لا تزاد إلا توثقا

والآن أرفع الى سموكم أوراق اعتمادى واجبا من جنابكم الفخيم أن تكونوا
عوني في هذه المهمة وأن تشرفوني بعظيم ثقكم وجيل مساعدتكم

فأجاب مولانا الخديوي المعظم بهذا الخطاب الشريف

(بجناب الوكيل السياسي)

قد أثر في وجداني ما حلتكم الى من تحيات جلالة الامبراطور وعواطف ميله
الشريف نحوى فأرجو منكم أن تتفضلوا بتبليغ جلالته عظيم شكرى وامتنانى

ولا أشك يا جناب الوكيل في أن علائق المحبة والوئام التي طالما ربطت روسيا ومصر ستزداد بحسن اهتمامكم قوة وإحكاما ويسرني أنكم اعترفتم بالتزاهة التي أبدتها حكومتى عند قيامها بواجب المحافظة على المعاهدات الدولية الموكول بها مراعاة تنفيذها بالذمة

ولكم يا جناب الوكيل أن تعتمدوا كل الاعتماد على معونتى ومعونة حكومتى في أداء مهمتكم

وقد أدت التحية العسكرية لجناب القنصل الجنرال الجديد فرقة من الأورطة الثالثة اليلده مع الموسيقى وأطلقت المدافع من القلعة في خلال هذا الاحتفال بما

محافظة السويس

قرار بتعريفه للتراجة والأدلاء العموميين بالسويس (*)

محافظ السويس

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٥ بشأن لائحة التراجة والأدلاء العموميين المصدق عليها من محكمة الاستئناف المختلطة أول نوفمبر سنة ١٩٠٥

وبعد الاطلاع على القرار الصادر من المحافظة بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٨٩٦ بـسريان مفعول قرار النظارة الرقيم ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٥ المذكور انفا في دائرة هذه المحافظة وتعريفه للتراجة والأدلاء العموميين

قرر ماهوات

(المادة الأولى)

قد عدلت المادة الثانية من قرار هذه المحافظة الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٦ المنزوع عنه نفا

تعريفه التراجم والأدلاء العموميين تكون على الوجه الآتى

٦٠ عن الساعة الواحدة في خلال الثلاث ساعات الأولى

٣٠ عن كل ساعة تزيد عن الثلاث ساعات الأولى

٢٥٠ عن يوم كامل بداخل المدينة

٣٠٠ عن يوم كامل خارج المدينة

(المادة الثانية)

يحل بهذا القرار بعد مضي عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما
تحريرا بالسويس في أول نوفمبر سنة ١٩٠٥ (٤ رمضان سنة ١٣٢٣) إبراهيم حليم

نظارة الداخلية

قرار بتخصيص إدارة أسواق المواشى ابتداء من ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٥ (٥)

ناتظرة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من الامر العالى الصادر في أول فبراير سنة ١٨٨٣
والمادة الرابعة من الامر العالى الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٣
وبعد الاطلاع على القرارات الصادرة في سنة ١٩٠٣ وسنة ١٩٠٤ بخلق أسواق
المواشى

وحسناته من ١٤ أغسطس سنة ١٩٠٥ لم تبلغ أى إصابة بالطاعون البقري في سائر
أنحاء القطر

وبناء على ما عرض مدير عموم مصلحة الصحة قرر ما هوآت
الترخيص بادارة أسواق المواشى بالوجهين القبلى والبحرى اعتبارا من ٢٢ نوفمبر
سنة ١٩٠٥ ما

صدر بالقاهرة في ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥ مصطفى فهمى

(٥) الوثائق المصرية في ١١ نوفمبر سنة ١٩٠٥ وجه ٢١٤٣

(٤)

نظارة الداخلية

حج سنة ١٩٠٥ - ١٩٠٦

منشور نمرة ١٥٠

بخصوص رسوم الكورنيتينة في الذهب للحجاج المسافرين بغير مرافقة المحمل

قد حجت العادة الى الآن أن الأشخاص الذين يريدون السفر الى الحج يدفعون مبلغا قدره ٥٦ قرشاصاغاً قيمة رسوم الكورنيتينة بالطور عند عودتهم من الحجاز غير أنه نظراً لحالة القطر العصية في هذه السنوات الأخيرة قد التزمت الحكومة أن تقرر على الحجاج تخضية كورنيتينة ابتدائية قبل الذهاب الى الحجاز وذلك يستلزم دفع رسوم لمصلحة الكورنيتينات تختلف قيمتها بحسب أهمية الاحتياطات الواجب اتخاذها وقيمة هذه الرسوم هي ٦ قروش صاغ عن تخضير الحجاج بالسويس و ١٢ قرشاصاغاً عن تخضيرهم بالطور و ٥٠ قرشاصاغاً اذاوجب على الحجاج تخضية مدة بالطور تحت الملاحظة العصية فوق عملية التخضير فنعالمنا ينتج من المحذورات عند تحصيل هذه الرسوم المخصصة للكورنيتينة في الذهب قدرها أى لزوم تحصيلها من الآن فصاعداً مع رسوم الكورنيتينة في الاياب أى ان كل حاج يدفع تأميناً قدره مائة قرش وستة صاغ بدلا عن ستة وخمسين قرشاصاغاً

٤ فبر
سنة ١٩٠٥

وعلى ذلك يجب من الآن فصاعداً تحصيل مبلغ المائة قرش وستة صاغ بصفة تأمين عن رسوم الكورنيتينة أى خمسين لرسوم الكورنيتينة في الذهب وستة وخمسين لرسوم الكورنيتينة في الاياب وذلك من كل واحد من الحجاج الذين يسافرون بغير رفقة المحمل

فيلزم تفهيم الاهالى بأن ذلك لا يترتب عليه إيجاد رسوم جديدة قدرها خمسون قرشاً بل ضبط وتنظيم ما هو واقع بالفعل منذ جلة سنوات والتسهيل تحصيل رسوم الكورنيتينة ومنع ما يحدث من الصعوبة للحجاج في أثناء سفرهم عند تحصيل هذه الرسوم وسيسير

(٥) الوثائق المصرية في ٦ فبر سنة ١٩٠٥ وجه ٢١١٦

خصم الرسوم التي كان يلزم دفعها بالسويس أو بالطور على حسب الأحوال من مبلغ الخمسين قرشا هذا فإذا بخر الحاج فقط في الذهاب بالسويس يخصم منه ستة قروش قيمة التجيز ويرد إليه في العونة ٤٠ قرشا وإذا عمل هذا التجيز في الطور يخصم منه ١٢ قرشا قيمة التجيز ويرد إليه ٣٨ قرشا وإذا لم يعمل شيء لعدم وجوب اتخاذ تحوطات صحيحة في الذهاب يرد إلى الحاج مبلغ الخمسين قرشا بأكمله عند عودته ولا يخصم مبلغ الخمسين قرشا بالتام إلا إذا أمضى الحاج مدة تحت الملاحظة الصحية بالطور في الذهاب وستوشتر محافظة السويس على إسباورت كل حاج اسم البانوة المسافر عليها وتاريخ سفرها ومقدار رسوم الكورنينة التي تقررت على الحاج بحسب الاحتياطات التي حصلت معه وهذه الطريقة يسهل في رجعة الحج معرفة قيمة رسوم الكورنينة التي دفعها الحاج والحصول من المديرية على رد الفرق إليه عند الاقتضاء كما هو حاصل في رد مبلغ المائة قرش المودعة منه بصفة تأمين عن مصاريف المؤونة إذا لم يتناول المؤونة على حساب الحكومة بالطور

فبناء على ما تقدم يجب من الآن فصاعداً تحصيل مبلغ المائة قرش وستة صاغ بصفة تأمين عن رسوم الكورنينة بدلا من الستة وخمسين قرشا صاغ الجاري تحصيلها وذلك من كل واحد من الحاج الذين يسافرون بغير رفقة المحمل والأمل العمل بقاية الدقة بمائدون بهذا المنشور ما

مصر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٥ - ٧ رمضان سنة ١٣٢٣ ناظر الداخلية

مديرية الدقهلية

قرار بتعديل المادة الاولى من القرار الصادر بخصوص السقائين بالمنصورة (*)

وكيل مديرية الدقهلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من مديرية الدقهلية في ٩ يولييه سنة ١٩٠٥
بخصوص السقائين

٨ ففبر
سنة ٩٠٥

وبعد الاطلاع على قرار قومسيون بلدى مدينة المنصورة في ١٢ اكتوبر سنة ١٩٠٥
قررهاوات

(المادة الاولى)

عن قرية الماء الواحدة التى تؤخذ من خنفيات البلدية يكون ٢ مليم . وعن نصف
القرية يكون مليما واحدا

(المادة الثانية)

يسرى مفعول هذا القرار بعد مضى ثلاثة أيام من نشره بالجريدة الرسمية ما

المنصويرة في ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥ عبد الرحمن فهمى

(*) الوقائع المصرية في ١٣ ففبر سنة ١٩٠٥ وجه ٢١٥٩

نظارة الداخلية

لائحة بشأن بيوت العاهرات (*)

نظم الداخلية

بعد الاطلاع على لائحة بيوت العاهرات الصادرة بتاريخ ١٥ يولييه سنة ١٨٩٦
وبعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ
٢٣ مايو سنة ١٩٠٥ طبقا للامر العالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩
قرر ما هو آت

(المادة الاولى)

يعتبر بيتا للعاهرات كل محل تجميع فيه امرأتان أو أكثر من المتعاطيات عادة فعل
الفنسا ولو كانت كل منهن ساكنة في حجرة منفردة منه أو كان اجتماعهن فيه وقتيا

(المادة الثانية)

لا يمكن فتح بيوت للعاهرات إلا في الأخطاط التي يصيها ذلك خاصة المحافظ أو المدير
ولا يكون لكل منها سوى باب واحد فقط ولا يجوز وجود اتصال بينها وبين مساكن
أخرى أو دكاكين أو محلات عمومية

(المادة الثالثة)

الأشخاص الآتي ذكرهم لا يجوز لهم أن يفتحوا أو يديروا بيوتا للعاهرات بأنفسهم
ولا بواسطة أشخاص مستعاريين

أولا - القصر الذين لم يتقرر رشدهم والمجهور عليهم

ثانيا - المحكوم عليهم بعقوبة جنائية لارتكابهم جنائية عادية

(*) الوثيقة المصرية في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥ فوج ٢١٨١

ثالثا - المحكوم عليهم لارتكاب سرقة أو نشل أو إخفاء أشياء مسروقة أو تزوير أو استعمال أشياء من زرة أو نصب أو خيانة أمانة أو إخفاء جانبين أو انتهاك حرمة الآداب علنا أو تحريض قاصر على الفسق وذلك في حالة ما إذا كانت العقوبة لم تحض عليها خمس سنوات

رابعا - الأشخاص الذين كانوا يدرون بيوتا للعاهرات وحكم عليهم بإغلاقها لأسباب متعلقة بآدابها ولم تحض ثلاث سنوات كاملة على هذا الحكم

(المادة الرابعة)

صدور الأحكام المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة السابقة على صاحب بيت للعاهرات سابق قبده يستوجب حتما منع المحكوم عليه من الاستمرار على تشغيله في المدة الموضحة عنها اعتبارا من اليوم الذي تصبح فيه تلك الأحكام نهائية

(المادة الخامسة)

يجب على من يريد فتح بيت للعاهرات أن يخطر المحافظة أو المديرية بذلك بالكاتب قبل فتحه بخمسة عشر يوما على الأقل ومتى كان البيت أكثر من مدير واحد يجب على كل منهم أن يوقع على الاخطار ويكون مسؤولا كذلك في حالة وقوع مخالفة

(المادة السادسة)

الأخطار المذكورة في المادة السابقة يكتب على ورقة مغطاة من قبة ٣٠ مليما بحسب المثال الذي يقرره المجلس ويكون محتويا على الإيضاحات الآتية

أولا - اسم مقدم الاخطار ولقبه وسنه ومحل ولادته ومحل إقامته وتابعيته

ثانيا - موقع البيت وعند الغرف التي يشتمل عليها

ثالثا - اسم مالك العقار ولقبه ومحل إقامته وتابعيته

(المادة السابعة)

يرفق بهذا الاخطار شهادة مستخرجة من قلم السوابق عن مقدم الاخطار أو شهادة من السلطة التابع لها دالة على عدم صدور حكم عليه بإحدى العقوبات المبينة في المادة الثالثة

ويتعهد مقدم الاخطار تعهداً صريحاً بأن ينسج في ادارة البيت أحكام هذه اللائحة

(المادة الثامنة)

يجب على مقدم الاخطار أن يقدم للمحافظة أو المديرية في ظرف ثمانية وأربعين ساعة على الأقل قبل فتح البيت كشفاً محرراً على حسب المثال الذي يقرره البوليس ويحتوي على أسماء العاهرات وأنظمتهم وكافة الأشخاص المقيمين في البيت أو الذين يؤدون فيه أى خدمة مع بيان ألقابهم وسنهم وتابعيتهم

(المادة التاسعة)

يمكن فتح بيت العاهرات في اليوم السادس عشر من تاريخ تقديم الاخطار المنوّه عنه في المادة (٥) وبعد مضي ثمان وأربعين ساعة على الأقل من تاريخ تقديم الكشف المنوّه عنه بالمادة (٨) ما لم تعلن المحافظة أو المديرية في خلال ذلك بطريقة ادارية معارضتها في فتحه بحيث تكون المعارضة مبينة على أحكام المادتين الثانية والثالثة من هذه اللائحة أو على عدم استيفاء الاخطار أو الكشف

ويجب اعلان المعارضة أيضاً للمالك العقار الموضع عنه في الاخطار

(المادة العاشرة)

لجهة الادارة في حالة عدم تقديم الاخطار من أصحاب المحل أن تقرر ما إذا كان ينبغي اعتباره من ضمن بيوت العاهرات أما إذا كان أصحابه تابعين لدولة أجنبية فلا يجوز تقرير ذلك إلا بعد موافقة القناصل التابعين لهم

ويعلم هذا القرار بطريقة إدارية إلى صاحب المحل و يرفق به صورة مصدق عليها من الافادة المحتوية على رأى القنصل بالموافقة و يتنبه ضمنه بأفتال المحل أو بتقديم الاخطار اللازم عنه بحسب ما يقتضيه الحال في ظرف ١٥ يوما . ففى مضى هذا الميعاد ولم يعمل صاحب المحل بمقتضى التنبيه فعلى البوليس اثبات ذلك وتحرير محضر مخالفة و يصير اخطار مالك العقار بالتنبيه الذى أعلن لصاحب المحل

(المادة الحادية عشرة)

إذا تغير صاحب أى بيت من بيوت العاهرات وجب على صاحب البيت الجديد إعلان ذلك للمحافظة أو المديرية في ظرف ثلاثة أيام مع تقديم شهادة عن نفسه مستخرجة من قلم السواق أو شهادة تقوم مقامها فى الملتزم المذكورة

و يجب على كل صاحب بيت للعاهرات أن يعلن للمحافظة أو المديرية فى مثل الميعاد المذكور كل تغيير يحصل فى الأشخاص الواجب درج أسمائهم فى الكشف المنصوص عنه بالمادة (٨) مع بيان كافة الايضاحات المقررة بتلك المادة

(المادة الثانية عشرة)

ينبغى الاخطار عن نقل المحل من جهة إلى أخرى قبل نقله بخمسة عشر يوما على الأقل ويمكن اجراء النقل فى اليوم السادس عشر ما لم تعلن المحافظة أو المديرية فى بحر هذه المدة بطريقة إدارية معارضتها فى ذلك بناء على أحكام المادة الثانية من هذه اللائحة

(المادة الثالثة عشرة)

كل شخص تابع لبيت من بيوت العاهرات أو يكون مستخدما فيه يجب أن يكون بالغاً من الرشد القانونى

(المادة الرابعة عشرة)

كل مومسة تكون موجودة فى بيت للعاهرات يجب أن تكون حاضرة لتد كره تعطى لها من البوليس وعليها صورتها . وهذه التد كره يجب تجديدها سنويا

(المادة الخامسة عشرة)

كل مومسة تكون موجودة في بيت العاهرات يجب أن تتقدم لاجراء الكشف الطبي عليها مرة في كل أسبوع بمعرفة الطبيب المنوط بكتب الكشف وان لم يوجد بمعرفة طبيب مصرح به بثلاثين طرف مصلحة الصحة
ويضع الطبيب تاريخ الكشف والملاحظات التي تقرأ آى له منه على التذكرة المنصوص عليها في المادة السابقة التي تبرزها له كل مومسة

والبوليس الحق أن يجري الكشف على العاهرات اللاتي يتأخرن عن الحضور للكشف بدون ابداء عذر مقبول وله مراجعة الشهادات المرضية التي تتقدم منهن لاثبات أعمارهن

(المادة السادسة عشرة)

كل مومسة يتحقق إصابتها بمرض زهري يجب عليها الامتناع عن الإقامة في بيت من بيوت العاهرات

(المادة السابعة عشرة)

المومسات من رعايا الحكومة المحلية اللاتي يتضح للطبيب إصابتهم بأمر مرض زهري يرسلن الى المستشفى ولا يخرجن منه إلا بعشفاهن
فإذا لم يوجد في المدينة مستشفى للحكومة ترسل المصابات الى مستشفى أقرب مدينة وعلى البوليس اجراء نقلهن . أمامصاريف المعالجة وقدرها أربعة قروش صاغ يوميا فتكون على نفقة كل من صاحب البيت والنساء المصابات بوجه التضامن والشهادة التي يعطيها مدير المستشفى عن مدة إقامة المصابة فيها تعتبر إثابة صك قابل التنفيذ لصالح الإدارة

كل مومسة مصابة تكون تابعة لدولة أجنبية يبلغ عنها القنصل أو التابعة لها

(المادة الثامنة عشرة)

أحكام المواد الاربعة السابقة تسري أيضا على صاحبات بيوت العاهرات أما اللاتي يزيد سنهن عن ٥٥ سنة فيصورن أعفاهن من الكشف الطبي

(المادة التاسعة عشرة)

لا يجوز للمؤسسات أن يوجدن أبواب بيوت العاهرات ولا بالتوافد

(المادة العشرون)

أحباب بيوت العاهرات مسئولون عن المخالفات التي تقع ضد أحكام المواد ١٣ و ١٤ و

١٥ و ١٦ و ١٩

(المادة الحادية والعشرون)

لا يجوز لأصحاب بيوت العاهرات أن يتركوا أحدا يلعب بألعاب القمار على اختلاف أنواعها مثل لعب البكارا والاندسكينه والواحدون ثلاثين والثلاثين والاربعين والفرعون والروليت وما كنة الخيول وما أشبه ذلك من أنواع اللعب . وفي حالة مخالفة ذلك تضبط النقود والموضوعة للعب وكذلك الاشياء التي حصل اللعب بها

(المادة الثانية والعشرون)

يجوز لضباط البوليس أن يدخلوا نهارا في بيوت العاهرات لضبط المخالفات التي تقع بشأن هذه اللائحة ويسوغ لهم عند الزوم أن يستحبوا طبيبا ويجوز لضباط والانتظار الدخول فيها في أثناء الليل أيضا عند حصول مشاجرة أو تعد أو أي أمر آخر يخل بالامن العام أو لأجل ضبط من يكون من الجانبين جاري البحث عنه بمعرفة البوليس أو عند الاستغاثة بهم

ولا يجوز للبوليس أن يضبط أي شخص أجنبي يوجد عادة أو عرضا في بيت من بيوت العاهرات إلا في الأحوال المنصوص عليها في اللوائح الجاري العمل بها فيما يخص بالأجانب

(المادة الثالثة والعشرون)

كل مخالفة لأحكام هذه اللائحة ماعدا أحكام المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٩ و ١٠ و ١٦ و ٢٧ يعاقب فاعلها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش

وفي حالة ارتكاب مخالفة ثانية في ظرف سنة أو في حالة ارتكاب مخالفة لأحكام المواد المذكورة في الفقرة السابقة يعاقب الفاعل بغرامة لا تتجاوز مائة قرش وبالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعا أو بالحدى هاتين العقوبتين فقط

(المادة الرابعة والعشرون)

في حالة ارتكاب مخالفة لأحكام المادة (٢١) يحكم القاضي بمصادرة النقود الموضوعة للعب والأشياء التي تكون قد ضبطت

(المادة الخامسة والعشرون)

ينبغي الحكم باقفال المحل في حالة مخالفة أحكام المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٦ و ٢٧ وكذلك في حالة صدور حكم بسبب حصول لعب القمار إذا كان صدر في بحر الثلاث سنوات الماضية حكماً في مثل هذه المخالفة ضد أصحاب البيت ولو تعاقبوا في بحر المدة المذكورة

ويجوز الحكم باقفال البيت في سائر الأحوال الأخرى

(المادة السادسة والعشرون)

الحكم الصادر باقفال المحل يصير تنفيذه في حق صاحب المحل بدون التفات لمعارضة مالك العقار أو أي شخص آخر يشغله ويجوز وضع الاختام تأييداً لئلا يذمفعول الاقفال والبيوت المحكوم باقفالها لا يجوز إعادة فتحها في بحر الثلاثة شهور التالية ليوم اقفالها إلا بتعريض من البوليس الذي يسوغ له عند القروم أن يمنع بالقوة السكنى فيها بدون إذن منه

(المادة السابعة والعشرون)

يسرى مفعول هذه اللائحة على الجهات السارية عليها الآن لائحة ١٥ يولييه سنة ١٨٩٦

ويجوز أن يقرر سر ربانها أيضاً على أية جهة أخرى بمقتضى قرار يصدره المحافظ أو المدير ويعين فيه الاخطا التي تقع ببيوت العاهرات فيها

وبيوت العاهرات الموجودة في الاخطا الأخرى يجب اقفالها في الميعاد الذي يحدد في القرار المذكور بحيث أن هذا الميعاد لا يجوز أن يكون أقل من شهر

والبيوت الموجودة في الاخطا المعينة يجب على أصحابها قيدها في بحر الثلاثين يوماً التالية لنشر القرار طبقاً لأحكام المواد ٦ و ٧ و ٨ و ٩ من هذه اللائحة

(المادة الثامنة والعشرون)

تلغى اللائحة الصادرة بتاريخ ١٥ يولييه سنة ١٨٩٦

(المادة التاسعة والعشرون)

يسرى مفعول هذه اللائحة بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية ما
تحريرا بالقاهرة في ١٩ رمضان سنة ١٣٢٣ (١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥)
مصطفى فهمي

مصلحة الفئانات والليانات

لائحة مراكبة الواورات بينا اسكندرية (*)

أحكام عمومية

(البند الاول)

سنة ٩٠٥ يصير مراكبة الواورات على الارصفة أو الشندورات أو نقلها عند اللزوم من أى
محل تكون به بموجب أمر من مدير عموم الفئانات أو وكيله
كيفية طلب الارصفة

(البند الثانى)

إذا أراد وكيل أو قبودان أى واور رصيفا أو شندورة معينة فعليه أن يقدم طلبا
بالكتابة لمدير أو وكيل عموم الفئانات والليانات والواور لا يصير مراكبة على الرصيف
أو الشندورة إلا إذا سمحت بذلك الأحوال . انما لا يمكن الزامه بالمراكبة على أى رصيف
ما لم يكن ذلك حسب رغبة الوكيل أو القبودان الذى له الخيار فى البقاء بمحله أو الانتقال
إلى شندورة أو استقبال آخر لينتظر دوره فى الرصيف المتطلبه

(*) الواقع المصرية فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٥ وجه ٢٣٢٩

جولة طلبات لرصيف واحد

(البند الثالث)

إذا طلب واپوران أو أكثر صيفا واحدا في وقت واحد وكان ذلك الرصيف غير محفوظ
بمعرفة الميناء واپورا آخر فالواپور الذي يدخل الميناء الاول أعني يمر على شندورة البوغاز الاول
يكون له حق الأولوية في الحصول على الرصيف ماعدا في الاحوال الآتية

إذا كان ضمن الواپورات المطلوبة أحد الرصيفين غرة ٧ و ٨ يوجد واپور على ذمة
أو ملك مستأجر أو مستأجر إحدى السقايف الموجودة على هذه الأرضفة ويكون
حضوره للميناء في اليوم نفسه أعني من نصف الليل لنصف الليل فتكون له الأولوية
ما لم يكن تراكي واپورا آخر على الرصيف أعني أنه لا يمكن نقل واپور يكون سبق مها كنه على
أحد الرصيفين غرة ٧ و ٨ لاخلاله إلى واپور آخر يكون على ذمة أو ملك مستأجر
أو مستأجر تلك السقايف بدون رضاه قبوداته أو وكيله

ولكن معلوما أن الاستثناء السالف ذكره هو الامتياز الوحيد المعطى لمستأجر
السقايف الكائنة بالقرب من الرصيفين غرة ٧ و ٨ وفيما عدا ذلك يقع الاجراء على
حسب منطوق أحكام هذه اللائحة

الكورنتينة

(البند الرابع)

وإذا دخل الواپور بالكورنتينة فتعطى الأولوية للواپور الذي يدخل الميناء بعده

السفن الغير مستعدة للراكية

إذا كان لدى حضور واپور لم يكن مستعداً للراكية على الرصيف المتطلبه فيجوز لرئيس
الهموم أو رئيس قبودات الميناء أن يحفظ الرصيف لهذا الواپور حتى في حالة حضور واپور
آخر يكون قد تطلب هذا الرصيف ومستعداً للراكية عليه إذا رآه بالمثل لزوماً

السفن الراسية بالميناء ومتطلبات أرصفة

(البند الخامس)

إذا طلب وكيل أو قيودان أي واور موجود في الميناء رصيفا خاليا معينا وكان سبق تقديم طلب عن نفس هذا الرصيف من الوكيل عن مركب آخر لم يحضر للميناء بل منتظر حضوره قريبا فلا يحفظ الرصيف خاليا للواور المنتظر إذا كان الواور الأول مستعدا للراكية عليه قبل مجيء الواور المنتظر للميناء أعني قبل عبوره شمنذورة الغاز الموضوعة بالبوغاز

ولكن ان لم يكن الرصيف المطلوب خاليا أو لم يحل الابعاد حضور الواور الذي كان منتظرا قدمه فتعطى الأولوية لهذا الواور نظرا لكونه قدم طلبه قبل الآخر . وإذا اتحدت تواريخ الطلبات فتعطى الأولوية الى الواور الذي حضر الأول للميناء

طلبات أرصفة ذات تاريخ واحد

(البند السادس)

إذا طلب واوران أو أكثر من الموجودة بالميناء رصيفا واحدا وكانت تواريخ طلباتهم متعده فتعطى الأولوية للواور الذي دخل الميناء الأول ولكنه إذا اتفق انه عند دخوله الرصيف المطلوب لم يكن الواور المستحق له مستعدا للراكية عليه فيصير مراكية الواور الذي له الأحقية بعد الأول على الرصيف المذكور.

سفن بالميناء غير مستعدة للراكية على الرصيف المتطلباته

(البند السابع)

إذا طلب وكيل أو قيودان أي واور موجود بالميناء سواء كان رابطا على الشمنذورة أو متراكبا رصيفا معينا لأجل مراكية واوره وحدث انه عند دخوله الرصيف المطلوب لم يكن الواور المذكور مستعدا للراكية عليه فلا يحفظ الرصيف خاليا لهذا الواور إذا كان واور آخر طلب هذا الرصيف ومستعدا للراكية عليه ولو يكون قد قدم طلبه بعده ودخل الميناء بعده

السفن المشحونة مواد مفرقة

(البند الثامن)

يجب على السفن المشحونة غازا أو مواد سريعة التفرقع أو قابلة التفرقع أن ترسو بالمينا الخارجية وأن لا تدخل بالمينا الداخلية إلا بعد تفرغ مشحونها إذا طلب جلاء وكلاء بحريون رصيفا واحدا وكان بالوابور الذى حضر الأول بارود يلزمه بالبقاء بالمينا الخارجية فيسقط حق هذا الوابور في أولوية الحصول على الرصيف المطلوبه إذا حضر لينا وابور آخر وتطلب المراكبة على نفس هذا الرصيف قبل أن يكون الوابور الاول انتهى من عملية تفرغ البارود وذلك ماعدا الاحوال التى ينتهى فيها تفرغ البارود في بحر الساعتين من وقت دخول الوابور الثانى أعنى أن الرصيف يبقى مدة ساعتين تحت طلب الوابور الاول لى انتهى فهمامن عملية تفرغ البارود وان لم ينته فيسقط حقه في الأولوية ويعطى الرصيف للوابور الثانى

السفن التى بها حريق

(البند التاسع)

كل وابور به حريقه لا يمكنه المراكبة على الأرصفة بل يجب عليه أن يتوجه الى الاستقبال الذى يعينه له خضرة رئيس قيودانية المينا وإذا شبت النار بوابور متراة على الأرصفة أو رابط على شندورة فيصير نقله حالا الى الاستقبال الذى يعينه له حتى لا يحدث بسبب ذلك خطر بالمينا

التعهدات المطلوبة

(البند العاشر)

الرصيفان ١١ و ١٣ مخصصان لتفريغ الاخشاب فإذا أراد أحد قيودانات الوابورات الغير مشحونة أخشابا المراكبة على أحدهما فتعين عليه قبل المراكبة أن يعطى تعهدا بالكفاية لخضرة رئيس القيودانية أو من ينوب عنه بأنه يحلى الرصيف اذا حضر وابور آخر مشحون أخشابا ورغب المراكبة على نفس هذا الرصيف

(البند الحادي عشر)

الرصفان غمرة (زيرو) و (٥) مخصصان للوابورات التي يكون مشغونها واردا على ذمة الحكومة فيتعين على قبودان أي وابور اذا أراد مرا كية وابوره على أحد هذين الرصيفين أن يعطى قبل مرا كيته على الرصيف المتطلبه تعهدا بالكتابة بأنه سيضئ الرصيف عند حضور وابور مشغون على ذمة الحكومة وممر غوب مرا كيته على الرصيف الشاغل له

تسرى أحكام هذه اللائحة أيضا على الارصفة التي تحفظ لأسباب مخصوصة لوابورات خاصة بخصم معين أو قومبانية معينة ولو أن مثل هذه القومبانية أو هذا الشخص ليسا بمسافرين لتلك الارصفة سنويا

(البند الثاني عشر)

الرصف غمرة (١) مخصص أيضا للوابورات الواردة على ذمة الحكومة وممر غوب تفريغ القهومات المشغونة بها فلو أنه لا يجوز نقل وابور يكون متراكبا على الرصيف المذكور قبل أن ينتهي من عملية تفريغ مشغونه إلا أن الوابور القادم على ذمة الحكومة ومشغون لحفا وممر غوب مرا كيته على الرصيف المذكور نظرا لمشغولية الرصيف غمرة (زيرو) يكون له حق الأولوية في المراكبة على الرصيف المذكور ولو أن وابورا خلافا موجود بالمينا تطلب المراكبة على الرصيف المذكور ومنتظر خالوه وإنما لا يجوز حفظ هذا الرصيف خاليا وابور منتظر حضوره على ذمة الحكومة إذا طلب الرصيف المذكور لمراكبة وابور موجود بالمينا

(البند الثالث عشر)

الرصفان غمرة ٣٠ و ٣١ مخصصان لمراكبة النقلات الجربية فيتعين على قبودانات باقي الوابورات التي ترغب المراكبة بأحدهما أن يعطوا تعهدا بالكتابة بأنهم يحافظون لدى حضور نقالة تحريرية للمينا

لا يعطى في أي حال من الأحوال تعويض وخلافا لتطريضاع الوقت بأسباب نقل وابور حسب أحكام المادة الثامنة والتاسعة والعاشرة

النقل من رصيف الى آخر

(البند الرابع عشر)

لا يجوز لوابور متراكم على رصيف أن ينتقل منه الى رصيف آخر اذا كان سبق الوعد باعطاء الرصيف الأخير لوابور آخر بالمينا ما لم يكن تحصل على اذن بالسكابة من قبودان أو وكيل الوابور الأخير ولا فيجب عليه أن ينتظر دوره

(البند الخامس عشر)

الطلبات التي تقدم للراكبة على أحد الأرصفة الكائنة بالجهة البحرية من ترعة المحمودية أعني الارصفة من غرة ١٧ الى ٣٢ ضمنا وكذا الرصيفان غرة ١٣ و ١٤ يجب قبل تقديمها الى مصلحة المينا أن يؤثر عليها من مصلحة الكاراك

الأرصفة المؤجرة سنويا

(البند السادس عشر)

اذا أراد أحد الكلاء البحرين أو القبودانات أن يتراكم لوابوره على رصيف مؤجر لقومبانية بحرية فيجب عليه أن يتصل على كابة من تلك القومبانية بقبولها بذلك وأن يرسل تلك المكاتبة لمدير عموم الفئارات مع طلب المراكبة

الأحقية في الأرصفة المطلوبة فقط

(البند السابع عشر)

ليكن معلوما أنه اذا طلب وكيل أو قبودان أي واپور رصيفا معينا أو جهة أرصفة فلا يكون له الحق الا في الرصيف أو الارصفة المذكورة بطلبه وشرطا أن يكون اتبع الاجراء على حسب أحكام هذه اللائحة وأنه اذا أراد مراكبة واپوره على رصيف آخر غير مذکور في طلبه فان طلبه لا يجاب اذا كان واپور آخر طلب في أثناء ذلك نفس الرصيف المتطلبه بل يجب عليه أن ينتظر دوره

العقوبات

(البند الثامن عشر)

لا يعطى تعويضاً ما تظير العقوبات التي تحدث للوابورات لدى مرايتها أو قيامها من الارصفة أو عند ربطها على شندورة

البراطيم

(البند التاسع عشر)

ان البراطيم موضوعه بجانب الارصفة لأجل تسهيل عملية تفريغ الوابورات وما أشبه ولذا فإنه لا يجوز ترك البضائع عليها مدة طويلة من الزمن

عوارية البراطيم

(البند العشرون)

قيمة تصليح العواريات التي تحدثها الوابورات بالارصفة والبراطيم والشندورات والعلامات وما أشبه ذلك تكون على ذمة القومية التابعة لها الوابورات المنسب في ذلك أو أجهلها أو الوكيل عنه ماعدا في الاحوال التي يترأى لدير عموم القنارات والليانات أولئك يتلبيه بأنها حدثت بأسباب قهرية

ربط الشيمات

(البند الحادي والعشرون)

لا يجوز للوابورات التي تكون راسية بالارصفة أن تربط شيميا بالشندورات ما لم يكن ذلك في أحوال اضطرارية أو عندما يترأى لدير عموم المصلحة أو رئيس قومية ميناء اسكندرية ضرورة لذلك وفي مثل هذه الاحوال يجب فلذلك الشيمات وليس فقط الاكتفاء بتخزينها وعلى الوابورات التي تقصد السفر أن لا تستعمل الشيمات الا ساعة واحدة قبل ميعاد السفر ولا يقبل أدنى عذر في ربط الشيمات مثل القول بأنها مرسومة بقصد إبعاد الوابور عن الارصفة ولكن مع ذلك يجوز في الاحوال التي يكون فيها الطقس رديئاً جداً وفي بعض الاحوال الاستثنائية التي يحكم بضرورتها موقوف الميناء السابق ذكرهم استعمال الشيمات الا أنه يجب على الوابورات الابتعاد عن الارصفة بواسطة

مخاطبتها وكل عوارية تحدث لأبواب بسبب شيئا وأبواب آخرتها إلى على الارصفة تكون على عاتق قيودان الأبواب المستعمل الشيا

حوض الجونه

(البند الثاني والعشرون)

كل مركب يريد الدخول في الجونه لأجل العمرة يجب عليه أن يقدم بذلك طلبا الى الضابط المنوط بأعمال الجونه وعلى هذا الاخير بعد التحقق من أنه يوجد محل خال أن يعرض الطلب المذكور على حضرة رئيس قيودانية المينا وهذا الاخير يعطى التصريح اللازم لقيودان المركب لتقديعه للضابط المذكور والمركب المشهونة فواكه التي تطلب المراكبة على احدى أسا كل حوض الجونه يمكنها أن تدخل مباشرة الى الحوض المذكور وبصير مرأيتها تحت مراقبة الضابط المشار اليه

القرارات النهائية

(البند الثالث والعشرون)

مسائل نقل المراكب أو الأبواب من محل الى آخر بالمينا سواء كان ذلك على الشمنديورات أو الارصفة أو لأي مرسى كان يصير نهوها حسب الاوامر التي تصدر من مدير عموم القنارات والليمانات أو وكيله مباشرة الى قيودان المركب أو في حال غيابه للضابط النائب عنه بدون توسط الوكلاء أو الوارد على ذمتهم المشحون بالمركب ويتعين على القيودان أو النائب عنه تنفيذ تلك الاوامر حسب التعليمات التي تعطى له وفي كل حال سيرسل ضابط من قيودانية المينا للأبواب المتقضى نقله حتى يرشد القيودان أو الضابط النائب عن المحل المعين لوضع الأبواب

قرارات جناب مدير عموم المصلحة أو وكيلها فيما يختص بتنفيذ أحكام هذه اللائحة تعتبر نهائية ويتعين على أصحاب الشأن تنفيذها في الحال بدون جواز المعارضة في ذلك اداريا أو قضائيا

مدير عموم ليمانات

وفنارات مصرية

بلومفيلد

نظارة المحفانيـة

قرار بـ تشكيل محاكم الجنائيات في كل من دوائر محاكم بني سويف وأسيوط وقنا (*)

نحن ناظر المحفانيـة

بعد الاطلاع على المادة ٥٥ من الامر العالي الصادر في ١٢ يناير سنة ١٩٠٥
بتشكيل محاكم الجنائيات

وعلى القرار الصادر منا في ٢٢ يناير سنة ١٩٠٥ بتأجيل تشكيل محاكم الجنائيات
في دائرة كل من محكمة بني سويف وأسيوط وقنا لحين صدور قرار آخر
قررنا ما هو آت

(المادة الاولى)

تشكل محاكم الجنائيات في كل من دوائر محاكم بني سويف وأسيوط وقنا ويكون أول
دور انعقاد كل منها في شهر يناير سنة ١٩٠٦

(المادة الثانية)

أحكام الامر العالي الصادر بتشكيل محاكم الجنائيات تسري على كل قضية جنائية
لم تكن رفعت للمحاكم الجنائية الحالية قبل أول ديسمبر سنة ١٩٠٥ ما

تحريرا بصرفي ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥ ابراهيم فؤاد

(*) اوراق المصرية في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥ وجه ٢٢٣٧

تظارة الداخلية

قرار بوجوب تكليم الكلاب أوقباتها بزمام مدينة القاهرة وضواحيها (*)

محافظ مصر

بعد الاطلاع على المادة التاسعة من الامر العالى الصادر في ٢٢ يونيه سنة ١٩٠٥
بشأن الاحتياطات التي يجب اتخاذها في احوال الكلب
ونظرا لحصول إصابة أخيرا بداء الكلب في القاهرة
قرر ما هو آت

جميع الكلاب التي توجد في الطرق أو الأماكن العمومية بمدينة القاهرة وضواحيها
يجب أن تكون مكلمة أو مقودة بزمام
وفي كلا الحالتين يجب أن يوضع لكل كلب طوق بصفحة من معدن عليها اسم صاحبه
ويحمل سكه ما

صدر بالقاهرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠٥ على يمين

(*) القوانين المصرية في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥ وجه ٢٢٣٧

مديرية الغربية

المحلات العمومية بكفر الزيات - كشف بالأخطاط المخصصة لسكن
العائلات فقط وليست معدة للتجارة (*)

قــــــــــــــــرار

مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من لائحة المحلات العمومية الصادر بها الامر العالي
١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥ بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٥٤

وبعد الاطلاع على قرار المديرية السابق درجه بالجريدة الرسمية الرقمة ٢٧ يونيو
سنة ١٩٥٤ نمرة ٧٢ ببيان الشوارع والأماكن المخصصة لسكن العائلات فقط وليست
معدّة للتجارة قرار مآهوات

(المادة الاولى)

تعتبر الشوارع والأماكن الآتية بيانها من الأخطاط المخصصة لسكن العائلات فقط
وليست معدة للتجارة بمتندر كفر الزيات وهي :

شارع عباس	من تقاطعه مع شارع همازين لغاية منتهاه من الجهة البحرية
» الجامع	من الجامع الكبير لغاية منتهاه من الجهة البحرية
» الحلقة	من تقاطعه مع شارع همازين لغاية منتهاه من الجهة البحرية
» حردخ	» » » » » الشرقية
» الروضى	» » » » » »
» همازين	» » » » » »
» غرابه	» » » » » الخطيب
» عصفور	» » » » » الحلقة
» الشيخ عمر	» » » » » »

(*) الوثائق المصرية في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥ وجه ٢٢٣٨

شارع الحذايق	شارع الحصريه
» الجبروتى	» بدير
» نعمان	» الضبطيه
» الياس الباشا	» الخطيب
» البربرى	» باغوص بك
» لدولك	» كساب
» مراد	» الكنايس
» الدهان	» أبو الشاوع
» النحاس	» الشيخ صالح
» السندوفى	» قباه
» متولى الجوهري	» الجندي
» بنوى	» القطب واصل
» ترعة الملوانيه	» الحاج سليم
	» ابراهيم واصل

(المادة الثانية)

يحل هذا القرار محل قرار المديرية المشار ذكره فيما يختص ببنسب كثر الزيات فقط ويسرى مفعوله من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

تحريراً بطنطا في ١٦ رمضان سنة ١٣٢٣ (١٣ نوفمبر سنة ١٩٠٥)

حسن رضوان

نظارة الداخلية

قرار يتعلق بالانتخاب والاعمال المالية بقومسيون محلي بندر الزقازيق المختلط (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة ٢٦ من الامر العالي الصادر في ١١ أغسطس سنة ١٩٠٥
بالتصريح بتشكيل مجلس محلي مختلط ببندر الزقازيق يناط به تقرير رسوم اختياره للقيام
بمهمات أعمال التحسينات اللازمة للبندريون اخلال بأحكام الامر العالي المذكور

قرر ما هو آت

(المادة الاولى)

عمليات الانتخابات بصيراجراؤها بجمعية لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء عضوين أوروبيين
وعضوين وطنيين تعينهم نظارة الداخلية تحت رئاسة المدير ويتخبون من ضمن
أعيان البندر

كشف الانتخابات

(المادة الثانية)

بصيرتجر كشفين للانتخابات أحدهما بأسماء المنتخبين (بكسر الخاء) الاوربيين
والآخر بأسماء المنتخبين (بكسر الخاء) الوطنيين ويتجرر هذان الكشفان بجمعية اللجنة
طبقاً لأحكام المادتين ٦ و ٧ من الامر العالي الصادر في ١١ أغسطس سنة ١٩٠٥
وتتخذ الكشفات المقدمة من المديرية بموجب دفاتر عوائد أملاك المائي أساساً لتحرير
الكشفين المذكورين مع إضافة أو حذف ما يلزم

وتدرج في هذين الكشفين أسماء تجار الواردات وتجار الصادرات منفصلة كل على
حدها ويعتبر تاجراً في الواردات أو في الصادرات في يختص باللائحة للانتخاب كل من
يتعاطى التجارة بالجملة ويورد بضائع إلى بندر الزقازيق أو يصدر بضائع خارجاً عنه

(المادة الثالثة)

بعد تحرير الكشفيين المذكورين بالطريقة المذكورة بصيرت عليهما مركز المديرية
سبعة أيام

وفي خلال هذه المدة يجوز لأصحاب الشأن تقديم معارضاتهم للجنة بشأن درج أسماء
الأشخاص الذين لم تدرج أسماءهم في الكشف أوفى الفئات المخصصة سهواً وشطب
أسماء من درجت أسماءهم بغير وجه حق وبعدمضي تلك المدة لا تقبل أى معارضة
وتجتمع اللجنة في ظرف ثلاثة أيام لتحكم بها في المعارضات التي تقدمت إليها وبعد تعديل
الكشوفات اذا دعت الحاجة لذلك بناء على قرارات اللجنة تعتبر نهائية وبصير إعادة
اعلاستها بالمديرية

انتخابات

(المادة الرابعة)

في شهر ديسمبر من كل سنة يصير مراجعة كشوفات المنتخبين (بكسر الخاء) بمعرفة
اللجنة فتتصف إلى أسماء الأشخاص الذين حازوا الصفات المطلوبة قانوناً مع شطب أسماء
المتوفين والأشخاص الذين فقدوا الصفات المطلوبة وتعلق الكشوفات التي تراعى سنوياً
وسنطرى المكاتبات المقدمة كالمودون بالمادة السابقة

(المادة الخامسة)

يصدر المدير قراراً يحدد فيه المحل واليوم والساعة التي يصير فيها إجراء الانتخابات
ويعلق القرار المذكور للجمهور في مدة ثلاثة أيام على الأقل قبل حصول الانتخاب ويكون
ذلك بواسطة اعلانات تلصق على باب المديرية وفي جهات البندر وضواحيها حسبما
يترأى للمدير

(المادة السادسة)

لا يجوز لأحد غير المنتخبين الدخول أثناء حصول الانتخابات في المحل المعدلها وتطلب
اللجنة منهم تحضير قائمة بأسماء وألقاب وصفات الأشخاص المنتخبين (بفتح الخاء)
من ضمن الأشخاص الجائز انتخابهم وراعى أن المنتخبين (بكسر الخاء) الأجانب
لا يقترعون إلا على الأربعة أعضاء المراد انتخابهم من الأجانب والمنتخبين الوطنيين
لا يقترعون إلا على الأربعة أعضاء المراد انتخابهم من الوطنيين

ويجب على الجميع أن يراعوا الخ ...

ويجب على الجميع أن يراعوا أحكام المادة الرابعة من الامر الصالح الصادر في ١١ أغسطس سنة ١٩٠٥ القاضية بأن ينتخب من ضمن الأربعة أعضاء المراد انتخابهم واحد على الأقل من تجار الواردات وآخر على الأقل من تجار الصادرات وعلى اللجنة أن تفهم ذلك للتعيين (بكسر الحاء) وتخبرهم بأنه اذا تقدمت تذكرة انتخاب وعليها ثلاثة أسماء خالية من اسم أحد تجار الواردات أو الصادرات يشطب الاسم الثالث وأنه اذا تقدمت تذكرة انتخاب وعليها أربعة أسماء خالية من اسم أحد تجار الواردات واسم أحد تجار الصادرات يشطب الاسم الأخير والأسمان الآخرين على حسب الاحوال اذا كانا محررا خلافا لنص القانون ويبدأ بشطب الاسم الأخير المندرج خلافا للقانون ثم يشطب الاسم الذي قبله عند الاقتضاء ويستمر الاقتراع مدة أربع ساعات اعتبارا من ابتداء الاجتماع وتوضع ذكرا الانتخاب في إنائين أحدهما للدوربين والثاني للوطنيين بحضور الرئيس ويقيد أحد أعضاء اللجنة بدقتر في نفس الجلسة أسماء وألقاب المقترعين بعد أن يتحقق من أنهم يقيدون بقائمة المنتخبين (بالكسر) وذلك قبل وضع تذكرة الانتخاب في الإناء

(المادة السابعة)

بعد مضي الأربع ساعات السابقة الذكر يصبح اقتراع ولا تقبل أية تذكرة اقتراع بعد ذلك وتصرح ذكرا الاقتراع من الإنائين المذكورين ويضاهى عددها على عدد المقترعين

ثم يحرك شفتان أحدهما للدوربين والثاني للوطنيين مينا فيهما عدد الاصوات التي تحصل عليها كل واحد من المترشحين وبين اذا كان قد درج اسمه في كشف الانتخابات بصفته من تجار الواردات أو الصادرات

ثم يرتبون مع الابتداء بمن يكون له أكثر الاصوات ويقع الرئيس وأعضاء اللجنة على الكشف المذكورين ويرفقان بمحضر جلسة الانتخابات ورسالن لنظارة الداخلية في الأسبوع الذي يلي الانتخابات مرفقين بجميع الكشوفات المختصة بها

ثم يعلن بأن الشخص المرشح من تجار الواردات والشخص المرشح من تجار الصادات اللذان حازا أكثر الأصوات هما أعضاء بالقومسيون وبعد ذلك يعلن أيضا عضوين بالقومسيون الشخصان اللذان يكونان حازا أكثر الأصوات بصرف النظر عن أسماء التجار المذكورين

هذا وفيما يختص بانتخاب الأعضاء الأوروبيين يلاحظ أنه إذا حصل أكثر من اثنين من جنسية واحدة على أكثر الأصوات من الأوروبيين فلا ينتخب الا الاثنان المتحصلان على أكثر الأصوات وينتخب بدل الذي أو الذين وجدوا متحصلين على أكثر الأصوات بعدهما من جنسيتهم العنصر أو الأعضاء الذي أو الذين من المرشحين الآخرين من أى جنسية أخرى يكون أو يكونون متحصلا أو متحصلين على أكثر الأصوات بعدم سقطوا فإذا تساوت الأصوات بين شخص أو أكثر من المرشحين فيصير الاقتراع بينهم وبحكم اللجنة في نفس الجلسة وبصفة نهائية في جميع الاشكال التي تحصل أثناء عمليات الانتخابات وتصدر الاحكام بالاغلبية وتذكر في المحضر ومع ذلك يكون لنظارة الداخلية الحق في حالة حصول مغايرات شديدة إلغاء الانتخابات جميعها أو بعضها أو تعديل مداولات اللجنة التي تكون مخالفة للقانون

(المادة الثامنة)

تعلق قائمة الأشخاص المنتخبين (بالفتح) على باب المديرية وبصورة ارسال نسخة من هذه القائمة لكل واحد من هؤلاء المنتخبين وأخرى لنظارة الداخلية

في الميراثية والمحسابات

(المادة التاسعة)

تضع الحكومة تحت تصرف قومسيون محلي بندر الرافدين مبلغا معيناً للصرف منه على البندر وذلك علاوة على الرسوم الاختيارية والاموال المنصوص عنها في الامر العالي الصادر في ١١ أغسطس سنة ١٩٥٥

المبالغ الواردة من الحكومة تخصص للفصول الآتية

(١) الاتالة

(٢) الماء

(٣) الكنس والرش وحفظ وصيانة وإنشاء الطرق العمومية

(٤) الاعمال المتعلقة بتظافة البشدر كالجبانات والأسواق والمواالد العمومية

والمراجيض العمومية الخ

(المادة العاشرة)

يقرر القومسيون الميزانية لمدة اثني عشر شهرا ابتدئ من أول يناير وتنتهي في ٢١ ديسمبر من كل سنة ويقضى عرضها على نظارة الداخلية قبل يوم ١٥ نوفمبر ولا تكون نافذة المفعول إلا بعد التصديق عليها منها

(المادة الحادية عشرة)

رسومات ومقاييسات الأعمال المقضى اجراؤها يجب عرضها أولا على نظارة الداخلية لفحصها والتصديق عليها وكل مشروع أعمال يزيد اإجالي مصاريفه عن ٢٠٠ جنيه عافيا كافة النفقات التي تلزم لانعامه يجب عرضه على نظارة الاشغال العمومية للتصديق عليه قبل الشروع في تنفيذه

(المادة الثانية عشرة)

لا يجوز صرف أى مبلغ أو التصرف فيه فيما لو كان خارجا عن الاعتمادات المخصصة للقومسيون سواء كانت مقررة من الحكومة أو واردة من الرسوم الاختيارية أو من التبرعات

(المادة الثالثة عشرة)

تكون نسوية المصروفات طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بمصروفات الحكومة وتقيدها في حساب مخصوص وتقدم المستندات في كل شهر مرفقة بمستنداتها الى ادارة عموم الحسابات بنظارة المالية

يعرض على القومسيون في كل جلسة بيان المصروفات التي صرفت في الشهر السابق تلى كافة الاحكام المخالفة لهذا القرار

تحريرا بمصر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٥ و٢٥ رمضان سنة ١٣٢٣ مصطفى فهمي

نظارة الداخلية

لائحة الاجراءات الداخلية لقومسيون محلي مدينة طنطا المختلط (*)

الباب الاول

فما يختص بالقومسيون المحلي

(المادة الاولى)

يجمع القومسيون المحلي في جلسة اعتيادية يوم السبت الأول من كل شهر الساعة ٤
بعد الظهر من أول أكتوبر لغاية ٣٠ ابريل والساعة ٥ ونصف افرنكي مساء من أول
مايو لغاية ٣٠ سبتمبر . فاذا وافق يوم السبت المذكور يوم عيديعين رئيس القومسيون
يوما اخر من أيام الاسبوع لاجتماعه

(المادة الثانية)

يرسل الى أعضاء القومسيون بمجلاتهم قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل جدول
مبين فيه المسائل المفتحة عرضها على القومسيون وفي حالة انعقاد القومسيون في جلسة
غير اعتيادية يبين في أوراق الدعوة للحضور الامور التي طلب من أجلها انعقاده ومع ذكر
ساعة ومكان الاجتماع وتوزع هذه التذاكر على الأعضاء قبل انعقاد الجلسة بأربع
وعشرين ساعة على الأقل

ولا يجوز للقومسيون المداولة في أمور خارجة عما هو مبين بجدول الجلسة
إلا في الأحوال المنصوص عنها بالمادة ١٢ من هذه اللائحة

(المادة الثالثة)

تفتح الجلسات في الميعاد المحدد متى اجتمع العدد القانوني من أعضاء القومسيون فاذا
مضى نصف ساعة من هذا الميعاد المحدد ولم يجمع من الأعضاء العدد القانوني تؤجل الجلسة

الى يمين على الأقل والى ثمانية أيام على الأكثر وبلغ الرئيس الأعضاء ميعاد الجلسة الجديدة

وتقتصر مداوات الجلسة الجديدة على المسائل الواردة في جدول الجلسة المؤجلة

(المادة الرابعة)

يعقد الرئيس الجلسات ويفتحها ويرأسها ويقفلها وله وحده حفظ نظام الجلسة

(المادة الخامسة)

عند افتتاح جلسات القومسيون الاعتيادية يتناول السكرتير محاضر جلسات المأمورية مع القرارات الوزارية الواردة بعد تداريج الجلسة الأخيرة وكشف أعمال الطرق ثم يبلغ الرئيس القومسيون كافة التلغرافات والافادات والعرائض المختصة به ويعرض على القومسيون كشف مصاريف الشهر السابق طبقاً لما قضته الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القرار الصادر في ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٥ والمادة ٤ من هذه اللائحة

(المادة السادسة)

يسوغ لأعضاء القومسيون في أثناء المداوات بالجلسات أن يتكلموا بأحدى اللغات الأوروبية المقبولة لدى المحاكم المختلطة وعلى السكرتير أن يترجم أقوالهم باللغة العربية اذا اقتضى الحال فوراً

(المادة السابعة)

ليس لأحد من الأعضاء أن يتكلم إلا بعد الاستئذان وبراى في هذا التصريح الأولوية في الطلب ويكون للعضو الذي لم يتكلم في الموضوع الجارى البحث فيه الأولوية على من سبقوه

(المادة الثامنة)

لا يجوز إيقاف أحد عن التكلم في أثناء ابداء رأيه إلا لتنبيهه الى مراعاة النظام ولكل عضو أن يطلب من الرئيس اصدار هذا التنبيه

والرئيس أن يوقف العضو الذي يكون خالف نص القواعد النظامية أو لم يراع الواجب
أخرج عن الموضوع

العضو الذي ينه مرتين من الرئيس ولم يكثر فلرئيس أن يستشير الأعضاء لمعرفة
ما إذا كان يمنع العضو المذكور عن التكلم في نفس الموضوع لحذ نهاية الجلسة

(المادة التاسعة)

يتناقش القومسيون قبل تداوله في الموضوع الأصلي في المعارضات المختصة بمجدول
الجلسة وفي التنبيه الى مراعاة النظام وفي جواز المناقشة من عدمه وفي طلب التأجيل
واقترحات التعديل

(المادة العاشرة)

يجوز للقومسيون أن يقرر خصوصاً فيما يختص بالنظامات والميزانيات والرسوم
أن المناقشة وسبع الأصوات تنحصر أولاً في مجال الاقتراح ثم في مفرداته

(المادة الحادية عشرة)

الأعضاء الذين يريدون ادخال تعديلات يجب عليهم عرضها كتابة

(المادة الثانية عشرة)

كل عضو يريد عرض اقتراح عليه أن يخطبه ويسله للرئيس وبعد تلاوته
على القومسيون للقرح أن يبين سقفاها الأسباب فإذا وافق على اقتراحه ثلاثة من الاعضاء
يُدْرَج في جدول أعمال إحدى الجلسات المقبلة الا اذا قرر القومسيون المناقشة فيه
حالا للضرورة

وكل اقتراح لم يوافق عليه ثلاثة أعضاء أو رفض بعد المناقشة لا يمكن تجديده الا بعد
ثلاثة أشهر ولكن يجوز ذلك اذا قدم كتابة من ستة أعضاء على الأقل يبين فيه الأسباب
التي تدعو الى تجديد الاقتراح

(المادة الثالثة عشرة)

لكل صاحب اقتراح أن يسترد اقتراحه في أي وقت أثناء المناقشة فيه ويجوز لأي عضو
آخر أن يعود الى هذا الاقتراح اذا شاء

(المادة الرابعة عشرة)

لكل عضو أن يوجه سؤالاً إلى الرئيس وهو يجاوبه عليه في الحال أو في الجلسة الاعتيادية المقبلة. ويشترط أن يكون موضوع السؤال مسألة خاصة بالأعمال البلدية وكل سؤال من هذا النوع يجب أن يعرض كتابة على الرئيس في اليوم السابق للجلسة على الأقل ويجوز لطالب هذا السؤال أن يرفعه للقومسيون بعد الأعمال المنصوص عنها بالمادة الخامسة

(المادة الخامسة عشرة)

يجوز للرئيس إيقاف الجلسة متى شاء من نفسه أو على طلب مستوفى مبنى على أسباب من أحد الأعضاء يوافق عليها القومسيون ولا يجوز أن تزيد مدة الإيقاف عن ربع ساعة

(المادة السادسة عشرة)

إذا طلب عضو ختام المناقشة على الرئيس أن يطلب الاقتراع على ذلك والرئيس قبل ختام المناقشة إذا وجد لديه شك عليه يستشير القومسيون ليتأكد من أنه أحاط جيداً بالمسألة فإن لم توافق الأغلبية تستمر المناقشة المناقشة التي تقرر ختامها بعد الاقتراع لا يجوز الرجوع إليها في نفس الجلسة لأي سبب كان

(المادة السابعة عشرة)

المسائل المراد الاقتراع عليها يلزم أن تكون على قدر الامكان بكيفية تجعل الجواب عنها ممكناً بنعم أو لا وقاعدة الاقتراع الأصلية أن يكون شفاهاً ولكنه يكون كتابةً وسراً في الاقتراحات التي تتعلق بالمستخدمين وإذا طلب الاقتراع السري اثنان من الأعضاء

(المادة الثامنة عشرة)

لا يجوز لأعضاء القومسيون أن يشتركوا في مداولات أو قرارات تتعلق بمسائل يكون لهم فيها صالح سواء كان ذلك عن أنفسهم شخصياً أو بنصفه وكلاء إلا لتأدية الاستعلامات التي يطلبها الرئيس منهم

(المادة التاسعة عشرة)

لا يجوز لأى عضو قبول التنازل له عن حقوق مقام بشأنها نزاع مع القومسيون
أو المرافعة بصفه محامى فى القضايا المرفوعة ضد المجلس البلدى

(المادة العشرون)

لا يجوز لأى شخص أجنبى عن القومسيون الحضور فى جلساته ماعدا الأحوال
التي يطلب فيها القومسيون ذلك للحصول على استعلامات أو إيضاحات فى الموضوع
المتداول فيه .

(المادة الحادية والعشرون)

يجوز القومسيون محضرا لجلساته يحتوى على أسماء الأعضاء الذين حضروا الجلسة
واشتركوا فى المداولات وعلى كافة القرارات الصادرة فى الجلسة مع بيان أسبابها
وعدد الأصوات التي وافقت على هذه القرارات أو لم توافق . وعلى رأى كل عضو كلف
بدرس المسألة المتداول فيها أو يعمل تقرير عنها وبعد تلاوة هذا المحضر على القومسيون
والموافقة عليه يمضى بمعرفة الرئيس والسكرتير وتعمل منه ثلاث صور بالعربية وبلغية
أفريقية وترسل الى نظارة الداخلية فى مسافة أسبوع ابتداء من تاريخ الجلسة ويمكن
تبليغ قرارات القومسيون الى الجرائد

الباب الثانى

(فى الأمور البلدية)

(المادة الثانية والعشرون)

الجنة الدائمة المنصوص عنها بالمادة ١٨ من دكرتو ٦ يونيه سنة ١٩٠٥ تسمى
بالمأمورية البلدية

(المادة الثالثة والعشرون)

يرأس المدير الأمورية البلدية وفي حال غيابه أو تعذر حضوره يرأسها وكيل المديرية وفي حالة غياب المدير وكيل المديرية أو كان لديهما مانع يمنعهما عن الحضور تكون رئاسة الأمورية لأكبر عضويها سناً ويعين بدله في الأمورية بالكيفية المنصوص عنها بالمادة ١٨ من دكر يتو ٥ بونيه سنة ١٩٠٥

(المادة الرابعة والعشرون)

تجتمع الأمورية مرة واحدة على الأقل في كل أسبوع ويجوز انعقادها فوق العادة بناء على طلب الرئيس كلما رأى لزوما لذلك

(المادة الخامسة والعشرون)

إذا خلا مركز عضوي الأمورية بسبب وفاته أو استعفائه يشرع القومسيون في انتخاب من يخلفه في الجلسة الاعتيادية المقبلة

(المادة السادسة والعشرون)

يمكن لأي عضو من أعضاء القومسيون في أي وقت أن يطلع في أقلام الأمورية على كافة الأوراق التي يطلبها من السكرتير

(المادة السابعة والعشرون)

يجوز للأمورية أن تدعو لحضور جلساتها أي عضو من القومسيون أو أي شخص آخر ترى فائدة في وجوده للحصول على استعلامات أو إيضاحات

(المادة الثامنة والعشرون)

لا تكون قرارات الأمورية صحيحة إلا إذا حضرها الرئيس والعضوان

(المادة التاسعة والعشرون)

ونظيفة العضو المنتخب للأمورية البلدية تكون لمدة سنة واحدة ابتداءً من أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر ويجوز إعادة انتخاب هؤلاء الاعضاء

(المادة الثلاثون)

يتفق أعضاء الأمورية على توزيع العمل بينهم

(المادة الحادية والثلاثون)

اختصاصات المأمورية البلدية هي نوع خاص الامور الآتية :

- أولا - تحضير الميزانية لعرضها على القومسيون للداولة فيها
- ثانيا - البحث في كل اقتراح يختص بزيادة أو تعديل الاعتمادات المفتوحة في ميزانية المصروفات أو بفتح اعتمادات جديدة
- ثالثا - النظر في الحسابات السنوية وتقديم المخطوطات
- رابعا - النظر في المشروعات والتصميمات والمقاييس المتعلقة بالاعمال المستجدة أو درس أعمال الصيانة المقضى عرضها على القومسيون لاقراءه عليها
- خامسا - الدرس التجهيزي في المسائل القضائية والاقتراحات المختصة بها وغير ذلك لعرضها على القومسيون
- سادسا - الاقتراحات المختصة بالتعيين والترقية ورفع المستخدمين الذين يفقدون مرتباتهم من ميزانية البلدية
- سابعا - النظر في نصوص الشروط المقضى عقدها مع المقاولين أو المتعهدين بالتوريدات البلدية
- ثامنا - تنفيذ قرارات القومسيون طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ١٨ من دكر يتوه يونيو سنة ١٩٥٥

(المادة الثانية والثلاثون)

يعين الرئيس مستقضى القومسيون بناء على طلب المأمورية والوظائف الشابة أو الوظائف التي تحتاج لمعارف فنية يعمل عنها امتحان وتشكل لجنة الامتحان من أعضاء المأمورية ومن مختصين بخيرين ينتخبهما القومسيون ولا تعيد المأمورية بنتيجة الامتحان ولا بترتيب درجات المترشحين ويجوز لها أن تراعى في انتخاب المرشحين الشهادات القديمة منهم

الباب الثالث

(في اللجان الخصوصية)

(المادة الثالثة والثلاثون)

يجوز للقومسيون أن يعين من بين أعضائه لجاناً خصوصية وقتية أو دائمة للنظر في أمور أو جملة أمور أو لأجراء تحقيقات خصوصية واللجان الخصوصية تنخب رئيساً لها من بين أعضائها وتعين عضواً لوضع تقرير عن كل مسألة والعضو المكلف بعمل التقرير يقدم كآلة للقومسيون نتيجة مداولات هذه اللجان .
ولرئيس القومسيون الحق في الحضور بجلسات هذه اللجان وفي هذه الحالة يكون له حق الرئاسة ويشارك في المداولات بصفة استشارية

(المادة الرابعة والثلاثون)

يجوز للجان الخصوصية الاستفهام من رئيس القومسيون عن كافة الاستعلامات التي يحتاجونها في المسائل المحال درسيها عليهم

الباب الرابع

(أنشالام القومسيون)

(المادة الخامسة والثلاثون)

الأقسام هي :

- أولا - السكرتارية
- ثانياً - القلم المالي
- ثالثاً - التنظيم والصيانة
- رابعا - النظافة والصحة

(المادة السادسة والثلاثون)

السكرتارية تشغل على الأعمال الادارية والقضائية

(المادة السابعة والثلاثون)

الأعمال الادارية تستقبل على جميع المحاضرات وتحرر محاضر جلسات القومسيون والمأمورية والمحفوظات وجميع الاملاك البلدية من منقول وثابت وعلى العموم جميع الامور الغير داخلية ضمن اختصاص الاقلام الاخرى

(المادة الثامنة والثلاثون)

لا يجوز للبلدية اقامة أى دعوى قبل التصريح من القومسيون بعد المداولة عنها وبعد النظر في التقرير المقدم من المأمورية الا في الاحوال التحفظية أو الاجراءات المستجيلة التي يجوز للرئيس اجراؤها من تلقاء نفسه

وعلى الرئيس الحصول على هذا التصريح لينسئ له أن يدفع عن البلدية الدعاوى التي يمكن أن تقام عليها ولكن هذا التصريح ليس ضروريا في المدافعة عن القومسيون في الدعاوى التي تقام عليه من المرفوع ضدهم أو في الدعاوى المتعلقة بوضع اليد والتي تقام أمام قاضي الامور المستجيلة

القسم المالي يناط به

(المادة التاسعة والثلاثون)

أولا - - تحصيل الرسوم والعوائد وقبض المبالغ المطلوبة للقومسيون وتوريد الجميع لخزينة البلدية

ثانيا - - حسابات الإيرادات والمصروفات

ثالثا - - مراجعة أوراق الصرف والإيراد

رابعا - - صرف المبالغ المأذون بصرفها قانونا من القومسيون والمأمورية

خامسا - - تحضير الكشفة الشهرية والحساب السنوى

سادسا - حسابات الصنف بما فيها قيد وختم جميع الدفاتر وحساب ومراجعة المهمات التي تورد للصلحة أو تسلم منها . والجرد السنوي لجميع المهمات والتأمين عليها والمخزن وتوزيع أدوات الكتابة على الاقلام

سابعا - مراجعة الضمانات التي تقدم من العمال

(المادة الأربعون)

الصراف مكلف بالقبض والصرف وهو المسؤول الوحيد عن حفظ النقود ويجب عليه أن يقدم تأميناتين بمقداره بمعرفة القومسيون

(المادة الحادية والأربعون)

أذونات الصرف يجب أن يبين بها اسم المستحق ونوع الصرف وسببه ومقدار المبلغ الواجب صرفه والفصل المخصص له بالميزانية وتاريخ التبريح وينبغي أن تكون الاذونات مرفقة بالمستندات المنصوص عنها بلوائح عموم حسابات الحكومة وتكون ممضاة من رئيس القومسيون وكاتب الحسابات

(المادة الثانية والأربعون)

السكرتير عليه ملاحظة تحصيل الرسوم والعوائد وعلى السكرتير وكاتب الحسابات أن يضعافي كل شهر تقريراً عن حركة الخزينة لعرضه على القومسيون وعليهما أيضاً جرد الخزينة مرتين على الأقل في الشهر

قلم التنظيم والصيانة ينأط به

(المادة الثالثة والأربعون)

أولا - وضع مشروعات فتح الشوارع واحداث الميادين والمنزهات وتركيب الجارى ومراكبة نطاقة الطرق ورشها

ثانيا - صيانة الشوارع وتبليطها وتسميتها وتعيين خطوط تنظيها والضوايح ونزع الملكية اللازمة لتنظيمها ومسائل زوائد التنظيم

- ثالثا - مسائل اشغال الطريق والرخص المتعلقة بها
 رابعا - مراقبة المباني المتعلقة بالمجلس البلدى وتعمير المنازل
 خامسا - حصر اراضى المجلس وتسويرها وتأجيرها وبيعها
 سادسا - ملاحظة أنفاق الطرق والصيانة وتعيين الاعمال التى يشتغلون فيها هم
 والاشخاص المحكوم عليهم بالتشغيل
 سابعا - مراقبة الاسطبل والحيوانات وما يتعلق بها
 ثامنا - جميع الامور الخاصة بالمدينة كالمياه والتنوير وأعمال طلبات الحريق
 وكافة الاعمال المتقاضى اجرائها للوقاية من الحرائق

قلم الصحة

(المادة الرابعة والاربعون)

قلم النظافة والصحة يشتمل على الرض والكس ومباشرة الاعمال الخاصة بنظافة
 المدينة والصحة فيها وملاحظة الاسواق والوكايل والحيوانات والسلخانات والمباول
 العمومية

مديرية أصـوان

تحوطات صحية ضد تفنن المياه بأصوان (*)

قـرار

مدير أصوان

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ١١ مايو سنة ١٨٩٥ وقرار اللجنة الصحية بمديرية أصوان المؤرخ ١٥ يونيو سنة ١٩٠٥
وبعد مصادقة نظارة الداخلية

قرروا هوات

(المادة الاولى)

يعاقب بغرامة لا تزيد عن المائة فرنس أو بالسجن مدة لا تتجاوز السبعة أيام
أولا - كل من أخذ ماء للشرب أو الاستعمال المنزلى من النيل في مدينة أصوان
من غير النقط المحددة بعد لهذا الغرض

- (١) الجزء المحصور من النيل بين نقطتين ثابتتين احدهما ملاصقة لوابور مياه المجلس المحلى والأخرى عند السلم الجديد الواقع على مسافة ٧٠ مترا قبلى مكتب صرف التذاكر
 - (٢) الجزء المحصور بين نقطتين ثابتتين احدهما بحرى رأس الحجر المشهورة باسم حمام كليوبترا والأخرى عند السلم الجديد الكائن قبلى مركز البوليس وأمام مكتب كولة
 - (٣) نقطة السلم الكائن أمام شارع السيدة نفيسة ومقابل للدرسة الاميرية
- ثانيا - كل من رما بذهبيات أو مراكب أخرى في أى جزء من شاطئ النيل
في مدينة أصوان خلاف النقط المحددة بعد لهذا الغرض

(١) الوابورات والمراكب الخاصة بالحكومة ترسو في الجزر المحصورة بين نقطتين ثابتتين احدهما بحري السلم الجديد الموجود بمحل أخذ مياه الشرب السابق تحديده قبل والثانية عند المنزل العموي وبها سلام لهذا القرض

(٢) المراكب أو الوابورات الخاصة بالخوارجات كولو وولده أو بقومانية الملاحة أو الانجولو امريكان فقط - ترسو في الجزر المحصورة بين نقطتين ثابتتين احدهما بحري المنزل العموي والذرازين السابق ذكرهما والأخرى قبلي حمام كلبو بترا

(٣) المعدنات الخاصة بلو كاند سافوي والمعدنات الأخرى والرفاصات ترسو في الجزر المحصورة بين نقطتين ثابتتين احدهما بحري السلم الجديد المعد لأخذ مياه الشرب الكائن أمام مكتب كولو والأخرى عند العنصر الكائن تجاه منزل الشيخ عبدالسلام الشامي المقيم به وكيل قنصل فرنسا

(٤) المراكب الشراعية ترسو في الجزر المحصورة بين نقطتين احدهما بحري الاسبتالية الاميرية على مسافة ٣٠ مترا تقريبا والأخرى لغاية انتهاء حكمدارية الجيش

(٥) تقف الذهبيات والفلايك الخصوصية بجزيرة البقاشين في الجهة الشرقية للو كاند سافوي

ثالثا - كل من غسل ملابس أو أواني أو سقي مواشي أو حيوانات أخرى في إحدى النقط التي تحدت قبل لأخذ مياه الشرب والاستعمال المنزلي

رابعا - كل من ألقي قاذورات في النيل أو على شاطئه أو استعمل شاطئه بصفة مراحيض عمومية

(المادة الثانية)

هذا القرار يحل محل القرار الصادر بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ويسرى مفعوله بعد ثلاثة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

نحريرا باصوان في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥ حسن حسين

نظارة احنقانيه

قرار بانتقال محكمة بورسعيد الجزئية مرتين في الشهر الى كل من مدينتي
الاسماعيلية والسويس (*)

نحن ناظر الحقائق

بعد الاطلاع على المادة الثامنة من الامر العالي الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣
(المعدل بالامر العالي الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤) المشتمل على لائحة ترتيب
٧ ديسمبر سنة ٩٠٥
الحاكم الاهلية

وعلى قرارنا الصادر بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٠٥ بلفو انتقال محكمة بورسعيد
الى الاسماعيلية وبلغوا انتقالها أيضا فيما يختص بقضايا الجنج والمخالفات الى السويس
ونظرا لما رأى من لزوم إعادة انتقال هذه المحكمة فيما يختص بقضايا الجنج والمخالفات
الى الجهتين المذكورتين قررنا ما هو آت
(المادة الاولى)

تنتقل محكمة بورسعيد الجزئية مرتين في الشهر الى كل من مدينتي الاسماعيلية
والسويس

(المادة الثانية)

تُعقد جلسات بموجب المادة السابقة لتفترق قضايا الجنج والمخالفات في المواعيد الآتية:
بمدينة الاسماعيلية في يوم الثلاثاء الاول والثالث من الشهر
بمدينة السويس في يوم الاربعاء الاول والثالث من الشهر

(المادة الثالثة)

يسرى مفعول هذا القرار اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٠٦ ما
تغير برا بمصر في ٧ ديسمبر سنة ١٩٠٥ ابراهيم فؤاد

قرار من نظارتى الداخلية والاشغال العمومية

استعمال الافراد للطرق العمومية - قرار بشأن اعطاء الرخص فى مدن القاهرة
وبورسعيد والاسماعيليه والسويس (*)

بعد الاطلاع على لائحة استعمال الافراد الطرق العمومية الصادرة فى الحادى والثلاثين
من شهر ماي سنة ١٨٨٥ قد قرر تأمالياتى :

تعدل الفقرة الاولى من المادة الرابعة من لائحة استعمال الافراد الطرق العمومية كما يأتى:
رخص أعمال الحفر أو البناء فى مدن القاهرة وبورسعيد والاسماعيليه والسويس
من أى نوع كانت يعطىها مفتشوا الاشغال العمومية المعينون لتلك المدن أو وكلاؤهم .
أما باقى رخص الطرق المنوّه عنها فى المادة الاولى من اللائحة المذكورة فيعطىها المحافظ
أو مندوبوه المعينون لتلك . وأما رخص وضع مهمات البناء على الطريق العمومى أو على
التقاربات فى مدينة القاهرة فقط فيعطىها مدير أشغال تلك المدينة ما

مصر فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥ ناظر الداخلية ناظر الاشغال العمومية
مصطفى فهمى حسين فرى

المجلس البلدى بالاسكندرية

تعديل المادة الثالثة من قرار مجلس بلدى اسكندرية الصادر فى ٢٣ اكتوبر
سنة ١٩٠٥ بتنفيذ عوائد العربات والدواب (٥)

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية

بعد الاطلاع على اللائحة التنفيذية لعوائد العربات والدواب المشار اليها فى القرار
الرقم ٢١ اكتوبر سنة ١٩٠٥

وعلى قرار القومسيون البلدى الصادر بجلسته المنعقدة فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥
وصادقت عليه نظارة الداخلية

قرر ما هو آت

فد صارت تعديل المادة (٢) من اللائحة البلدية السابق ذكرها الخاصة بتنفيذ عوائد
العربات والدواب على الوجه الآتى

المادة (٢) تعفى من العوائد الدواب والعربات التى تكون ملكا لمصلحة اميرية
الاسكندرية فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٥ محمود صدق

ترجمة

مذكرة مرفوعة من اللجنة المالية الى مجلس النظار

تشرى اللجنة المالية بأن تعرض على مجلس النظار مشروع ميزانية سنة ١٩٠٦
للتصديق عليه وقد تقرر هذا المشروع بالكيفية الآتية : ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥

(*) الوقائع المصرية فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٠٥ وج ٢٤٣٢

(*) الوقائع المصرية فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٥ وج ٢٤٤٧

جنيه مصري	ايرادات	١٣,٥٠٠,٠٠٠
جنيه مصري	مصروفات :	
١٣,٣١٧,٠٠٠	مصروفات عادية	
٦٨٣,٠٠٠	مصروفات خصوصية لسنة ١٩٠٦	
١٣,٠٠٠,٠٠٠		
٥٠٠,٠٠٠	زيادة في الايرادات	

الايرادات

يزيد تقدير ايرادات سنة ١٩٠٦ مبلغ ١٢٤٥,٠٠٠ جنيه مصري بالنسبة الى تقدير ايرادات سنة ١٩٠٥ وهذه الزيادة خاصة بأنواع الايرادات الآتية ذكرها :

جنيه مصري	أموال الاطيان وعوائد الاملاك	٩٦,٠٠٠
٤٥٤,٠٠٠	الجمارك والدخاين	
١٧,٠٠٠	رسوم الليمانات	
١٩٠,٠٠٠	المحاكم المختلطة	
٥٥,٠٠٠	المحاكم الاهلية	
٣٠,٠٠٠	بدل الخدمة العسكرية	
٥٢٠,٠٠٠	السكك الحديدية والتلفرافات	
٢٥,٠٠٠	البوستة	
٣٠,٠٠٠	الارباح الناتجة من تشغيل النقود	
١٥٠,٠٠٠	إيجار ومبيع أملاك الميرى	
١٤,٠٠٠	ايرادات أخرى	
١,٢٤٦,٠٠٠		

توزيع :

٢,٠١٠,٠٠٠	نقص في جلة أنواع أخرى للايرادات	
١,٢٤٥,٠٠٠		

وهذه الزيادة العظيمة في تقدير الإيرادات ناشئة من جهة عن الزيادة الطبيعية في جميع فروع الإيرادات تقريبا ومن جهة أخرى عن تقدير الإيرادات المحتمل الحصول عليها بأكثر توسع من السنين الماضية

وازدیاد الإيرادات التي تحت تصرف الحكومة بحملها على الاستمرار في طريق إلغاء بعض الضرائب وتخفيض البعض الآخر وهو الطريق الذي سلكته منذ بضع سنوات فالاجراءات التي عزم على اتخاذها الآن ومن شأنها تخفيف الأثقال عن عاتق الممولين هي الآتية ذكرها :

جنيسة مصرى

أولا - تخفيض رسوم الجمر إلى ٤ في المائة على الوارد	
من الفحم الحجري والمنازوت وفحم الخشب وخشب	
الوقود وخشب البناء وزيت البترول والثيران والبقر	
والخرافان والماعز	١١٨,٠٠٠
ثانيا - ابطال احتكار الملح وتحديد أقصى ثمن للبحر	
تبيعه شركة الملح والصودا بمليين الكيلوغرام . . .	١٧٥,٠٠٠
ثالثا - إلغاء الرسوم على الصيد في البحر	٢,٠٠٠
رابعا - إلغاء رسوم المعادى على الترع وتخفيض رسوم	
المعادى على النيل	٧,٠٠٠
خامسا - تخفيض رسوم الفئارات في البحر الأحمر . . .	٣٠,٠٠٠
الجملة	٣٣٢,٠٠٠

المُـضـرُوفـات

يتضح من مقارنة تقدير مصر وفات سنة ١٩٠٦ بتقدير مصر وفات سنة ١٩٠٥ ما يأتي :

جنيسة مصرى

تقدير سنة ١٩٠٦	١٣,٠٠٠,٠٠٠
تقدير سنة ١٩٠٥	١١,٧٥٥,٠٠٠
زيادة في تقدير سنة ١٩٠٦	١,٢٤٥,٠٠٠

وتوزع هذه الزيادة كما يأتى :

جنينه مصرى	
(أ) زيادة الاعتمادات المقررة للمصروفات العادية . .	٧٩٧,٠٠٠
(ب) مصروفات كانت تؤخذ سابقا من الإيرادات ومبالغ	
أضيفت على الإيرادات وعلى المصروفات . . .	٢١٢,٠٠٠
(ج) زيادة الاعتمادات المقررة للمصروفات الخصوصية .	٢٣١,٠٠٠
المجملة . . .	<u>١,٢٤٥,٠٠٠</u>

والإيرادات الأكر أهمية مينة فيما يلى :

نظارة المالية

زيادة مبلغ ١٨,٤٨٩ جنينها مصرى - وهي ناشئة عن إلحاق إدارة الاحصاء بنظارة المالية (وقد كانت مندرجة بقسم آخر ميزانية ١٩٠٥) وعن تنظيم إدارة المعادن وزيادة خفيفة فى المصروفات

نظارة المعارف العمومية

زيادة مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنينه مصرى - لشراء التعليم وزيادة ماهيات المستخدمين وبخلاف ميزانية نظارة المعارف العمومية المقر لها ١٦٩,٣٠٠ جنينه مصرى يوجد أيضا ميزانية للدارس التابعة لهذه النظارة تتكون إيراداتها من أجرة التعليم وموارد أخرى يبلغ مجموع ذلك ١٠٧,٠٠٠ جنينه مصرى فهاتان الميزانيتان ستضمن على بعضهما فى سنة ١٩٠٧ فتصيران ميزانية واحدة

نظارة الذابلية (إدارة العموم والبوليس)

زيادة مبلغ ٥٠,٧٧٨ جنينها مصرى - وهي ناشئة عن زيادة قوة البوليس

المصالح العصبية

زيادة مبلغ ٥٨,٢٧٥ جنينها مصرى - وهي ناشئة عن درج مصروفات فى الميزانية تؤخذ الآن قيمتها من الإيرادات وعن إنشاء مستشفى الكلب وتحسين ماهيات الأطباء والخدمة الخارجين عن هيئة العمال وحفظ المباني وإنشاء مستشفى الرمد وتوسيع نطاق الكس والرش فى القاهرة

السجون

زيادة مبلغ ٢٣,٩٥٢ جنيهًا مصرياً - لغذاء السجونيين وملابسهم وزيادة عدد خفراتهم

المحاكم المختلطة

زيادة مبلغ ١٣,١١٣ جنيهات مصرية - لزيادة عدد المستخدمين وزيادة الاعتمادات المخصصة للصروفات المتنوعة

المحاكم الأهلية

زيادة مبلغ ١٦,١٤٢ جنيهًا مصرياً - معظمها ناشئ عن إنشاء محاكم الجنائيات

تطارة الأشغال العمومية

زيادة مبلغ ٤٤,٧٣٥ جنيهًا مصرياً - ناشئة عن ازدياد الأعمال ودراج اعتماد لحفظ ربع الدائرة السنية وإنشاء قومسيونات محلية وزيادة الاعتمادات المقررة للقومسيونات المحلية الحالية وتجهيد عدة وظائف

الخدمات المتنوعة

زيادة مبلغ ١٤,٤٨٩ جنيهًا مصرياً - معظمها ناشئ عن ربط اعتماد في الميزانية للاحتياطات الكورتينية المقنضى اتخاذها عند عودة الحج

الأقاليم والمحافظات

زيادة مبلغ ٣٢,١٣٧ جنيهًا مصرياً - ناشئة عن زيادة عدد مستخدمى محاكم المراكز وجعل الاعانة التي تعطىها الحكومة للمحفر ٧٥,٠٠٠ جنيه مصري عوضاً عن ٥٠,٠٠٠ جنيه مصري

خفصر السواحل

زيادة ١٧,٧٧٣ جنيهًا مصرياً - وهي ناشئة عن نقل اعتماد وعن تحسين ماهيات الخلعمة الخارجين عن هيئة العمال وعن ازدياد الأعمال

السكك الحديدية والتغرفات

زيادة مبلغ ٤٠٤,٨٦٠ جنيه مصرى - منها مبلغ ١٦٧,٩٣٢ جنيه مصرى
هى قيمة الزيادة الظاهرة والباقي وقدره ٢٣٦,٩٢٨ جنيه مصرى هو قيمة الزيادة الحقيقية
والزيادة الظاهرة ناشئة عن كون الخدمة لخدمة ٩٠٥ لم تكن تدفع أجرة على ما تنقله
من المهمات لحسابها الخصوصى ولا على التغرفات الخاصة بها أما فى ميزانية سنة ١٩٠٦
فقد أدرجت أجر النقل والتغرفات التى من هذا القبيل فى الإيرادات والمصروفات
أما الزيادة الحقيقية فقسم منها ناشئ عن زيادة الإيرادات فبنيها زيادة مناسبة
فى المصروفات والقسمة الأخرى ناشئ عن تحسين ماهيات المستخدمين المعينين بصفة مؤقتة
وباليومية

البوستة

زيادة مبلغ ٤٢,٢٣٢ جنيه مصرى - وهى ناشئة عن ازدياد الأعمال

نظارة الحربية

زيادة مبلغ ٨٧,٦٦٠ جنيه مصرى - وهى ناشئة عن زيادة الاعتماد المخصص
للتغريات بالسودان وعن تنظيم شبه جزيرة سيناء وعن تخفيض قيمة ما تتحمله حكومة
السودان من المصروفات العسكرية

المعاشات

زيادة مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى - وهى قيمة معاشات مستخدمى الدائرة السنية
تعديل درجات المستخدمين

بالنظر الى ارتفاع ايجار المنازل وغلاء لوازم المعيشة غلاء مطرد اهتمت الحكومة بتجسين
حالة مستخدميها فأدرجت لهذه الغرض فى ميزانية سنة ١٩٠٦ اعتمادا قدره ١٢٠,٠٠٠
جنيه مصرى لتعديل درجات المستخدمين وسيبحث فى هذا التعديل ابتداء من أول
السنة القادمة وما يترتب عليه من زيادة الماهيات والترقيات يسرى مفعوله من أول
يناير سنة ١٩٠٦

مصرفوات خصوصية لسنة ١٩٠٦

ينهل هذا الباب المصرفوات اللازمة للبناء والتميمات الكبيرة والمشتروات وماشابه ذلك من المصرفوات ذات الصفة الوقتية المحنة. وقد تقررت هذه المصرفوات في ميزانية سنة ١٩٠٦ بمبلغ ٦٨٣,٠٠٠ جنيه مصرى أى بزيادة ٢٢٦,٠٠٠ جنيه مصرى بالنسبة الى المصاريف المشابهة لها المندرجة في ميزانية سنة ١٩٠٥ وهذه الزيادة موزعة على جميع المصالح تقريبا أما المصرفوات التى ينتج منها ايراد أو تكون داخلية في مشروع مصرفوات موزع على جملة سنوات كالمصرفوات الخاصة بأعمال الري ومشتري المهمات المتحركة ومد الخطوط الحديدية وانشاء الكبارى وغير ذلك فقيمتها تؤخذ من المال الاحتياطي الهوى ما

القاهرة في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥ الامضاء :

اجد مظلوم

فنسنت كوريت

ممثل انس

ادوارد سسل

بطرس مشافه

أوغست أديب

ترجمة

مذكرة المستشار المالي

على ميزانية سنة ١٩٠٦^(*)

ملحوظات تمهيدية

قد وجهت الانتظار في مذكرتي على ميزانية السنة الحالية الى ما امتازت به
الستتان الماضيتان من تقدم القطر المصري فهما تقدما سريعا لا يزال حاصلاتهما
تدل عليه جميع الظواهر

ورغما عن عدم وفاء النيل في سنتي ١٩٠٣ و ١٩٠٤ والتجاوز عن رسوم بلغ
مجموعها ٤٩٠٠٠٠ جنيه مصري في السنين الثلاث الأخيرة قد بلغت الإيرادات
في هذه السنين كما يأتي :

جنيه مصري

سنة ١٩٠٣ ١٢,٢٤٨,٠٠٠

سنة ١٩٠٤ ١٣,٦٩٠,٠٠٠

سنة ١٩٠٥ (وجه التقريب) ١٤,٥٠٠,٠٠٠

فهذه النتائج حلت الحكومة على تقدير الإيرادات المحتمل الحصول عليها في السنة
المالية المقبلة بمبلغ أكبر مما كانت تسمح الحكمة بتقديره الى الآن . وقد قدرت
هذه الإيرادات - بعد تخصيص مبلغ ٣٣٢٠٠٠ جنيه مصري لتخفيض رسوم
أخرى - بمبلغ ١٣٥٠٠٠٠٠ جنيه مصري وهو تقدير ليس فيه مبالغة اذا اعتبرنا
أن مع حسابان التخفيض البادي ذكره لا يزال هذا التقدير يقل عن الإيرادات
المحتمل الحصول عليها في سنة ١٩٠٥ بمبلغ ٦٦٨٠٠٠ جنيه مصري

(*) الوثائق المصرية في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٥ وجه ٢٤٦١

وتقدرت إيرادات ومصروفات سنة ١٩٠٦ بمقارنتها بتقدير سنة ١٩٠٥ كما يأتي:

سنة ١٩٠٦	سنة ١٩٠٥	زيادة
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١٣,٥٠٠,٠٠٠	١٢,٢٥٥,٠٠٠	١,٢٤٥,٠٠٠
مصاريف: جنيه مصري	جنيه مصري	
١٢,٣١٧,٠٠٠	١١,٣٠٨,٠٠٠	
مصروفات عينية	٦٨٣,٠٠٠	٤٤٧,٠٠٠
١٣,٠٠٠,٠٠٠	١١,٧٥٥,٠٠٠	١,٢٤٥,٠٠٠

وزيادة الإيرادات عن المصروفات في تقدير كل من هاتين السنتين هو
٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري

وبما أننا قدرنا زيادة الإيرادات في السنة المقبلة بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري
فيبقى لتقدير مصروفات السنة المذكورة بمبلغ ١٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري
أي زيادة ١,٢٤٥,٠٠٠ جنيه مصري عن تقدير مصروفات سنة ١٩٠٥

وهذه الزيادة ولو أنها عظيمة لا ينبغي أن يفهم منها دخول الحكومة المصرية
في مسلك جديد أو الصرف بغير حساب فإن الصعود العظيم الذي حصل في غن
الاطيان والثروة غير المنتظرة التي نالها بغنة قسم كبير من الاهالي رفعت أعمان
لوازم المعيشة^(١) الى درجة أصبح معها من الضروري زيادة عظمة في المصروفات
ليس فقط للنفق وتغذية المسجونين ومرضى المستشفيات وما شابه ذلك بل أيضا
لماهات المستخدمين النظهورات وأجر الشغالة باليومية الذين تستخدمهم الحكومة
وبالتالي لكل ما تدفعه الحكومة لتمام أمثالها . ويجب أن يضاف الى الزيادة
المتقدم ذكرها بمبلغ ١٢٠,٠٠٠ جنيه مصري أدرج في الميزانية لتحصين حالة

(١) قد بلغ غن بعض ثقات من أراضي المدن مبلغا أقل ما يقال فيه انه مدعش وزاد غن
الأراضي الزراعية في بئر خمس سنوات ٤٠ في المائة على الأقل وفي جهات عديدة تباع هذه
الأراضي بسعر ١٦٠ جنيه مصري الفدان بل أكثر من ذلك

المستخدمين الناخلين في ترتيب الدرجات اذ أن صغار هؤلاء المستخدمين لا يستطيعون أن يعيشوا بمأهياتهم الحالية والكار منهم وجدوا أن ما كان يعتبر سابقا ايرانا كافيا صار يجهز سنويا عن القيام بمصروفاتهم بحيث أصبحوا في شدة عظيمة .
ومجموع الزيادة في تقدير المصروفات المسببة عن ارتفاع الأسعار تبلغ ٣٧٠٠٠ جنيه مصري على الأقل

والجدول الآتي بين التغييرات التي حصلت في أثمان بعض حاجات المعيشة في خلال السنين الخمس الماضية والارقام تدل على متوسط ثمن كل صنف .

سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	
١٩٠١	١٩٠٢	١٩٠٣	١٩٠٤	١٩٠٥	سنة
١١٠	٩٨	١٠٨	١٢٥	١٤٠	القمح (عمن الارديب)
١٠٠	١٠١	٧٢	٧٥	١٤٥	القول (»)
٨٠	٨٥	٩	١١٥	١٥٠	العدس (»)
٦	٦,٥	٧	٩٠	١١	لحم الضأن (عمن الافة)
٥,٢	٦	٧,٢	٨,٢	٨,٢	» البقر (»)
٢,٢	٣	٤	١٠	١٠	الدجاج (عمن الواحدة)
١,٢	١,٢	٢	٢,٢	٢,٢	البيض (عمن ١٢ بيضة)

وارتفاع الاسعار في كوترايات توريد اللوازم لبعض مصالح الحكومة منذ السنة الماضية ميين في الامثلة الآتية :

سنة ١٩٠٥	سنة ١٩٠٤	
١٢٨	١٠٨	القمح (عمن الارديب)
١١٦,٥	٨٩,٧	القول (»)
١٣١,٩	٩٨,٧	العدس (»)
١,٣	١,١	الارز (عمن الافة)
٥,٨	٤,٦	الحمص (»)

(وبعد كلفة ماتقدم وفي وقت ارسال هذه المذكرة للطبع لم يسرفي ما اتصل بي من أن قلة الانقار وبالتالي ازدياد أجرهم أصبحت عاملا من أهم العوامل فيما يتعلق بمصروفات جميع الاشغال العمومية فقد أخبرني رجال الري أن نفقات أشغال الحفر والردم ارتفعت في السنين الثلاث الاخيرة ٦٠ في المائة على الأقل وأن ربما اقتضى الحال زيادة مبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه مصري تقريبا على ماتقدر من التفتقات لتحويل رى الحياض بالوجه القبلي في السنة المقبلة)

ورغما عن كون الإيرادات الخاصة بهذه السنوات الاخيرة تسبح في الظاهر بهذه الزيادة في المصروفات غير أن الحالة الاقتصادية ليست في درجة تجعلنا أن نعتمد بلا تبصر على زيادة مستمرة في الإيرادات مثل الزيادات التي حصلت في الماضي وقد يجوز أن يكون تقدم البلاد لم يبلغ منتهاه بعد ولكن ليس من الصواب أن نعتمد على زيادته بل ولا على بقائه كما هو الى ماشاء الله

وبهذه المناسبة يجدر بنا أن نغير قليلا من الالتفات الى جدول الواردات والصادرات في السنوات الست الاخيرة وهي مأخوذة من كشوف مصلحة الجمارك

السنوات	الصادرات		الواردات	
	بضاعة *	نقود	بضاعة	نقود
١٩٠٠	١٧٠١٢٤١٤	٢٦٠٢٧٩٠	١٤١١٢٣٧٠	٢٦٠٢٧٩٠
١٩٠١	١٥٢٤٤٩٣٨	٢٤٣٢١٧٢	٣٠٨٥٦٧٨	٢٤٣٢١٧٢
١٩٠٢	١٤٨١٤٦٨٤	١٨٠٤٦٩٣٩	٢٧٧٩٢٦٦	١٨٠٤٦٩٣٩
١٩٠٣	١٦٧٥٣١٩٠	١٩٠٥٣٩٥٢٩	٢٤٣١٥٦٩	١٩٠٥٣٩٥٢٩
١٩٠٤	٢٠٥٥٩٥٨٨	٢٠٨١١٠٤٠	٧٦٠٦٨٦٤	٢٠٨١١٠٤٠
١٩٠٥	٢١٤٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠

(برج التقريب)

* ان الأرقام في هذه الخانة عبارة من ٩ في المائة فقط من سعر المصادرات في الاسواق اذ ان مصلحة الجمارك طرحت ١٠ في المائة قبل أخذ الرسم عليها

وتأثير ارتفاع أسعار القطن ابتداء من موسم سنة ١٩٠٢ - ١٩٠٣ فباعدا
 ظاهر بوضوح من زيادة قيمة الصادرات من سنة ١٩٠١ ومن زيادة مقابلة لها في قيمة
 الواردات بتبتدى في سنة ١٩٠٢ وتستمر تدريجيا الى وقتنا هذا . وقيمة الوارد
 من البناعة في السنة الجارية ستزيد كثيرا عن قيمة الوارد منها في سنة ١٩٠٤
 غير أنه يحصل نقص في قيمة الصادرات فانه عن نزول أسعار القطن في الموسم
 الماضي نزولا حسيبا

ومن الامور التي تدعو الى التفكير أن في خلال السنتين الأخيرتين زاد الوارد
 من البناعة والتعود معا زيادة عظيمة عن الصادر منها رغما عن جسامه المبالغ
 المطلوبة لخدمة الدين في الخارج ولكن لا بد أن يحصل توازن طبيعي عاجلا
 أو آجلا . وإذا كنا الآن ندفع عن وارداتنا للمال الذي يرسل من الخارج لتشغيله
 في البلاد فهذا الأمر ولو أنه ليس منبرا على الإطلاق في الوقت الحاضر الا أنه
 لا يمكن دوامه الى مالا نهاية له

المضاربة في القطن المصري

وهنا مع على بما يترتب من المسؤولية من ابداء رأى لا يخلو من بعض الصفة
 الرسمية أريد أن أنه أفكار الذين ينظرون الى القطن المصري كبلاذ البصائب
 لاستثمار المال والمضاربة

فالزيادة الفجائية في الثروة وفي الحركة التجارية في هذه البلاد حدثت معها أمور
 هي ملازمة لها في غالب الاحيان فالليل الى حسن التظن بالمستقبل لظاهرهنا
 جلبا وفي خلال السنتين الأخيرتين سعدت قبة الأملاك والاوراق المالية
 في ظروف كثيرة الى درجة يصعب معها أن يكون الايراد المنتظر منها ذا قيمة
 مناسبة . ويخشى أن هذه الأسعار المحيطة تكون مبنية في غالب الاحيان على
 شراء بقصد المضاربة سهل اتمامه بكثرة ورود رأس المال المعد للتسليف في البلاد
 على أثر انشاء بنوك جديدة أو شركات مالية أو عقارية أو زيادة كبيرة في رأس
 المال للملاذ القديمة . وحسب اللعب منتشر كثيرا بين الاهالي والفرص تسمح
 لكل بالمضاربة

فهذه الحالة تشمل في ذاتها العوامل الجوهرية لرد الفعل وهي متوقفة قبل كل شيء على بقاء عن القطن في الدرجة المرتفعة التي كان فيها مدة الثلاث السنوات الاخيرة وهو ارتفاع ناشئ عن أسباب تكاد تكون كلها اتفاقية فيما يتعلق بهذه البلاد

وبفرض أن محصول القطن في العالم والطلب عليه لا يتغيران تغيرا عظيما في السنين القادمة القريبة أو أن الطلب على القطن المصري يظل يتجاوز المحصول فيبقى هنالك خطر النتائج التي تنشأ بلا محالة عن كثرة المضاربة . وقد ظهرت أخيرا علامات القلق في الأشغال وهنالك فتور في حركة البورصات المحلية وهبوط حسي في الاسعار عما نالت عليه سابقا من الارتفاع

ولا بد أن تبص الافكار مع بلول الزمن الى ابطال عامل المضاربة وسيحدث ذلك بدون أن يمس مصلحة البلاد الحقيقة بشئ ولكنه لا يتم الا بعد أن يحدث اضطرابا عظيما في سوق الاوراق المالية تكون عاقبته غير جيدة على الغافلين من مشتري الاوراق المالية

ولا بأس من أن اذكر هنا أن الشركات المصرية تؤسس بمقتضى أمر عال خديوي وأن هذا الامر العالي يشهم منه فقط أن الشركة المؤسسة بموجبه اتبعت بعض قواعد وهي خاصعة لسلطة قضائية معلومة ولكن لا يترتب على ذلك مطلقا أن الحكومة المصرية توافق على الغرض المقصود من انشاء هذه الشركات أو أنها تضمن اقتدارها

القطنــــــــــــن

ان مساحة الاطيان التي زُرعت قطنا في الموسم الحاضر فاقت مساحة أى موسم من السنين السابقة خصوصا في الوجه القبلي والاحوال الجوية في أول الموسم كانت موافقة جدا فكان ينتظر أن يكون المحصول أعظم من سواء في السنين السابقة غير أن لسوء الحظ وقع ضرر كثير على زراعة القطن في شهرى سبتمبر

واكتوبر وأخصه في الوجه القبلي بسبب دودة لوزة القطن وهي آفة كان فتكها في هذه السنة أشد مما كان عادة وضررها أكبر كثيرا من الضرر الناشئ عن الدودة المعروفة بدودة القطن التي يخشى فتكها المزارعون بوجه خاص

وفي خلال الموسم جمعت الجمعية الخديوية الزراعية معلومات ثمينة تتعلق بهذا الداء ويؤمل الاستفادة منها لمقاومته ومنع ضرره

ومما يجدر ملاحظته أن بينما كانت المساحة المزروعة قطناً تزداد ازدياداً مطرداً في السنين الأخيرة بقي المحصول بلا زيادة

مجموع المحاصيل		
قنطاراً	٦٥٤٣١٢٨	١٨٩٨ — ١٨٩٧
»	٦٥٨٩٣١٤	١٨٩٩ — ١٨٩٨
»	٦٥١٠٠٥٠	١٩٠٠ — ١٨٩٩
»	٥٤٢٧٣٢٨	١٩٠١ — ١٩٠٠
»	٦٣٧١٦٤٣	١٩٠٢ — ١٩٠١
»	٥٨٣٨٠٩٠	١٩٠٣ — ١٩٠٢
»	٦٥٠٨٩٤٧	١٩٠٤ — ١٩٠٣
»	٦٣٥١٨٧٩	١٩٠٥ — ١٩٠٤

وهذا الامر جدير بالانتفات خصوصا اذا اعتبرنا أن صنف القطن أيضا لم يكن مرضيا . ويعيل الاهالي الآن الى زرع القطن في الأرض الواحدة كل سنتين مرة عوضا عن ثلاث سنوات كما كان الحال سابقا فيصعب على المزارعين أن لا ينفقوا عن نتائج هذه الطريقة ليس فقط بالنظر الى ما يمكن وقوعه من الضرر على صناعة القطن التي هي في حد ذاتها سبب كاف للاهتمام بهذا الامر بل بالنظر أيضا الى ما يمكن حصوله من التأثير المضعف لخصوبة الأرض بوجه عام

ومسألة البذرة المستعملة مرتبطة ارتباطا كبيرا بجودة المحصول وقد اهتمت بها الجمعية الزراعية الخديوية اهتماما كبيرا . ولا تزال أسعار القطن مرتفعة

تخفيض الرسوم

ألغيت أو أخففت الرسوم الآتية اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٠٦ (ماعدا رسوم الجمارك التي أخففت من تاريخ الأمر العالي الخديوي الصادر بها أى من ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥)

قيمة ما تقصد
خسارته من الإيراد
جنيه مصري

الغاء احتكار الملح ١٧٥٠٠٠

الغاء الرسوم على المراكب المعدة للصيد في البحر ٢٠٠٠

الغاء رسوم معادى الترع {
تخفيض رسوم معادى النيل} ٧٠٠٠

تخفيض رسوم الفنارات في البحر الأحمر ٣٠٠٠٠

تخفيض رسوم المجرى من ٨ الى ٤ في المائة على الوارد من

الفحم الحجري والمواد السائلة المعدة للاحتراق وخم الخشب وخشب

الوقود وخشب البناء والتبرول وكذلك على الوارد من النيران والبقر

والخرقان والمعيز سواء كانت حية أو محفوظة بالتبريد ١١٨٠٠٠

الجملة ٣٣٢٠٠٠

واحتكار الحكومة للملح كان في سنة ١٨٧٩ بقصد زيادة الإيراد فتنازلت عنه في سنة ١٨٩٩ الى شركة الملح والصودا عند ما أخفضت عن الطونولاه من الملح من ٨ الى ٥ جنيهات مصرية . وفي بلاد كالقطر المصري يوجد الملح الطبيعي في جهات كثيرة منه ويستطيع كل واحد جمعه لنفسه يعتبر الاحتكار مع ما يتبعه من القيود والقرامات والحبس لمنع التهريب أمراً غير مرضي للاهالي فبالغاءه الآن تكون الحكومة الخديوية - كما هو المظنون - أحررت اصلاً يستفيد منه القطر بوجه عام والفقراء من الاهالي بوجه خاص

ومن مقتضى الشروط المعلقة مع شركة الملح والصودا يجب اعلانها قبل انتهاء مدة الاحتكار بستة شهور فهي تنازلت عن هذا الحق مقابل تعهد الحكومة بعدم تشغيل ملاحات جديدة وعدم تأجيرها الى أحد خلاف الشركة لمدة ست سنوات

وقد تعهدت الشركة بتخفيض ثمن الطوولاه من الملح من ٥ جنيهات مصرية الى جنيهين (أى من ٥ مليات الى مليون الكيلوغرام)

وبإبقاء تواكيلها في الجهات الموجودة فيها هذه التواكيل الآن

ورخص مراكب الصيد في البحر المالح كانت تعطى سابقا مقابل دفع رسم سنوى يختلف من ١,٧٥٠ جنيه مصرى الى ١٠ جنيهات بحسب كبر المركب وعنتها فهي تعطى الآن بلا رسم

وقد أقيمت رسوم المعادى ماعدا رسوم المعادى التي في البنادق الكبيرة أو بالقرب منها إذ ان الغاء رسوم بعض من هذه المعادى الأخيرة لم يكمل بالنجاح بل انه أدى الى مشاجرات واضطراب بين رجال المعادى ثم انه من الضروري وجود معاد منتظمة يعتمد عليها الاهالى في الاماكن التي تكثر فيها التعدية ولا يمكن الحصول على ذلك الا بتأجير حق التعدية الى شخص مسؤول عنها

وأخففت رسوم الفئارات في البحر الاحمر من ١٤ مليما الى ١٠ مليات عن كل طوولاه للراكب التي تكون حوتها أقل من ٨٠٠ طوولاه ومن ٧ مليات الى ٥ مليات للراكب التي تزيد حوتها على ٨٠٠ طوولاه والأمل أن يأتي هذا التخفيض بنتيجة حسنة للملاحة العمومية

والتعريف العمومية لرسوم الجمارك في السلطنة العثمانية وبالتالي في القطر المصرى هي ٨ في المائة من قيمة الصنف الوارد ولا يجوز تقرير رسم أكثر من ذلك الا بمقتضى اتفاق دولي الا أنه في القطر المصرى جار تحقيق رسم اضافى على الدخان - وعلى السخان فقط - وأظن ان هذه أول مرة في التاريخ أخففت

من تلقاء نفسها ولاية من ولايات السلطنة مرتبطة بالتعريف السابق ذكرها
رسم الجمل على الوارد من جهة أصناف من لوازم المعيشة الضرورية وسترآقب
هذه التجربة باهتمام ليس فقط في القلندر المصرى بل فى العالم كله ويأمل مستشارو
الجناب الخديوى كثيرا بأن هذا التخصيص يفيد الاهالى بدون أن يأتى بالضرر
على الخزينة مع طول الزمن

الماهيات والمعاشات

تقدم القول أن ميزانية سنة ١٩٠٦ تشمل على مبلغ لا يقل عن ١٢٠,٠٠٠
جنيه مصرى لتحسين ماهيات المستخدمين الداخلين فى ترتيب الدرجات وقد قلت
قيمة هذه الماهيات للأسباب السابق ذكرها بمعدل ارتفاع أثمان لوازم المعيشة
وفىما يختص بصغار المستخدمين أصبحت ماهياتهم لا تكفى لسد احتياجاتهم
ولذلك عند ما تخلف وظائف فى المصالح الاميرية لا يتقدم أحد للتعيين فيها واما
أن الأسباب التى أدت الى هذه الحالة هى ذات الأسباب التى من أجلها زادت
ايرادات الحكومة زيادة مستمرة فيقال أن من العدل تخصيص قسم من هذه
الايرادات لتحسين حالة مستخدمى الحكومة .

وقد زيد من وقت الى آخر كثير من ماهيات الموظفين خصوصا الموظفين
الفنيين لكى يبقوا فى وظائفهم لانهم كانوا يفضلون ترك خدمة الحكومة وتخصية
معاشهم مقابل المكاسب التى يأملون الحصول عليها من استخدامهم فى محلات
خصوصية . وفى العزم الآن تعديل الدرجات كلها على قاعدة واحدة وفى الاثر
الأول من هذه السنة تشكلت لجنة من الموظفين ذوى الخبرة لهذا الغرض
ووضعت تقريرا مفيدا دقيقا الا أن زيادة العمل التى تحدث دائما فى فصل
الخريف لم تمكن من مواصلة دوس هذه المسألة فى السنة الجانزة ولكن
فى أوائل السنة الجديدة يستأنف البحث فيها والامل أن يكفى شهر أو شهران
لوضع ترتيب الدرجات على قاعدة عادلة وسيبرى مفعول هذا التعديل من أول يناير
سنة ١٩٠٦ ويجدر أن أذكر هنا أن مبلغ ١٢٠,٠٠٠ جنيه مصرى المخصص

للفرض المشار اليه ربما لا يكفي - ونحيا عن جسامته - لتحقيق أحلام الذين يتصورون أن عصر الذهب قد قرب في المستقبل لا يمكن اقتناء ثروة من خدمة الحكومة أكثر مما كان ممكنا في الماضي وكل ما يؤمل ويمكن حصوله هو وضع ترتيب عادل للدرجات وأزيد على ذلك أنه سيطلب من المستخدمين مقابل زيادة ما هياتهم زيادة العمل المفيد الذين يؤدونه وربما أيضا زيادة ساعات الشغل

ومن المسائل المرتبطة ارتباطا كليا بتعديل ترتيب الدرجات مسألة لأئحة جديدة للعاشات فهذه المسألة جار البحث فيها الآن بكل اهتمام وأخذ رأى خير يعلم الاحتمالات من أجلتها بخصوصها ومن المعلوم أن لأئحة المعاشات الحالية غير مناسبة ولكن وضع لأئحة على قاعدة علمية للعاشات في بلاد مولدوها من المسلمين والمسيحيين والوطنيين والاجانب فيه صعوبة كلية ولا أستطيع تعيين الوقت الذي يتم فيه درس هذا المشروع بحيث يمكن عرضه على مجلس النظار . وهنا أيضا ينبغي على الذين تهتمهم هذه اللائحة أن لا يعظموا آمالهم فيها إذ من السهل على المستشارين الحاليين للجناب الخديوي أن يصمدوا لأئحة للعاشات تصادف قبولاً لدى الموظفين وقد تكون نتائج هذه اللائحة مرضية جداً في السنين العشر الأولى ولكنها لا تبقى كذلك فيما بعد ومن الضروري عند وضع لأئحة للعاشات حساب ما تكلفه هذه اللائحة ليس فقط في الوقت الحاضر بل أيضا في مستقبل الزمن

تصفية الدائرة السننية

من الحوادث المالية العظيمة لهذه السنة تصفية مصلحة الدائرة السننية التي انتهت فعلاً في بحر سنة ١٩٠٥

ولا يخالو من القائمة الكلام بوجه الاختصار على هذه المسألة : لما تسوّت الحالة المالية للقطر المصري في نوفمبر سنة ١٨٧٦ لم يدخل فيها دين الدائرة السننية وهي مصلحة خصوصية مكلفة بإدارة بعض أملاك تخص ساكن الجنان الخديوي الأسبق اسماعيل باشا . فلأجل سداد هذا الدين أبرم اتفاق في سنة ١٨٧٧

مع الخراجات جوشين وجوير لعقد قرض رهنت له رهنا أوليا أملاك الدائرة السنية وتعهدت الخزينة الخديوية بسداد أى عجز يحصل فى الميزانية السنوية لمصلحة الدائرة السنية بعد دفع المطالب من الفوائد وتخصصت زيادة الإيرادات والمبالغ الناتجة من مبيع الأملاك لاستهلاك الدين . فبعد زمن تنوزل للحكومة عن أملاك الدائرة وقانون التصفية مع ثنيته هذا التنازل أبى الاتفاق السابق ذكره وفى سنة ١٨٩٠ تم تحويل القرض وأصبح الدين ٧,٢٩٩,٣٦٠ جنيه انكليزى

وفى سنة ١٨٩٨ أبرمت الحكومة اتفاقا مع بعض المالىين فتكفل هؤلاء ببيع موجودات الدائرة ودفع الباقي من الدين واقتسام ماقد يتبقى من الأرباح مع الحكومة فهذه العملية نجحت لمصلحة الطرفين فوق ما كان يؤمل منها

ومنذ سنة ١٨٩٨ بيعت جميع أملاك الدائرة السنية وقد أخذ معظمها أصحاب الاملاك الوطنيون بمن بلغ مجموعه نحو ١٢,١٠٠,٠٠٠ جنيه انكليزى وبلغت زيادة إيرادات مصلحة الدائرة السنوية بما فيها زيادة إيرادات سنة ١٩٠٥ نحو ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه انكليزى فأصبح المجموع ١٣,٣٠٠,٠٠٠ جنيه انكليزى وبطرح قيمة الباقي من الدين فى يونيو سنة ١٨٩٨ البالغ قدره ٦,١٣١,٠٠٠ جنيه انكليزى يمكن تقدير الربح المقتضى اقتسامه بين الحكومة والمالىين بمبلغ ٦,٨٠٠,٠٠٠ جنيه انكليزى مع مراعاة تخصيص شئ من حصة الحكومة لهؤلاء المالىين حسب ما يقتضيه العدل . وقد صار دفع الباقي من الدين المتداول لغاية ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٥ وقدره ٤,٣٤٠,٤٢٤,٤٢٤ جنيه انكليزى

تقدير الايرادات

الاموال المقررة

تقدر مجموع الإيرادات الناتجة من الاموال المقررة بمبلغ ١١٦,٠٠٠ جنية مصرى يقابله مبلغ ٥,٠٢٠,٠٠٠ جنية مصرى فى ميزانية سنة ١٩٠٥ فتكون الزيادة ٩٦,٠٠٠ جنية مصرى منها ٨٥,٠٠٠ جنية مصرى قيمة الزيادة فى ضرائب الاطيان و ١١,٠٠٠ جنية مصرى قيمة الزيادة فى عوائد الاملائ

وأهم أسباب الزيادة فى تقدير ضرائب الاطيان هى : أولا ضريبة الخزان ثانيا تعديل ضرائب الاطيان . ثالثا نقص مساحة الاطيان الشرقى . رابعا زيادة الضريبة على الاطيان التى كان ربط عليها مال موقت

١ - تقدرت الزيادة الناشئة عن ضريبة الخزان فى سنة ١٩٠٦ بمبلغ ٢١,٠٠٠ جنية مصرى وهذه الضريبة التى تربط فى كل سنة على مساحة من الاطيان تزيد عن مساحة الاطيان فى السنة السابقة لها أتتبت فى سنة ١٩٠٤ - وهى أول سنة ربطت فيها - بمبلغ ١٧,٠٠٠ جنية مصرى وفى سنة ١٩٠٥ بمبلغ آخر قدره ٢١,٠٠٠ جنية مصرى فسيبلغ اذا مجموع ما تنقعه فى سنة ١٩٠٦ - ٥٩,٠٠٠ جنية مصرى

٢ - ان ربط الفئات الجديدة للضرائب فى مديرتى الغربية والجيزة - على حسب ماقررت لجان التعديل - نتج عنه زيادة قدرها ١٢,٠٠٠ جنية مصرى ومجموع الضرائب فى هاتين المديرتين هو فى الحقيقة أقل كثيرا مما كان عليه عند ما كانت الفئات القديمة سارية المفعول ولكن لما كان مقدار ما خصهما من تخفيض الضرائب الموقت الذى تقرر فى سنة ١٨٩٨ أكثر من مقدار ما استنزل الآن من ضرائبهما نهائيا وبما أن التخفيض الموقت يبطل مع ربط الفئات الجديدة للضرائب فالفرق بين الربط فى الحالتين ظاهر كزيادة يبلغ قدرها ١٢,٠٠٠ جنية مصرى

٣ - تقدر نقص الضرائب بسبب الاطيان الشراقى فى سنة ١٩٠٥ بمبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه مصرى مع ان النقص الحقيقى كان اقل من ذلك كثيرا . وقد كان فيضان النيل فى هذه السنة اكد وفاء من السنة الماضية فانقصت الضرائب بمبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه مصرى فتنتج من ذلك أن ربط المال لسنة ١٩٠٦ زاد بقيمة الفرق بين هذين المبلغين أى ٢٠,٠٠٠ جنيه مصرى

٤ - والباقي من الزيادة المقدرة لضرائب الاطيان وقدره ٢٢,٠٠٠ جنيه مصرى يمكن اعتباره كتمو طبيعى للايراد ناظمى معظمه عن زيادة الضريبة على الاطيان التى كانت ربطت عليها فئات مؤقتة

وقد تقدم تعديل ضرائب الاطيان تقلعما مرضيا فابتداء العمل فى مديرتى اسوان وقنا حالما انخفض فيضان النيل فى سنة ١٩٠٥ و انتهى فهما قبل فيضان سنة ١٩٠٥ وعدد الشكاوى المختصة بالتعديل لا يزال قليلا كما يتضح من الجدول الآتى :

عددالتوايح التي تقدمت منها الشكاوى	مجموع عددالشكاوى	الشكاوى المرفوضة	الشكاوى المقبولة	
١٣	٢٨	٣٠	٨	اسوان
٤١	٩٤	٧٨	١٦	قنا

وقد ابتداء تعديل الضرائب فى مديرية جرجا والمأمول أن ينتهى العمل فى هذه المديرية وفى مديرية أسيوط فى أواخر سنة ١٩٠٦

الاموال الاخرى والرسوم

كان تقدر مجموع إيرادات هذا الباب بمبلغ ٢,٩٨٥,٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٠٥ * فتقدر بمبلغ ٤,٥٧٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٠٦ أى بزيادة ٨٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى

ويستظر أن تبلغ إيرادات الجمارك والدخان ٣,٠٠٤,٠٠٠ جنيه مصرى أى بزيادة ٤٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى عن تقدير سنة ١٩٠٥ بالنظر الى الغاء احتكار الملح قد تقرر وضع رسم قدره ٨ فى المائة من قيمة ما يبيعه الشركة من الملح فى داخل القطر المصرى وقد حسب أن الإيراد من ذلك سيبلغ فى السنة المقبلة ١٠,٠٠٠ جنيه مصرى يقابله مبلغ ١٨٥,٠٠٠ جنيه مصرى وهو قيمة الإيراد فى زمن الاحتكار

وفى السنة الماضية أخفضت رسوم التسجيل المقررة على نقل ملكية العقارات من ٥ فى المائة الى ٢ فى المائة وتقدر ما تخسره الخزينة بسبب ذلك بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى على أن نتيجة هذا التخفيض فالت كثيرا ما كان ينتظر حصوله إذ أن إيراد هذا الرسم بعد تخفيضه بلغ لغاية أكتوبر سنة ١٩٠٥ ٦٦١,٠٠٠ جنيه مصرى والمأمول أن مجموع المحصل منه فى آخر السنة لا يكون أقل من ٧٢٠,٠٠٠ جنيه مصرى وقد كانت الإيرادات المتحصلة من هذا النوع فى سنة ١٩٠٤ - ٦٦٩,٠٠٠ جنيه مصرى

وبالنظر الى زيادة الثروة بين الفلاحين زادت بالطبع المبالغ التى تدفع بدل الخدمة العسكرية وقد تقدر هذا البديل لسنة ١٩٠٦ بزيادة ٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى عن تقدير سنة ١٩٠٥ على أن مبدأ استبدال الخدمة العسكرية بنقود ليس حسنا

(*) ان هذا المبلغ لا يطابق المبلغ المدرج فى الميزانية المطبوعة لسنة ١٩٠٥ لأن باب الاموال الاخرى والرسوم يشمل الآن لأول مرة رسوم الموائى ورسوم الفنارات ورسوم غممة الصناعات والرسوم القضائية وبذل الخدمة العسكرية وقد كانت هذه الرسوم مدرجة سابقا فى غير محلها فى أبواب أخرى

المصالح الادارية

يتضح من مقارنة ايرادات المصالح الادارية بالمبالغ الواردة في مذكرتي على ميزانية السنة الماضية أن هناك نقصا ظاهرا بلغ ٨٣٥,٠٠٠ جنيه مصرى وهذا النقص ناتئ عن نقل ايرادات مختلفة وأخصها رسوم التسجيل والرسوم القضائية وبدل الخدمة العسكرية الى الباب المعنون : « أموال أخرى ورسوم » وقد صار تعديل ذلك في الجداول المرفقة بهذه المذكرة

والمبلغ الباقي في هذا الباب وقدره ١٩٠,٠٠٠ جنيه مصرى عبارة عن الارباح الناتجة من تشغيل النقود والارادات المتنوعة وهو لا يختلف عن ربط السنة الماضية

المصالح ذات الايراد

تقدر مجموع ايرادات هذه المصالح بمبلغ ٣,٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى لسنة ١٩٠٦ يقابله ٢,٧٥٥,٠٠٠ جنيه مصرى في سنة ١٩٠٥ فتكون الزيادة ٥٤٥,٠٠٠ جنيه مصرى منها ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى للسكك الحديدية و ٢٠,٠٠٠ جنيه مصرى للتلفونات و ٢٥,٠٠٠ لصلحة البوستة وسيد القارى في القسم الخاص بالمصرفات بعض ملحوظات تتعلق بهذه المصالح

تقدير المصروفات

قد سبق القول ان تقدير المصروفات لسنة ١٩٠٦ ماعدا المصروفات الخصوصية والاعتمادات المأخوذة من المال الاحتياطي يزيد مبلغ ١,٠٠٩,٠٠٠ جنيه مصرى بالنسبة الى تقدير مصروفات السنة الماضية وهذه الزيادة ناشئة عن اتساع المصالح الادارية وعن ارتفاع الاسعار بوجه عام

ولا يوجد زيادة فيخصصات الحضرة الفخمية الخديوية ولا في مرتبات العائلة الخديوية ولا في ميزانية كتابته الحضرة الخديوية وهناك زيادات طفيفة جدا في ميزانيات مجلس النظار ومجلس شورى القوانين ونظارة الخارجية وأهم الزيادات في مصروفات المصالح الأخرى مينة فيما يلي :

نظارة المالية

كانت المصروفات المقدرة لهذه النظارة في سنة ١٩٠٥ - ١٧٥٨,٨٥٧ جنبها مصريا
فصاوت ١٩٤,٣٤٦ جنبها مصريا في سنة ١٩٠٦ أى بزيادة ١٨,٤٨٩ جنبها مصريا
وهذه الزيادة ناشئة كلها تقريبا عن الحاق قلم الاحصاء الذى أنشئ في السنة الماضية
بمباشرة هذه النظارة وعن زيادة العمل الخاص بإدارة المناجم الجديدة . وبالنظر
الى ازدياد أعمال النظارة ازديادا مطردا احتاج الحال الى تعيين وكيل ثان لها

وفي سنة ١٩٠٥ تقدمت مصلحة المساحة التى هى فرع من النظارة تقديما
عظيما في عمل مسح الاطيان ولم يبق الا قسم فقط من مديرية بنى سويف يقتضى
مسحه في سنة ١٩٠٦ فيتم حينئذ مسح جميع الاطيان المزروعة في القطر المصرى
على مقاس ١:١٠٠,٠٠٠ وتكون جميع الخرط مطبعت ماعدا خريطتا مديرية بنى
الشرقية والجيزة اذ أن هاتين المديريتين مسحنا قبل سواهما في وقت لم يكن
وضع فيه أسلوب معلوم للمساحة فيجب اذا إعادة مسحهما قبل أن يمكن نشر
خريطتهما وسيتمئذ مسح مديرية الشرقية في سنة ١٩٠٦

وقد تقدم عمل نشر الخرط التوبوغرافية على مقاس ١:١٠٠,٠٠٠ ولكن بما أن
هذا المقاس يستلزم ضبطا كليا فن الضرورى مراجعة العمل بتدقيق في الاراضى
قبل امكان نشر الخرط

ولأجل الحصول في أقرب وقت ممكن على خريطة عمومية للاراضى المزروعة
جار تحضير خرط على مقاس ١:١٠٠,٠٠٠ من واقع خرط المساحة بكيفية تصغيرها
الى المقاس المذكور بدون مراجعة أخرى وكان المأمول أن يتقدم هذا العمل
في سنة ١٩٠٥ ولكن عدم وجود مثلثات في الثلثا حيث قسم كبير من المساحة
غسل في بادئ الامر بدونها أثر هذا العمل ومع ذلك ستشرع خرط قريبا
وفي العزم تقديم هذا العمل على غيره في الاهمية وانجازته بأسرع ما يمكن
حتى يتم نشر أغلب الخرط المطلوبة البالغ عددها ١٤٠ خريطة في سنة ١٩٠٦

وفي السنة الماضية عملت سلسلة من المثلثات في الصحراء الشرقية وجار عمل سلسلتين آخرين فعند الانتهاء منها توجد حينئذ قاعدة صحيحة لتحديد جهات البحث عن المناجم وجهات الامتيازات المعلقة عنها وفي الوقت ذاته جار البحث في هذه الجهات من الوجهة الجيولوجية

وفيا لمختص بعمليات المساحة التي تستدعي دقة كلية وضعت علامات على خطين من القاهرة الى البصر المالح وعلى خط عمودي لهما وجار الآن أخذ ميزات من هذه العلامات وسيتم العمل منها في سنة ١٩٠٦ . وقد انتهت الاستعدادات لضبط طول الاعمدة المعدنية والاسلاك وما شابه ذلك وجار البحث عن اللازم لقياس القاعدة وسيتم بهذا العمل في بحر السنة

ومراقبة الجوف القطر المصري والسودان جارية الآن منذ أربع سنوات أو أكثر في جميع المراكز المخصصة لذلك تقريبا والمعلومات التي صار الحصول عليها تمكن من التوسع في دوس العوامل المحددة لفيضات النيل بمساعدة ادارات مراقبة الجوف البلاد المجاورة للقطر المصري وفي سنة ١٩٠٦ سيكرس وقت أكبر لهذه المسألة بقصد الوقوف على المعلومات الممكن الحصول عليها من البلاد الاخرى واستخدامها بفائدة لتقدير كمية الامطار المحتمل نزولها في بلاد الحبشة

ويتم قلم الاحصاء منذ انشائه بدرس الاحصاءات المختلفة التي نشرت في العشرين السنة الماضية وقد تمها بعض من هذه الاحصاءات للنشر والباقي منها فيه نقص كثير فلا يسمح بتخصيص مجموعة كاملة للاحصاءات

وقد اتخذت الاجراءات التي تمكن بعض المصالح من جمع المعلومات الاحصائية بطريقة منتظمة واعطائها لقلم الاحصاء لترتيبها وستكلف المصالح الاخرى بذلك تدريجيا وقد درست الاحصاءات الزراعية بوجه خاص ولكن فيها الان صعوبات كثيرة ناشئة عن عدم ضبط الاستعلامات التي يعطيها اصحاب الاطيان وعن عدم صحة طريقة حساب المساحات التي كانت شائعة في أنحاء القطر أخيرا ولا يزال

الزارعون أنفسهم يستعملونها الى الآن فالتخذت الاجراءات للحصول على تقدير أكثر ضبطا عن المساحات المزروعة من كل صنف يكون مبنيا على الخريط الخاصة بجميع الاطيان

والغرض من انشاء ادارة المناجم هو تحرير عقود ايجار المناجم واعطاء الرخص عنها ومراقبة صناعة المعادن بوجه عام في القطر المصري واتساع الجهات التي وجد فيها مناجم قديمة يسمح بصرف مبالغ كبيرة في السنين المقبلة لمواصلة البحث وتوسيع العمل وأكثر هذه المبالغ سيؤخذ من موارد خارجة عن القطر وتصرف فيه

وقد وضعت ادارة المناجم تحت رئاسة مفتش عام يساعده في أعماله مفتشون آخرون وخدمة خصوصيون لبوليس الضمراء وهي تدير الاعمال من مركز محلي جار انشاؤه الآن في ادفو

وقد تقدرت مصروفات هذه الادارة لسنة ١٩٠٦ بمبلغ ٨٦٩٢ جنيهًا مصريًا منه ٤٦٦٢ جنيهًا مصريًا للاهليات والباقي لحفر الآبار وانشاء طرق وغير ذلك وقد فُتِحَ اعتماد خصوصي قدره ١٥٠٠ جنيه مصري لاعمال مركز ادفو ولشترى محركات للنقل

تطارة المعارف العمومية

بلغ مجموع مصروفات ميزاني هذه النظارة (ميزانية مدارس الحكومة وميزانية المدارس الاهلية والكاثيب) ٢٧٦,٣٠٠ جنيه مصري يقابله ٢٣٤,٨٠٠ جنيه مصري في سنة ١٩٠٥ فتكون الزيادة ٤١,٥٠٠ جنيه مصري منها ٢٠,٠٠٠ جنيه مصري فقط تتحمله الخزينة والباقي مأخوذ من زيادة ايرادات النظارة . وقد توزع هذا المجموع كما ياتي :

سنة ١٩٠٥	سنة ١٩٠٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٤٩,٣٠٠	١٦٩,٣٠٠	مدارس الحكومة
٨٥,٥٠٠	١٠٧,٠٠٠	المدارس الاهلية والكاثيب
<u>٢٣٤,٨٠٠</u>	<u>٢٧٦,٣٠٠</u>	الجملة

ومجموع مبلغ ٢٧٦,٣٠٠ جنيه مصرى مكون من الموارد الآتية :

أولا - اعتماد ممنوح من نظارة المالية :

جنيه مصرى

(أ) قيمة مصروفات مدارس الحكومة ١٥٨,٣٠٠

جنيه مصرى

(ب) اعانة الى ميزانية المدارس الاهلية ١١,٠٠٠

١٦٩,٣٠٠

ثانيا - قيمة المتحصل :

قيمة مرتبات التلامذة فى جميع مدارس الحكومة . . ٨٢,٥٠٠

قيمة ايرادات املال المدارس الاهلية والكاتيب . . ١٢,٩٠٠

قيمة المخصص من ديوان الاوقاف ١١,٦٠٠

الجملة ٢٧٦,٣٠٠

والبحث جارلضم هاتين الميزانيتين الى بعضهما وسيتم ذلك فى ميزانية سنة ١٩٠٧ والارادات الناتجة من مرتبات التلامذة تدرج حينئذ ضمن الارادات العمومية بميزانية الحكومة فتقوم هذه الميزانية بالمصروفات اللازمة لجميع المدارس والكاتيب التى تحت مراقبة وتفتيش نظارة المعارف مع مساعدة مايدفعه ديوان الاوقاف من الاعانة ومن المناسب تكليف هذا الديوان بمراقبة وادارة الاملاك الموقوفة الخاصة بالمدارس والكاتيب

وفى سنة ١٩٠٥ سمحت حالة القطر المالية لأول مرة بأن تطلق الحكومة يدها فيما يتعلق باحتياجات نظارة المعارف العمومية واجابه لرغائب مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية منحت الزيادة الكبيرة البالغ قدرها ٣١,٣٠٠ جنيه مصرى وقد منحت فى سنة ١٩٠٦ زيادة اكبر من ذلك بلغت ٤١,٥٠٠ جنيه مصرى ومجموع هاتين الزيادتين المتواليتين البالغ قدره ٧٢,٨٠٠ جنيه مصرى هو عبارة عن نيف و ٣٥٠ فى المائة من مجموع ميزانية سنة ١٩٠٤

وزيادة سنة ١٩٠٦ البالغ قدرها ٤١,٥٠٠ جنيه مصرى موزعة على فروع التعليم المختلفة كالآتى :

جنيه مصرى

توسيع نطاق التعليم الابتدائى بين طبقة فقراء الاهالى (الكتاتيب) ٩٧٧٠

توسيع نطاق التعليم الابتدائى العالى ٦١١٠

توسيع نطاق مدارس البنات ١٥٢٠

توسيع نطاق المدارس الثانوية ١١٠٠٠

توسيع نطاق المدارس العالية والخصوصية ٥٢١٦

زيادة ماهيات المستخدمين ٧٨٨٤

٤١٥٠٠

وبما يجب ملاحظته أن الاعتمادات الممنوحة فى الميزانية للتعليم الابتدائى الفقراء سبلغ فى سنة ١٩٠٦ ما يتوف عن ٤٧,٤٠٠ جنيه مصرى منها ٨٨٠ جنيه مصرى مخصصة للكتاتيب التابعة لنظارة المعارف و ٣٨,٦٠٠ جنيه مصرى للكتاتيب التى تمنح اعانة بيد أن الاعتمادات التى من هذا القبيل كانت فى سنة ١٨٩٨ ١٧٢٠ جنينها مصرى فقط منها ١٠٣٠ جنينها مصرى للكتاتيب التى تديرها النظارة و ٧٠٠ جنيه مصرى للكتاتيب التى تمنح اعانة

ثم ان ديوان الاوقاف (طبقا لرغائب مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية) منح فى سنة ١٩٠٥ مبلغا سنويا قدره ٥,٠٠٠ جنيه مصرى غير مندرج فى الميزانية ومخصص لتجديد بناء الكتاتيب المتهدمة وسيستمر صرف هذا المبلغ فى سنة ١٩٠٦

وزيادة مبلغ ١١,٠٠٠ جنيه مصرى المخصصة للتعليم الثانوى هى لانشاء ١٠ فصول جديدة فى المدارس الثانوية وقد خصص منها ٧٠٨٠ جنينها مصرى لوظائف الجديدة و ٣,٩٢٠ جنينها مصرى لزيادة المصروفات العمومية خصوصا فيما يتعلق بلوازم كل التلامذة . وقد بلغ عدد التلامذة فى المدارس الثانوية هذه السنة ١٢٨٦ تلميذا يقابله ١٠٣٦ تلميذا فى سنة ١٩٠٥ أى زيادة ٢٥٠ تلميذا

وهذه الأرقام تدل على تقدم حسي في غزو المدارس الثانوية استمر بلا انقطاع منذ السنة المكتتية ١٨٩٩ - ١٩٠٠ حيث كان عدد التلامذة في هذه المدارس ٥٠١ تلميذ فقط

وقد تقرر في هذه السنة عمل ترتيب جديد للتعليم الثانوي فعلى مقتضى هذا الترتيب أصبحت سنوات التعليم الثانوي أربعة بدلا من ثلاث ثم إن بعد مضي السنتين الأوليين يؤدي التلامذة امتحانا ليبرهنوا عن كفاءتهم للدخول في خدمة الحكومة . ومن سنة ١٩١٠ المترشحون الحاضرون على الشهادة الابتدائية فقط لا ينتخبون للدخول في خدمة الحكومة

ومن ابتداء سنة ١٩٠٧ لا يسمح بالدخول في المدارس العالية إلا للذين بيدهم شهادة دروس ثانوية تحصلوا عليها بتلقين دروس السنوات الأربع المختصة للتعليم الثانوي

نظارة الداخلية

كانت ميزانية هذه النظارة ٢٧٧,٦٠٤ جنيهات مصرية في سنة ١٩٠٥ فبلغت ٣٢٨,٣٨٢ جنهما مصرية في سنة ١٩٠٦ فتكون الزيادة ٥٠,٧٧٨ جنهما مصرية وهي موزعة كما يأتي :

إدارة العموم	جنيه مصري
١٣,٤٦٩	
مدينة القاهرة	
٨,٠٢٦	
مدينة الاسكندرية	
٥,٨٨٨	
قنال السويس والمديريات	
٢٣,٣٩٥	
الجملة ٥٠,٧٧٨	

والزيادة في إدارة العموم ناشئة عن أسباب متنوعة أهمها الآتي ذكرها :

- ١ - درج مصروفات في الميزانية كانت تؤخذ من الإيرادات (١٠٠ جنيه مصري)
- ٢ - انشاء ١٥ وظيفة جديدة للاستخدامين

٣ - مصروفات اضافية لللبوسات والنقل والحيول وغير ذلك ناشئة عن زياده
قوة البوليس وارتفاع الاسعار عموما وغير ذلك (٦,٣٥٤ جنيا مصرياً)

٤ - نقل بعض أعمال البوليس الخاصة بميناء الاسكندرية الى هذه النظارة

٥ - صدور لأئحة متعلقة بوضع كمامة للكلاب

٦ - زيادة عدد التلامذة في مدرسة البوليس (الضباط من ٤٠ الى ٦٠
والصف الضباط والكونستابل من ١٦٠ الى ٣٠٠) مما يستلزم صرف مبلغ
٤,٦٠٩ جنيهات مصرية وفي العزم توسيع نطاق هذه المدرسة مع الزمن حتى
يمكن انتداب قوة البوليس كلها من المتطوعين

وبالنظر الى انشاء محاكم المراكز في المدن وكثرة الاعمال الاضافية المنوط بها
الآن رجال بوليس المدن احتاج الحال الى زيادة قوة البوليس زيادة خفيفة
ثم انتمحست حالة جميع معاوين وملاحظي البوليس وزيدت فئات ماهيات الصف
الضباط وقسم من الانفار لزيادة ضبط الاعمال

ومن ضمن الزيادة مبلغ ١٩,٥٤١ جنيا مصرياً لبوليس المديرية وهو ناشئ
عن ضرورة تحسين حالة الضباط الموجودين الآن وعن رفع فئات ماهيات
الصف الضباط والانفار وقد كانت هذه الفئات الى الآن غير كافية لحل الرجال
ذوى السلوله الحسن على البقاء في الخدمة

ثم انه زيدت قوة البوليس في البنادر الكبيرة لعدم كفاية القوة الموجودة الآن
ولانشاء نقط جديدة للبوليس مضطر الحال اليها كثيراً

ومن ضمن الزيادة ٢٦٤٦ جنيا مصرياً لماهيات الكونستابل الوطنيين الذين
سيكون مدرسة البوليس في أول ابريل المقبل فيعينون في المدن والمديرية

وقد منحت اعتمادات خصوصية لهذه النظارة بلغ مجموعها ٨١,٠١٦ جنيا مصرياً
وأهمها اعتماد قدره ٦٩,٥١٢ جنيا مصرياً لانشاء نقط للبوليس ومبان أخرى

وزيد في مصروفات مصلحة الصحة مبلغ ٥٨,٢٧٥ جنيهامصرياً منه مبلغ ١٨,٤٠١ جنيهمصري كان يؤخذ سابقاً من الإيرادات فيكون صافي الزيادة مبلغ ٣٩,٨٧٤ جنيهامصرياً منه ١١٨٢ جنيهامصرياً لمستشفى الكلب الجديد و ٣٤٦٨٠ جنيهامصرياً لخدمة المستشفيات الخارجيين عن هيئة العمال إذ أن أدنى فئة ماهيات هؤلاء الخدمة وهي جنيد واحد وخمسمائة مليم أصبحت غير كافية على الإطلاق لاستمالة الرجال اللازمين لهذه الخدمة و ٧٧٢٨٠ جنيهامصرياً لزيادة ماهيات صغار الأطباء والمفتشين

وكل من زار مدينة القاهرة يعرف كيف أن بعض جهات منها لا يزال في احتياج عظيم للكس والرش فقد منح اعتماد اضافي لهذا الغرض في سنة ١٩٠٦ يبلغ ٥١٣١ جنيهامصرياً

ومن الاسف ان انتشار الرمد في القطر المصري أمر جلي لا يحتاج الى بيان فللمقاومة هذا الداء تبرع السير ارنت كاسل في سنة ١٩٠٣ بمبلغ ٣٩,٩٧٥ جنيهامصرياً صار تشغيله وتخصيص ايراده البالغ قدره ٢٥٦٨ جنيهامصرياً سنوياً لانشاء مستشفيات نقالة لمعالجة المرضى الفقراء . واتمماً لهذا العمل الخيري عازمت الحكومة علاوه على ما تبرع به السير ارنت كاسل على انشاء مستشفى ثابت للرمد أو عدة مستشفيات في كل سنة الى أن يوجد في كل مديرية مستشفى خاص بها وسينشأ مستشفى من هذا القبيل في السنة القادمة بمبلغ ٤٠٠٠ جنيهمصري وتكلف ادارته نحو ٥٠٠٠ جنيهمصري في السنة

ومنح اعتماد خاص قدره ١٢,٠٣٤ جنيهامصرياً لاتمام المستشفى الحالي للعجائز بالعباسية واعتماد آخر قدره ٢٠,٠٠٠ جنيه مصري للشروع في بناء مستشفى عمومي جديد للعجائز ويخصص مبلغ ١٧,٠٠٠ جنيهمصري لتعسين المستشفيات

وميزانية السجون التي كانت ٩٣,٠٨٠ جنيهامصرياً في سنة ١٩٠٥ أصبحت ١١٧,٠٣٢ جنيهامصرياً في سنة ١٩٠٦ أي زيادة ٢٣,٩٥٢ جنيهامصرياً منها ١٥,٠٠٠

جنبيه مصرى زيدت في مصروفات غذاء المسجونين وذلك ليس فقط بالنسبة الى غلاء
أثمان المأكولات بل أيضا بالنظر الى كون المصروفات المخصصة للغذاء كانت تقدر
دائما في السنين الماضية دون اللازم لها أملا بأن عدد المسجونين ينقص
في خلال السنة

والباقي من الزيادة وقدره ٨٩٥٢ جنهما مصريا منه ٢٠٠٠ جنبيه مصري لزيادة
ماهيات خفراء المسجونين و ٤٠٠٠ جنبيه مصري لزيادة عدد المستخدمين بنسبة
زيادة العمل في السجون ولمصروفات أخرى لطيفة

نظارة المحاكمية

ربطت ميزانية نظارة المحاكمية في سنة ١٩٠٥ بمبلغ ٥٠٤,٢٠٠ جنبيه مصري
فأصبحت ٥٣٤,٧٢٧ جنبيها مصريا في سنة ١٩٠٦ أى زيادة ٣٠,٥٢٧ جنبيها مصريا
ومن هذه الزيادة مبلغ ١٣,١٠٢ جنبيات مصرية خصص للمحاكم المختلطة و ١٦,١٤٢
جنبيها مصريا للمحاكم الأهلية

وزيدت مصروفات ادارة الدوم ٥٨٤ جنبيها مصريا فأنشئت وظيفة مترجم
جديدة بالنظر الى زيادة العمل باللغة الانكليزية ومنحت بعض علاوات للماهيات
ومعظم الزيادة في المحاكم المختلطة ناشئ عن انشاء وظائف جديدة وعن القاعدة
التي وضعت في سنة ١٩٠٥ ومن مقتضاها أن قيمة التجاوز المقرر للكتاب باعتبار ٢
في المائة ومصاريف انتقال المحضرين لا يستترلان من ايرادات المحاكم كما كان
حاصلا في السابق

ومنح اعتماد تعيين قاض وطني جديد في محكمة الاستئناف المختلطة وسبعين أيضا
قاض أجنبي جديد ويلحق بمحكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة . وفي ميزانية
سنة ١٩٠٥ ربط الاعتماد اللازم لاحد عشر قاضيا بمحكمة مصر الابتدائية المختلطة
ولمثل هذا العدد بمحكمة الاسكندرية غير أنه اتضح شدة ضرورة وجود ١٢ قاضيا
بمحكمة مصر ولذلك أصبح عدد القضاة في محكمة الاسكندرية ١٠ فقط وقد دل
الاختبار على ضرورة وجود قاض آخر بمحكمة الاسكندرية

وزيادة أعمال محكمى مصر والاسكندرية استلزم زيادة مقابلة في عدد
المستلمين التابعين لهاتين المحكمتين فأنشئ لذلك ماينوف على ٣٠ وبلدية جديدة
وقد انضغ أن المبلغ المقرر في ميزانية سنة ١٩٠٥ للمصروفات التى كانت تؤخذ
سابقا من الايرادات غير كافى فخضت زيادة لهذا الغرض قدرها ٣٥٦٩ جنبها مصريا
وزيدت أيضا ماهيات الخدمة الخارجين عن هيئة المال

وقد ابتدأ عمل المحاكم الاهلية للجنائيات منذ سنة تقريبا في القاهرة وفي الوجه
البحرى ونجح نجاحا لا ريب فيه وسيمم انشاء هذه المحاكم الى الوجه القبلى من
أول سنة ١٩٠٦ ويربط الاعتماد اللازم للقيام بالمصروفات التى يستلزمها هذا التعميم
فيعين قاضى وطنى جديد بمحكمة الاستئناف وتناوبه أعمال الجنائيات . وتعميم
هذه المحاكم سيستلزم زيادة خطية في مصاريف الانتقال وبدل السفرية ومكافآت
القضاة وسيعين أيضا نساخون جدد لأعمال الجنائيات

وقد زيدت ماهيات الافوكاتو الموى والمفتشين الاجانب بالنيابة وسيعين مفتش
وطنى جديد للنيابة . والعمل المطلوب من الطبيب الشرعى التابع للنيابة أصبح
كثيرا جدا على رجل واحد فربط اعتماد لتعيين مساعد له

وقد انضغ أن المبلغ المخصص للمصروفات التى كانت تؤخذ من الايرادات أصبح
غير كافى كما هو الحال في المحاكم المختلطة فربط اعتماد اضافى لهذه المصروفات
قدره ٦٥٠٠ جنبه مصرى

والزيادة في المحاكم الشرعية البالغ قدرها ٧٠٨ جنبها مصرية تشمل المصاريف
اللازمة لانشاء محكمة شرعية بشبه جزيرة سينا

نظارة الاشغال العمومية

كانت ميزانية هذه النظارة ٨٧٧,١٢٠,٣ جنبها مصريا في سنة ١٩٠٥ فصارت
٦١٢,٢١٢,٤٧ جنبها مصريا في سنة ١٩٠٦ أى زيادة ٤٤,٧٣٥ جنبها مصريا

وهذه الزيادة موزعة على الأنواع الآتية :	
جنيه مصرى	
انشاء وظائف جديدة أكثرها بمصلحة الري	٨١٨٦
مصرفات في حلوان	١٣٥٠
توسيع نطاق التنظيم بيورسعيد والمطرية	٨٤٤٧
تنوير القاهرة	٢٢٥٠
الانشطة	١٦١٨
الورش الصناعية	١٧٢٨
عمال لمهندسى الري بالمراكز	٢٦٢٤
حفظ ترع ومصارف الدائرة السنية	٩٠٠٠
اعتمادات مخصت للجالس المحلية	١٢٣٠٠
مصرفات أخرى	٤٣٢
	<hr/> ٤٨٧٣٥
	٤٠٠٠
	<hr/> ٤٤٧٣٥

ولحسن الحظ لم يعد حاجة للذين يطشون في المالية المصرية أن يدافعوا عما يصرف على الري بل يكفي القول أن الوظائف الجديدة التي أنشئت في هذه المحطة هي مسببة عن نمو العمل نموًا طبعيا

ومدينة حلوان كانت سابقا من المدن التي فيها مجلس بلدى ولكن بما أنها تعتبر من ضواحي القاهرة وتستمد ايرادها من فنادقها فلم يعد يناسب مضمها مجلسا بلديا يترتب عليه بعض الاستقلال الادارى فتنازلت من تلقاء نفسها عن هذا الاستقلال

وأهمية بورسعيد في المستقبل كبناء وأهمية المطرية أيضا بمديرية الدقهلية كتركز مهم للواصلات بالراكب دعيا الى درج المبلغ اللازم للتنظيم في هاتين البلديتين

وسير العمل في الورش الصناعية بالقاهرة حسن وجار انشاء ورشة صناعية أخرى بأسبوط

والاعمال الكتابية الخاصة بمهندسى الرى بالاراكز كذرت الى درجة أصبح معها من الضروري تعيين عمال غير فنيين معهم

وبما أن تصفية شركة الدائرة السنية أصبحت على وشك الانتهاء فصار من اختصاص الحكومة حفظ الترع والمصارف الخاصة بالدائرة التفتية

والجالس المحلية التى هى عبارة عن ادارة متوسطة بين ادارة الحكومة والادارة البلدية للاعمال الخاصة بالمدن سائرة سيرا حسنا ولكن بالنظر الى الامتيازات الدولية التى توجد عقبات فى سبيل الاصلاح المحلى فى كل حين لانتطيع هذه المجالس أن تقوم النمو المرغوب . وامتيازات الاجانب تجعل غير ممكن ربط ضريبة محلية ذات أهمية فينتج من ذلك أن طلبات المجالس المحلية لمساعدتها بحال الحكومة فى ازدياد مستمر

المخدمات المتنوعة

تبلغ الزيادة الظاهرة فى هذا الفرع ١٤,٤٨٩ جنينها مصرى غير أن الاعتماد البالغ قدره ٥٠٠٠ جنينه مصرى المقرر لقم الاحصاء وكان مندرجا فى هذا الفرع فى سنة ١٩٠٥ نقل الى ميزانية نظارة المالية كما أن الاعانة البالغ قدرها ٢٥٠ جنينها مصرى التى كانت ممنوحة لنادى معالجة الكلب أدرجت فى المصاريف العمومية المقررة لمستشفى الكلب فتكون الزيادة الحقيقية ١٩,٧٣٩ جنينها مصرى منها ١٤,٠٠٠ جنينه مصرى للاحتياطات الكورنيتينى المقتضى اتخذها عند عودة الحج ٢٠٥٣٠ جنينها مصرى قيمة الاعانة المقررة لنار الآثار العربية

مصالح الادارة والتحصيل

كانت مصروفات هذه المصالح ٣٨٠,٠٤٦ جنينها مصرى فأصبحت ٤١٢,١٨٣ جنينها مصرى أى بزيادة ٣٢,١٣٧ جنينها مصرى وهو ناشئة

عن زيادة عدد مستخدمى محاكى المراكز وعن اضافة مبلغ ٢٥,٠٠٠ جنيه مصرى الى الاعالة البالغ قدرها ٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى التى خصتها الحكومة للتفراء . والازدياد العظيم فى مصروفات التفراء ناشئ عن شدة ضرورة انتاب هؤلاء الرجال من طبقة ارقى من الطبقة الحالية وهو أمر لم يكن ممكنا اتعامه بالفتات القديمة للمهايات

المصارف

تقدرت مصروفات مصلحة الجمارك فى سنة ١٩٠٦ بمبلغ ١١٢,٣٢٩ جنيها مصريا يقابلها ١٠٥,٠٢٣ جنيها مصريا فى سنة ١٩٠٥ فتكون الزيادة ٧٣٠٦ جنيهات مصرية وهى ناشئة كلها تقريبا عن زيادة عدد العمال الفنين بسبب ازدياد العمل

وفىما يتعلق بالمصروفات الخصوصية منح مبلغ قدره ٢٦,٥٠٠ جنيه مصرى لانشاء مباني للجمرك بالاسكندرية وبإدارة المدير العام الخالى بلغت مصلحة الجمارك درجة من التقدم يمكن اتخاذها كنثل لجميع المصالح الأخرى فى الحكومة المصرية

خفر السواحل

تقدرت مصروفات خفر السواحل فى سنة ١٩٠٦ بمبلغ ١٢٣,٠١٦ جنيها مصريا يقابله ١٠٥,٠٢٣ جنيها مصريا فى سنة ١٩٠٥ أى زيادة ١٧,٩٩٣ جنيها مصريا من ذلك مبلغ ٢٩٩٠ جنيها مصريا ناشئ عن نقل بوليس ميناء الاسكندرية الى هذه المحطة ٢٢٣٧ جنيها مصريا ناتج عن درج مصروفات فى ميزانية هذه السنة كانت تؤخذ سابقا من الإيرادات . وقد خصص مبلغ ٤,٠٩٨ جنيها مصريا لزيادة ماهيات رجال هذه المصلحة الذين لم يعد فى الامكان حفظهم فى الخدمة بالمهايات القديمة وقد زيد أيضا عدد العمال زيادة خفيفة مما استلزم زيادة أخرى فى المصروفات المتنوعة ومن جهة أخرى بعد ما تقدمت ميزانية خفر السواحل ولم يكن فى الامكان تعديها باطل احتكار الملح مما يسمح للمصلحة بتوفير مبلغ ٥٠٠٠ جنيه مصرى من قيمة مصروفات ميزانيتها

الليمانات والفنارات

تشتمل الآن هذه المصلحة على محطة الفنارات ومحطة ميناء الاسكندرية والموانئ الاخرى وقد كانت هذه المصالح المختلفة مندرجة في فروع قائمة بذاتها في الليمانات السابقة وذلك بالنظر لكون ايرادات ميناء الاسكندرية كانت مخصصة سابقا لخدمة الدين العمومي

ومجموع الزيادة في ميزانية هذه المصالح بعد ضمها الى بعضها بالنسبة الى ميزانياتها الثلاث في سنة ١٩٠٥ هو ١٥,٦٢٤ جنيهامصريا من ذلك مبلغ ٣,٠٠٠ جنيهامصري ناشئ عن زيادة عدد وديانات الفنارات الذي كان غير كاف الى الآن و ٧٣١٢ جنيهامصريا لمهايات خدمة الكراكات الجديدة لميناء الاسكندرية ولصارياف أخرى خاصة بها ومبلغ ٢,٠٠٠ جنيه مصري لحفظ ميناء الاسكندرية والباقي من الزيادة مخصص لتحسين المهايات و زيادة عدد الخدمة

السكك الحديدية

تقدرت مصروفات السكك الحديدية في سنة ١٩٠٦ بمبلغ ١,٨٠٣,٠٦١ جنيهامصريا يقابله ١,٤١٦,٠٠٠ جنيهامصري في سنة ١٩٠٥ أي بزيادة ٣٨٧,٠٦١ جنيهامصريا وبما أن مربوط الايرادات يبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري في سنة ١٩٠٦ و ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري في سنة ١٩٠٥ فيكون صافي الايراد ١١٢,٩٣٩ جنيهامصريا

وقد حاولت الحكومة لغاية الآن تحديد مصروفات السكك الحديدية بمعدل معلوم من قيمة الايراد (٤٥ في المائة أولا ومن ٥٢ الى ٥٤ في المائة أخيرا) ولكن بما أنه من قائله الجمهور أن تحصل المصلحة على أعظم ايراد ممكن وأن تستر على نقل أكبر مقدار من البضائع بحيث لا يحتاج الحال الى صرف رأس مال باهظ بدون الالتجاء الى ايجاد نسبة اصطناعية بين الايراد والمصروف فتكون خطة

الحكومة في المستقبل صرف جميع المبالغ التي تلزم للحصول على أحسن نفع
ولاجل تقدير الرشح الحقيقي الذي ينتج من السكك الحديدية بما يمكن من الدقة
قد عزمت الحكومة على جعل حساب لرأس مال هذه السكك بأقرب وقت ممكن
والسكك الحديدية المصرية هي الآن في طور الانتقال من حالة الى أخرى اذ أنها
في العشرين السنة الماضية تقريباً كانت معتبرة كآلة فقط لايجاد المال المطلوب
لحامي السندات من الاجانب واذا كانت الحكومة توسعت نوعاً في الاتفاق على هذه
المصلحة في السنين الأخيرة ذلك لم يكن الشروع في تلافى النقص السابق نظراً
للقبوض المضايقة التي كان يقبدها مستندوق الدين وكما كان في الاستطاعة
عمله هو استمرار المصلحة في سيرها

ولما وضعت السكك الحديدية تحت الادارة المصرية في السنة الماضية وجدت
الحكومة نفسها أمام مسألة من أصعب المسائل ففي مدة عشرين سنة بقيت
السكك الحديدية في الواقع على حالتها بدون تغيير بيد أن حركة النقل زادت زيادة
هائلة وظلت الخطوط بدون اصلاح تقريباً وكان عدد عربات الركاب وعربات
الحوانات غير كافية على الاطلاق والمستخدمون يواجهون الاجال غير كفوء ففي هذه
الحالة أول عمل أجرته نظارة المالية بعد الحصول على حريتها المالية كان تخصيص
مبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري لتمسين السكك الحديدية الاميرية وفي اليوم الذي
أعلنت فيه آخر دولة من الدول العظمى موافقتها على الوفاق الانكليزي الفرنسي
رخص لرئيس مصلحة السكك الحديدية أن يصرف من هذا المبلغ كل ما يوازن لمستوى
المهمات المقررة

وفي ديسمبر سنة ١٩٠٤ زار القطر المصري لجنة من ذوي الخبرة في السكك الحديدية
من الانكليز تحت رئاسة اللورد فرير وقدمت تقريراً جعل أساساً لجميع الاصلاحات
التي شرع فيها بعد ذلك

وفي نوفمبر سنة ١٩٠٥ ألغى القومسيون الدولي القديم بمقتضى أمر عال خديوي
وعين رئيسه مديراً عاماً . ونيط بالمراقبة العليا للسكك الحديدية مجلس مؤلف من رئيس

مجلس النظار والمستشار المالي ومستشار نظارة الأشغال العمومية ومن أعضاء آخرين يعينهم مجلس النظار بناء على طلب الاعضاء السابق ذكرهم

والمدير العام للمصلحة يعين أو يرفق برأى هذا المجلس الذى يجب استشارته أيضا فيما يتعلق بتعيين ورفق موظفى الدرجات العالية وفى جميع المسائل الخاصة بامتداد الخطوط وعقد كونتراتات فوق مبلغ معلوم . ويجوز للمجلس طلب تقارير أو استعلامات عن أى موضوع شاعه وإصدار تعليمات الى المدير العام . غير أن سلطة هذا المجلس رغما عن اتساعها لا يقصد بها انقاص مسؤولية المدير العام وفيما يتعلق بالادارة العامة يبقى بل يجب أن يكون المجلس آخر سلطة يلجأ اليها أما فيما يخص بالعمل الفني مهما كان نوعه فهو بيد المدير العام بصفتة الرئيس الحقيقي لمصلحة السكك الحديدية والمسؤول عن سيرها

ولاتمام عمل لجنة اللورد فرير قد حضر الى القطر المصرى السير تشارلس سكوتو الرئيس الشهير لشركة سكة حديد لندن والجهات القبلية الغربية لبحث في العمل الذى تم ويقيد الحكومة باختياره

وفى خلال السنة الماضية بفضل ما أباه من الهمة الماجورليرون الذى استعمل ما اكتسبه من الاختبار بالهند في خدمة الحكومة المصرية نظمت أقلام الحسابات والمراجعة للسكك الحديدية نظاما تاما ويمكن الآن على ما يحال الى مقارنتها بأقلام الحسابات والمراجعة للسكك الحديدية في سائر الأقطار

والمسافرون والتجار المصريون والصاففة المصرية والسياح ميالون كلهم للتنديد بنقص السكك الحديدية ومن المحتمل أن يستمروا على هذا التنديد زمنا الا أن هذه المصلحة التي بقيت في الواقع بدون تقدم مدة ٢٠ سنة - وذلك لأسباب غير متعلقة بها إذ أنها كانت مقيدة بالقيد الدولية بينما كانت ثروة البلاد وتجارتها تنمو بسرعة مذهشة - لا تستطيع أن تعوض ما ضاع من الزمن باكتثار الصرف مدة سنة أو سنتين أو خمس سنوات

ولا شك أنه يمكن شراء المهملات المتحركة ولكن ليس بكميات غير محدودة ولا في وقت قريب غير أنه لا يستطاع ازدواج الخطوط وإنشاء التسقيفات والمحطات في الجهات التي يقتضى فيها نزع ملكية الأرض قبل مضي زمن طويل وانفاق مصروفات باهظة في أغلب الأحيان . فيحتاج الحال إلى أرصدة جديدة بالإسكندرية ولبناء محلات لراحة الجمهور في جهات متعددة ومطلوب توسيع الأماكن الضيقة فكل ذلك لا يستطاع اتقائه في يوم واحد . وفي الواقع فتحت اعتمادات غير محدودة لجميع هذه الأمور ولكن الذين بيدهم زمام أموال الحكومة عليهم واجب نحو الفلاح الممول لا تقل عن واجباتهم نحو المسافرين في الدرجة الأولى أو التاجر المثري الأجنبي فالأعمال ينبغي طرحها بالمناقصة

ويجب نزع الملكية بأقل ما يمكن من التعقيد وبعد انقضاء ذلك لابد أيضا من زمن لإنشاء الأحواض والمخازن والتصاريات إذ أنه لا يمكن شرائها جاهزة

التلغرافات

كانت ميزانية التلغرافات ٧٠,١٤٩ جنهما مصريا في سنة ١٩٠٥ فبلغت ٨٧,٩٤٨ جنهما مصريا في سنة ١٩٠٦ أى زيادة ١٧,٧٩٩ جنهما مصريا منها ١٠,٣٧٥ جنهما مصريا كانت تصرف إلى الآن من الإيرادات والباقي مخصص لما زاد في المصروفات وأغلبه ناشئ عن ارتفاع الأسعار

وإيرادات هذه المصلحة التي كانت مقدرة بمبلغ ٨٠,٠٠٠ جنيهه مصرى لسنة ١٩٠٥ تقدرت بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيهه مصرى لسنة ١٩٠٦

الموسسة

تقدرت مصروفات مصلحة الموسسة لسنة ١٩٠٦ بمبلغ ١٨٥,٤٩٢ جنهما مصريا يقابله مبلغ ١٤٣,٢٦٠ جنهما مصريا في سنة ١٩٠٥ فتكون الزيادة ٤٢,٢٣٢ جنهما مصريا

وتقدرت إيراداتها في السنتين المذكورتين بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصري و ١٧٥,٠٠٠ جنيه مصري أى بزيادة ٢٥,٠٠٠ جنيه مصري في سنة ١٩٠٦ ولكن صافي الأرباح المقدّر لهذه السنة يقل ١٧,٢٢٢ عنها مصرىا عن المقدّر لصافي أرباح سنة ١٩٠٥ وهذا ناشئ عن أسباب مختلفة منها نقص الإيرادات بتفضيـص رسم التسجيل وحوالات البوستة وزيادة المصروفات بإنشاء ١٩ مكتبا جديدا للبوستة وزيادة عدد المستخدمين بسبب تكاثر العمل وتحسين الإدارة بوجه عام وقد كان عدد الخطابات والطرود التي نقلتها البوستة في سنة ١٩٠١ ٣٣,٧٢,٠٠٠ خطاب وطرود فصار في سنة ١٩٠٥ ٥٠,٨٠٠,٠٠٠ خطاب وطرود وصندوق توفير البوستة الذي أنشئ في سنة ١٩٠١ سائر سيرا حسنا وقد أنشئ في بحر السنة الجارية ٢٠ مكتبا جديدا للتوفير فيكون عدد جميع مكاتب التوفير ١٢١ مكتبا وقد بلغ عدد المودعين ٤٣,٠٠٠ مودعا

ومن بعد تحضير الميزانية جعلت أجرة المراسلة العادية ٥ مليات بين القطر المصرى والمملكة المتحدة الانكليزية مما يترتب عليه خسارة على الخزينة قدرها ٤٢٠٠ جنيه مصرى وكانت الحكومة المصرية قد اهتمت بادخال هذا الاصلاح منذ سنوات مضت ولكنها لم تنجح في استمالة رؤساء البوستة الانكليزية لقبوله وبما يرد ذكره أن أول حكومة جعلت أجرة المراسلة العادية ٥ مليات مع القطر المصرى هي مستعمرة زيلاندا الجديدة الانكليزية فخذ ٥ سنوات تقبل المراسلات الصادرة من زيلاندا الجديدة برسم القطر المصرى بأجرة ٥ مليات واليوم تقبل المراسلات الصادرة من القطر المصرى برسم زيلاندا الجديدة بنفس هذه الاجرة والحكومة الخديوية مستعدة بل راغبة في معاملة أى بلاد أخرى مثل هذه المعاملة بشرط أن تعاملها هي بالمثل

نظارة الخريسة

بلغت ميزانية نظارة الخريسة لسنة ١٩٠٦ - ١٤١,٦١٧ جنهما مصرىا يقابلها ٥٥٩,٢٨١ جنهما مصرىا لسنة ١٩٠٥ فتكون الزيادة ٨٧,٦٦٠ جنهما مصرىا

منها مبلغ ٨٠٠٠ جنيه مصري قيمة الزيادة في نفقات نقلات الجيش و ١٠,٠٠٠ جنيه مصري قيمة نفقات النقل التي كانت تحصلها الى الآن حكومة السودان زيادة عن القيمة التي كان يجب أن تخصم عليها و ٥٠,٠٠٠ جنيه مصري قيمة قسم من مصروفات الجيش كانت تستدده الى الآن حكومة السودان وستحصله في المستقبل الحكومة المصرية . ولما كان الجيش المصري في السودان يستخدم حقيقة للشؤون المتعلقة بحفظ الحدود المصرية وكانت حركته مرتبة على مقتضى مصلحة القطر المصري فلم يعد يصح تقبل ميزانية السودان الحديثة النشأة بمصروفات كبيرة كهذه . والمبلغ الذي أصبح حرا من جراء ذلك سيستعمل لنمو السودان الداخلي وبذلك يقرب الوقت - وهو ليس ببعيد جدا على ما أؤمله - الذي تصبح فيه إيرادات السودان ليس فقط كافية لاحتياجاته بل تسمح له أيضا بإعطاء فائدة ما على المبالغ الجسيمة التي صرفها القطر المصري في تلك البلاد .

ومن الزيادة مبلغ ٩٨٢٩ جنيه مصرياً لتأمين ما هيأت الضباط الانكليز والوطنيين وينوع خاص في قسم القوازمات والقسم الطبي والقسم البيطري وقد خصص مبلغ ٢٣,٤٧ جنيه مصرياً لزيادة القوة في شبه جزيرة سيناء و ٢٩,٠٩ جنيهات مصرية هو قيمة ما تنفقه تطلارة الحربية على الحرس المرافق للصعل الشريف

وبالتنظر الى ارتفاع أسعار المهمات زيد على الاعتماد المخصص لقسم القوازمات مبلغ ٢٦٦٥ جنيه مصرياً

وقد منحت اعتمادات خصوصية قدرها ٤,٠٠٠ جنيه مصري لبناء قسلاطات جديدة في القطر المصري والسودان واعتماد قدره ٢٠,٠٠٠ جنيه مصري من المال الاحتمالي لنفس هذا الغرض وبعد انتهاء بناء القسلاطات الجديدة بالمال الاحتمالي تعود القسلاطات القديمة الى مصلحة الاملاك الاميرية فتكون عقارا ذا قيمة

المعاشات

زيد على ميزانية المعاشات ٥٠,٠٠٠ جنيه مصري وهي قيمة المعاشات الممنوحة لمستخدمي مصلحة الدائرة السنية الملقاة

ولوائح المعاشات الحالية - وهي كثيرة - ليست مرضية على الإطلاق وكان تقدم الكلام قد اتخذت التدابير الأولية لوضع لائحته جديدة على قاعدة علمية

الدين العمومي

كانت المصروفات المتعلقة بالدين العمومي في سنة ١٩٠٥ - ٤,٥٩٣,٦٠٢ جنيه مصري فنقصت في سنة ١٩٠٦ إلى مبلغ ٤,٥٥٧,١٠٢ جنيه مصري فيكون الفرق ٣٦,٥٠٠ جنيه مصرياً ومن ذلك مبلغ ٣٤,٠٠٠ جنيه مصري ناشئ عن ابطال دفع قسط الدائرة الخاصة بالمخصص لتلدية دين الدائرة السنية إذ أن هذا الدين تسدد في أكتوبر ومبلغ ٢٥٠٠ جنيه مصري هو قيمة تخفيض في مصروفات صندوق الدين

ومن الأسف أن صندوق الدين لم يتمكن في توفير مبلغ أكبر مما تقدم ذكره إذ أن عمله منحصر الآن فعلاً في دفع الكوبونات من أصل المبالغ التي يوردها للحكومة إلى خزينته في مواعيد معلومة

الاعتمادات المخصصة

في هذا النوع زيادة ظاهرة قدرها ٢٣٦,٠٠٠ جنيه مصري وعنوان (الاعتمادات المخصصة) خاص على ما أطن بالميزانية المصرية فقط . وهذه الاعتمادات تمتاز عن مصروفات الميزانية الاعتيادية بكونها تشمل المصروفات اللازمة للباقي العمومية - وهي تبلغ ٤٣٧,٠٠٠ جنيه مصري لسنة ١٩٠٦ - ولأعمال أخرى ذات منفعة عمومية يمكن تكرارها من سنة إلى أخرى كما وأنه يمكن تقليلها أو زيادتها بحسب ظروف الأحوال . ولسوء الحظ لم تدرك هذه الاعتمادات تماماً

في بادئ الأمر وكان يؤخذ معظمها قبل ميزانية سنة ١٩٠٥ من صندوق الدين على مقتضى نظام غير حسن من الوجهة الاقتصادية فرغما عن كونه مطلب في بحر هذه السنة اعتمادات جديدة بمبلغ ٢٧٠,٠٠٠ جنيه مصري حتى بلغ مجموع الاعتمادات الخصوصية الممنوحة ٧١٧,٠٠٠ جنيه مصري لم يصرف منها فعلا لغاية اكتوبر الماضى أكثر من ٣٣٠,٠٠٠ جنيه مصري . والمثلثون أيضا إن المقدار الذى طلب من هذه الاعتمادات لسنة ١٩٠٦ يزيد كثيرا عن المبالغ التى ستصرف فعلا . ولا يمكن استئصال تأثير نظام قديم فاسد في سنة أو سنتين ومع ذلك يؤمل أن في زمن قريب عند ما تعاد المصالح على النظام الجديد يمكنها حينئذ أن لا تطلب الا المبالغ التى تستطيع صرفها بغاثة في بحر السنة

وبوجه التقريب يصرف القطر المصري من ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصري الى ٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصري سنويا على المبالغ العمومية ولا أظن ان هذا مبلغ باهظ اذا اعتبرنا إيراد القطر وأنه يجب انشاء كل شئ من أوله كالمستشفيات ومكاتب البوسطة والسجون ومستشفيات المجاذيب والمدارس ونقط البوليس هذا فضلا عن مبالغ المحافظة ومباني الحكومة الأخرى على اختلاف أنواعها

ومن البديهي أن المبالغ المتقدم ذكرها لا تشمل الاعمال العظيمة التى لها منفعة عمومية ينتج منها إيراد اذ أن المصاريف اللازمة لهذه الأعمال تؤخذ من المال الاحتياطي

ولكن بخلاف مصروفات المبانى العمومية تشمل الاعتمادات الخصوصية مبالغ لأمر شئ أخصها أعمال المساحات المختلفة التى أصبحت لازمة الى درجة عزمب معها الحكومة على انجازها مهما كلفت من النفقات . وتشمل أيضا هذه الاعتمادات المصاريف اللازمة لهذه أمور تتعلق بإدارة الأملاك الأميرية وبإدارة المناجم وما يلزم من النفقات لانشاء قوة البوليس الجديدة ومشتري خيول وعمرالكب وديارات

المال الاحتياطي

بلغ المال الاحتياطي في أول السنة الجارية بعد التعديل الناشئ عن الوفاق
الانكليزي الفرنسي كما يأتي :

جنيه مصرى	
٦,٠٣١,٠٠٠	مال الوفورات
٣,١٨٥,٠٠٠	المال الاحتياطي العمومي
٢,٦١٨,٠٠٠	المال الاحتياطي الخاص
١,٢٥٤,٠٠٠	مبلغ لادارة أعمال صندوق الدين
١٣,٠٨٨,٠٠٠	تنزيل :
	المال الاحتياطي لصندوق الدين والمبلغ اللازم لادارة أعماله
٣,٠٥٠,٠٠٠	الذات بقيا تحت يده
١٠,٠٣٨,٠٠٠	بالي المال الاحتياطي الجديد
	وقد أضيف في بحر السنة الى المال الاحتياطي الإيرادات غير الاعتيادية الآتية :
١,٥٢٧,٠٠٠	قسم من حصة الحكومة في أرباح النائرة السنية
٣٠٠,٠٠٠	فوائد تشغيل النقود
٢٩٦,٠٠٠	سندات ومبالغ لم تدخل في الحساب سابقا
١٣,١٦١,٠٠٠	يستزل من ذلك قيمة المسروفات غير الاعتيادية التي صرفت في بحر السنة وهي تبلغ بوجه التقريب
٢,٧٣٠,٠٠٠	الباقى وقدره
٩,٤٣١,٠٠٠	يضاف اليه زيادة سنة ١٩٠٥ وقدرها بحسب المظنون
٢,٣٦٠,٠٠٠	الباقى من حصة الحكومة في أرباح النائرة السنية (بوجه التقريب)
١,٥٩٠,٠٠٠	الجملة
١٣,٣٨١,٠٠٠	وهي تحت تصرف الحكومة في سنة ١٩٠٦

والمصروفات غير الاعتيادية المحسوبة من المال الاحتياطي في سنة ١٩٠٦ هي الآتي ذكرها :

الباقى بدون صرف من المبالغ المصرح بها في سنة ١٩٠٤ وسنة ١٩٠٥ (*)

جنيه مصرى	
أشغال عمومية	٣٠٠,٠٠٠
السكك الحديدية	٦٠٠,٠٠٠
مبنى الاسكندرية	٥٠٠,٠٠٠
سكة حديد النيل والبحر الاحمر	٤٠٠,٠٠٠
سكة حديد أبى حمد وكريه	٢٠٠,٠٠٠
بورسودان	٨٠,٠٠٠
مصرفات أخرى	٥٢٠,٠٠٠
	<u>٢,٦٠٠,٠٠٠</u>

مصرفات جديدة تصرح بها في سنة ١٩٠٦ :

الاشغال العمومية :

تعديل الترع والمصارف في الوجه القبلى	٥٩٠,٠٠٠
» » » » البحرى	١٤٠,٠٠٠
قناطر اسنا	٢٥٠,٠٠٠
كبارى النيل	٢٠٠,٠٠٠
أعمال أخرى	٤١٠,٠٠٠
	<u>١,٥٩٠,٠٠٠</u>
السكك الحديدية	٧٠٠,٠٠٠
بورسودان	٢١٠,٠٠٠
	<u>٢,٥٠٠,٠٠٠</u>
	<u>٥,١٠٠,٠٠٠</u>

(*) جميع هذه المبالغ هي بحسب تقدير تقريبي عمل في اكتوبر

والتنلور صرف مبالغ أخرى في المستقبل القريب علاوة على المبالغ المار
ذ كرها تؤخذ من المال الاحتياطي والمشروع المسمى لأعمال الرى الجارى أتمامها
الآن يستلزم مليونى جنيه على الأقل وامتداد الخطوط الحديدية وتعديل نظام
مصلحة السكك الحديدية يستلزمان مليوناً ونصف مليون علاوة على المبلغ الممنوح
السنة القادمة

ومما يجدر ملاحظته ان بين الاعتمادات الممنوحة والمحسوبة من المال الاحتياطي
أكبر مبلغ هو لأعمال الرى (١٠,٢٠,٠٠٠ جنيه مصرية) والمبلغ المخصص للسكك
الحديد هو ٧٠٠,٠٠٠ جنيه مصرية ولبور سودان ٢١٠,٠٠٠ جنيه مصرية
وستتخذ الاجراءات اللازمة لانجاز العمل في هذه المدينة بأعظم سرعة ممكنة .
وقد تم في بحر هذه السنة مد السكة الحديد من النيل الى البحر الاحمر وسيفتح
هذا الخط النقل في يناير القادم . والباقي بدون صرف من الاعتمادات الممنوحة
في سنتي ١٩٠٤ و ١٩٠٥ لهذا الخط هو قيمة مالم يسوّلح الآن

وقد تقدر مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرية لبناء قناطر جديدة على النيل
في اسبأ بالوجه القبلى ومنح في هذه السنة مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصرية
لهذا الغرض وعهد ببناء هذه القناطر الى الخواجات ايرد وهم من ذوى الخبرة
الذين بنوا خزان اصوان

تحريراً في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٥ فنسفت كوربت

استقبال رسمي للمسيولوس ايدنجس وكيل دولة أمريكا السياسي وقنصلها الجنرال في مصر (*)

في الساعة الثالثة الافرنجية بعد ظهر يوم السبت ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ٢٣ ديسمبر
استقبل الجناب العالي الخديوي بسراى عابدين استقبالا رسميا وبالاحتفال المعتاد
جناب المسيولوس ايدنجس الوكيل السياسي والقنصل الجنرال الجديد لأمريكا
في مصر

ولما قدم المسيولوس ايدنجس أوراق تعيينه الى الجناب العالي الخديوي الذي
كان بقاعة الاستقبال الكبرى يحيط به حضرات النظار وكبار رجال المعية السنية
ألقي بين يدي سموه الخطاب الآتي

﴿ مولاي ﴾

أتشرف بأن أرفع الى سموكم كتاب اعتمادي وكيلًا وقنصلًا جنرالًا لأمريكا لدى
الحكومة المصرية ولقد كلفت يامولاي أن أجلد جنابكم الرفيع ماعند الأمة
الأمريكانية وجناب رئيس الجمهورية من الحب والاجلال لبلادكم البديعة وأرجو
أن روابط المودة بين الأمتين، تزداد متانة ووثاقة

ويسرني بالذات أن أكون ممثل أمريكا في القاهرة ولا أتيس غير معاونة سموكم
وأنا واثق بنيلها فيما أؤواه من الاهتمام بمصالح أمريكا في مضر تجارية وغير تجارية
وانذونالي يامولاي أن أعني لئلاكم الكريمة دوام العافية والهناء وبلادكم ورعاياكم
كل مساعدة ورحاه

فأجاب مولانا الخديوي العظيم بهذا الخطاب الشريف

(ياجناب الوكيل)

أتناول بعظيم السرور كتاب اعتمادكم الذي قدمتموه الى وأجندى سعيدا بما بلغتموني
من عواطف جناب الرئيس والأمة الامريكانيه والى أوئل مثلكم يا جناب الوكيل
أن محبتهم لبلادي لازدادت إلامتانة وأؤكدلكم انكم حاصلون على مساعدتي ومعونة
حكومي في القيام بالمهمة التي عهدت اليكم

وأشكركم شكرا خالصا على ما تتبنون من الخير لشخصي وبلادي وأرجو منكم
ياجناب الوكيل أن تفضلوا بتبليغ جناب رئيس الجمهورية الامريكانيه العظيمة
الشان كبير شكراني وامتناني وأن تؤكدوا لجنابه السامي أنني أقابل صداقته
التيمة بأشد الميل والاخلاص

وقد أقتت التحية العسكرية لجناب القنصل الجنرال الجديد فرقة من الأورطة
الثالثة البيادة مع الموسيقى وأطلقت المدافع من القلعة في خلال هذا الاحتفال ما

نظارة الاشغال العمومية

تنفيذ لائحة استعمال الافراد للطرق العمومية على مدينة سمنود (غربية) (*)

بعد الاطلاع على الافادة الواردة من نظارة الداخلية بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٥

نمرة ١٤٩ وبناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة للندن والمباي

قررا ما هوأت

١٩ ديسمبر

سنة ١٩٠٥

(المادة الاولى)

تسرى أحكام اللائحة الصادرة في ٢١ مارس سنة ١٨٨٥ (فيما يخص استعمال الافراد الطرق العمومية) على مدينة ممنود باقليم الغربية وذلك من أول يناير سنة ١٩٠٦

(المادة الثانية)

على جناب وكيل النظارة للدين والمائى تنفيذ هذا القرار
مصر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠٥
ناظر الاشغال العمومية
حسين نحرى

ناظر الداخلية

تعديل زمام الادارة في جملة مديريات (*)

قرر ادخال التعديلات الآتية في جدول أسماء البلاد

مديرية الغربية

مركز كفر الزيات

فصل عز بنى ورثة ابراهيم الشادلى (الشهيرة احداها بكفر العلو والثانية بالقليوبى) ٢٠ ديسمبر
عن ناحية شيراتنى واصافة الغربية الأولى على ناحية سلامون العصار والثانية على
ناحية شبرا طو

مركز طنطا وكفر الزيات

فصل عزبة المدرسة العابدية عن ناحية شفاوقرون بمركز طنطا واصافها على ناحية كفر
نصير بمركز كفر الزيات

مركز المحلة

فصل عزني إبراهيم يركت عن ناحية طنبار و اضافتهما الى ناحية دجيس

مأمورية البرلس

فصل سبع عزب وهي عزبة الكوم الاحمر والمطارقة وأولاد نصير وسوق التلات وأولاد سلامون والفقها وأولاد صافر عن ناحية الساحل القبلي وجعلها بلدة قائمة بذاتها باسم ناحية الربع الشهيرة بتلك العزب

مديرية الجيزة

مركز الجيزة

فصل عزب المحطة وعزب النعام والقابريه وعلى الشيخ عن ناحية حلوان (١) وجعلها هي ومساكن القابريه التابعة لتلك العزب ناحية قائمة بذاتها باسم عزب قابريه الخوامديه

مركز العياط

جعل نزلة الشوك التابعة لناحية الشوك الغربي (وغير واردة بالجدول) بلدة على حدتها باسم نزلة الشوك

مديرية الفيوم

مركز اhusا

فصل عزبة محمد افندي نصر عن ناحية التلة وتبعها لناحية الونايسه

فصل عزبة أبو زيد العاصي عن ناحية الونايسه وتبعها لناحية الحسينية

مديرية المنيا

مركز بني مزار

جعل ناحية الشيخ فضل ونزلة صالح ناحية واحدة باسم الشيخ فضل

(١) ناحية حلوان يتبعها عزب ويتبع هذه العزب مساكن القوريقة لا تلات عزب كلتي الجدول

مديرية أسبوط

مركز منفلوط

جعل ناحيتي أولاد علي وبنى عدى البحرية ناحية واحدة باسم (بنى عدى البحرية)
وجعل ناحيتي بنى عدى الوسطانية وبنى عدى القبليّة ناحية واحدة باسم (بنى عدى
القبليّة)

مركز ابنوب

اضافة عزبة الخواجه اخنوخ التي كان زمامها تابعاً لناعية القصر وغير واردة في تبعية
هذه الناحية بالجدول الى ناحية القيا ما

تحريراً في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ - ٢٣ شوال سنة ١٣٢٣
مصطفى فهمي

نظارة الداخلية

قرار بتشكيل مجالس محلية في مدن رشيد وسوق وسمند وطهطا وماوى ومنفلوط (*)

نظم الداخلية

بعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥
سنة ٢٤ ديسمبر ٩٥

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ٤ يولييه سنة ١٩٥٣

قررنا ما هو آت

بشكل مجلس محلي مينة اختصاصاته وحدوده بالقرار الوزاري المذكور قبل في كل
من البنود الآتية

(*) التوقيع المصرية في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ وجه ٢٤٨٦

وجه بحرى	رشيده
	نصوح
	سمنود
وجه قلى	طهطا
	ملوى
	منفلوط

تحريرا بحصر فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٥ - ٢٧ شوال سنة ١٣٢٣
مصطفى فهمى

نظارة الداخلية

قرار باعتماد فرع جمعية الرفق بالحيوان فى جرجا (٣)

ناظر الداخلية

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٥
بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر بتاريخ ١٣ جادى الثانية سنة ١٣١٣ (٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥) بشأن الاجراءات التى تفضى نحو الحيوانات المريضة والغير صالحة للعمل المعدل بالامر العالى الصادر بتاريخ ٢٨ محرم سنة ١٣١٥ (٢٨ يونيه سنة ١٨٩٧) وحيث قد تشكل فرع مخصوص ببندرجا لجمعية الرفق بالحيوانات المشكلة بمدينة القاهرة وجعل هذا الفرع تحت رئاسة حضرة مدير جرجا فبناء على طلب رئيس جمعية الرفق بالحيوانات قرر ما هوات

(المادة الاولى)

يعتدى بالحكومة الفرع الذى تشكل ببندرجا لجمعية الرفق بالحيوانات الموجودة بالقاهرة وتشمل اعماله دائرة مديرية جرجا جميعها

(*) الوثائق المصرية فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٥ وجه ١٥٢٦

(المادة الثانية)

على مدير جرحا تنفيذ هذا القرار ويتدنى العمل به بعدمضى ثلاثة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

تحريرا بالقاهرة في ٢٨ شوال سنة ١٣٢٣ (٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٥)

مصطفى فهمي

مديرية الجيزة

نحوطات صحية ضد تعفن المياه في الجيزة (٢)

مدير الجيزة

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ١١ مايو سنة ١٨٩٥ وقرار اللجنة الصحية بمديرية الجيزة المؤرخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٥ وبعد مصادقة نظارة الداخلية قرر ما هو آت

أولا - يؤخذ ماء الشرب والاستعمال المنزلى من النيل في بندر الجيزة من النقط الآتية :-

(١) نقطة السلام الموجودة بجوار الناحية القبلية الشرقية لمنزل عزز واتساعها متران

(٢) نقطة السلام الموجودة بجوار ضريح سيدى الصابر من الجهة البحرية واتساعها ثلاثة أمتار

(٣) نقطة السلام الموجودة أمام حارة الشيخ رويس الواقعة قبلى منزل الجريعى واتساعها متران

ثانيا - ترسو وابورات البعر والذهبيات والمراكب الأخرى فى النقطتين الآتى بيانها

(١) الجزء المحصور من النيل بين نقطتين موضوع على كل منهما يفته احدهما في الجهة القبليّة لوابور المنسترلى الكاش قبل مساكن البندر والثانية في الناحية الشرقية البصرية لرصف جنينة المنسترلى أيضا الواقعة هذه الجنينة بين بندر الجيزة وناحية ساقية مكي

(٢) الجزء المحصور من النيل بين نقطتين موضوع على كل منهما يفته احدهما في الجهة القبليّة الشرقية لمنزل الست شيكار المجاور لمنزل سيدى سعد الدين والثانية في الجهة القبليّة الشرقية لوابور الاوقاف وعلى بعد مائة متر من كوبرى الجيزة المسجد في الجهة القبليّة

ثالثا - ترسو المعادى والمرآكب المعدة للصحن والتفريغ فقط في النقطة الآتية :
الجزء المحصور من النيل بين نقطتين موضوع على كل منهما يفته احدهما في الجهة البصرية الشرقية لمنزل ورثة الكوفى والثانية في الجهة القبليّة الشرقية لشونة الياس عيسى رابعا - يعاقب بغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بالحبس مدة لا تتجاوز السبعة أيام (١) كل من يأخذ ماء للشرب أو للاستعمال المنزلى من النيل في بندر الجيزة من غير النقط المينة قبل لهذا الغرض

(٢) كل من يرسو ابورات أو ذهبيات أو مراكب أخرى على أى جزء من شاطئ النيل خلاف الأجزاء المحددة قبل لهذا الغرض

(٣) كل من يستحم أو يغسل ملابسه أو أواني أو يغسل أو يسقى مواشى أو حيوانات أخرى في أى نقطة من النيل خلاف النقطة المينة بصفة لهذا الغرض وهي الكائنه أمام حارة الازنعين البصرى المجاورة لمنزل مصطفى باشا الحردلى من قبل و اتساعها أربعة أمتار (٤) كل من يلقي قاذورات أو مياها قذرة على شاطئ النيل أو يستعمل هذا الشاطئ بصفة مزاحضة

(٥) يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثة أيام

تحريرا في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠٥
عن مدير الجيزة
وكيل المديرية محمد توفيق

نظارة المالية

إنابة المدير أو وكيل المديرية في لجان مجالس تأديب نظارة المالية
في المديريات والمحافظات (*)

قـــــرار

نحن ناظر المالية

بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ٢٣ أغسطس سنة ١٩٠١ المتعلق بالهيآت
المختصة التي تنوب عن مجالس التأديب في المديريات والمحافظات

وبعد مصادقة مجلس النظار

قررنا ما هو آت

ان اللجنة التي قبل الأخيرة من الفقرة الأولى الواردة في القرار المشار اليه المؤرخ
٢٣ أغسطس سنة ١٩٠١ قد تعطلت بالكيفية الآتية

اذا غاب المدير في رأس وكيل المديرية بمجلس التأديب ويقوم مقامه الموظف الذي يعينه
المدير لذلك قبل تعيينه أو وكيل المديرية بأمر إداري ما

تحريراً بمصر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٠٥

(ترجمة) أحمد مظلوم

(*) الوثائق المصرية في أول يناير سنة ١٩٠٦ وجهه ٥

نظارة الاشغال العمومية

تأدية أعمال التنظيم بيندرسمود وجسر النيل بناحية طنجنا بواسطة مهندس
مخصوص من مصلحة المدن والمباني (*)

٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٥
بعد الاطلاع على المادة الثانية من قرار النظارة الصادر بتاريخ ٣٠ فبراير سنة ١٩٠٤
غرة ١٠١ والمادة الثانية من قرارها الصادر بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٠٤ غرة ٢٦٧
وبناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة للندن والمباني قررنا ما يأتي

(المادة الاولى)

أعمال التنظيم بيندرسمود وجسر النيل بناحية طنجنا يؤديها مهندس مخصوص
من مصلحة المدن والمباني بدلا من إحالتها على مهندس تنظيم المحلة

(المادة الثانية)

على جناب وكيل النظارة للندن والمباني تنفيذ هذا القرار
في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٥
ناظر الاشغال العمومية
حسين نظري

فهرست
قبرارات ومنشورات
سنة ١٩٠٥



المطبعة الأميرية بمصر
١٩٠٦

الفهرست التاريخيه

(مجموعة القرارات والمنشورات)

٤

التاريخ	المختصر	وجه
٣ يناير ١٩٥٥	تقسيم مديرية المنيا الى قسمين من حيث الري - قرار الاشغال	٣
» »	تعريفه لمصاريف المعالجة بمستشفى الحكومة الكائنين	٣
» »	بيورسعيد والسويس	٢
» »	المحلات العمومية بطنطا - كشف بالاخطاط المخصصة لسكن	٤
» »	العائلات فقط وابستعدة للتجارة	١١
» »	تحويلات حصة مؤقتة ضد تعفن المياه (بجزءا) - قرار المدير	٢٦
» »	قرار بتشكيل محاكم مركزية بجميلة ببلاد وأقسام - قرار	١٥
» »	الداخلية والحفانية	٨
» »	كشف بأسماء المدن والقرى السارية عليها أحكام لائحة المحلات	١٢
» »	المعلقة للراحة والمضرة بالجمعة والخطرة فيما يخص المحلات	
» »	المندرجة في الأنواع المدلول عليها بحرف (ب)	٤
» »	قرار بتعيين الاشغال التي يجوز أن يكلف بها الأشخاص المقضى	١٨
» »	التنفيذ عليهم بالاكراه البدني	٩
» »	قرار بتأجيل تشكيل محاكم الجنايات في دائرة كل من محكمة	٢٢
» »	بنى سونف وأسيوط وقنا	١٠
» »	نظافة الطرق (ببندرانيا) قرار المدير	٢٢
» »	الغاء جزئي لانتقال محاكم بورسعيد واصوان والعطارين وانشاء	٢٩
» »	مأمورية قضائية في وشيد	١٢
» »	نظافة الطرق (بالسويس وضواحيها) قرار المحافظ	٣٠
» »	تعديل زمام الادارة بجميلة مديريات	٩ فبراير
» »	تعديل زمام الادارة بجميلة مديريات	٩
» »	تقسيد القضايا التي من اختصاص محكمة مركز حوش عيسى	١٩
» »	في جدول محكمة مركز أبو حصص	٢٥
» »	تنفيذ لائحة استعمال الافراد للطرق العمومية بالطريقه (دقهلية)	٢٥
» »	قرار الاشغال	٢١

(مجموعة القرارات والمنشورات)

٥

التاريخ	المختصر	وجه
٢١ فبراير ١٩٥٥	لائحة للنظام الداخلي بمجزز اسكندريه - قرار المجلس البلدى	٢٣
» »	تعديل المادة ٢٣ من لائحة بولييه سنة ١٩٥٤ بشأن تشكيل واختصاصات المجالس المحلية - قرار الداخلية . . .	٢٥
» »	منشور بخصوص الاشخاص الذين يريدون السفر الى الخارج في غير زمن الحج	٢٢
» »	تحوطات بحمية ضد تعفن المياه بتحويله لخطاطبه المسجد قرار المدير	٢٦
» »	تنفيذ عوائد الذبيح ببلدليس (شرقيه) قرار ناظر المالية .	٢٢
أول مارس	تعديل المادة ١٤ من لائحة رؤساء بوزارينا الاسكندريه قرار المالية	٢٤
» »	مذكرة عن خزان اصوان	٢٩
» »	قرار بشأن أوامر تنفيذ الاكراه البدنى الصادرة من السلطات الادارية التابعة لتنظارة المالية - قرار المالية . . .	٢٨
» »	تنفيذ لائحة تسوير الاراضى الفضا بالمطريه (دقهليه) قرار المدير	٤٦
» »	قرار بالغاء مجلس محلى حلوان - قرار ناظر الداخلية . . .	٤٥
» »	معلومات شتى تتعلق بمصلحة عموم الاوقاف	٢٢٢
» »	تعديل زمام الادارة بجملة مديريات - قرار ناظر الداخلية	٤٨
» »	محاسن التأديب للكتابة المحققين بالمحافظات والمديريات في أعمال محاكم المراكز - قرار ناظر الحفانية	٤٧
» »	نظافة الطرق بيند الزقازيق قرار المدير	٦٥
» »	تنفيذ لائحة تسوير الاراضى الفضا بجملة بلاد بمديرية المنيا قرار المدير	٥٦
» »	لائحة تنفيذيه لرسوم المحاجر باسكندريه قرار رئيس المجلس البلدى	٦١

[illegible]

(مجموعة القرارات والمشاريع)

٧

الترتيب	المختصر	وجه
٢٥ أبريل ١٩٥٥	تعديل زمام القضاء بالسكندرية - قرار ناظر الحقائق . . .	٧٦
» » ٢٦	المحلات العمومية بيني وسوف - إضافة على كشف الأخطاء	
» » ٢٩	المخصصة للسكن العائلات فقط وليس معدة للتجارة . . .	٨٢
» » ٢٩	منع صيد الأسماك كلية في جميع بحيرة قارون من أول مايو لغاية	
» » ١١ مايو	يونية سنة ١٩٥٥ - قرار المالية	٨٥
» » ١٤	تنفيذ عوائد الذبيح ببايار (غربية) قرار ناظر المالية . . .	٨٣
» » ١٤	تعمد أحكام قرار ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤ المختص بالانتخاب	
» » ١٦	بحيوانات الفصيلة البقرية والجلود الجافة والعظام لمدة سنة	
» » ٢٥	شهور - قرار ناظر الداخلية	٨٤
» » ٢٥	تعديل زمام الإدارة بمحطة مديريات - قرار ناظر الداخلية .	٨٤
» » ٢٥	لأنحة بشأن الكلاب وداء الكلب بمدينة الاسكندرية - قرار	
» » ٢٣	رئيس المجلس البلدى	٨٧
» » ٢٤	نظافة الطرق بدمياط - قرار المحافظ	٩٨
» » ٢٥	نظافة الطرق بأصوان - قرار المدير	٩٩
» » ٢٨	إرادة سنوية بشأن القائمة الخدمية	٨٧
» » ٣٠	نقل بعض المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة	
» » ٣٠	المتدرجة في النوع المدلول عليه بحرف (أ) من القسم الثاني	
» » ٣٠	إلى القسم الأول - قرار ناظر الداخلية	٩٥
» » ٣١	شروط إعطاء أراضي الحكومة بمجاناً لأقامة كائيب عليها .	٩١
» » ٣١	تنفيذ عوائد الذبيح بيليفيا (مركز بني سوف) قرار المالية .	٩٣
» » ٧ يونيو	تحويلات جميعه ضد (الجلدي) بمركز الدق (مديرية اصفوان)	
» » ٧	قرار المدير	١٠٧
» » ٧	تحويلات بشأن توريد الحيوانات الى القطر من الخارج - قرار	
» » ٧	مجلس الكورنتيات	١٠٥
» » ٧	تعديل المادتين الأولى والخامسة من لأنحة انتخاب نواب تحار	
» » ٧	الواردات بمجلس بلدى اسكندرية - قرار ناظر الداخلية .	٩٤

وجه	المختصر	التاريخ
		سنة
٩٧	منع اصطياد الفقم المتناقص في البحر - قرار ناظر الداخلية .	١١ يونيو ١٩٥٥
	تحويل السلطة على مدير المجلس فيما يختص بالمجلات المضرة	» » ١١
٩٦	بالجمعة مدينة اسكندرية - قرار ناظر الداخلية . . .	
	قرار بشأن اللائحة الداخلية الجديدة لبلدية اسكندرية	» » ١٢
١٦٢	قرار رئيس القومسيون البلدى	
	انضمام جمهورية الأرجنتين الى معاهدة بوسنة واشنجتون فيما	» » ١٢
٢١٢	يختص بالاشتراك في الجرايد	
	لائحة مبيع أراضى المجلس البلدى بالاسكندرية - قرار رئيس	» » ١٤
١٥١	القومسيون البلدى	
	قرار بشأن الانتخاب والاعمال المالية بالقومسيون المحلى المختلط	» » ٢٥
١٩٤	بيندرطنطا - قرار ناظر الداخلية	
١١٢	مذكرة الى مجلس النظار بغور نظام الدراسة الثانوية . .	» » ٢٢
	قرار ب اعتماد القانون الجديد للدرسة السيطريه بالقاهرة - قرار	» » ٢٤
١٤٨	ناظر الداخلية	
	قرار بشأن المصاريف المدرسية بالمدارس الاميرية - قرار ناظر	» » ٢٦
١٤٥	المعارف	
	لائحة ائتمانه شهادة الاهلية للوظائف الملكية الصغرى بالمصالح	» » ٢٦
١٢٥	الاميرية	
١٣٤	لائحة امتحان شهادة الدراسة الثانوية	» » ٢٤
٢٥٢	قرار بشأن الدراجات بمدينة طنطا - قرار المدير . . .	» » ٢٧
	المجلات العمومية ببنى سويف - كشف بالاطحاط المنحصصة	» » ٢٨
	لسكن العائلات فقط وليست معدة للتجارة فى بندر بيا	
١٦٢	قرار المدير	
١٥٤	تحوطات حمية ضد الطاعون بالبحيره - قرار المدير . .	» » ٢٩
١٥٥	تحوطات حمية ضد تعفن المياه بالنصورة - قرار المدير .	» » ٣٥

(مجموعة القرارات والمشاريع)

٩

التاريخ	المختصر	وجه
سنة		
أول يوليو ١٩٠٤	تحوطات صحية ضد تعفن المياه بقوه (غربية) قرار المدير .	١٥٩
» » »	تحوطات صحية ضد تعفن المياه بمنية سمود (دقهلية) قرار	
» » »	المدير	١٦٠
» » »	نظافة الطرق بطنطا وكفر الزيات والمحلة الكبرى وزفتى (غربية)	
» » »	قرار المدير	٢٠٣
» » ٩	لائحة السقاين بالنصرة - قرار المدير	٢٠٠
» » ٩	المحلات العمومية بجرجا - اضافة شارع البحر الى الاخطاط	
» » »	المخصصة لسكن العائلات فقط وليست معدة للتجارة - قرار	
» » »	المدير	٢٠١
» » ١١	منع رى الشراقي في الاقاليم الوسطى - قرار ناظر الاشغال .	١٩٩
» » ١٨	تعديل زمام الادارة بمحلية مديريات - قرار ناظر الداخلية .	٢٠٥
» » ٢٣	تحوطات صحية ضد تعفن المياه بمركز السبلاوين (دقهلية)	
» » »	قرار المدير	٢٠٨
» » ٢٧	رفع منع رى الشراقي بالوجه البحرى - قرار ناظر الاشغال .	٢٠٧
» » ٣١	رفع منع رى الشراقي بالاقاليم الوسطى - قرار ناظر الاشغال	٢١٠
» » ٣١	تعديل زمام الادارة بمديرية البحيرة - قرار ناظر الداخلية .	٢١١
» ٩ سبتمبر	منشور بخصوص الجمع في عام سنة ١٩٠٦ - قرار ناظر الداخلية	٢١٣
» » ١٠	قرار بخصوص نقل الآتات القديمة على شكل حديد الحكومة	
» » »	قرار ناظر الاشغال	٢١٨
» » ١٤	تحوطات صحية ضد تعفن المياه بأسيوط - قرار المدير . . .	٢٥٢
» » ٢٤	تحوطات صحية ضد تعفن المياه بفارسكور (دقهلية) قرار	
» » »	المدير	٢١٩
» » ١١ أكتوبر	تحوطات صحية ضد تعفن المياه بناحية فيشا الصغرى (منوفية)	
» » ٢١	قرار المدير	٢٦٦
» » »	قرار بشأن عوائد العربات وايدواب المعدة للركوب وجل وجل	
» » »	الاتقال بمدينة اسكندرية قرار رئيس القومسيون البلدى	٢٥٥

(مجموعة القرارات والمنشورات)

١٠

التاريخ	المختصر	وجه
سنة ١٣٣٠ أكتوبر ١٠٥٠	لائحة تنفيذية لعوائد العربات والدواب بالاسكندرية - قرار رئيس القومسيون البلدى	٢٥٧
» » ٢٥	تنفيذ عوائد الذبيح بأبي تيج (أسوط) واخيم (جرما) قرار ناظر المالية	٢٥٤
» » ٣٠	منشور بخصوص الانخفاض الذين يرغبون الجمع مع قافلة الحمل تعريفة لآثار اجمه والاداء العموميين بالسويس - قرار المحافظ .	٢٦٨
» » »	تعديل زمام الادارة بجملة مديريات - قرار الداخلية . .	٢٦٢
» » ٤	محكمة ١٩٠٥ - سنة ١٩٠٦ منشور بخصوص رسوم الكورنشنه في الذهاب للمهاجرين المسافرين بغير رفقة الحمل .	٢٧٠
» » ٨	تعديل المادة الاولى من القرار الصادر بخصوص السقاين بالمنصورة - قرار المدير	٢٧٢
» » ٥	وباء الحيوانات - تحديد أحكام القرار الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٤ بشأن نقل حيوانات الفصيلة البقرية والاتجار فيها وبمجها لغاية ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٥ - قرار ناظر الداخلية	٢٦٥
» » ٦	قرار بتخصيص ادارة اسواق المواشى ابتداء من ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٥ - قرار ناظر الداخلية	٢٦٩
» » ٩	استقبال رسمي وكيل دولة روسيا السباحى وقنصلها الجنرال المحلات العمومية بكفر الزيات - كشف بالخطا المخصصة لسكن العائلات فقط ونسب معدة للتجارة - قرار المدير .	٢٦٧
» » ١٣	مذكرة اللجنة المالية بخصوص ميزانية سنة ١٩٠٦	٢٩٠
» » ١٥	لائحة بشأن بيوت العاهرات - قرار ناظر الداخلية . .	٢٧٢
» » ٢٢	قرار يتعلق بالانتخاب والاعمال المالية لقومسيون محلى بندر الرقازين المختلط - قرار ناظر الداخلية	٢٩٢
» » ٢٣	قرار بوجوب تكريم الكلاب اوقادتها بزمام بمدينة القاهرة وضواحيها - قرار المحافظ	٢٨٩

(مجموعة القرارات والمنشورات)

١١

التاريخ	المختصر	وجه
٢٥ نوفمبر ١٩٥٥	تحوطات صحية ضد تعفن المياه باصوان	٣٠٨
» » ٢٥	تشكيل محاكم الجنائيات في كل من دوائر محاكم بني سويف وأسيوط وقنا - قرار ناظر الحفانية	٢٨٨
» » ٢٥	استعمال الأفراد للطرق العمومية - قرار بشأن إعطاء الرخص في مدن القاهرة وبورسعيد والإسماعيلية والسويس	٣١١
» » ٢٥	لائحة الاجراءات الداخلية لقومسوين على مدينة طنطا المختلط	٢٩٧
» » ٢٥	لائحة مرابكة الواورات لبلدية الاسكندرية	٢٨٠
٧ ديسمبر	انتقال محكمة بورسعيد الجزئية مرتين في الشهر الى كل من مدينتي الاسماعيلية والسويس قرار ناظر الحفانية	٣١٠
» » ١٣	قرار بتعديل المادة الثالثة من قرار المجلس البلدى الصادر في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥ (قرار المجلس البلدى)	٣١٢
» » ١٤	مذكرة المستشار المالي على ميزانية سنة ١٩٥٦	٣١٩
» » ١٩	تنفيذ لائحة استعمال الافراد للطرق العمومية على مدينة سمندود (غربية) (قرار ناظر الاشغال العمومية)	٣٦٠
» » ١٩	تحوطات صحية ضد تعفن المياه في البحيرة (قرار المدير)	٣٦٥
» » ٢٥	تعديل زمام الادارة في جملة مديريات (قرار ناظر الداخلية)	٣٦١
» » ٢٣	استقبال رعى المسؤولون ارنجيس وكيل دولة أمريكا السيامي وقضائها الجنرال في مصر	٣٥٩
» » ٢٤	تشكيل مجالس محلية في مدن رشيد ودسوق وسمندود وطهطا ومافى ومفلوط (قرار ناظر الداخلية)	٣٦٣
» » ٢٥	اعتماد فرع جمعية الرفق بالحيوان في جرجا (قرار ناظر الداخلية)	٣٦٤
» » ٢٦	اتاحة المدير أو وكيل المديرية في لجان مجالس تأديب نظارة المالية في المديرية والمحافظات (قرار ناظر المالية)	٣٦٧
» » ٣١	تأدية أعمال التنظيم بيندريسمندود وحسب النيل بنجاحة طلفا بواسطة مهندس مخصوص من مصلحة المدن والمباني (قرار ناظر الاشغال)	٣٦٨

الفهرست الایجدیه

وجه	تاريخ	(١)
		الآثار القديمة
٢١٨	١٠ سبتمبر	نقلها بواسطة سكك حديد الحكومة قرار ناظر الاشغال
		أراضي - أنظر كتاب
		« لائحة مبيع أراضي المجلس البلدي باسكندرية قرار رئيس
١٠١	١٤ يونيو	المجلس البلدي
		« فضا تسورها بقرارات من المديرين
٤٦	١٢ مارس	« بالمطرية (دقهليه)
٥٦	٣٠ »	« بحملة بلاد بحيرية المنيا
		« شراقى - أنظر رى
		استقبال - أنظر وكيل سياسى
		الاسكندرية (مجلس بلدى) - أنظر لحنائه . عربات
		كلاب . محاجر . محلات مقلقة
١٠١	١٤ يونيو	لائحة مبيع أراضي المجلس البلدى قرار رئيس المجلس
١٦٢	١٢ »	اللائحة الداخلية لبلدية الاسكندرية قرار رئيس المجلس
٩٤	٧ »	لائحة بشأن انتخاب نواب تجار الواردات قرار ناظر الداخلية
		الاسكندرية (محافظة) - أنظر زمام الادارة . مينا
		الاسكندرية محاكم أهلية
		أسيوط (مديرية) - أنظر زمام الادارة . سلطات . مجالس
		محلية . مياه . محلات مقلقة
		اصوان (مديرية) - أنظر زمام الادارة . محلات مقلقة
		مياه . وباء . نطاق الطرق
		الاراء البلدى - أنظر سلطات ادارية
		الاشغال التي يجوز أن يكلف بها الأشخاص المقتضى
٩	١٨ يناير	التنفيذ عليهم بالاكرام البلدى قرار ناظر الداخلية . .

وجه	تاريخ	انتخابات - أنظر اسكندرية (مجلس بلدى الـ...) مجالس بلدية مختلطة
		(ب)
		بحيرة (مديرية الـ...) - أنظر زمام الادارة . مجالس محلية . محلات عمومية . مياه . وباء
		بلديه - أنظر اسكندرية . مجالس محلية . مجالس محلية مختلطة
		بنى سويف - أنظر بيوت العاهرات . زمام الادارة . ملحقات . محلات عمومية . محلات مقلقة
		بواخر وملاحة - منع اصطيد الفقم المتساقط في البحر
٩٧	١١ يونيو	قرارات داخلية
		بور سعيد - أنظر طرق عمومية ، محاكم أهلية ، مستشفيات
		بوسنة - انضمام جمهورية الاربعين لمعاهدة واشنطن
٢١٢	١٢ يونيو	فيما يخص الاشتراك في الجرائد
٥٤	٢٦ مارس	تشكيل مجلس تأديب
		بوغاز - أنظر ميناء الاسكندرية
		بيطرية - أنظر المدرسة البيطرية
		بيوت العاهرات - تنفيذ لأحكام بنديا (بنى سويف)
٧٠	١٥ أبريل	قرارات المدير
٢٧٣	١٦ نوفمبر	لائحة عمومية بشأن ... قرارات داخلية
		(ت)
		تأديب (مجالس) - تشكيل
		في المحافظات والمديريات للوظفين التابعين لنظارة المالية
٣٦٧	٢٦ ديسمبر	قرارات المالية

وجه	تاريخ	
٥٢	٢٦ مارس	في الادارة العمومية بظارة المالية . قرارناظر المالية .
٥٣	» ٢٦	في مصلحة الكركل . قرارناظر المالية
٥٤	» ٢٦	في مصلحة عموم البوطة . قرارناظر المالية
٤٧	» ١٨	للكتبة المحققين بأعمال محاكم المراكز . قرارناظر الحفانية
٢٦٨	١ نوفمبر	تراجمه - التعريفه بالسويس قرار المحافظ
		تعايم - أنظر معارف عمومية
		تنظيم - أعمال التنظيم ببندر سمندوج بجر النيل بناحية طلفا
٢٦٨	٣١ ديسمبر	قرارناظر الاشغال
		(ج)
		جرجا (مديرية) - أنظر حيوانات . زمام الادارة .
		سجلات . محاسن عملية
		محلات عمومية . محلات مغلقة . مياه
		جلود - أنظر طاعون بقرى
		جنايات (محاكم ...) - أنظر محاكم أهلية
		جسيزه (مديرية ..) - أنظر زمام الادارة . محلات
		مغلقة . مياه
		(ح)
		حج - منشورات نظارة الداخلية
٢٢	٢٢ فبراير	الاشخاص الذين يريدون السفر الى الجزائر في غير زمن الحج
٢٧٠	٤ نوفمبر	رسوم الكورنتينه
٢١٢	٩ سبتمبر	منشور بخصوص الحج في سنة ١٩٠٦
٢٦٠	٣٠ أكتوبر	الاشخاص الذين يرغبون الحج مع قافلة الحمل
		حقانيه - أنظر الاكرام البدني . محاسن تأديب . محاكم

تاريخ	وجه
١٣ مارس ٤٥	حلاوان - لإنشاء مجلس على حلوان قرارناظر الداخلية . حيوانات - أنظر طاعون بقرى ، عربات ، مواشى » (الرقق بالـ ..) - إنشاء فروع
٢٢ مارس ٥٠	في الصوم قرارناظر الداخلية
٢٧ » ٥٥	في المنيا قرارناظر الداخلية
٢٥ ديسمبر ٣٦٤	في جرجا قرارناظر الداخلية
٢٢ مارس ٥١	تعريف معالجة الحيوانات وتطبيقها قرارناظر الداخلية
	(خ)
	خارجية (نظارة الـ...) - أنظر بوسته - وكيل سياسى
	(د)
	درجات - أنظر عربات
٢٧ يونيو ٢٠٢	لائحة بشأن الدرجات في طنطا غربية قرار المدير .
٢٤ ديسمبر ٣٦٣	دسوق - إنشاء مجلس على قرارناظر الداخلية . . دقهلمه (مديرية الـ...) - أنظر أراضى في فضا زمام الادارة . سقاين . طرق عمومية . مياه دللاء عموميين - أنظر تراجة
٢٣ مايو ٩٨	دمياط - تظافة الطرق قرار المحافظ دواب - أنظر عربات عمومية
	(ر)
٢٤ ديسمبر ٢٦٣	رشيد - إنشاء مجلس على
١٠ أبريل ٦٨	رى - رى الاراضى الشراقى قرارات ناظر الاشغال العمومية منعه في الوجه البحرى
١١ يوليو ١٩٩	» في الاقاليم الوسطى

وجه	تاريخ	
٢٠٧	٢٧ يوليو	رفع منعه في الوجه البصري
٢١٠	» ٣١	» في الاقاليم الوسطى
		زمام الري قرارات ناظر الاشغال العمومية
٧٧	٢٠ ابريل	مديرية الفيوم - تقسيمها الى خمسة اقسام
٣	٣ يناير	مديرية المنيا - تقسيمها الى قسمين
		قناطر اسوان
٢٩	٤ مارس	مذكرة السير ولیم جارستن
		(ز)
		الرقازيق - انظر ثقافة الطرق
		» مجلس محلي مختلط
٢٩٢	٢٢ نوفمبر	لائحة الانتخابات والاعمال المالية قرارات ناظر الداخلية
		زمام الادارة - تعديل زمام الادارة بقرارات من ناظر
—	—	الداخلية
		محاطة اسكندرية
١٧	٩ فبراير	قسم الرمل - الحاق بمركز كفر الدوار بحيرة
		مديرية أسسيوط
١٥	٩ فبراير	مركز أبنوب - الحاق ببندراسيوط
١٥	» ٩	تعديل
١٥	» ٩	»
٤٩	١٦ مارس	»
٣٦٣	٢٠ ديسمبر	»
١٥	٩ فبراير	مركز بندراسيوط - الحاق من ابنوب
٨٦	١٦ مايو	تعديل
١٥	٩ فبراير	مركز ديروط - الحاق ببلوى

وجه	تاريخ	زمام الادارة (تابع)
١٥	٩ فبراير	مركز ملوى - تعديل
١٥	» ٩	» » الحلاق من ديروط
٤٩	١٦ مارس	» » تعديل
٣٦٣	٣٠ ديسمبر	» » منفوط
		مديرية البصيرة
١٧	٩ فبراير	مركز أبو جص - تعديل
٤٨	١٦ مارس	» » »
٤٨	» ١٦	» » الحلاق من اتياني
٧١	١٧ ابريل	» » تعديل
١٤	٩ فبراير	» » اتياني -
١٤	» ٩	» » »
٤٩	١٦ مارس	» » الحلاق بأبو جص
٧١	١٧ ابريل	» » ممنهور - تعديل
٣٠٥	١٨ يوليو	» » »
٣٦٤	١ نوفمبر	» » »
١٤	٩ فبراير	» » رشيد -
٣٠٦	١٨ يوليو	» » »
١٤	٩ فبراير	» » كفر الدوار -
١٤	» ٩	» » الحلاق من قسم الرمل بمحافظة اسكندرية
١٤	» ٩	» » تعديل
٧١	١٧ ابريل	» » »
٣٠٥	١٨ يوليو	» » »
٣٦٤	١ نوفمبر	» » »
١٤	٩ فبراير	» » كوم جاده
		مديرية بنى سويف
١٨	٩ فبراير	مركز بسا - تعديل
٣٠٦	١٨ يوليو	» » الحلاق بمركز القشن (منيا)

تاريخ	وجه	مهام الادارة (تابع)
١٨ يوليو ٢٠٦		مديرية جسر بجا
١ نوفمبر ٢٦٥		مركز انجم - تعديل
١٧ ابريل ٧٢		» »
٩ فبراير ١٩		» البلتا -
١٧ ابريل ٧٢		» طهطا -
		» » -
		مديرية الجيزة
١٨ يوليو ٢٠٦		مركز الجيزة - الحاق بالصف
٣١ » ٢١١		» » تعديل
٣٠ ديسمبر ٣٦٢		» »
١٨ يوليو ٢٠٦		» الصف الحاق من الجيزة
٣٠ ديسمبر ٣٦٢		» العياط تعديل
		مديرية المنقاه
٩ فبراير ١٦		مركز دكرنس - تعديل
١٦ مارس ٤٨		» » الحاق بالنصوده
١٦ » ٤٨		» » تعديل
١٦ مايو ٨٤		» »
١٦ مارس ٤٨		» المنصوده
١٦ » ٤٨		» » الحاق من دكرنس
٩ فبراير ١٣		» ميت غمر تعديل
		مديرية الترمه
٩ فبراير ١٣		مركز الزقازيق - الحاق من ههيا
١٧ ابريل ٧١		» » تعديل
١ نوفمبر ٣٦٢		» كفر صقر
٩ فبراير ١٦		» منيا القمح
٩ » ١٣		» ههيا - الحاق بالزقازيق

تاريخ	وجه	مهام الإدارة (تابع)
		مديرية الغربية
٢٠ ديسمبر	٣٦٢	مأمورية البرلص - تعديل
٩ فبراير	١٣	مركز دسوق - »
١٦ مايو	٨٥	الحاق من شبراخيت بحجرة » »
١٨ يوليو	٢٥٥	تعديل » »
٢٠ ديسمبر	٣٦١	طنطا - الحاق بمركز كفر الزيات
٢٠ »	٣٦١	كفر الزيات - تعديل
٢٠ »	٣٦١	الحاق من مركز طنطا » »
٢٠ »	٣٦٢	الحلة الكبرى - تعديل
		مديرية الفيوم
١٦ مايو	٨٥	مركز اطمسا - تعديل
١ نوفمبر	٢٦١	» »
٢٠ ديسمبر	٣٦٢	» »
٩ فبراير	١٤	مركز سنورس - تعديل
١٦ مارس	٤٩	» »
١٦ مايو	٨٥	الحاق من الفيوم » »
١٦ »	٨٥	تعديل » »
١٨ يوليو	٢٠٦	» »
١٦ مايو	٨٥	الفيوم - الحاق بسنورس
		مديرية المنوفية
٩ فبراير	١٦	مركز أشمون - تعديل
		مديرية المنيا
١ نوفمبر	٢٦١	مركز أبو قرقاص - تعديل
١٦ مارس	٤٩	بنى مزار - »
١٦ مايو	٨٦	» »
٢٠ ديسمبر	٣٦٢	» »
٩ فبراير	١٨	سمالوط » »

وجه	تاريخ	موضوع
		زماد الادارة تعديل (تابع)
٢٠٦	١٨ يوليو	مركز الفتن - الحاق من بيا بنى سوييف . . .
٢٦٥	١ نوفمبر	» » تعديل
١٨	٩ فبراير	» » مغاغة
٨٦	١٦ مايو	» »
٢٦٤	١ نوفمبر	» »
١٨	٩ فبراير	» » المنيا
٤٩	١٦ مايو	» »
٢٦٤	١ نوفمبر	» »
		زماد الاشغال العمومية - تقسيم مديرية القيوم الى خمسة
٧٧	٢٠ ابريل	أقسام من حيث الرى قرارناظر الاشغال . . .
		تقسيم مديرية المنيا الى قسمين من حيث الرى قرارناظر
٣	٣ يناير	الاشغال
		زماد القضاء - أنظر محاكم أهلية
		(س)
		سجون - أنظر الاكراه البدنى
٢٠٠	٩ يوليو	سقاين - لائحة للسقاين بالنصورة (دقهليه) قرار المدير
٢٧٢	٨ نوفمبر	تعديل اللائحة قرار المدير
		سكك الحديدية - أنظر الآثار القديمة
		ساخانة الاسكندرية - لائحة الدخول فى السلطنة
٢٣	٢١ فبراير	قرار رئيس القومسيون البلدى
		الساخانات والمجازر - تقدير عوائد الذبيح بقرارات من
		ناظر المالية
٢٢	٢٦ فبراير	فى بلديس (شرقيه)
٨٣	١١ مايو	فى ابيبار (غريه)
٩٣	٣٠ »	فى بلقيبا (بنى سوييف)
٢٥٤	٢٥ اكتوبر	فى أبى تيج (أسوط) وانجيم (جرجا)

وجه	تاريخ	
		سلطات اداريه - تنفيذ الاكراه البنى المحكوم به من
٢٨	٩ مارس	السلطات الاداريه التابعة لنظاره المالية قرارناظرالمالية
٣٦٣	٢٤ ديسمبر	سمنود - انشاء مجلس محلى قرارناظرالداخلية . . .
		أسواق المواشى - افتتاحها ابتداء من ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٥
٢٦٩	٦ نوفمبر	قرارناظرالداخلية
		سويس (محافضة ال...) - أنظر تراجه . طرق عمومية
		محاكم أهلية . مستشفيات . نطفة الطرق
		(ش)
		شراقى - أنظرى
		شرقية (مديرية ال...) - أنظر زمام الادارة . سلطات .
		محلات سقله . نطفة الطرق
		(ص)
		صحبة (مصلحة ال...) - أنظر بيطريه طاعون بقرى
		مستشفيات . مياه . وباء
		صيد - منع موقت لصيد الاسماك فى بحيرة قارون
٨٠	٢٩ أبريل	قرارناظرالمالية
		(ط)
		طاعون - أنظر وباء
		طاعون بقرى - قرارات نظارة الداخلية
٨٤	١٤ مايو	امتداد أحكام قرار ١٠ نوفمبر سنة ١٩٠٤ . . .
٢٦٥	٥ نوفمبر	امتداد أحكام قرار ١٠ نوفمبر سنة ١٩٠٤ . . .
٢٦٩	٦ »	افتتاح أسواق المواشى

وجه	تاريخ	طرق عمومية - لائحة استعمال الافراد...
٢١	٢٠ فبراير	تنفيذها على المطر (دقهليه) قرارناظر الاشغال .
٣٦٠	١٩ ديسمبر	تنفيذها على مدينة سمنود غربية قرارناظر الاشغال .
		تعديل فيما يخص مدن القاهرة ويور سعيد والاسماعيلية
٣١١	٢٥ نوفمبر	والسويس قرارناظرى الداخلية والاشغال . . .
		طنطا - مجلس على محتاط
١٩٤	٢٥ يونيو	لائحة الانتصابات والاعمال المالية قرارناظر الداخلية .
٢٩٧	٢٥ نوفمبر	اللائحة الداخلية قرارناظر الداخلية
		(ع)
		عربات - تعريفة بشأن العربات والدواب بالاسكندرية
٢٥٥	٢١ أكتوبر	قرار رئيس المجلس البلدى
٢٥٧	٢٢ »	اللائحة التنفيذية قرار رئيس المجلس البلدى . . .
٣١٢	١٣ ديسمبر	تعديل اللائحة التنفيذية قرار رئيس المجلس البلدى .
		عظام - أنظر طاعون بقرى
		(غ)
		غربية (مديرية ال...) - أنظر درجات . زمام الادارة
		سلطات . طرق عمومية . مجالس محلية . محلات عمومية
		محلات مقلقة . مياه . نظافة الطرق
		(ف)
		فسقى - أنظر ريوت العاهرات
		فيوم (مديرية ال...) - أنظر زمام الادارة . زمام الاشغال
		العمومية . حيوانات . محلات مقلقة

وجه	تاريخ	(ق)
٨٧	٢٥ مايو	قائم مقاميه خديو به - ارادة سنه قليوبية (مديريةال...) - أنظر محلات مقلقة قنا (مديريةال...) أنظر محلات مقلقة قنا طراصوان - أنظر رى قنصل جنرال - أنظر وكيل سياسى
		(ك)
١٥٨	١٧ ابريل	كاتب - اعطاء اراضى الحكومة بمجانا لاقامه كاتيب عليها قرار مجلس النظار
٩١	٣٠ مايو	شروط اعطاء الاراضى قرار ناظر المالية كلاب - أنظر كلب
٢٨٩	٢٣ نوفمبر	كلب (داهال...) - وجوب تكريم الكلاب وقيادتها برمام فى القاهرة قرار المحافظ
٨٧	٣٠ مايو	لائحة الكلاب وياه الكلب فى مدينة الاسكندرية قرار القومسيون البلدى
٥٣	٢٦ مارس	كمارك - مجلس ناديب مصلحة الكمارك قرار ناظر المالية
		(م)
		مالية (نظارةال...) - أنظر المصالح التابعة لها . الاكراه البلدى . كاتب . مجالس التأديب . ميرانية مجلس تأديب - أنظر تأديب مجالس محلية - تعديل المادة ٣٢ من اللائحة العمومية الصادرة فى ٤ يوليوسنه ١٩٠٣ قرار ناظر الداخلية . تشكيل مجالس محليه فى رشيد ودسوق وسمنود وطهطا وملوى ومنفلوط الغاء مجلس محلى حلوان قرار ناظر الداخلية
٢٥	٢٢ فبراير	
٣٦٣	٢٤ ديسمبر	
٤٥	١٣ مارس	

وجه	تاريخ	مجالس محلية مختلطة
		في الزقاق - قرار يتعلق بالانتخاب والاعمال المالية
٢٩٢	٢٢ نوفمبر	قرارناظر الداخلية
		في طنطا - قرار يتعلق بالانتخاب والاعمال المالية
١٩٤	٣٠ يونيو	قرارناظر الداخلية
٢٩٧	٢٥ نوفمبر	لائحة الاجراءات الداخلية قرارناظر الداخلية
		محاجرا الاسكندرية - لائحة تنفيذية رسوم المحاجر
٦١	٢٠ مارس	بالاسكندرية قرار المجلس البلدى
		محاكم ادارية - انظر سلطات ادارية
		محاكم اهلية - انظر الاكراه البدني
		محاكم الجنائيات - تأجيل تشكيل محاكم الجنائيات في دائرة
١٠	٢٢ يناير	كل من محاكم كيني سوفي وأسيوط وقنا قرارناظر الحفائية
		تشكيل محاكم الجنائيات في دائرة كل من محاكم كيني سوفي
٢٨٨	٢٥ نوفمبر	وأسيوط وقنا قرارناظر الحفائية
		محاكم جزئية - الغاء جزئي لانتقال محاكم بورسعيد
		وأصوان والقطارين وإنشاء مأمورية قضائية في رشيد
١٢	٢٩ يناير	قرارناظر الحفائية
		انتقال محكمة بورسعيد الجزئية مرتين في الشهر قرارناظر
٣١٠	٧ ديسمبر	الحفائية
٧٦	٢٥ أبريل	تعديل الزمام بالاسكندرية قرارناظر الحفائية
٢٠	١٩ فبراير	محاكم مركزية - إيقاف محكمة حوش عيسى قرارناظر الحفائية
		تشكيل محاكم مركزية بجماعة بلاد وأقسام قرارناظر
		الداخلية والحفائية
٨	١٥ يناير	تعديل الزمام بالاسكندرية قرارناظر الحفائية
٧٦	٢٥ أبريل	مجلس تأديب العمال
٤٧	١٨ مارس	محلات عمومية - كشف الاخطا المخصصة لسكن
		العائلات فقط وليست متعددة للتجارة قرارات المدبرين

وجه	تاريخ	
١١	٤ يناير	في طنطا (غربية) اضافه
٨٢	٢٦ أبريل	في بني سويف اضافه
١٦٢	٢٨ يونيو	في بسا (بني سويف)
٢٠١	٩ يوليو	في جرجا اضافه
٢٩٠	١٣ نوفمبر	في نوازيات غربية
		المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالعمه والمخطرة
		كشف بأسماء المدن والقرى السارية عليها اللائحة
٤	١٣ يناير	في الأنواع الدلول عليها بحرف ب قرارناظر الداخلية
٩٠	٢٨ مايو	تعديل في كشف المحلات الداخلية
		تحويل السلطة على المجلس البلدى فيما يختص بال...
٩٦	١١ يونيو	في الاسكندرية قرارناظر الداخلية
		(٢)
		المدرسه البطرية بمصر - قانون نظامها قرارناظر
١٤٨	٢٤ يونيو	الداخلية
		مستخدمين - أنظر مجلس تأديب
١١٢	٢٢ يونيو	شروط الاستخدام بمصالح الحكومه
		مستشفيات - تعديل تعريفه مستشفيات الحكومه
٢	٣ يناير	في السويس وويرسد قرارناظر الداخلية
		مصر (محافظة) - أنظر زمام القضاء طرق عموميه . كلاب
		معارف عموميه - أنظر كتيب
١٤٥	٢٤ يونيو	تحديد المصاريف المدرسه سنويا قرارناظر المعارف العموميه
١١٢	» ٢٢	تحويل نظام الدراسة الثانويه قرار مجلس النظر . . .
١١٦	» ٢٦	خطة تنظيم الدراسة الثانويه قرارناظر المعارف العموميه
		لائحه امتحان شهادة الاهليه للوظائف الملكيه الصغرى
١٢٥	» ٢٦	قرارناظر المعارف العموميه
١٣٤	» ٢٦	لائحه امتحان شهادة الدراسة الثانويه قرارناظر المعارف
٢٦٣	٢٤ ديسمبر	ملاوى - انشاء مجلس محلى قرارناظر الداخلية . . .

وجه	تاريخ	
٣٦٣	٢٤ ديسمبر	منفلوط - انشاء مجلس محلى قرارناظر الداخلية . . . المشورة - أنظر سقاين منوفيه (مديرية إل...) - أنظر زمام القضاء محلات مقلقه . مياه منيا (مديرية إل...) - أنظر أراضي فضاء . زمام الاداره . زمام الاشغال العمومية . حيوانات . محلات مقلقه مياه نظافة الطرق مواشي - أنظر طاعون بقرى تحوطات بشأن توريد الحيوانات الى القطر قرار مجلس الكورتينات
١٥٦	٧ يونيو	مياه - تحوطات حصية ضد تغفن المياه بقرارات من المديرين في جرجا
٢٦	١١ يناير	في رعة الططاطه (بحيره)
٢٧	٢٥ فبراير	في شوبل بسطه (شرقيه)
٦٩	١٠ أبريل	في طنطا (غربيه)
٦٦	أول »	في مغاغة (منيا)
٦٧	» »	في المنيا
٨١	١٢ »	في المنصورة (دقهليه)
١٦٥	٣٠ يونيو	في منية ممنود (دقهليه)
١٦٠	أول يوليو	في قفوة (غربيه)
١٥٩	» »	في فارسكور (دقهليه)
٢١٩	٢٤ سبتمبر	في السنبلوين وسنجها (دقهليه)
٢٠٨	٢٣ يوليو	في أسوط
٢٥٢	١٤ سبتمبر	في فشا الصغرى (منوفيه)
٢٦٦	١١ أكتوبر	في اصوان
٢٠٨	٢٥ نوفمبر	في الحيزه
٢٦٥	١٩ ديسمبر	لائحة لسقاين بالنصورة قرار المدير
٢٠٠	٩ يوليو	

وجه	تاريخ	
٣١٢	١٥ نوفمبر	ميزانية سنة ١٩٠٦ - مذكرة اللجنة المالية . .
٣١٩	١٤ ديسمبر	مذكرة المستشار المالي
		ميناء الاسكندرية - لائحة رؤساء البوغاز قرار ناظر
٢٤	١ مارس	المالية
٢٨٠	٢٥ نوفمبر	لائحة مراكمة الواووات
٧٥	٢٥ ابريل	إلغاء بوليس الميناء قرار ناظر الداخلية
(ن)		
		نظافة الطرق - قرارات المديرين والمحافظون
٩٩	٢٤ مايو	في اصوان
٩٨	٢٣ »	في صباط
٦٠	٢٥ مارس	في الزقازيق (شرقيه)
٥٨	٣٥ يناير	في السويس
٢٠٣	١ يوليو	في طنطا وكفر الزيات والمحله وزقى (غربيه) . .
٥٧	٢٢ يناير	في المنيا
(و)		
		وباء - تحوطات مؤقته ضد الطاعون في مديرية البحيرة قرار
١٥٤	٢٩ يونيو	المدير
١٠٧	٣١ مايو	تحوطات مؤقته ضد الجدري في النزع (اصوان) قرار المدير
٢٢٢	١٤ مارس	وقف - ملحوظات شتى تتعلق بعملية الاوقاف العمومية .
		وكيل سياحي - استقبال رسمي الكونت تدي بوليسيه
		كوزيرونزكي
٧٢	٢٢ ابريل	وكيل دولة النمسا والمجر السياسي وقنصلها الجنرال في مصر
		استقبال رسمي جناب المسيو الكسيس اميرتوف وكيل
٢٦٧	٩ نوفمبر	دولة اروسيا السياسي وقنصلها الجنرال في مصر . .
		استقبال رسمي المسيو لويس ايدنجس وكيل دولة الولايات
٣٥٩	٢٣ نوفمبر	المختصة الامريكانيه وقنصلها الجنرال في مصر . . .

القوانين والقرارات المعمول بها

في سنة ١٩٠٥

الوجه

أراضى فضا

قرار داخلية في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٣

التنفيذ بقرار مدير القفلة في ١٣ مارس سنة ١٩٠٥ . . ٤٦

» » » المنايا في ٢٠ مارس . . . ٥٦

سبوت العاهرات

قراردات داخلية في 10 يوليو سنة 1896

التنفيذ في بيا (بني سويف) بقرار المدير في ١٠ ابريل سنة ١٩٠٥ ٧٠

جنابات - محاکم ال... (انظر محاکم أهلية)

حيوانات - جمعة الرق بال...

أرمال في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥ وفي ٢٨ يونيو سنة ١٨٩٧

التنفيذ بالقيوم بقرار ناظر الداخلية في ٢٢ مارس سنة ١٩٠٥ ٥٠

» بالنسبة » » » في ٢٧ » » » ٥٥

» فخرجا » » » في ٢٥ ديسمبر » ٣٦٤

دواب - أنظر عربيات

زقازيق - مجلس محلي مختلط...

قانون نمرة ٢٣ سنة ١٩٠٥ (المادة ٢٦)

التنفيذ بقرار من المظفر الداخلية في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٥ ٢٩٢

الساحانات والمجازر وعرائد الذبيح

أمر عال في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨

التفويض في بليس (شرقية) بقرار ناظر المالية في ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٥ ٢٢

» في إيبار (غربية) » » » في ١١ مايو ٨٣

» في بلنفا (بنيسوف) » » في ٣٠ » » ٩٣

» في أبي تيم (أسيوط) وانجيم (جرحا) بقرار ناظر المالية

في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٠٥ ٢٥٤

	سلطات اداريه - (أنظر المحاكم الاداريه)
	شراقي - (أنطري)
	حصه - (مصلحة ال ..) أنظروا الحيوانات . مياه
	صيد
	قانون نمرة ١٤ - سنة ١٩٠٣ (المادة ١٠)
٨٠	التنفيذ بقرار ناظر المالية في ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٥
	طاعون - أنظروا
	طرق عمومية - استعمالها
	لائحة انظر الداخلية والاشغال في ٣١ ماي سنة ١٨٨٥
٢١	التنفيذ بقرار ناظر الاشغال في ٢٠ فبراير سنة ١٩٠٥
٣٦٠	» » » في ١٩ ديسمبر »
	طنطا - مجلس محلي مختلط
	قانون نمرة ٢٠ - سنة ١٩٠٥ (المادة ٣٦)
١٩٤	التنفيذ بقرار ناظر الداخلية في ٢٠ يونيو سنة ١٩٠٥
٢٥٥	عربات - قرار رئيس مجلس بلدى الاسكندرية في ٢١ اكتوبر سنة ١٩٠٥
٢٥٧	التنفيذ بقرار رئيس مجلس بلدى الاسكندرية في ٢٣ اكتوبر »
	عظام وجلود - أنظروا الحيوانات
	كلاب - أنظر كلب
	كلب - (داء ال...)
	قانون نمرة ٢٢ - سنة ١٩٠٥ (المادة ٩)
٢٨٩	التنفيذ بقرار محافظ مصر في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠٥
	المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة
	قانون نمرة ١٣ - سنة ١٩٠٤ (المادة ٢)
٩٠	التنفيذ بقرار ناظر الداخلية في ٢٨ مايو سنة ١٩٠٥
	قران ناظر الداخلية في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤
٤	التنفيذ بقرار ناظر الداخلية في ١٢ يناير سنة ١٩٠٥

المحلات العمومية

قانون نمرة ١ - سنة ١٩٠٤ (المادة ٢)

- ١١ التنفيذ في طنطا بقرار المدير في ٤ يناير سنة ١٩٠٥ . . .
- ٨٢ » في بني سويف » » في ٢٦ أبريل » . . .
- ١٦٢ » في ببا (بني سويف) » » في ٢٨ يونيو » . . .
- ٢٠١ » في جرجا » » في ٩ يوليو » . . .
- ٢٩٠ » في كفر الزيات » » في ١٣ نوفمبر » . . .

محاكم إدارية

قانون نمرة ١٥ - سنة ١٩٠٤

- ٢٨ التنفيذ بقرار ناظر المالية في ٩ مارس سنة ١٩٠٥ . . .

محاكم أهلية - محاكم المراكز

قانون نمرة ٨ - سنة ١٩٠٤

- التنفيذ بقرار ناظر الحفانية في ١٥ يناير سنة ١٩٠٥ - تشكيل
- ٨ محاكم المراكز بجملة بلاد

محاكم أهلية - أقطر زمام القضا

مجالس إدارية - أقطر محاكم إدارية

مجالس محلية

قرار ناظر الداخلية في ٤ يوليو سنة ١٩٠٣

- ٣٦٣ التنفيذ بقرار ناظر الداخلية في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٥ . . .

مواشي - أقطر بواهي الحيوانات

مياه - تعفن ال...

قرار ناظر الداخلية في ١١ مايو سنة ١٨٩٥ (المادة ٦)

- ٢٦ التنفيذ في جرجا بقرار المدير في ١٤ يناير سنة ١٩٠٥ . . .
- ٢٧ » في رعة الخطاطبة (بحيره) بقرار المدير في ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٥ . . .
- ٦٦ » في رعة طنطا (غريبه) » في ١ أبريل » . . .

الوجه	مياه (تابع)
٦٧	التنفيذ في مغاغة (منبيا) بقرار المدير في ١١ ابريل سنة ١٩٥٥
٦٩	» في شوبك بسطه (شرقيه) » في ١٠ » »
٨١	» في المنبيا » في ١٢ » »
١٥٥	» في المنصوره (دقهليه) » في ٣٠ يونيو »
١٦٠	» في مشيه سمود (») » في ١ يوليو »
١٥٩	» في قوه (غربيه) » في ١ » »
٢٠٨	» في السبلاوين وسجها (دقهليه) » في ٢٣ » »
٢٥٢	» في اسيوط » في ١٤ سبتمبر »
٢١٩	» في فارسكور (دقهليه) » في ٢٤ » »
٢٦٦	» في فيشا الصغرى (منوفيه) » في ١١ اكتوبر »
٣٠٨	» في اصفوان » في ٢٥ نوفمبر »
٣٦٥	» في الجيزه » في ١٩ ديسمبر »
	محاجر اسكندريه
	قرار رئيس المجلس البلدى في ١٤ يناير سنة ١٩٥٤
	قرار رئيس المجلس البلدى في ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٥٤
٦١	التنفيذ بقرار رئيس المجلس البلدى في ٢٠ مارس سنة ١٩٥٥
	وباء الحيوانات
	قانون نمرة ٧ سنة ١٩٥٣ (المادة ٤)
٨٤	التنفيذ بقرار من ناظر الداخلية في ١٤ مارس سنة ١٩٥٥ . .
٢٦٥	» » » » في ٥ نوفمبر . .

القوانين والقرارات الملغاة أو المصححة

في سنة ١٩٠٥

القرارات السابقة للمغاة أو المصححة في سنة ١٩٠٥

موسم القرار المتنى أو المصحح	تاريخ القرار المتنى أو المصحح	مصدر القرار المتنى أو المصحح	الجزء المتنى أو المصحح	نوع التصحيح	تاريخ الانهاء أو التصحيح	مصدر القرار المتنى أو المصحح	وجه
الديوان والملاحه	٢٩ شباط ١٨٩٦	قرار نظره داخلية	—	استبدال	١١ يوليو سنة ١٩٠٥	قرار نظره داخلية	٩٧
الأكراه القدرى	٢١ يونيو ١٩٠١	كل القرار	..	استبدال	١٨ شباط ١٩٠٥	قرار نظره داخلية	٩
ترجمه	٢٥ شباط ١٨٩٦	قرار حفظ السويس	المادة ٢	١ نوفمبر ١٩٠٥	٢٦٨	قرار نظره داخلية	٢٦٨
بيوت العاهرت	١٥ يوليو ١٨٩٦	قرار نظره داخلية	كل القرار	١٦ ١٩٠٥	٢٧٣	قرار نظره داخلية	٢٧٣
بوغاز أنقرة سنة ١٨٩٦ بوليس ب الاسكندرية (أنقرة عام الانارة) بوسته (أنقرة مجلس تأديس)	٢١ مايو ١٩٠١	قرار نظره داخلية	اللائحة المعلقة ..	٢١ يوليو سنة ١٩٠٥	١٨٨	قرار نظره داخلية	١٨٨
بيطريه القدرى بيطريه	١ يوليو ١٩٠٢	كل القرار	كل القرار	٢٦ ١٩٠٥	١٨٨	قرار نظره داخلية	١٨٨
اسكندرية - مجلس بلدى	١٨ مارس ١٨٩٠	قرار نظره داخلية	المادة ١٠٥ من القرار	١٢ يوليو سنة ١٩٠٥	١٦٢	قرار مجلس بلدى	١٦٢
ترتيبى	١١ شباط ١٨٩٢	كل القرار	كل القرار	١٢ يوليو سنة ١٩٠٥	١٦٢	قرار مجلس بلدى	١٦٢
اللائحة الداخلية	١٧ فبراير ١٨٩٢	قرار مجلس بلدى	كل القرار	١٢ يوليو سنة ١٩٠٥	١٦٢	قرار مجلس بلدى	١٦٢
تأديس الوطن	١٥ يوليو ١٩٠٣	كل القرار	كل القرار	١٢ يوليو سنة ١٩٠٥	١٦٢	قرار مجلس بلدى	١٦٢
انتخاب نواب تجار الواردات	١٣ فبراير ١٩٠٤	قرار نظره داخلية	المادة ١٠٥ ..	١٢ يوليو سنة ١٩٠٥	١٦٢	قرار نظره داخلية	١٦٢
ترتيبى	٢٧ يونيو ١٩٠١	كل القرار	كل القرار	١٢ يوليو سنة ١٩٠٥	١٦٢	قرار نظره داخلية	١٦٢
أكثر أساسيات ومعلومات مختلفة وليس من الاسكندرية عرفت جاءت من حكم ال محاكم محلية							

رقم	مصدر القرار الذي أُلغِيَ أو المصحح	تاريخ الإلغاء أو التصحيح	نوع التصحيح	المصدر الذي أُلغِيَ أو المصحح	مصدر القرار الذي أُلغِيَ أو المصحح	تاريخ القرار الذي أُلغِيَ أو المصحح	موضوع القرار الذي أُلغِيَ أو المصحح
٢١٣	مفتش نظار الداخلية ..	٩ سبتمبر سنة ١٩٠٥	إشغال	مفتش نظار الداخلية	١٦ نوفمبر ١٩٠٤	حجج	حجج
١٥	١٢ مارس ١٩٠٥	إلغاء	مفتش نظار الداخلية	٢ يناير ١٨٩٦	حلوان مجلس على	محلوان مجلس على
٥١	٢٢ .. ١٩٠٥	إشغال	مفتش نظار الداخلية	٥ .. ١٨٩٠	حيوانات الرق، الحيوانات	حيوانات الرق، الحيوانات
٥١	٢٢ .. ١٩٠٥	مفتش نظار الداخلية	٢٧ فبراير ١٨٩٦	في القاهرة	في القاهرة
٥١	٢٢ .. ١٩٠٥	مفتش نظار الداخلية	٢٠ يوليو ١٨٩٧	في بورسعيد	في بورسعيد
٥١	٢٢ .. ١٩٠٥	مفتش نظار الداخلية	١٩ يونيو ١٨٩٩	في السويس	في السويس
٥١	٢٢ .. ١٩٠٥	مفتش نظار الداخلية	١٥ فبراير ١٩٠٠	في القاهرة	في القاهرة
٥١	٢٢ .. ١٩٠٥	مفتش نظار الداخلية	٢٨ أبريل ١٩٠٠	في الإسكندرية	في الإسكندرية
٥١	٢٢ .. ١٩٠٥	مفتش نظار الداخلية	١٦ فبراير ١٩٠٢	في القاهرة	في القاهرة
٥١	٢٢ .. ١٩٠٥	مفتش نظار الداخلية	١٦ مارس ١٩٠٢	في الإسكندرية	في الإسكندرية
٥١	٢٢ .. ١٩٠٥	مفتش نظار الداخلية	٣٠ أبريل ١٩٠٢	في السويس	في السويس
٥١	٢٢ .. ١٩٠٥	مفتش نظار الداخلية	٢٢ يوليو ١٩٠٢	في القاهرة	في القاهرة
٥١	٢٢ .. ١٩٠٥	مفتش نظار الداخلية	٢٢ مايو ١٩٠٤	في الإسكندرية	في الإسكندرية
٥١	٢٢ .. ١٩٠٥	مفتش نظار الداخلية	٢٢ .. ١٩٠٤	في بورسعيد	في بورسعيد
٥١	٢٢ .. ١٩٠٥	مفتش نظار الداخلية	٢٩ أغسطس ١٩٠٤	في القاهرة	في القاهرة
٧٦	٢٥ أبريل سنة ١٩٠٥	تعديل	مفتش نظار الداخلية	٢٣ أغسطس ١٩٠٢	أكثر أيضا - أسواق القواشي	أكثر أيضا - أسواق القواشي
٢١٠	٧ ديسمبر ١٩٠٥	إشغال	مفتش نظار الداخلية	١٥ يناير ١٩٠٥	دواب أنظر ص ١٦	دواب أنظر ص ١٦
٢١٨	١٠ سبتمبر ١٩٠٥	إشغال	مفتش نظار الداخلية	٢٩ .. ١٩٠٥	زمام الأداة	زمام الأداة
٢٧٠	٨ نوفمبر ١٩٠٥	تعديل	مفتش نظار الداخلية	٢٩ .. ١٩٠٥	زمام اقتضا	زمام اقتضا

(١) أكثر البحوث الأقدمي في كلت : زمام الأداة

(١) أكثر المهرست لا يبدى في كلمات : زمام الأداة

رقم	مصدر القرار الذي أوصى به	تاريخ الاتخاذ أو التصحيح	نوع التصحيح	مصدر القرار الذي أوصى به	تاريخ القرار الذي أوصى به	مصدر القرار الذي أوصى به	مصدر القرار الذي أوصى به
٢٣	قرار رئيس المجلس البلدي	٢١ فبراير سنة ١٩٠٥	تكميل	قرار رئيس المجلس البلدي	٢ فبراير سنة ١٩٠٤	قرار رئيس المجلس البلدي	قرار رئيس المجلس البلدي
٢٦٩	قرار نظار الداخلية	٦ و١٠ ١٩٠٥	إلغاء	قرار نظار الداخلية	١١ فبراير سنة ١٩٠٤	قرار نظار الداخلية	قرار نظار الداخلية
٢١١	قرار نظار الداخلية والأشغال	٢٥ و٢٦ ١٩٠٥	تعديل	قرار نظار الداخلية والأشغال	١١ فبراير سنة ١٩٠٤	قرار نظار الداخلية والأشغال	قرار نظار الداخلية والأشغال
٢٥٥	قرار رئيس المجلس البلدي	٢١ أكتوبر ١٩٠٥	استبدال	قرار رئيس المجلس البلدي	٢٧ يوليو ١٩٠٤	قرار رئيس المجلس البلدي	قرار رئيس المجلس البلدي
٢١٢	١٣ ديسمبر ١٩٠٥	قرار رئيس المجلس البلدي	٢٣ أكتوبر ١٩٠٥	قرار رئيس المجلس البلدي	قرار رئيس المجلس البلدي
٥٢	قرار نظار المالية	٢٦ مارس سنة ١٩٠٥	استبدال	قرار نظار المالية	١٩٠٣	قرار نظار المالية	قرار نظار المالية
٥٣	٢٦ ١٩٠٥	١٩٠٣
٥٤	٢٦ ١٩٠٥	٩ أكتوبر ١٩٠٤
٢٢٧	٢٦ ديسمبر ١٩٠٥	٢٣ أغسطس ١٩٠٤
٢٥	قرار نظار الداخلية	٢٢ فبراير ١٩٠٥	١٩٠٣
٥٥ قوانين	قانون مرز ٢٠	١٩٠٥	٢١ فبراير ١٩٠٣
٧٠	قانون مرز ٢٣	١١ أغسطس ١٩٠٥
٢٨٨	قرار نظار المالية	٢٥ فبراير ١٩٠٥	إلغاء	قرار نظار المالية	٢٢ يناير ١٩٠٥	قرار نظار المالية	قرار نظار المالية

(١) انظر المهرجانات اللاحقة في صفحات ١٩٠٣ و ١٩٠٤ كشوة الاسواق الخلقية



0509396